

مصر قبل عبد الناصر

د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥

الإخراج الفنى

صبرى عبد الواحد

تقديم

لا يُعلم بعد من الذى أطلق مقولة إن تاريخ مصر يبدأ من ثورة يوليو ! ومن المحقق أن هذه المقولة لم تظهر عقب قيام الثورة، إذ ظلت الثورة فى نزاع مع القوى الوطنية التى كانت تملأ الساحة السياسية قبل الثورة ، حتى تمكنت من ضرب هذه القوى فى أزمة مارس ١٩٥٤ . ومع ذلك ظلت الثورة غير قادرة على إطلاق هذه المقولة حتى أخذت إنجازاتها المعروفة ، ابتداء من صفقة الأسلحة السوفيتية إلى تأميم قناة السويس ، وما أحدثته من ترحيب فى الجماهير المصرية والعربية ، تدير عقول ضباط الثورة ، فأخذت تظهر هذه المقولة للقضاء تماماً على ذكرى القوى الوطنية التى قادت نضال الشعب المصرى قبل الثورة ، والتى كانت فى ذلك الحين قد صفيت تماماً بالسجن أو الإعدام ، وازهار الثورة فى عين الشعب المصرى فى صورة الصانع الحقيقى للتاريخ المصرى الحديث . وقد صاحبها مقولة أخرى بأن عبد الناصر هو أول حاكم مصرى حقيقى منذ عصر الفراعنة .

وقد كنت أظن أن هذه المقولة من صنع كتاب الثورة والمتحمسين لها ، ولكنى سمعت من الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ، أنه كان فى زيارة وزير ثقافة من وزراء ثورة يوليو للحديث عن إنشاء مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، وعند كلامه عن تاريخ ما قبل الثورة قاطعه الوزير قائلاً فى حسم وهو يشيح بيده : لا يوجد لمصر تاريخ قبل ثورة يوليو!

وهذه الرواية تصور المناخ الفكرى التاريخى فى عهد الثورة، ويصوره أيضا تناول تاريخ مصر فى تلك الأيام سواء فى الصحف أو الكتب المدرسية أو الجامعية، وإهالة التراب على زعامات مصرية كانت تملأ الساحة المصرية صخباً وضجيجاً بنضالها وصلابتها الوطنية قبل الثورة، مثل مصطفى النحاس، ثم المغالطات التاريخية التى تقدم تاريخ مصر قبل الثورة فى شكل مشوه اختلفت منه الإيجابيات ولم تبرز سوى السلبيات.

فسعد زغلول ركب قمة الموجة الثورية! ولم يحركها ويبعث فيها الحياة، وثورة ١٩١٩ فشلت، والأسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ ، وفى ذلك ساق الميثاق أسباباً مختلفة لم يكتبها مؤرخ وإنما كتبها سياسى يريد أن يبرر استمرار الثورة فى الحكم. ومعاهدة ١٩٣٦ هى صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩! مع أن معاهدة الجلاء التى أبرمتها الثورة فى عام ١٩٥٤

لم تفترق كثيرا عن معاهدة ١٩٣٦ إلا فيما يتعلق بتغير الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وماترتب عليه من تغير موقف الشعب المصري إلى الحد الذى أملى إلغاء المعاهدة فى سنة ١٩٥١. ولولا تغير موقف بريطانيا واشتراكها فى مؤامرة العدوان الثلاثى على مصر لاستمرت معاهدة الجلاء نافذة المفعول إلى نهاية مدتها القانونية، ولتغير مصير ثورة يوليو.

والمهم هو أن تاريخ مصر يبدأ قبل ثورة يوليو على وجه التحقيق. ومع أن هذا القول لا يحتاج إلى إثبات، إلا أن هذا الكتاب يساعد على هذا الإثبات. فهو يضم مجموعة من الدراسات التى كتبتها عن تاريخ مصر، وهى مجموعة متناثرة على طول التاريخ المصرى المعاصر وعرضه. وقد نشرتها لى بعض المجلات العلمية والسياسية، أو قدمتها فى بعض المؤتمرات العلمية الدولية فى الخارج. وهى تبحث فى موضوعات لم يسبق بحثها من قبل بشكل علمى أكاديمى، وواحدة منها وهى - «مصر عبر العصور»- قدمتها لتتشر فى موسوعة عربية تصدرها المؤسسة العربية للدراسات والنشر. وقد رتبها ترتيبا زمنيا، رغم عدم ارتباط أى واحدة منها بما سبقتها، وذلك حفاظا على المنهج العلمى.

والفرق بين الدراسات الصغيرة والكتب الكبيرة أن الأولى تعالج حدثا صغيرا شبه مجهول، فتلقى عليه من الأضواء ما ينير جنباته، أو فترة زمنية قصيرة لم تبحث بحثا كافيا من المؤرخين، أو تتناول فكرة لا تخطر إلا فى بال صاحبها، فيتناولها بالدرس والتمحيص. أما الكتاب

فإنه عادة يتناول فترة زمنية أطول أو موضوعا أعرض،
ويحتاج بالتالى إلى معالجة طويلة .

والبحث العلمى فى حاجة إلى النوعين من الدراسات:
الدراسة القصيرة والدراسة المطولة . وتمتاز الدراسة
القصيرة بأنها تمهد الطريق أمام الدراسات المطولة ،
وتزيل صعوباتها وعراقيلها ، وتكشف من أسرارها ما لعل
الدراسة الطويلة تخفق فيه ، اللهم إلا إذا كان صاحبها
يتمتع بنفس طويل ومثابرة صلبة لا تهن ولا تلين .

والدراسة الأولى التى قدمتها فى هذا الكتاب وهى
« مصر عبر العصور » ، دراسة فريدة فى نوعها بالنسبة
لاهتماماتى العلمية . فاهتماماتى العلمية تقوم على تناول
النقاط المجهولة فى تاريخ مصر ، والقاء الضوء عليها ،
وتوضيحها وإزالة غموضها . ومعنى ذلك التعميق . ولكن
هذه الدراسة تقوم على المسح العلمى لتاريخ مصر كله
منذ العصر الفرعونى حتى عصرنا الحاضر .

وكانت المؤسسة العربية للدراسات والنشر قد طلبت
منى هذه الدراسة لتتشر فى موسوعة خاصة تنوى
إصدارها - ولست أدري هل صدرت حتى الآن ، أو صرفت
المؤسسة عنها النظر . ولكنى رأيت أن الدراسة تستحق
النشر ، لما بذلت فيها من جهد خاص تتبعته به تاريخ
مصر الطويل على مدى العصور ، وطبقت فيها تصورى
لدراسة من هذا النوع ، وهى أن يتوفر الإيجاز والدقة
معا . وبالتالى . فإن قارئ هذه الدراسة سوف يمكنه
استيعاب تاريخ مصر فى عدد محدود من الصفحات ،

ويستطيع اتخاذ أساسا لمزيد من الاطلاع فى كتب التاريخ المختصة .

أما الدراسة الثانية فقد قدمتها فى مؤتمر علمى فى تونس أعده الصديق الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمى ، فى عام ١٩٨٢ عن «الولايات العربية ومصادر وثائقها فى العصر العثمانى» ، وقد تناولت فيها التأثير الحضارى للفتح العثمانى فى مصر والمشرق العربى . وهى دراسة تتغلب فيها الأيدىولوجية على التاريخ ، فهى تعتمد على قانون البناء التحتى والبناء الفوقى الذى هو أحد قوانين المادية التاريخية ، وتكاد تقترب من المنهج الرياضى . فقد اكتفيت فيها بإثبات أن علاقات الإنتاج فى المشرق العربى ومصر لم تتغير بالفتح العثمانى ، وبنيت على هذا الإثبات أن البناء الحضارى ، المتمثل فى القوانين والدساتير والفنون والآداب وأنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، لم يتغير . وقد لقيت هذه المحاضرة ضجة واعتراضا من كثير من المؤرخين ، حتى أفرد لمناقشتها جلسة خاصة . وبالتالى فقد رأيت إدراجها فى هذا الكتاب .

أما الدراسة الثالثة ، فهى عن حركة المد والجزر التاريخية بين طريقى السويس ورأس الرجاء الصالح . وقد نشرتها لى مجلة السياسية الدولية . وقد كانت هذه الدراسة اكتشافا بالنسبة لى شخصيا ، وقد استفدت منها كثيرا . ولعل فى هذه الدراسة قد أبرزت فكرة أعتقد أن أحدا لم يلتفت إليها أو لم يعطها ما تستحق من اهتمام ،

وهى أن المشروعات الفرنسية على مدى التاريخ الحديث لغزو مصر، كانت مقترنة غالبا بفكرة شق قناة السويس، وأكثر من ذلك أن الحملة الفرنسية على مصر بقيادة الجنرال بوناپرت كان الهدف الأول منها شق قناة السويس. وسوف يتابع القارئ هذا الموضوع الشيق.

أما الدراسة الرابعة فتتناول جيش اسماعيل فى القرن التاسع عشر، وقد نشرتها لى كل من مجلة «السياسية الدولية»، و «المجلة التاريخية المصرية». ويرجع السبب فى اجراء هذه الدراسة إلى أنى عثرت على وثيقة خطية على درجة بالغة من الأهمية، عن جيش اسماعيل، لست أعتقد أن أحدا من الباحثين قد عثر عليها، وتتضمن معلومات هامة عن هذا الجيش فى سنة ١٨٦٩. وقد أجريت عليها دراسة مقارنة. ومن الطرائف التى اكتشفتها فى هذه الوثيقة أن اسماعيل كان يتشائم من رقم ١٣، ولذلك لم يحمل أى آلاى فى جيشه رقم ١٣ على الإطلاق، بل كانت الأرقام تقفز من رقم ١٢ إلى رقم ١٤!

أما الدراسة الخامسة فتتناول المحاولات التى بذلتها الرأسمالية المصرية على مدى نصف قرن لإنشاء بنك مصر. وقد صححت فيها لنفسى معلومة هامة، وهى أن طلعت حرب لم يكن هو صاحب فكرة إنشاء بنك وطنى مصرى، وإنما يرجع ظهور هذه الفكرة الى نصف قرن قبله، وبالأذات إلى ظروف الثورة العرابية، ولم يتسن لها التنفيذ الا فى ظروف ثورة أخرى، هى ثورة ١٩١٩. وعلى كل حال فقصة هذه المحاولات لإنشاء بنك وطنى مصرى هى جزء من نضال رأسمالية ما قبل ثورة يوليو

لتحرير الاقتصاد المصرى من قبضة الإمبريالية الغربية.
وقد نشرتها لى مجلة الكاتب.

أما الدراسة السادسة، وقد نشرتها مجلة «الكاتب،
أيضا، فتتناول حزب الوفد المصرى قبل ثورة يوليو.
والجديد فى الدراسة هو الزاوية الأيديولوجية فى هذا
التناول، وهو موقع الوفد الأيديولوجى بين اليمين
واليسار. وقد نشرت على ثلاثة مقالات، المقال الأول عن
«موقع الوفد الأيديولوجى»، والثانى عن علاقات حزب
الوفد بالقوى الدولية الاشتراكية والرأسمالية، أما المقال
الثالث فهو عن الوفد والحركة الشيوعية فى مصر فى
سنة ١٩١٩. وقد انتهزت فرصة نشر هذه الدراسة فى هذا
الكتاب لأضيف إليها بعض المعلومات الهامة عن صدى
الثورة الروسية فى أكتوبر ١٩١٧ فى الشعب المصرى،
وما ترتب عليها من نتائج تمثلت فى قيام حركة شيوعية
قوية فى ذلك الوقت المبكر.

وقد أضفت إلى المقالات الثلاثة سالفه الذكر مقالا
رابعاً لم يقدر له الظهور فى مجلة «الكاتب، لأسباب
سياسية ففى ذلك الحين كان الرئيس السابق السادات قد
أخذ يوجه ضرباته إلى الصحف اليسارية، التى كانت
تتمثل فى مجلات روز اليوسف «والكاتب، والطليلة. فعين
على رأس تحرير «الكاتب، الشاعر المرحوم صلاح
عبدالصبور، ورأى كتاب «الكاتب، ومنهم صاحب هذا
القلم، مقاومة هذه الضربة عن طريق التضامن مع
رئيس التحرير السابق أحمد عباس صالح، وقررنا عدم
الكتابة فى «الكاتب»، الأمر الذى أدى الى سقوطها فى

النهاية. وكان من سوء حظ هذا المقال الرابع وهو عن حرب المنشورات، أن جاء دوره في النشر في أثناء هذه الأزمة، فطلبت من المرحوم صلاح عبد الصبور عدم نشره. ولم أتصور أن تتاح له الفرصة للنشر حتى جاءت مناسبة صدور هذا الكتاب، فضممته إلى الفصول الثلاثة السابقة. وسوف يقرأ القارئ في هذا الفصل أخطر وثيقة صدرت عن الشيوعية في مصر، وهي الفتوى التي أصدرها مفتى الديار المصرية وقتذاك، المرحوم الشيخ محمد بخيت، وأثارت ضجة كبرى في يوليو ١٩١٩.

أما الدراسة السابعة فهي عن الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد نشرتها لي مجلة السياسة الدولية. وتعد من أولى الدراسات - إن لم تكن أولها - التي صدرت عن الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، وتطوراتها من فكرة الحرب الهجومية إلى فكرة الحرب الدفاعية وفكرة الحياد، وقيام أول علاقات دبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفيتي في عهد حكومة الوفد.

أما الدراسة الثامنة، فتتناول موضوعا فريدا للغاية، وصفحة مجهولة من صفحات تاريخ مصر المعاصر، وهي الاتصالات المصرية السرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية. وكانت الظروف هي التي ساعدتني على كتابة هذه الدراسة عندما حصلت على ملف هام يتضمن الإذاعات الدعائية التي كانت إيطاليا توجهها إلى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية مما عرف باسم: محطة إذاعة مصر القومية، من راديو بارى بإيطاليا الفاشية،

وكان يتولاها المرحوم الدكتور الطيب ناصر. وقد سجلت هذه الاذاعات أجهزة الاستماع البريطانية، وترجمتها إلى الإنجليزية.

وقد حصلت على ملف هذه الإذاعات من المرحوم الدكتور الطيب ناصر شخصيا من عيادته بالفجالة، وكنت أعرف دوره التاريخي، وقرأت مذكراته التي نشرها في مجلة روز اليوسف عام ١٩٥١. فتوجهت إلى عيادته التي عرفتني من بعض الأصدقاء، للبحث عن أوراق هامة قد تكون لديه، وسلمني بالفعل هذا الملف، وقمت بترجمته إلى العربية، وأعددت دراسة شاملة عن الاتصالات المصرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، نشرتها لي وقتذاك مجلة السياسة الدولية. وكنت أنوى تطوير هذه الدراسة مع نشر كامل نصوص الإذاعات، لولا أن توجهت اهتماماتي إلى مساحات أخرى من تاريخ مصر، فاكتفيت بهذه الدراسة كنواة لدراسات أخرى قد يقوم بها غيري من الباحثين.

أما الدراسة التاسعة فهي عن «الحياة الحزبية في مصر من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦». وكنت قد كتبت هذه الدراسة منذ وقت طويل حين كان الأستاذ الدكتور محمد أنيس يعد، بوصفه مشرفا على مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ندوة تاريخية تعقد بالمركز، وطلب مني إعداد هذه الدراسة كورقة من أوراق الندوة. ثم شاعت الظروف ألا تمكن الدكتور محمد أنيس من عقد هذه الندوة، فاعتزمت تطوير هذه الدراسة لتصدر في كتاب، ولكني

عرفت أن صديقي الأستاذ الدكتور يونان لبیب يقوم بإعداد دراسة عن الأحزاب، وقد صدرت بالفعل في مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فلم أجد ضرورة للمضى بدراستي إلى أبعد من ذلك، واكتفيت بنشرها في هذا الكتاب.

أما الدراسة العاشرة فهي عن «النخبة والسلطة في مصر بين بورجوازية ثورة ١٩١٩ وبورجوازية ثورة يوليو ١٩٥٢». وهي تقدم زاوية «السلطة، في الحياة السياسية المصرية وربطها «بالنخبة الحاكمة». وهي زاوية هامة، خصوصا عندما يكون التركيز عليها في دراسة مخصصة لهذا الغرض. وقد قدمتها في ندوة في تونس عقدها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية، وأثارت مناقشات هامة.

ولعلني بتقديم هذه الدراسات التاريخية أكون قد وفقت في إضاءة بعض جوانب تاريخ مصر قبل عبد الناصر، وأثبت لحملة قميص عبد الناصر أن تاريخ مصر قبل الثورة يمتد عدة آلاف من السنين!

مصر الجديدة في يناير ١٩٩٥

أ. د. عبد العظيم رمضان

أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب

جامعة المنوفية



تاريخ مصر على مر العصور

(١)

تاريخ مصر على مر العصور

يتميز تاريخ مصر بصفات أربع أساسية هي : القدم ، والاستمرارية ، والوحدة ، والسلطة المركزية . وقد لعب النيل دورا هاما في صياغة هذا التاريخ ، فقد فرض على المجتمع الزراعى القائم على ضفافه الوحدة بما كان يحمله في وقت واحد من خطر يهدد الجميع وقت الفيضان ، ومن فائدة مشتركة ونفع عام يمكن أن يصيب الناس إذا نظموا الإفادة من حياة النهر . وبالتالي جعل الحكومة المركزية ضرورة من ضروريات الحياة السياسية ، كما أقام الدولة التى تبسط ظلها على الجميع . وقد ظل هذا الكيان الموحد قائما منذ القدم ، وعبر مختلف العصور وتعاقب الغزاة والعهود . فتكونت مقومات القومية المصرية منذ القدم ، واستمرت الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب المصرى دون تمزق عبر جميع الحقب التاريخية .

ويرجع تاريخ توحيد مصر تحت حكومة واحدة إلى عام ٤٢٤٠ ق.م . وكانت عاصمتها هليوبوليس ، مكان عين شمس الحالية . ولكن هذه الوحدة لم تستمر طويلا ، وقد انقسمت مصر بعد ذلك إلى وجهين : الوجه البحرى فى الشمال ، وله عاصمتان: بوتو (قرب دسوق الحالية) و دى ، . والوجه القبلى فى الجنوب ، وله عاصمتان ، نخب ونخن ، وكانتا متقابلتين على ضفتى النهر عند الكاب الحالية . وقد انتهى هذا الانقسام على يد مينا أو نارمر حوالى سنة ٣٢٠٠ ق م ، وأصبحت منف (مكان قرية ميت رهينة الحالية) عاصمة لها .

مصر القديمة

يمكن تقسيم التاريخ المصرى القديم إلى ثلاثة عصور :

- العصر الفرعونى
- العصر البطلمى
- العصر الرومانى

أولاً : العصر الفرعونى :

ينقسم العصر الفرعونى إلى اثنى عشر عهداً يمكن استعراضها فى إيجاز على النحو الآتى :

١ - عهد الأسرات الأولى :

ويشمل الأسرتين الأولى والثانية ، من سنة ٣٢٠٠ إلى ٢٧٨٠ ق.م .
وفيه تكونت أسس الحضارة المصرية القديمة ، وتوطدت الوحدة .

٢ - عهد الدولة القديمة :

ويشمل الأسرات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة (٢٧٨٠ - ٢٢٨٠ ق.م) .
ومن أشهر ملوكها زوسر (من الأسرة الثالثة ، وخوفو وخفرع ومنكاورع) (من الأسرة الرابعة) ، وهم بناء الأهرام الثلاثة بالجيزة . ومن

أشهر الوزراء أمحوتب ، وزير زوسر ومهندسه وكبير أطبائه وقد بلغ تقدير المصريين له أن جعلوا منه إلهاً للطب والفن والصناعة .

٣ - عهد الاضمحلال الأول :

ويشمل الأسرات السابعة والثامنة والتاسعة والعاشر (٢٢٨٠ - ٢٠٥٢ ق.م) . وفيه تفككت مصر إلى إمارات صغيرة . وقد حاول أمراء اهناسيا (غرب مدينة بنى سويف الحالية) إسقاط ملوك الأسرة الثامنة وتولى شتون الحكم ، وانتهى الصراع بحكم القسم الجنوبي من مصر ، وظهر من بينهم ملوك الأسرتين التاسعة والعاشر . ولكن ظهرت فى طيبة (الأقصر حاليا) أسرة قوية استطاعت إسقاط عرش اهناسيا ، وتمكن أميرهم منتوحتب الثانى من إعادة توحيد البلاد بالقوة ، بعد أن كانت قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام : الدلتا، ويحكمها أجانب من آسيا ، ومصر الوسطى حتى أسيوط ، ويحكمها ملوك الأسرة العاشر، ثم الجنوب من أسيوط إلى أسوان، ويحكمها حكام طيبة .

٤ - عهد الدولة الوسطى :

ويشمل الأسرات الحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر (٢١٣٤ - ١٦٢٥ ق.م) . وكانت مصر فى أوائل هذا العهد تنقسم إلى ثلاثة أقسام كما ذكرنا ، وقد تمكن منتوحتب من إعادة توحيد البلاد وتكوين الأسرة الحادية عشر، ولما مات آخر ملوك هذه الأسرة دون وريث تولى العرش امنمحات الأول، الذى كان وزيرا فى عهد الأسرة السابقة ، وأسس الأسرة الثانية عشر ، ونقل العاصمة من طيبة إلى «ايث تاوى» جنوب منف ، لموقعها المتوسط، واستطاعت مصر فى عهد ملوك هذه الأسرة التى حكمها أكثر من قرنين من الزمان النهوض والتمتع بالرخاء والاستقرار .

٥ - عهد الاضمحلال الثانى (الهكسوس) :

ويشمل الأسرات الرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر (١٦٧٨ - ١٥٧٠ ق.م) . وكانت الأسرة الثالثة عشر قد

تكونت من ملوك ضعاف انتهى عهدهم بتفكك مصر. وفي عهد الأسرة الرابعة عشرة التي كانت تحكم منطقة غرب الدلتا مع جزء من وسط غزا الهكسوس مصر، وهم من البدو الذين سكنوا فلسطين، وأقاموا دولة التي امتدت على شرق الدلتا ثم على مصر الوسطى حتى أسيوط. اتخذوا من أواريس (صان الحجر) في شرق الدلتا عاصمة لهم.

٦ - عهد الدولة الحديثة :

ويشمل الأسرات الثامنة عشرة إلى آخر العشر (١٥٧٠ - ١٠٨٠ ق.م) وقد تمكن أحد ملوك الأسرة السابعة عشرة طيبة، وهو أحموزة (أحمس) من طرد الهكسوس وتأمين الأسرة الثامنة عشرة. وعادت مصر مرة أخرى دولة موحدة يمتد سلطانها على النوبة حتى الشلال الثالث وعلى فلسطين. ومن أهم ملوك هذا العصر حتشبسوت، وتحتمس الثالث، صاحب انتصار مجدو على أمير قادش شمال فلسطين، ثم إخناتون (أمنحوتب الرابع) صاحب الثورة الدينية الكبرى وموحد الآلهة المصرية القديمة، ثم رمسيس الثاني صا. الانتصار على الحيثيين في قادش.

٧ - عهد حكم كهنة آمون :

ويشمل الأسرة الحادية والعشرين (١٠٨٠ - ٨٥٠ ق.م). وكان الكهنة قد ازداد في أواخر عهد الأسرة العشرين بعد موت رمسيس الثالث واستطاع رئيسهم أن يستولى على الحكم ويؤسس الأسرة الحادية والعشرين. وفي عهدهم ضعفت البلاد وازدادت سيطرة الجند المرو على شؤون الجيش.

٨ - عهد حكم الليبيين :

ويشمل الأسرات الثانية والعشرين إلى آخر الرابعة والعشرين (٧١٥ ق.م). وكان الحكم قد انتقل في أواخر عهد الكهنة إلى يد الليبيين.

الذين تغلغلوا فى الوظائف وأصبح لهم الحق فى امتلاك الأراضى، وتمكن شيشنق، وهو من أصل ليبي، من تأسيس الأسرة الثانية والعشرين التى حكمت مصر ما يقرب من قرنين، وكان مقرها بوسطة. وفى أواخر عهد هذه الأسرة والأسرتين التاليتين أخذت السلطة المركزية فى الانحلال، وانقسمت مصر إلى عدة أقسام.

٩ - عهد حكم النوبيين:

ويشمل الأسرة الخامسة والعشرين (٧١٥-٦٦٣ ق م). وقد استطاع أحد الحكام واسمه كاشتا تكوين دولة فى جنوب بلاد النوبة تسمى «نباتا»، ثم أرسل ابنه بعنخى إلى مصر على رأس قوة كبيرة تمكنت من فتحها. ولكن الأشوريين تمكنوا فيما بعد من هزيمة تهرقة بن بعنخى، وأصبحت مصر إمارة آشورية

١٠ - العصر الصاوى:

ويشمل الأسرة السادسة والعشرين (٦٦٣ - ٥٢٥ ق م). وقد أسس هذه الأسرة بسماتيك الأول، أمير مدينة سايس (صا الحجر الحالية)، بعد أن تمكن من طرد الأشوريين من مصر وأعاد إلى مصر وحدتها، وحكمت أسرته ما يقرب من قرن ونصف. وفى عهد هذه الأسرة فتحت أبواب مصر أمام الإغريق، واستعانت بهم وشجعهم على الاستيطان فيها.

١١ - عهد حكم الفرس:

ويشمل الأسرة السابعة والعشرين (٥٢٥ - ٤٠٤ ق م). وقد غزا الفرس بقيادة قمبيز عام ٥٢٥، بعد أن مهد لغزوه خيانات اليهود والإغريق وبدوسينا، وأصبحت مصر بذلك تابعة للحكم الفارسى.

١٢ - عهد الاستقلال:

ويشمل الأسرات الثامنة والعشرين إلى الثلاثين (٤٠٤ - ٣٤١). وكانت قد قامت فى مصر عدة ثورات، الأولى سنة ٤٨٦، والثانية

سنة ٤٦٠، والثالثة في ٤٠٤، وتمكنت الثورة الأخيرة من إجلاء الفرس، وتأسست الأسرات الثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون والثلاثون، التي حكمت مصر أكثر من ستين عاماً. ثم عاد الفرس مرة أخرى في سنة ٣٤١، ولكن في سنة ٣٣٢ دخل الاسكندر الأكبر مصر، ف قضى على الاحتلال الفارسي، وانتقلت مصر بعد ذلك إلى عصر جديد.

ثانياً- العصر البطلمي (٣٣٠-٣٠ ق م)

مهّد لهذا العصر الاسكندر الأكبر لمصر عام ٣٣٢. وبعد وفاته في يونية ٣٢٣ ق م اختير بطلميوس بن لاغوس حاكماً على مصر، فبدأ عصر جديد هو عصر البطالمة. وقد بسطت مصر في عهد البطالمة الأوائل سلطانها على كثير من بلاد البحر المتوسط خلال القرن الأول بعد وفاة الاسكندر وبلغت الامبراطورية المصرية أقصى اتساعها في عهد بطلميوس الثالث، فقد اشتملت على قبرص وبرقة وجنوب سوريا وفلسطين وفينيقيّا، كما بقيت كيليكيّا وبامفيليا وليسيا وكاريا لمدة طويلة جزءاً من امبراطورية البطالمة. وفي سنة ٢١٧ انتصرت مصر تحت بطلميوس الرابع في موقعة رفح على جيوش انتيوكس الإغريقية، ولكن في عهد بطلميوس الخامس ضاعت معظم أملاك مصر حتى لم يبق لها سوى قبرص وبرقة، ومنذ ذلك الوقت حتى وفاة بطلميوس الثامن في عام ٨٠ ق. م. حاولت مصر استرداد جنوب سوريا وفلسطين من أسرة سليوكس (ملوك بابل وسورية) ولكنها فشلت، بل فقدت برقة في عام ٩٦ ق. م. ولم تلبث روح التنافس والنزاع بين أفراد أسرة البطالمة أن أخذت تدب منذ عهد بطلميوس السادس، وتكاثرت الثورات الداخلية والمنازعات بين أفراد الأسرة المالكة، حتى سقطت هيبة مصر في الخارج، وأصبح مصيرها معلقاً على الصراع الحزبي في روما منذ وفاة بطلميوس الثامن. وفي عام ٥١ ق. م تولى بطلميوس الثاني عشر، الذي جاهر بالولاء لروما

واعترف لها بالحماية. ولم تلبث كليوباترا، التي اعتلت العرش بعده أن لعبت دورا أدى إلى انقضاء عصر البطالمة ، فقد مدت يد المساعدة إلى بومبى فى صراعه مع قيصر، ولكن بومبى هزم ودخل قيصر الاسكندرية بعد حرب قصيرة ، ومع أنها استطاعت التأثير على قيصر ، كما استطاعت بعد مصرعه فى عام ٤٤ ق. م التأثير على أنطونيوس أيضا - إلا أن هزيمة كليوباترة وأنطونيوس أمام أوغسطس فى موقعة أكتيوم فى سبتمبر ٣١ ، وانتحار الاثنين ، أنهى صفحة العصر البطلمى فى مصر.

الثالث- العصر الرومانى ٣٠ ق م - ٦٤١ م

أصبحت مصر بعد موقعة أكتيوم ولاية من ولايات الدولة الرومانية. ولما كان موقعها وثروتها الطائلة تجعل منها ولاية ممتازة ، لذلك وضع أوغسطس لحكمها نظاما خاصا . فعندما قسمت الولايات الرومانية فى عام ٢٦ ق م إلى ولايات تابعة للساتو، وأخرى تابعة للإمبراطور ، كانت مصر من بين الولايات الأخيرة، وأقيم عليها حاكم ذو مرتبة رفيعة يدعى Praefectus. ولكن عندما قلت ثروة مصر ولم تعد المصدر الوحيد لقمح روما ، نقصت أهميتها فى الوقت نفسه. وفى القرن الثالث الميلادى لم يعد الأباطرة يخشون من خطر يهددهم من استيلاء ذوى النفوذ عليها .

وقد اعتمد الرومان فى توطيد سلطانهم فى مصر على القوة . فأقاموا الحاميات العسكرية فى الأماكن الرئيسية فى البلاد ، واتبعوا سياسة التفرقة بين الإغريق واليهود فى الاسكندرية ، وهم أهم عناصر السكان بعد المصريين ، فى توطيد نفوذهم . فاشتدت الاضطرابات الدموية بين هذين العنصرين . وقد أبقي الرومان اللغة الإغريقية لغة البلاد الرسمية ، وأظهروا عطفهم على الحضارة الإغريقية .

وبالنسبة للمصريين ، اتخذ الرومان لأنفسهم صفة الفراعنة كما فعل البطالمة من قبل ، ليسبغوا على مراكزهم صفة شرعية. ولكن المصريين

نظروا إلى الرومان نظرتهم إلى مغتصبين ، وقاموا بالثورات ضدهم .
وفي عصر ماركس أورليوس Marcus Aurlus (١٦١ - ١٨٠ م) قام
الفلاحون المصريون في الدلتا بثورة كبرى عرفت « بحرب الزراع » ،
هزموا خلالها الفرق الرومانية ، وكادت تسقط الاسكندرية في أيديهم .

ولم يتعرض الرومان لمعتقدات المصريين الدينية القديمة ، ولكنهم
حاولوا مدة طويلة منع تسرب المسيحية إليهم من فلسطين . وعندما
انتشرت المسيحية رغم إرادتهم ، عملوا على اضطهاد أنصارها ، وبلغت
الاضطهادات أشدها في عهد ديوكليديانوس Diocletianus (٢٨٤ - ٣٠٥ م) ،
وانتشرت الأديرة التي هرب إليها المضطهدون ، ولكن عندما اعترفت
الدولة رسميا بالمسيحية في عهد قسطنطين Constantinus (٣٢٣ - ٣٣٧)
اتبع المسيحيون نشر دينهم بنفس سياسة الاضطهاد السابقة مع أنصار
الديانة القديمة .

على أن الخلاف حول تفسير طبيعة المسيح قسم المسيحيين في
مصر إلى قسمين :

اليعاقبة ، أتباع مذهب المونوفيزيت Monophysite ، وهم الغالبية .
والملكائيون Melkites دعاة مذهب الدوفيزيت Duophysite ، وهم
الأقلية .

وقد ساند الأباطرة الأقلية ضد الأغلبية ، الأمر الذي أعطى الخلافات
الدينية بعداً وطنياً ، وجعل من مطارنة اليعاقبة قادة وطنيين في نفس
الوقت ، خصوصاً بعد أن اتخذت الخلافات طابع الاضطهاد الدموي الذي
حدث من قبل للمسيحيين على يد الوثنيين ثم للوثنيين على يد
المسيحيين . وقد أدى ذلك إلى تقويض دعائم النفوذ الروماني في مصر
حتى تمكن الفرس من فتحها عام ٦١٦ ، وإن لم يستمر حكمهم أكثر من
عشر سنين . وفي سنة ٦٤١ فتح عمرو بن العاص مصر وقضى على
حكم الرومان فيها .

مصر فى العصور الوسطى

٢٠-٩٢٣هـ-٦٤٢-١٥١٧م

تنقسم عصور التاريخ المصرى الوسيط إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: العصر السنى ٦٤٢ - ٩٦٩م

ثانياً: العصر الشيعى (الفاطمى) ٩٦٩ - ١١٧١

ثالثاً: العصر السنى الثانى ١١٧١ - ١٥١٧

أولاً: العصر السنى ٢٠-٣٥٨هـ-٦٤٢-٩٦٩م

١ - عصر الولاية (٢٠ - ٢٥٤هـ - ٦٤٢ - ٨٦٨م):

أصبحت مصر بعد فتح عمرو بن العاص لها ولاية عربية يحكمها وال يعين من قبل الخليفة. وكانت تربطها بالخلافة الخطبة والسكة والجزية. وقد نظم عمرو بن العاص الجيش الذى أقام فى معسكرات خاصة، ورأى أن يؤمن حدود مصر الغربية بفتح برقة وطرابلس، ومد نفوذ العرب إلى بلاد النوبة لتأمين حدود مصر الجنوبية. وأعطى المصريين حرية الدين مع دفع الجزية المفروضة على أهل الذمة وهى جزية الرؤوس. على أن عمرو بن العاص لم يلبث أن عزل بعد خمس سنوات فى عهد عثمان بن عفان، وعين خلفاً له عبد الله بن سعد بن أبى

السرحد. ولكنه عاد مرة أخرى واليا على مصر في عهد معاوية، بعد أن تحولت الخلافة إلى البيت الأموي. وبعد وفاته سنة ٤٣هـ، حكم مصر ما يقرب من مائة والٍ في فترة زمنية تبلغ نحو مائتي عام. وهي فترة راكدة في تاريخ مصر، لقصر عهد هؤلاء الولاة، وتزعزع مركزهم، فضلا عن عدم أهمية معظمهم، واشتدادهم في جمع الضرائب، مما أدى إلى نشوب الثورات وظهور الروح القومية لدى المصريين من الأقباط، خصوصا بعد كتابة الدواوين باللغة العربية في عهد الوليد بن عبد الملك سنة ٨٧هـ، وإقصائهم بالتالي عن كثير من أعمال الدولة، ثم ظهور روح العصبية بين القبائل العربية. وقد ظل المصريون متمسكين مدة طويلة بدينهم القديم، ولكن الإسلام أخذ ينتشر بينهم، وأخذت اللغة العربية بالتالي تنتشر أيضا. وفي الوقت نفسه أخذ العرب يتوافدون على مصر ويتخذونها وطنا ثانيا، ثم أخذوا يندمجون في المصريين، خصوصا بعد أن أسقط المعتصم أسماء العرب من ديوان العطاء، فانتشروا في الريف، واحترفوا الزراعة طلبا للرزق.

وكانت الفسطاط التي بناها عمرو بن العاص مباشرة بعد فتحه لمصر، عاصمة لها في معظم فترة حكم الولاة. وبعد زوال الدولة الأموية بنى أبو عون مدينة العسكر إلى الشمال من الفسطاط. ولما تولى المعتصم الخلافة تحول النفوذ من العنصر العربي إلى الأتراك، وأخذ يحل محل الولاة العرب ولاة من الأتراك، ولكن هؤلاء الولاة كانوا يحكمون من دار الخلافة، ويرسلون نوابا عنهم إلى مصر. وفي سنة ٢٥٤هـ ولي مصر باكباك، فأناوب عنه أحمد بن طولون، الذي تمكن من الاستئثار بالنفوذ، وأسس الدولة الطولونية.

٢. عصر الطولونيين والإخشيديين (٢٥٤ - ٣٥٨هـ - ٨٦٨ - ٩٦٩م):

يتميز هذا العصر بأنه عصر كانت مصر فيه مستقلة في الحكم مع تبعية اسمية للدولة العباسية. وفي عهد الطولونيين

(٢٥٤ - ٢٩٢ هـ - ٨٦٨ - ٩٠٥ م) انقطعت صلة مصر بالخلافة العباسية حتى لم يبق من مظاهرها سوى ذكر الخليفة في الخطبة، ونقشه على العملة، وإرسال جزء من الخراج لدار الخلافة. وقد مد أحمد بن طولون نفوذه خارج حدود مصر، وأصبحت أملاكه تمتد من الفرات وحدود الامبراطورية البيزنطية إلى برقة وإلى أسوان. وبنى مدينة القطائع شمال مدينة العسكر. وفي عهد ابنه خمارويه، وبعد عدة حروب تم الصلح بينه وبين دار الخلافة على إعطائه الشام ومصر ومنطقة الثغور وأرمينية له ولأولاده لمدة ثلاثين سنة، فأصبح حق الطولونيين في حكم مصر شرعياً.

على أن الخلافة العباسية أخذت تتربص لاسترداد مصر من الطولونيين، حتى تمكن المكتفى بالله من ذلك في عهد هارون بن خمارويه، فقد أنزل به الهزيمة، وعادت مصر لحكم العباسيين المباشر في عام ٢٩٢، وظلت كذلك مدة ثلاثين عاماً حتى تمكن منعمد بن طنج الإخشيد، الذي ولاه الخليفة على مصر، من تأسيس الدولة الإخشيدية.

وقد استمرت الدولة الإخشيدية مدة ٣٤ عاماً (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ - ٩٠٥ - ٩٦٩ م)، وامتد النفوذ المصري في عهدها في مصر والشام، كما امتد بصورة رمزية في الحجاز واليمن حيث كان يخطب للحكام الإخشيديين في الحرمين في وقت من الأوقات، وضرب اسم الإخشيد مع الخليفة على العملة التي ضربت سنة ٣٢٩.

وقد نجح الإخشيد في صد محمد بن رائق، أحد الأمراء المتنازعين على السلطة في بغداد، عن مصر سنة ٣٢٨، كما هزم سيف الدولة الحمداني في الشام سنة ٣٣٣. وفي عهد الإخشيديين اشتد خطر الغزو الفاطمي لمصر، فقاموا بحملتهم الثالثة (الأولى ٣٠١ هـ، والثانية ٣٠٧ هـ). ولكن الإخشيد صدّهم سنة ٤٢٤.

على أن الدعوة الشيعية كانت تنتشر في مصر في تلك الأثناء. وفي عام ٣٥٨هـ أعد المعز لدين الله جيشا على رأسه جوهر الصقلي سار إلى مصر ودخل الاسكندرية دون مقاومة، وافتتح صفحة العهد الفاطمي.

ثانياً- العصر الشيعي (الفاطمي) ٣٥٨-٥٦٧هـ = ٩٦٩-١١٧١م

استمر العصر الفاطمي في مصر مائتي عام. وقد حكم جوهر الصقلي نيابة عن الخليفة المعز في الفترة من ٣٥٨ إلى ٣٦٣ حين حضر المعز وتسلم مقاليد الأمور، ونقل مقر الخلافة من المنصورة إلى القاهرة، فأصبحت مصر دار خلافة بعد أن كانت دار إمارة، وأصبحت القاهرة التي بناها جوهر الصقلي في العام التالي لفتح مصر، مركزا للامبراطورية الفاطمية.

وقد استطاع الفاطميون بعد فتح مصر مد نفوذهم إلى الشام وفلسطين، بعد أن تغلبوا في عهد العزيز على القرامطة وأفتكين التركي سنة ٣٦٨هـ. كما امتد هذا النفوذ في عهد الخليفة المستنصر على الحجاز وصقلية، وأصبح اسمه يذاع على كافة المنابر من المحيط الأطلنطي إلى البحر الأحمر، كما أذيع اسمه على منابر الحجاز واليمن والموصل. ولكن بعد وفاة المستنصر عام ٣٨٧هـ انحسرت الخلافة الفاطمية، وأصبحت مقصورة على مصر وبعض البلاد السورية. فقد استقل الأتابكة بفلسطين، ومحمود نور الدين زنكي بدمشق وحلب، وخرجت صقلية من أيديهم على يد روجر النورمندی. وقامت الحروب الصليبية، فاحتل الفرنجة المدن الساحلية في فلسطين، وأصبحت مصر والبقية الباقية من البلاد السورية محل النزاع بين نور الدين والصليبيين. وفي عهد المستعلى بدأ الصليبيون يغيرون على سواحل بلاد الشام، فاستولوا على أنطاكية، ووصلوا بيت المقدس، وهزموا جيشا للفاطمييين في سنة ٤٩٣ التقى بهم في عسقلان، واستولوا على المدن الساحلية ببلاد الشام وفلسطين، وتهاوت سلطة الخلفاء، وانتقلت إلى الوزراء الذين اشتد التنافس بينهم، حتى

استعان بعضهم بالصلبيين، والبعض بنور الدين سلطان حلب ودمشق. ولكن أسد الدين شيركوه، الذى أرسله نور الدين مع ابن أخيه صلاح الدين بن أيوب إلى مصر على رأس حملة سنة ٥٦٢، تمكن من هزيمة جيش الفرنجة فى القسطنطينية، واستقبله الخليفة العاضد الفاطمى بالترحاب، وأسند الوزارة إليه فى سنة ٥٦٤، فظل بها مدة شهرين حتى مات، فتولاها من بعده صلاح الدين يوسف بن أيوب، الذى أعاد المذهب السنى إلى مصر وقطع الخطبة للخليفة الفاطمى فى سنة ٥٦٧، وأسس الدولة الأيوبية.

ثالثاً- العصر السنى الثانى (٥٦٧-٩٢٣هـ = ١١٧١-١٥١٧م)

ينقسم العصر السنى الثانى إلى عهدين: الأول، عهد الأيوبيين، والثانى عهد المماليك.

١ - عهد الأيوبيين (٥٦٧ - ٦٤٨هـ - ١١٧١ - ١٢٥٠م)

عادت مصر فى عهد الأيوبيين إلى التبعية الاسمية للخلافة العباسية، وتميز تاريخها طوال ذلك العهد بالنضال ضد الصليبيين. وفى الفترة الأولى من حكم صلاح الدين (١١٦٩ - ١١٧٤) وقف موقف الدفاع أمام الصليبيين بسبب انشغاله فى مصر بتقوية سلطانه من الناحيتين السياسية والحربية، ولكن بعد موت نور الدين فى عام ١١٧٤ استولى على دمشق، وضم إليه حلب والموصل، ثم بنى قلعة الجبل، وأغار على الولايات الصليبية، وهزم الصليبيين هزيمة منكرة فى حطين سنة ١١٨٧ واستولى على عكا والمدن الساحلية جنوبها وشمالها، فيما عدا صور. وفى سنة ١١٨٨ سقطت فى يده بيت المقدس. ولكن الحملة الصليبية الثالثة استطاعت استرداد كل مدن الساحل، وبقي بيت المقدس فى يد صلاح الدين، الذى عقد مع الصليبيين صلح الرملة عام ١١٩٢، الذى أبقى بيت المقدس تحت حكم المسلمين، وأبقى حكم الساحل من صور إلى يافا فى حكم الصليبيين.

وقد تصدى خلفاء صلاح الدين للحملة الصليبية الرابعة كما تصدوا للخامسة. وفي عام ١٢١٨ استولى الصليبيون على دمياط، ولكنهم صدوا مكان المنصورة الحالي، واضطروا لطلب الصلح سنة ١٢٢١، وعقدت هدنة مدتها ثمانى سنين. ولكن الكامل اضطر إلى التنازل عن بيت المقدس فى سنة ١٢٢٩ لفرديريك الثانى إمبراطور ألمانيا. وفى عهد الصالح أيوب (١٢٤٠ - ١٢٤٩) أمكن استرداد بيت المقدس. ولكن لويس التاسع ملك فرنسا جرد الحملة الصليبية السابعة، واستولى على دمياط، ووصل إلى المنصورة. ولكنه هزم ، وطورد على يد توران شاه بن الصالح أيوب الذى أوقع به هزيمة كبرى فى فارسكور سنة ١٢٥٠ وأسره، ولم يفك أسره، إلا بعد أن دفع الفدية، وتحررت دمياط من الصليبيين.

على أن المماليك، الذين كانوا يكونون الجزء الأعظم من الجيش الأيوبي، قتلوا توران شاه فى تلك الأثناء، وولوا عليهم شجرة الدر زوجة أبيه سلطنة عليهم، ولكنها تنازلت عن العرش لزوجها عز الدين أيبك التركمانى، فبدأ عهد الدولة المملوكية.

٢. عهد المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ = ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

استطاعت مصر فى عهد المماليك صد الخطر الصليبي نهائيا عن مصر، كما تمكنت من صد الخطر المغولى، فلم تتعرض مصر فى عهدهم إلى ما تعرض له العراق من تدمير، كما لم يتعرض الشام أيضا. وكان عز الدين أيبك قد قتل على يد زوجته شجرة الدر، وتولى بعده ابنه المنصور نور الدين. وفى عهده استولى المغول على بغداد بقيادة هولاكو، وقتلوا الخليفة المستعصم العباسى، فعزله المماليك، وأقاموا الملك قطز سلطانا على مصر، فخرج للقاء المغول، وهزمهم بفضل قائده بيبرس هزيمة منكرة فى عين جالوت فى ٢٦ رمضان ٦٥٨ = ٢ سبتمبر ١٢٦٠ م. وفى عهد السلطان قلاوون (١٢٧٩ - ١٢٩٠) تم الاستيلاء على الإمارات الصليبية فى الشام حتى لم يبق منها فى عام ١٢٨٩ سوى صور وبيروت وعكا.

وفى ١٢٩١ استرد خليل بن قلاوون (١٢٩٠ - ١٢٩٢) عكا ، بعد أن ظلت فى أيدي الصليبيين مائة عام، واستولى على صور وحيفا، وسلمت بيروت. وبذلك انتهت دولة الصليبيين فى بلاد الشام.

أما المغول، فبعد هزيمتهم فى عين جالوت استحكم العداء بينهم وبين المماليك، واستطاع غازان إيلخان المغول فى فارس الاستيلاء على دمشق بعد أن هزم الناصر محمد بن قلاوون فى معركة الخازندار عام ١٢٩٨، ولكن الناصر عاد فألحق به هزيمة منكرة عند مرج الصفر فى مارس ١٣٠٣ م. وظل العداء يخف حيناً ويشتد حيناً حتى بعد زوال دولة المماليك البحرية على يد السلطان برقوق سنة ١٣٨٢، وقيام دولة المماليك البرجية، أو الشراكسة، على أنقاضها.

وقد استقلت مصر استقلالاً تاماً فى عهد المماليك، بل أصبحت مقراً للخلفاء العباسيين منذ أن نقل الظاهر بيبرس مقر الخلافة إلى القاهرة، وأصبح الخلفاء العباسيون خاضعين تماماً لسيطرة المماليك. وقد امتد النفوذ المصرى فى عهد المماليك إلى بلاد الحجاز، كما امتد إلى شمال أفريقيا وبلاد النوبة، وسقطت قبرص فى حوزة المماليك من سنة ١٤٢٦ - ١٥١٧.

وقد حاول المماليك صد الخطر البرتغالى على مراكز التجارة الشرقية بعد كشف طريق الرجاء الصالح، وإعادة الطريق القديم إلى أهميته السابقة، ولكنهم أخفقوا فى ذلك بعد هزيمة السلطان الغورى فى ديو سنة ١٥٠٩. وسرعان ما اصطدموا بالعثمانيين، فسار السلطان سليم فى عام ١٥١٦ إلى مصر والشام وألحق الهزيمة بالمماليك عند مرج دابق فى أغسطس ١٥١٦، ثم فى موقعة الريدانية فى يناير ١٥١٧، وفقدت مصر بذلك استقلالها، ودخلت تحت حكم العثمانيين.

مصر فى العصر الحديث

أولا - مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧ - ١٨٩٨:

فقدت مصر استقلالها بالغزو العثمانى، وأصبحت إيالة عثمانية يحكمها وال عثمانى هو الباشا ومعاونوه، ويشترك معه فى الحكم والإدارة هيئة أمراء المماليك من رجال العسكرية، كما يشترك أيضا الحامية العثمانية إلى جانب مهمتها العسكرية.

وقد عاشت مصر حياة راكدة لمدة أربعة قرون تقريبا، لم تتغير حياتها فيها كثيرا عما كانت عليه فى العصور الوسطى، وشغلت بالصراعات بين عناصر الحكم السابقة. وفى نهاية القرن السابع عشر وفى خلال القرن الثامن عشر، تدهور مركز الباشا العثمانى وقوى شأن المماليك وزعيمهم الذى عرف باسم شيخ البلد، واستعادوا نفوذهم القديم، مما جعل من الممكن أن يطلق على هذا العهد المتأخر اسم «مصر العثمانية المملوكية». وفى النصف الأول من القرن الثامن اشتد التنافس والصراع بين المماليك على الحكم، حتى تمكن على بك الكبير (١٧٥٥ - ١٧٧٢) من السيطرة الفعلية على البلاد كشيخ للبلاد. وفى عهده استردت مصر استقلالها الفعلى، فقد أصدر السلطان عبد الحميد الأول فرمانا بعزل على بك من مشيخة البلد، ولكنه لم يذعن للقرار، وخرج على السلطان، واتجه إلى تكوين دولة واسعة، فاستولى على مكة سنة ١٧٧٠ بفضل قيادة

محمد أبى الذهب، وأسس علاقة مع روسيا لمساعدته، واستولى على دمشق فى يونيو ١٧٧١، ولكن قائده محمد بك أبى الذهب، انقلب عليه باغراء السلطان وهزمه عند الصالحية فى مايو ١٧٧٣، وحاولت روسيا مساعدته بفصيلة من الجيش الروسى أرسلتها إلى دمياط، ولكنها وصلت متأخرة. وفى عهد محمد أبى الذهب قام بتوسيع حدود مصر، واستولى فى عام ١٧٧٥ على غزة والرملة ويافا وعكا، ولكنه توفى فجأة فى يونيو ١٧٧٥، فوُقت مصر فى فوضى الصراعات المملوكية مرة أخرى فى عهد إبراهيم بك ومراد بك، وأرسل السلطان حملة لتوطيد دعائم الحكم العثمانى، واستطاع الاستيلاء على الوجه البحرى سنة ١٧٨٦، ولكن الحالة عادت إلى ما كان عليه بعودة إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة فى يوليو ١٧٩١، وبقياً على هذا الحال حتى قدوم الجنرال بوناپرت على رأس الحملة الفرنسية فى يوليو ١٧٩٨.

ثانياً. الحملة الفرنسية:

لم تستمر الحملة الفرنسية فى مصر سوى ثلاث سنوات (١٧٩٨ - ١٨٠١)، ولكنها أحدثت من التأثير فى حياة مصر السياسية ما مهد لانتقالها إلى العصر الحديث من الناحية الفعلية. وكان الجنرال بوناپرت قد أقام حكومة عسكرية على رأسها القائد العام وكبار الضباط فى الوحدات الإدارية فى الأقاليم، وعمل على الاستفادة من مشايخ الأزهر للتفاهم مع الشعب، فعين منهم نفراً كون به الدواوين فى القاهرة والأقاليم، ولكن الشعب المصرى لم يكف عن المقاومة فى جميع أنحاء البلاد التى اشتعلت بالثورات ضدهم من أقصاها إلى أقصاها، وثارَت القاهرة مرتين: الأولى فى أكتوبر ١٧٩٨، والثانية فى ٢٠ مارس - ٢١ أبريل ١٨٠٠، وقتل كليبر فى القاهرة بطعنة من سليمان الحلبي فى ١٤ يونية ١٨٠٠، وساعدت ظروف الصراع الدولى على إخراج الفرنسيين من مصر فى سبتمبر ١٨٠١، وعاد العثمانيون إلى مصر، كما عاد المماليك، وعادت فوضى الصراع بين هذين العنصرين مرة أخرى.

ثالثا : مصر فى عهد محمد على :

قوى شأن الطبقة الوسطى المصرية، الممثلة فى كبار التجار والمشايخ والأشراف، قبل الحملة الفرنسية على مصر، مع ضعف وتدهور قوة العناصر المملوكية، حتى انتزعت من الأمراء المماليك فى سنة ١٧٩٥ الحجة الشرعية التى يشبهها البعض بالمجنا كارتا. وازدادت قوة هذه الطبقة أثناء الحملة الفرنسية من خلال الثورات الوطنية وأعمال المقاومة. ومع تزايد ضعف العناصر المملوكية والعثمانية بعد خروج الحملة الفرنسية زاد حجم الدور التاريخى لهذه الطبقة، وانتزعت الدور الذى كانت تقوم به العناصر المملوكية فى خلع الوالى العثمانى، وولت محمد على، القائد الألبانى الذى قدم مع الحملة العثمانية، مكانه بشروطها فى مايو ١٨٠٥، فبدأ عهد جديد فى تاريخ مصر.

وقد أظهر محمد على منذ توليه الحكم أنه يعتزم اتخاذ مصر وطنًا له ولذريته. ففى خلال السنوات العشر الأولى من حكمه أخذ يعمل على تدعيم مركزه وتوطيد حكومة قوية مستقرة فى البلاد. فتخلص أولا من الزعامة الشعبية عن طريق عزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف ونفيه إلى دمياط فى ١٩ أغسطس ١٨٠٩. وبعد أقل من عامين أوقع بالمماليك فى مذبحة القلعة المشهورة فى مارس ١٨١١، وفى العام التالى ١٨١٢، أوقع ابنه ابراهيم بالمماليك فى مذبحة أخرى كبيرة فى إسنا، وبذلك استأصل شأفة البكوات المماليك من مصر إلى الأبد.

وفى عام ١٨١٣ قرر محمد على الاستيلاء على وسائل الإنتاج، فأصدر مرسوما بإلغاء الالتزام فى كافة أنحاء البلاد. وكان فى عام ١٨١١ قد صادر جهات التزام أمراء المماليك وكثير غيرهم فى الوجه القبلى كغنيمة من غنائم الحرب، وبذلك انتقلت ملكية الأرض فى البلاد جميعها إلى يده. وفى نفس عام ١٨١٣ قام محمد على بمسح الأراضى المصرية وقسم القطر إلى سبع مديريات وقسم المديريات إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام أو أخطاط، وهذه إلى نواح أو قرى، فكفل له هذا التقسيم الإشراف التام على إدارة البلاد.

وحتى يحقق محمد على مطمعه فى إنشاء دولة قوية كان فى حاجة إلى جيش قوى وأسطول، وإلى مال يدفع منه المرتبات، ويجهز به هذا الجيش والأسطول. ولكى يحصل على المال شدد من سيطرته على تجارة الواردات والصادرات وأسس نظام الاحتكار.

وكان الجيش المصرى عندما تعلم محمد على الحكم يتكون من خليط من الترك والألبان والمغاربة والدلاة، وعلى الرغم من أنه حقق بهذا الجيش الانتصارات فى الحجاز، إلا أنه كان يدرك أنه لا يستطيع تحقيق مثل هذه الانتصارات لو اشتبك فى مواجهة جيش أوروبى منظم تنظيما حديثا، ولذلك قرر تكوين جيش على أحدث النظم، وهو ما عرف باسم «النظام الجديد».

ولإنشاء هذا الجيش عمد إلى تجنيد الفلاحين المصريين فى القرى، والزنج من السودان الذى شرع فى فتحه فى عام ١٨٢٠. ولتدريب هذا الجيش استخدم ضباطا أوروبيين، وأنشأ المدارس الحربية الحديثة. ولتزويد الجيش بالمدافع والذخيرة أسس مسابك الحديد ومصانع الملابس. وبعد تدمير جيشه فى نفارينو ١٨٢٧ استخدم مهندسا مختصا فى بناء الأساطيل، بونى ترسانة كاملة التجهيز فى الاسكندرية حيث أخذ يبني أسطولا آخر أشد قوة.

ولزيادة الإنتاج الزراعى، وزيادة القدرة الضريبية تجعا لذلك، لجأ محمد على إلى الخبرات الأوروبية، التى استندت له القطن طويل التيلة كمحصول هام للتصدير. ولما كان القطن يحتاج إلى مياه رى أثناء انخفاض النيل فى فصل الصيف، فقد تطلب الأمر تحسين نظم الرى، كما تطلب تطوير زراعة القطن استيراد ماكينات ضخ المياه، وإنشاء مصانع الحليج والغزل والنسيج وغيرها. ولما كان النظام الاحتكارى فى التجارة والصناعة والزراعة يتطلب موظفين أكفاء، وكان الأزهر عاجزا عن توفير هؤلاء، فلذلك أوفد محمد على البعثات التعليمية إلى الخارج منذ عام ١٨٢٦، كما أنشأ فى مصر نظام التعليم الحديث فى مراحله الابتدائية والتجهيزية والخصوصية.

ولأن محمد علي كان والياً عثمانياً في امبراطورية ضعيفة، فقد كان عليه أن يكون لنفسه سياسة خارجية خاصة به. وقد رسم سياسته على أساس تكوين امبراطورية واسعة في البلاد التي تتكلم اللغة العربية، وتتألف من مصر والسودان وبلاد العرب والشام والعراق. وقد رأى أن في تكوين هذه الامبراطورية أقوى ضمان للمحافظة على سلامة المنطقة من الأطماع الأوروبية وخطر التقسيم. وقد استفاد من الاستجابة لأوامر السلطان بإرسال الحملات للقضاء على الثورات التي نشبت في أطراف السلطنة، في فتح شبه جزيرة العرب، ثم فتح السودان بإذن السلطان على اعتبار أن للسلطان حقوقاً في السيادة عليه منذ القرن السادس عشر. ثم حصل على وعود من السلطان بإعطائه حكومة الشام نظير مساعدته له في شبه جزيرة المورة. ولما رفض السلطان تحقيق وعده، سير محمد علي جيشاً بقيادة إبراهيم باشا احتل الشام، وهزم العثمانيين. وعندما أعد السلطان محمود الثاني جيشاً لقتال الجيش المصري، تقدم إبراهيم بجيشه نحو قونية، وهزم الأتراك في ٢١ ديسمبر ١٨٣٢، وانفتح الطريق إلى القسطنطينية. وفي ٢ فبراير ١٨٣٣ احتل كرتاهية، واضطر السلطان إلى إبرام صلح مع محمد علي الذي ثبت الأخير في حكومة مصر وكل الشام بما فيها دمشق وحلب وجزيرة كريت، كما ثبت ابنه إبراهيم في باشوية جدة وولاية الحبش (سواكن ومصوع).

وأخذ محمد علي بعدها في توسيع ممتلكاته في شبه الجزيرة العربية، فأتى إخضاع الحجاز، كما أرسل حملة في عام ١٨٣٥ إلى اليمن، وأخذت ترد إلى محمد علي الرسائل من إمارات الخليج العربي تطلب الانضمام إلى مصر. وفي مايو ١٨٣٨ أعلن محمد علي عزمه على إعلان استقلاله وانفصاله عن الدولة العثمانية، ولكن الدول الأوروبية تحت سياسة التوازن الدولي عارضت ذلك معارضة شديدة. وفي ٢٤ يونية ١٨٣٩ هزم المصريون الأتراك في نصيبين غربى نهر الفرات هزيمة منكرة، وسلم الأسطول العثماني نفسه إلى محمد علي في مياه

الاسكندرية فى بداية يولية، وباتت الدولة العثمانية بدون جيش أو أسطول. وأراد محمد على الحصول على الولاية الوراثة فى مصر وفى ممتلكاته الأخرى، ولكن الدول الأوروبية تدخلت، وفرضت على محمد على معاهدة لندن المبرمة فى ١٥ يوليو ١٨٤٠، بإعطائه حكم مصر وراثيا مع بقاء مصر جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية لا يتجزأ. وقد أصدر السلطان فرماناً بذلك فى ١٣ فبراير ١٨٤١، كما أصدر فرماناً آخر بخصوص السودان يقضى بتقليد محمد على ولايات مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها. وفى أول يونية ١٨٤١ أصدر بموافقة الدول الكبرى فرماناً نهائياً يحدد عدد الجيش بـ ١٨ ألف جندي، ويجعل الولاية من حق الأكبر من ذرية محمد على الذكور، ويحدد قيمة الجزية السنوية. ولما كانت الدول الكبرى قد اشتركت فى هذه التسوية وتحديد وضع مصر السياسى الدولى، فقد اكتسبت معاهدة لندن بالضرورة صفة دولية، ولم يعد من الممكن تعديلها من جانب مصر أو من جانب الدولة العثمانية إلا بموافقة هذه الدول، وبذلك وقعت مصر تحت الوصاية الدولية.

رابعاً: الثورة العربية :

استطاعت الرأسمالية الأوروبية فى ظل الوصاية الدولية التى جلبتها معاهدة لندن ١٨٤٠، وبعد أن فقدت مصر استقلالها الإدارى والداخلى وحرمت من تكوين جيش قوى - التغلغل والسيطرة على مصر عن طريق تكبيلها بالديون التى نشأت عن القروض المالية فى عهدى سعيد وإسماعيل، وعن طريق امتلاك الأراضى الزراعية وتكوين شركات الرهن العقارية. وفى أواخر عهد إسماعيل، تحولت السيطرة المالية إلى سيطرة سياسية، وأصبحت مصر مستعمرة بدون إطلاق رصاصه واحدة.

وقد استفزت هذه الأوضاع الطبقة البورجوازية الزراعية الجديدة التى نشأت فى أواخر عهد محمد على بعد أن حصلت على حق الملكية

العقارية كاملة فيما تحت أيديها من أبعاديات وجفالك . وفى البداية لم يكن فى وسع هذه الطبقة أن تفعل شيئا فى مواجهة الرأسمالية والوصاية الأوروبية بسبب الحكم الاستبدادى لإسماعيل ، ولكن بعد أن أخذت التناقضات بين مصالحه ومصالح الوصاية الأجنبية تشتد حتى أصبحت تهدد مسند الخديوية ذاتها ، لم يجد الخديو مفرأ من التحالف مع البورجوازية المصرية للوقوف فى وجه الوصاية الأجنبية، ولم يتردد إسماعيل فى أن يدفع ثمن هذا التحالف وهو الدستور .

وقد تبدى ذلك فى مجلس شورى النواب الذى تأسس فى عام ١٨٦٦ لإيهام أوروبا بأن مصر تحكم حكما ديمقراطيا ، فقد أخذ ساعد هذا المجلس يشتد تدريجيا فى دورة نوفمبر ١٨٧٦ ودورة فبراير ١٨٧٧ ، وصرح الخديو فى اجتماع سرى عقده زعماء المجلس بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الإدارة الأجنبية التى أرغم هو على قبولها . وفى أبريل ١٨٧٩ تلقى من الزعماء الوطنيين لائحة وطنية تطالب بمنح مجلس النواب الحقوق التى لمجلس الازاب فى أوروبا ، واستجاب الخديو لذلك ، وقدمت وزارة شريف الدستورية للمجلس فى ١٧ مايو ١٨٧٩ ما اعتبر أول مشروع لدستور نيابى برلمانى كامل .

على أن الوصاية الأجنبية أدركت الخطر على مصالحها من انتقال الحكم من يد فرد إلى يد طبقة، فاستصدرت من السلطان العثمانى قرارا بخلع إسماعيل فى ٢٧ يونية ١٨٧٩ ، وأتت بالخديو توفيق الذى قرر إيقاف مشروع الدستور ، وأخذت وزارة رياض الخاضعة للوصاية الأجنبية فى تعقب نشاط الزعماء الدستوريين حتى هددت بتصفية الحركة الوطنية .

على أنه فى ظلام هذه النكسة الوطنية، ظهرت حركة الضباط العربيين لأسباب تتعلق بالجيش وصراعاته الداخلية بين الشراكسة والمصريين ، فاكشف الزعماء الدستوريون أن لهم فى الجيش الوطنى قوة

طبيعية متجمعة يمكن الاستعانة بها فى الحصول على الدستور والحكم
النيابى ، واكتشف الضباط الوطنيون أيضا، بعد أن تعرضوا للغدر فى حادث
قصر النيل يوم ٣١ يناير ١٨٨١ ، ولم ينقذهم من السجن سوى هجوم
البكباشى محمد عبيد الصاعق على الديوان - أن الحكم النيابى هو الضمان
الوحيد لحياتهم وصون حقوقهم . وانتهى الأمر بأن وضع الجيش نفسه موضع
الأداة المنفذة لإرادة القوى الوطنية، وتمثل هذا فى مظاهرة ، عابدين يوم ٩
سبتمبر ١٨٨١ التى قدم فيها الجيش باسم الأمة مطالبه الثلاثة:

١- إسقاط وزارة رياض باشا (والغرض من ذلك إسقاط الوصاية الأجنبية
التي تمثلها هذه الوزارة) .

٢ - دعوة البرلمان للانعقاد (والهدف إسقاط نظام الحكم المطلق) .

٣ - زيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي (والغرض توفير أداة حماية
استقلال البلاد) .

على أن الصراع على السلطة ما لبث أن قسم التحالف بين الجيش
والزعماء الدستوريين ، فقد أصبح عرابى زعيما ورمزا وطنيا فى عين
جماهير الشعب، وخشى الزعماء الدستوريون أن يستبدلوا بأوتوقراطية
القصر دكتاتورية الجيش ، ولعبت الوصاية الأجنبية على حبل الخلاف ،
فقدمت انجلترا وفرنسا مذكرتهما المشتركة الأولى يوم ٦ يناير ١٨٨٢
لتشجيع الخديو على الوقوف فى وجه القوى الدستورية والعسكرية ،
وعندما أدت هذه المذكرة إلى عودة التحالف بين الدستوريين والجيش
للوقوف فى وجه الخطر الأجنبى ، قدمت الدولتان مذكرتهما المشتركة
الثانية فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ ، التى وجهتها بصفة خاصة ضد الفريق
العسكرى ، الذى اعتبرته «سبب الاضطراب فى مصر» ، بينما لوحتا
للدستوريين بالتسليم لهم بالحكم الدستورى وبأن حقوق البرلمان المصرى
سوف تراعى فى هذه الحالة . ولما كان إبعاد الجيش عن مجال التأثير فى

العمل السياسى قد أصبح يتفق مع أهداف الدستوريين ، لذلك رفضوا مسيرة الجيش فى خطة التحدى المتطرفة للتدخل الأجنبى، ولكن الجيش كان فى وضع السيطرة ، ففرض عرابى على الخديو ناظرا للجهادية يوم ٢٨ مايو ١٨٨٢ ، وبذلك تهيأت ظروف التدخل العسكرى البريطانى الذى تم يوم ١١ يولية ١٨٨٢ .

خامسا : مصر تحت الاحتلال البريطانى :

لم تنته السيادة العثمانية على مصر بوقوع الاحتلال البريطانى ، بل ظلت مصر تخضع لها من الناحية النظرية ، بينما كانت تخضع من الناحية الفعلية لقوات الاحتلال . واستمر ذلك حتى انتهزت بريطانيا فرصة الحرب العالمية الأولى ، فأسقطت السيادة العثمانية وأعلنت الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . وبالنسبة للسودان ، الذى قامت فيه الثورة المهدية، فقد أكرهت بريطانيا مصر على إخلائه سنة ١٨٨٤ ، ثم عملت على استرداده ١٨٩٦ - ١٨٩٩ ، وأبرمت مع مصر الاتفاق الثلاثى يوم ١٩ يناير ١٨٩٩ ، الذى سوغ مركزها فى السودان شريكة لمصر فى إدارته .

فى تلك الأثناء ارتفع المد القومى والوطنى الذى قاده كل من الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد ، وحزب الأمة بقيادة كبار الملاك وعلى رأسهم أحمد لطفى السيد . ولكن نشاط الحزب الوطنى صفى فى أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب ألف سعد زغلول حزب الوفد من عناصر من حزب الأمة والحزب الوطنى ، للمطالبة باستقلال البلاد أمام مؤتمر الصلح، ولكن السلطات البريطانية رفضت السماح له بالسفر، وقبضت عليه وبعض رفاقه فانفجرت ثورة ١٩١٩ لمختلف الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تراكمت طوال عهد الاحتلال وخصوصا أثناء الحرب . واضطرت انجلترا إزاء

المقاومة الشعبية التي تبدت بصلابة أثناء لجنة ملئر إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب واحد ويتضمن إسقاط الحماية البريطانية عن مصر، والاعتراف بمصر دولة مستقلة، مع تحفظات أربعة تبيح لها التدخل في شئون مصر الداخلية والخارجية والاحتفاظ بوضعها في السودان. وتكونت لجنة قامت بوضع الدستور، وتكون في أثنائها حزب الأحرار الدستوريين من العناصر المنشقة من الوفد، وجرت انتخابات عامة حقق فيها الوفد أغلبية ساحقة ، وألف سعد زغلول أول وزارة دستورية . وفي عهده نشطت حركة وطنية قومية في السودان انتهت بقمع وحشى من السلطات البريطانية . وفشلت مفاوضات سعد زغلول - مكدونالد التي جرت في سبتمبر ١٩٢٤ في الوصول إلى اتفاق يحقق الأمنى الوطنية لمصر والسودان ، فأقدم الوطنيون على اغتيال السردار لى ستاك، قائد عام الجيش المصرى وحاكم السودان ، في ١٩ نوفمبر، فقدمت بريطانيا إنذارا قاسيا إلى مصر يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، وسقط سعد زغلول .

وتهيأت بذلك الفرصة للملك فؤاد للتدخل في الحياة السياسية والاستيلاء على الحكم ، فتألف حزب الاتحاد يوم ١٠ يناير ١٩٢٥ من العناصر المؤيدة للملك، وبدأ عهد من الصراع بين القوى الديمقراطية والقوى الأوتوقراطية تخللته مفاوضات فاشلة مع بريطانيا (ثروت - تشمبرلن في صيف ١٩٢٧ ، ومحمد محمود - هندرسون في صيف عام ١٩٢٩ والنحاس - هندرسون في ربيع ١٩٣٠) . وفي ٢٠ يونيو ١٩٣٠ وقع أكبر انقلاب دستورى برئاسة إسماعيل صدقى ، وسقط دستور ١٩٢٣ ابريل ١٩٢٣ وصدر دستور آخر أوتوقراطى، وتألف حزب الشعب برئاسة صدقى في نوفمبر ١٩٣٠، وجرت مباحثات فاشلة بينه وبين السير جون سايمون في سبتمبر ١٩٣٢، ولكن النضال الشعبى أجبر الملك فؤاد،

المدعوم بالسلطة البريطانية، على إعادة دستور ١٩٢٣، واضطرت بريطانيا إلى الدخول في مفاوضات مع القوى الوطنية أسفرت عن معاهدة ١٩٣٦، التي أسقطت تحفظات تصريح ٢٨ فبراير، وأنهت الاحتلال البريطاني نظريا، وحقت لمصر استقلالها الداخلى والخارجى لحد كبير وإنهاء الامتيازات الأجنبية .

وقد بدأت بهذه المعاهدة مرحلة مهادنة مع بريطانيا فى ظل الخطر الفاشى من جانب ألمانيا وإيطاليا. وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، تعاونت مصر مع بريطانيا على هزيمة الفاشية، وكاد الملك فاروق يفقد عرشه فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وبعد انتهاء الحرب بدأت حركة وطنية على جانب عظيم من القوة بقيادة حزب الوفد والجماعات الماركسية والإخوان المسلمين والحزب الاشتراكى لمصر الفتاة، وجرت مفاوضات فاشلة بين صدى وببفن فى أبريل - مايو ١٩٤٦، أعقبها عرض فاشل لقضية مصر على مجلس الأمن فى أغسطس - سبتمبر ١٩٤٧. ثم جرت مفاوضات فاشلة أخرى بين وزارة الوفد والحكومة البريطانية استمرت من يونية - أغسطس ١٩٥١، وانتهت بإعلان مصطفى النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١. وتلا ذلك اشتعال المقاومة فى منطقة قناة السويس على نحو أسفر عن مذبحه لرجال البوليس فى الإسماعيلية على يد القوات البريطانية. وانتهت المقاومة بحريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

وفى أثناء هذه الفترة تفاقمت قضية فلسطين ، وأعلن الصهاينة قيام دولتهم فى ١٤ مايو ١٩٤٨، وفى يوم ١٥ مايو دخل الجيش المصرى إلى جانب الجيوش العربية الأخرى الحرب لتصفية الخطر الصهيونى، ولكن الهزيمة لحقته بسبب عجز القيادة وتفكك العرب، ومن ثم نبئت فكرة الثورة على النظام الملكى فى رموس الضباط على النحو الذى أسفر عن قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

سادسا: مصر فى عهد ثورة ٢٣ يوليو:

لم يكن فى ترتيب ثوار ٢٣ يوليو الاستيلاء على الحكم، بل إسقاط الملك فاروق ، ودعوة البرلمان الوفدى للانعقاد، وإدارة عجلة الحياة الديمقراطية التى تعطلت فى عهد فاروق. ولكن بعد نجاح الثورة وتأييد الجماهير المصرية عدلت الثورة عن هذا الرأى وقررت البقاء فى الحكم .

وفى المرحلة الأولى من الثورة تركز عملها فى تصفية النظام الملكى وإعلان الجمهورية، ثم تصفية الملكيات الزراعية الكبيرة التى تزيد على مائتى فدان، وتصفية الطبقة الاجتماعية التى تملكها . واستطاعت فى أزمة مارس ١٩٥٤ تصفية القوى السياسية القديمة الممثلة فى الوفد والأحزاب القديمة والجماعات الماركسية. وفى الوقت نفسه تخلصت من العناصر الماركسية فى مجلس قيادة الثورة: خالد محيى الدين ويوسف صديق . كما اصطدمت بمحمد نجيب الذى استدعى ليلة الثورة لنزعها، ثم تخلصت منه بعد الأزمة ببضعة شهور.

وفى الوقت نفسه كانت الثورة قد تمكنت فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ من إبرام اتفاق السودان مع بريطانيا بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير . وبعد أن خلصت السلطة لعبد الناصر فى أزمة مارس ١٩٥٤ استطاع فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ إبرام اتفاقية مع بريطانيا هيأت جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٣ يونية ١٩٥٦ على أن تعود إلى قناة السويس فى حالة التهديد بهجوم مسلح على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو تركيا .

وفى الفترة التالية أظهرت الثورة عزمها على استكمال استقلال مصر السياسى والاقتصادى ، واصطدمت بالإمبريالية اصطداما شديدا. فقد رفضت الدخول فى أحلاف الدفاع المشترك مع الدول الإمبريالية عن الشرق الأوسط، وخاضت معركة ضارية ضد حلف بغداد . وحين ردت الإمبريالية على هذا الموقف بالهجوم الإسرائيلى على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، أجاب عبد الناصر بكسر احتكار السلاح وإعلان صفقة الأسلحة

السوفيتية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥، وأبرم مع سوريا حلفاً دفاعياً في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥، وحين تأكدت الدول الإمبريالية أن عبد الناصر يعتزم الاستمرار في مقاومة سياستها في المنطقة، سحبت عروضها لتمويل السد العالي في ١٩ يوليو ١٩٥٦. وقد رد عبد الناصر على ذلك بإعلان تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦. وبلغ الصراع ذروته بالعدوان الثلاثي على مصر، الذي بدأت إسرائيل يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. ولكن الدول المعتدية اضطرت إلى الانسحاب بفضل المقاومة الباسلة للشعب المصري، والتأييد التام من القوى المحبة للسلام، وبفضل التناقضات داخل المعسكر الإمبريالي ورغبة الولايات المتحدة في الحلول محل إنجلترا وفرنسا في المنطقة، انسحبت إسرائيل من سيناء مقابل مرور ملاحتها في مضيق تيران تحت علم قوات الأمم المتحدة في شرم الشيخ. وعندما خرج أيزنهاور بنظريته في سد الفراغ بعد انسحاب القوة المعتدية، وقف عبد الناصر ضد هذه النظرية بصلابة واستطاع إسقاطها.

في ذلك الحين كان عبد الناصر قد أصبح زعيماً للعالم العربي بفضل اتباعه سياسة عدم الانحياز التي نبنت حركتها بشكل جدي في مؤتمر بانكوك في أبريل ١٩٥٥، وبفضل نضاله ضد حلف بغداد، وكسره احتكار السلاح، وتأميم قناة السويس، وانتصاره الجزئي على العدوان الثلاثي، وهزيمته مبدأ أيزنهاور. وحين حاولت الدول الإمبريالية تهديد سوريا عن طريق الحدود التركية الجنوبية، أرسل عبد الناصر الجيوش المصرية إلى ميناء اللاذقية في ١٣ أكتوبر ١٩٥٧، لمساعدة الشعب السوري، وارتفع المد القومي العربي إلى ذراه، وتمهد بذلك الطريق إلى الوحدة المصرية السورية في فبراير ١٩٥٨.

حتى ذلك الحين كانت حركة القومية العربية حركة سياسية بحتة لا تقدم أي محتوى اجتماعي بارز. ولكن في يوليو ١٩٦١ أعطى عبدالناصر هذه الحركة مستواها الاجتماعي بقرارات التأميم المشهورة، فتغير مسار حركة القومية العربية. ذلك أن قرارات التأميم فرزت

الطبقات الاجتماعية في كل من مصر وسوريا ، وألبرت الطبقة الاجتماعية
الرأسمالية والاقطاعية ذات النفوذ ، وقد استطاعت هذه الطبقة في سوريا
التأمر على الوحدة ، وقامت بحركتها الانفصالية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ .

وفي الفترة التالية انقسم العالم العربي حسب النظم الاجتماعية بين
دول تقدمية ودول محافظة . كما انقسمت قيادة الثورة في مصر على
أساس مواقفها الاجتماعية . وأدى هذا ، من الجانب الأول ، إلى اشتداد
المعركة بين مصر والمملكة العربية السعودية ، وإلى دخول القوات
المصرية إلى اليمن لمساندة الثورة اليمنية يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ . ومن
الجانب الآخر ، أدى إلى اشتداد النزاع بين عبد الناصر ورفاق ثورة ٢٣
يوليو ، الذين تحفظوا على الاتجاهات الاشتراكية المتزايدة للثورة ، مما
أسفر عن خروجهم من السلطة .

في ذلك الحين ، كان وجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ ،
كنتيجة للعدوان الثلاثي ١٩٥٦ ، ومرور السفن الإسرائيلية في البحر
الأحمر ، يثقل على كرامة ثورة يوليو ، ولذلك انتهزت فرصة اشتداد
الصراع بين إسرائيل وسوريا ، والتهديدات الإسرائيلية ضد سوريا في مايو
١٩٦٧ ، فحشدت القوات المصرية في سيناء ، وأعلن عبد الناصر سحب
قوات الطوارئ الدولية ، وغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية ،
مما أدى إلى نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ . ولكن هزمت فيها مصر وسوريا
والأردن ، واحتلت إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة ،
وأعلن عبد الناصر اعتزاله يوم ٩ يونيو ، ولكن الجماهير المصرية والعربية
أعادته إلى الحكم . واستطاع عبد الناصر في الفترة التالية إعادة تكوين
الجيش المصري لاسترداد الأرض المغتصبة ، ورفع شعار إزالة آثار
العدوان ، وأعلن حرب الاستنزاف في يوليو ١٩٦٩ . وقد انتهت هذه
الحرب بمبادرة روجرز في ١٩ يونيو ١٩٧٠ ، وقبلت مصر في ٢٣ يوليو
١٩٧٠ وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ، وأسند إلى السفير يارنج بحث
إمكانات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . ولكن في ٢٨

سبتمبر ١٩٧٠ توفي جمال عبد الناصر، وخلفه الرئيس محمد أنور السادات، وبدأت صفحة جديدة في تاريخ مصر.

وفي الفترة من ١٥ أكتوبر ١٩٧٠، تاريخ الاستفتاء على رئيس الجمهورية، حتى ٦ أكتوبر ١٩٧٢، دار الصراع في مصر حول محورين:

المحور الداخلي، ويتمثل في الصراع الذي دار بين الرئيس الجديد ومعارضيه من جماعة على صبرى. وقد انتهى بتصفية هؤلاء المعارضين في ١٥ مايو ١٩٧١.

أما المحور الثانى، فقد دار حول إزالة آثار العدوان. ففي ٤ فبراير ١٩٧١ أذاع الرئيس السادات مبادرة تقضى بمد فترة وقف إطلاق النار لمدة شهر مقابل بدء العمل في تطهير قناة السويس واستعداد إسرائيل لانسحاب جزئى في سيناء مصحوب بجدول زمنى للانسحاب الكامل إلى حدود مصر الدولية بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وفي الوقت نفسه جرى احتكاك مع السوفيت، الذين كانوا يشكون في النظام الجديد، حول عديد من المسائل على قمتها إمدادات السلاح إلى مصر، وقد بلغ ذروته يوم ٦ يوليو ١٩٧٢ بقرار الرئيس السادات سحب الفئتين السوفيت من مصر. وفي يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ أطلقت مصر الرصاصة الأولى في الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة.

وقد بدأ بعد حرب أكتوبر انقلاب دبلوماسى في علاقات مصر الخارجية يماثل انقلاب ١٩٥٥. فكما اتجه الرئيس جمال عبد الناصر إلى إقامة علاقات جديدة ووثيقة مع الاتحاد السوفيتى، اتجه الرئيس السادات إلى إقامة علاقات جديدة ووثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه أخذت علاقات مصر بالاتحاد السوفيتى تتدهور حول مسألتى امدادات السلاح وإعادة جدولة الديون. ومن خلال العلاقات الجديدة بالولايات المتحدة أبرمت مصر اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤، ثم اتفاقية الفصل الثانية في أول سبتمبر

١٩٧٥ ، وفي الوقت نفسه قررت مصر والولايات المتحدة استئناف العلاقات بينهما يوم ٢٨ فبراير ١٩٧٤ .

وفي تلك الأثناء ارتكزت جهود حل النزاع العربي - الإسرائيلي حلا شاملا وعادلا بالطريق السلمي على استئناف عقد مؤتمر السلام في جنيف بين وفد عربي موحد وإسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، وحل قضية فلسطين عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك في مقابل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل ، والاعتراف بحقها في العيش في حدود آمنة ، والقبول بضمانات دولية . ولكن تحت تأثير امدادات السلاح المتواصلة من الولايات المتحدة لإسرائيل ، أخذت هذه الأخيرة في التشدد ، وتناقصت احتمالات نجاح المؤتمر في حالة انعقاده . وفي نوفمبر ١٩٧٧ فاجأ الرئيس السادات العالم بمبادرته إلى القدس ، والدخول في اتصالات ثنائية مع إسرائيل . وجاء رد الفعل الرفض من جانب الأطراف العربية الأخرى في النزاع التي أدانت المبادرة كعمل خياني . وبذلك بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المصرية - العربية ، والعلاقات المصرية - الإسرائيلية ، بلغت ذروتها الحاسمة باتفاق كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩ .



التأثير الحضارى للفتح العثمانى فى مصر والمشرق العربى

التأثير الحضارى للفتح العثمانى فى مصر والمشرق العربى

ربما نخالف فى هذا البحث تقاليد الدراسة التاريخية المألوفة، اذا نحن بدأنا بطرح النتائج التى توصلنا إليها قبل المقدمات التى أدت إليها، بدلا من طرح المقدمات وصولا إلى النتائج! ويشفع لنا فى ذلك أن البحث التاريخى هو حكم تاريخى بصحة واقعة أو مجموعة من الوقائع التاريخية يقوم على مجموعة ضخمة من الحثيات. وقد جرت العادة أن يصدر القاضى حكمه علنا فى الجلسة، ثم يصدر بعدها حثياته!.

ومن هنا نرى أن عنوان هذا البحث ربما كان أكثر العناوين تضليلا للقارىء، لأنه يحمله على الاعتقاد بأن البحث يدور حول التأثير الحضارى للفتح العثمانى، بينما هو - الحقيقة - يدور حول أسباب انعدام التأثير الحضارى لهذا الفتح! وهو الحكم الذى نصدر به هذه الدراسة بدلا من تذييلها به. ويرجع ذلك لسببين أساسيين:

الأول، أن النظام الإقطاعى الذى كان سائدا فى المجتمعات العربية قبل الفتح العثمانى لم يتغير تغييرا جوهريا على يد العثمانيين.

والسبب الثانى، أن النظام الرأسمالى الذى كان موجودا قبل الفتح العثمانى - ومعنى أدق - نواة هذا النظام، لم تتطور على يد العثمانيين.

ولعل القارىء يتفق معنا فى أن نمط الإنتاج السائد فى المجتمع، هو الأساس الذى تنبنى فوقه جميع المظاهر الحضارية لهذا المجتمع، من نظم حكم وقوانين وفنون وعلوم وغيرها - فإذا تغير نمط الإنتاج، تغير كل ما انبنى عليه من هذه المظاهر الحضارية. وهذا هو السبب فى أن البناء الحضارى للمجتمع الإقطاعى يختلف كلية عن هذا البناء فى المجتمع الرأسمالى، كما يختلف عنه فى المجتمع الاشتراكى. فكل نمط انتاج يفرز بناءه الحضارى الخاص به.

وقد كان نمط الإنتاج السائد فى المجتمعات العربية قبل الفتح العثمانى، هو الإقطاع العسكرى. وهو الذى يختلف المؤرخون فى قربه أو بعده عن كل من النظام الإقطاعى الغربى ونمط الإنتاج الأسيوى. وقد ظهر هذا النظام نتيجة للضعف الذى ألم بالخلافة العباسية فى بغداد، حين استبد بها الموالى من غير العرب. وكان عمر بن الخطاب، وكذلك على بن أبى طالب، قد رفضا من قبل إقطاع الأرض تجنباً لما يؤدى إليه التقسيم والإقطاع من الانقسام والتنافس والفتنة. وفى عهد الخليفة عثمان ابن عفان أقطع بعض الأراضى بأرض السواد (العراق)، ولكن لم يكن ذلك إقطاع تملك. والجديد فى القرن الحادى الميلادى (الخامس الهجرى) هو إقطاع البلاد والقرى فى عهد الخلافة العباسية. وقد فعل ذلك «بنو بويه، والسلاجقة من بعدهم، الذين أحلوا الإقطاعيات محل الرواتب لرجال الجيش. ثم بلغ الإقطاع الذروة فى الدولة الأيوبية ثم فى دولة المماليك من 1250 - 1517. ففي مصر فى عهد صلاح الدين الأيوبي، أقطعت أراضى مصر كلها للسلطان وأمرائه وأجناده. كما يقول المقرئى - حتى يمكن أن توصف دولة المماليك بأنها الدولة الإقطاعية الكبرى فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى (١).

(١) د. إبراهيم على طرخان، النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى، من ص ١٠ - ١٢، القاهرة، دار الكاتب العربى، ١٩٦٨.

على أن هناك ثلاث ملاحظات حول هذا النظام:

الملاحظة الأولى: أن الإقطاعيين في هذا النظام لم يكن لهم حق الرقبة في إقطاعاتهم، وبمعنى آخر، لم يكن لهم حق الملكية الفردية، وإنما لهم فقط حق الانتفاع. وحتى إذا ورث الجندي أباه لا يرث غير هذا الحق ولا يملك الرقبة. ويقول السبكي سنة ١٣٦٩: «إن الإقطاعات المعروفة لنا في هذا الزمن، إنما هي إقطاعات إرفاق (استغلال). وكان الإقطاعى في هذا النظام ينتقل من إقطاعه إلى إقطاع آخر بأمر من السلطان، وقد يعزل منه ويحل محله في إقطاعه شخص آخر.

الملاحظة الثانية: هي أن وجود الإقطاعات لم يحل دون وجود الملكية الفردية والأوقاف. فكان للسلطان والأمراء والأجناد وبعض أفراد الشعب أملاك حرة خاصة عن طريق الشراء من بيت المال. وهي ملك يباع ويشترى ويورث ويوهب. كما ورد في تقسيم المقرئى وابن لباس لأراضى مصر. وقد عرفت أراضى السلطان التى يملكها، «بالأملاك الشريفة السلطانية» (١).

أما الملاحظة الثالثة: فهي أن هؤلاء الإقطاعيين لم يكونوا من أهل البلاد وإنما كانوا أجانب عنها، ولم يكونوا من أهل النبل كما هو الحال في أوروبا، وإنما أرقاء في الأصل، استجلبوا من أسواق النخاسة والأسر في الحروب!.

وكانت الأراضى من كلا النوعين يقوم بزراعتها الفلاحون الذين كانت علاقاتهم بأصحاب الإقطاعيات علاقة قنية. وعلى حد قول المقرئى: يسمى المزارع المقيم في البلد «فلاحا قراريا»، فيصير عبدا لمن أقطع تلك الناحية، إلا أنه لا يرجو قط أن يباع ولا أن يعتق، فهو قن ما بقى، ومن ولد له كذلك. ولم يكن لهذا الفلاح - من ثم - حق ترك الأرض. فمن هرب فرارا من الظلم، أعيد قسرا إلى القرية، ويلزم بشد الفلاحة. كما يقول السبكي (٢).

(١) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

فيألى أى حد يقترب هذا النظام من النظام الإقطاعى الغربى أو النظام الآسيوى؟. فيما يتصل بالنظام الإقطاعى، يلاحظ أنه فى الوقت الذى يتفق فيه النظام الإقطاعى العسكرى مع النظام الغربى فى وجود النظام الطبقي، فإنه يختلف عنه فى نوعية هذا المجتمع. فالطبقة الإقطاعية فى الإقطاع الغربى طبقة ثابتة تملك الأرض وتتوارثها أبا عن جد، فضلا عن أنها طبقة وطنية. بينما فى الإقطاع العسكرى الشرقى هى طبقة متحركة غير ثابتة، فضلا عن أنها أجنبية وفدت من الخارج. وهو أمر أسوأ، فبينما تنشأ فى النظام الغربى بالحثم علاقات إقطاعية بين السيد الإقطاعى واللقن، تأخذ شكل حقوق وواجبات، فإنه فى الإقطاع العسكرى الشرقى لا يمكن أن تنشأ علاقة منظمة. وبالتالي فاللقن فى النظام الشرقى لا حقوق له!

ثانيا : أنه بينما يؤدى النظام الإقطاعى الغربى بهذا الشكل إلى تفكيت المجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وبحول بالتالى دون نمو الشعور القومى ، فإنه فى الإقطاع العسكرى لا يؤدى إلى شىء من ذلك ، لسيطرة الدولة مركزيا .

ثالثا : أنه بينما يؤول فائض الإنتاج فى الإقطاع الغربى للسيد الإقطاعى ، فإنه فى الإقطاع العسكرى يؤول للسلطان . لذلك نرى - على سبيل المثال - أن الأمر بتسخير الفلاحين ، سواء للأعمال الخاصة أو العامة ، كان يصدر من السلاطين . ومثاله ما فعل «قلاوون» وابنه الناصر محمد وحفيده، حيث كان يقبض على الناس فى المساجد والأسواق.

لذلك نرى الصراع الطبقي فى هذا النظام يتخذ سمة معينة . فهنا نجد طبقة ألقان ثابتة، وطبقة إقطاعية متغيرة! ومن ثم ، فإن عداء طبقة الألقان الثابتة يتجه أساسا نحو السلطان وأمرائه وأجناده. ويتضح ذلك حين امتنع الفلاحون المصريون عن دفع الخراج لرسول «طومان باى»، سنة ١٥١٦ ، بينما السلطان سليم الأول فى طريقه إلى مصر . وقالوا: «ما

نقدر نعطي خراجا حتى يتبين لنا إن كانت البلاد لكم أو لبني عثمان، فنبقى نورد الخراج مرتين؟ . كما يتمثل في أعمال العصيان والانتقام والتمرد. فلما جار الأمير شمس الدين، أحد أمراء الناصر محمد - على سبيل المثال - على الفلاحين في قسمة المحصول ، وتوعدهم - أضمرؤا له الانتقام ، ولحقوا به ويصحبه في الطريق ، حيث قدموا له طعاما مسموما (١) .

فإذا انتقلنا إلى النظام الآسيوى ، فإننا نجد أن الإقطاع العسكرى الشرقى يتفق معه فى كثير من ملامحه، فيما عدا أن النظام الآسيوى تنعدم فيه الملكية الفردية للأرض التى تتركز فى يد الحاكم المستبد ، بينما توجد الملكية الفردية للأرض جنبا إلى جنب مع ملكية الدولة فى النظام الشرقى - وإن كانت هذه الملاحظة لا أهمية كبيرة لها فى الواقع، لأن العبرة بالنظام الذى يسود . ولكن النتيجة بالنسبة للأقنان واحدة من ناحية ارتباطهم بالأرض . كما أن النتيجة فى النظامين هى مجتمع زراعى طبقى من نوع خاص يختلف عن النظام الإقطاعى الغربى ، إذ يتربع فيهما جهاز الدولة المستبدة المكون من السلطان الأوتوقراطى الذى يملك جميع الأراضى ، وتتركز فى يده السلطة مع أفراد حاشيته وموظفيه وأجناده الذين فى يدهم الإقطاعات، وهم قابلون للعزل، وإقطاعاتهم قابلة للنقصان، وليسوا - فى النظام الشرقى - من طبقة نبيلة، وإنما أرقاء استجلبوا من الأسر بسبب الحروب ، هيات لهم الظروف التشبث فى بيوت الأمراء، ولا تقوم بينهم وبين أقنانهم حقوق وواجبات إقطاعية بسبب عدم وجود الملكية الفردية للأرض ، وإنما تقوم بينهم وبين هؤلاء الأقنان علاقة جباة الضرائب بدافعى الضرائب، مع اختلاف هام ينزل بدافعى الضرائب إلى منزلة الأقنان، ويرفع درجة جباة الضرائب إلى منزلة السادة والأمراء إنه مجتمع معقد لا ينطبق عليه أى نمط من أنماط الإنتاج الخمسة التى ذكرها ماركس ، وإن اقترب من نمط الإنتاج الآسيوى الذى يعترف به بعض الماركسيين ولا يعترف به البعض الآخر.

(١) المصدر نفسه . ص ٣١٢ .

والسؤال الذى يهمنا هو : هل أسخل العثمانيون تغييرا جذريا على هذا النظام يمكن أن يترتب عليه تأثير حضارى فى البناء الفوقى ؟ أو أنهم أبقوه على حاله ؟.

إن «لوتسكى»، وهو مؤرخ سوفيتى ، يقرر أن العثمانيين قد احتفظوا - كقاعدة عامة - بالنظام الاجتماعى السائد فى البلاد العربية عند فتحها . ولكنه يرتب على ذلك قوله : إن الأرض والسلطة بقيتا - من ثم - فى أيدي الإقطاعيين المحليين^(١) . الأمر الذى يوحي بأنهم كانوا إقطاعيين محليين على نحو ما كان فى أوروبا . وهذا الكلام قد أثبتنا بطلانه، فالأراضى الإقطاعية فى العهد المملوكى كانت فى يد أمراء الجيش والأجناد، وهؤلاء كانوا يتغيرون ويحل بعضهم محل بعض . ومن ثم فإن الأراضى والسلطة كانت بالدرجة الأولى فى يد السلطان .

وعندما فتح العثمانيون البلاد، كان من الطبيعى أن يعيدوا توزيع الإقطاعيات بين أجنادهم وغيرهم من القوى المحلية الموالية، وبالتالي استبدلوا بالاقطاعيين الموجودين عند الفتح إقطاعيين آخرين .

وفى الحقيقة أن أول تغيير حدث هو انتقال ملكية جميع الأراضى العربية إلى السلطان العثمانى، له حق رقبته وتوزيعها على الفلاحين لزراعتها مقابل دفع ضريبتها ، وإسناد إدارتها إلى قوى أخرى . وحجة العثمانيين فى ذلك أن الشريعة الإسلامية تقرر أن الأرض التى تفتح عنوة بحد السيف تكون حقا لفاتها (٢) . ومعنى ذلك أن الأرض بقيت ملكا للسلطان كما كان الحال قبل الفتح العثمانى !

ثم عمد العثمانيون إلى احصاء القرى الموجودة فى كل ناحية وتقسيمها إلى إقطاعيات مختلفة الأحجام . ومنحوا هذه الإقطاعيات إلى كبار الموظفين، مثل الصدر الأعظم والباشوات وحكام الإيالات والألوية

(١) Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries, P.10, Moscow, 1963.

(٢) د. أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادية والمعالي فى العصر الحديث، ص ١٢٠، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٤ .

والجنود، حسب أهمية صاحبها. وعلى وجه العموم قسمت الإقطاعات والإيالات إلى ثلاثة أنواع :

- النوع الأول ، يطلق عليه اسم «خاص» ، ويتمثل في الإقطاعات الكبيرة.

- والنوع الثانى ، ويسمى «زعامت» ، يتمثل في الإقطاعات المتوسطة.

- والنوع الثالث ، يطلق عليه اسم «تيمار» ويتمثل في الإقطاعات الصغيرة .

وكانت الإقطاعات من درجة «خاص» يتصرف بها السلطان شخصيا وأفراد أسرته وينتفع بها الأمراء وكبار الموظفين مؤقتا عند توليهم مناصبهم. وأما التيمارات والزعامت فكان يعهد بها إلى الفرسان مدى الحياة ومعفاة من الضرائب مقابل أداء الخدمة العسكرية وحفظ الأمن والنظام في إقطاعاتهم (١) . ويسمى البعض هذا النوع من الإقطاع باسم «القطاع الحكومى» ، تميزا له عن الإقطاعات التى استمرت فى يد العصبية الإقطاعية المحلية العنصرية أو المذهبية، التى كانت من أدوات الحكم المملوكى، وقد أقرتها الدولة العثمانية فى إقطاعاتها، كما هو الحال فى لبنان، وقد أطلق على هذا النوع اسم «القطاع الطائفى»، وكان أصحاب الإقطاعات يملكونها ولا يملكونها ، وإنما يحصلون عليها مقابل خدماتهم للدولة المتمثلة فى حق جباية الأعشار وسائر الضرائب والرسوم المترتبة على الأرض فضلا عن الواجبات العسكرية. وكانوا يسلمون الأرض للفلاحين لزراعتها مقابل دفع الضرائب عنها مرتين أو ثلاث مرات فى وقت الحصاد. ولم يكن من حق الفلاح مغادرة أرضه أو قريته دون إذن سيده الإقطاعى (٢) .

(١) ساطع الحصرى ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، من ٢٩ - ٣٠ ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٥.
(٢) د. عبد العزيز عوز، الإدارة العثمانية فى ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤ ، ص ٢٢٢ ، القاهرة ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ .

ويعتبر الأساس الذى بنى عليه العثمانيون الاحتفاظ بهذا النظام الإقطاعى، هو نفس الأساس الذى دعا إلى انتشار هذا النظام فى العصر المملوكى، وهو : ضمان زراعة الأراضى، والحصول على القوات اللازمة وقت الحرب دون تكاليف تذكر، حيث كان حائز الإقطاع يأتى للحرب ومعه سلاحه وجواده، ثم إن هذا النظام كان يعفى الدولة من دفع مرتبات الجنود فى أوقات السلم، وفى الوقت نفسه هياً لها فى بعض الأوقات استدعاء نحو مائتى ألف فارس فى وقت الحرب، هم أصحاب التيمارات والزعامات فى الدولة (١) .

على أن بعض الإيالات لم تقسم إلى خاصات وزعامات وتيمارات ، مثل إيالة البصرة، ومصر ، والأحساء ، واليمن ، وإيالة حبش التى كانت ملحقة بها جدة ، وإيالات تونس وطرابلس الغرب والجزائر ، وإمارة مكة . وكان يخصص لأمرائها رواتب محددة تدفع لهم من الخزينة تعرف باسم «ساليانة» (٢) . ومع ذلك فقد قسمت بعض هذه الأراضى فى شكل يقرب من شكل المقاطعات، ويسمى «الأمانات»، وتتكون من عدة قرى، تسند إداراتها وجمع المال الميرى منها إلى عامل مسؤول لدى الروزمانية . وقد تطور هذا النظام إلى نظام الالتزام، الذى لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة، وإنما يدخل فيه من يشاء من الأمراء المماليك ورجال العسكرية ومشايخ العرب وغيرهم، حيث يتكفلون بتحصيل الضرائب المقررة . وأصبح هؤلاء الملتزمون قريبي الشبه من الإقطاعيين فى النظام الإقطاعى الشرقى، فهم يملكون ولا يملكون ، أى ليس لهم حق الملكية الخاصة، لأن حق ملكية رقبة الأراضى كان فى يد السلطان (٣) .

وقد وجدت إلى جانب هذه الإقطاعات والالتزامات التى تملك الدولة حق رقبته، أراض أخرى يتمتع فيها الأفراد بحق الملكية الخاصة،

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٢ .

(٢) ماطع الحصرى، ص ٢٣٠ - ٢٢٩ .

(٣) د. عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ص ٧١ - ٧٢، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٤ .

وليس عليها إلا دفع العشور والرسوم، ويطلق عليها فى سوريا اسم «قسمة»^(١). وفى مصر يطلق عليها اسم «رزقة»، وهى معفاة من الضرائب، ولها صفة الملك التام، لأن أصحابها لهم الحق فى التصرف فيها بكافة وجوه الانتفاع^(٢).

ومن هذا العرض يتضح أن الفتح العثمانى لم يحدث تغييرا جذريا فى نظام الإقطاع العسكرى الشرقى الذى كان سائدا قبله فى العصر المملوكى، فبقيت علاقات الإنتاج كما هى، وظل البناء الحضارى الذى يقوم على هذه العلاقات كما هو دون تغيير يستحق الذكر، سواء فى العلوم والفنون والآداب والقوانين وغيرها، التى بقيت على حالها تقريبا قبل الفتح العثمانى.

وقد كان من الطبيعى أن تعوق هذه العلاقات الإنتاجية تطور القوى الإنتاجية، بل تجعل تطور هذه القوى أمرا مستحيلا. لقد كانت هذه القوى الإنتاجية تتكون من أدوات الإنتاج والبشر. وبالنسبة لأدوات الإنتاج، فقد كانت أدوات بدائية تتمثل فى المحراث القديم التقليدى، الذى يتميز به الفلاح الشرقى فى مصر وفلسطين وسوريا والعراق وبلاد العرب، والذى كان بالرغم من كفاءته عاجزا عن مواجهة المطالب المتزايدة التى تنطوى عليها الزراعة الكثيفة. كما كانت هذه الأدوات تتمثل فى الساقية التى يديرها الثور، وفى الطمبور والشادوف وغيره من الأدوات التى لا توجد إلا حيث تلبخس قيمة العمل الإنسانى والحيوانى. ولقد كان القانون الأساسى لهذا النوع من الاقتصاد هو استمرار الإنتاج، إذ كان يستهلك قسم من المحصول - وهو القسم الأساسى - لاستمرار وسائل الإنتاج البدائية والقوى العاملة. أما القسم الثانى، ويمثل فائض الإنتاج، فكان فى يد السلطان مع طبقة الإقطاعيين الشرقيين، ويستخدم فى تشييد القصور الفخمة فى دمشق وبغداد والقاهرة وغيرها، وفى استجلاب وسائل الترف.

(١) د. عبد العزيز عوض، المصدر المذكور، ص ٢٢١، حاشية ١.

(٢) د. أمين مصطفى عافى، المصدر المذكور، ص ١٢٢، ود. عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر المذكور، ص ٦٩ - ٧٠.

أما بالنسبة للبشر، فإن النهب الإقطاعى قد جلب النوازل والمصائب على رؤوس الفلاحين، فهجروا محاصيلهم، وأقفرت قرى بأكملها، وأصبحت الحقول التى كانت مزروعة، مغطاة بالأشواك، وقعدت أكثر من نصف الأراضى الزراعية خصوبتها، وصارت المجاعات ظاهرة يتكرر حدوثها! (١).

كان هذا فيما يتصل بالنظام الإقطاعى، الذى احتفظ العثمانيون بكل مقوماته الأساسية. أما ما يتصل بالنظام الرأسمالى الذى كان سائدا قبل الفتح العثمانى، فهو سمة أخرى من سمات المجتمعات الإسلامية التى تميزت بها عن أوروبا فى العصور الوسطى. وهى سمة الجمع بين النظامين الإقطاعى والرأسمالى!

ويرجع ذلك إلى أن الحضارة الإسلامية الوسيطة، بكل مقوماتها من دين وعلم وأدب وفن، كانت حضارة مدن (Urban Culture) لذلك نجد المدن الإسلامية الكبرى، رغم ما بينها من بعد، ذات ثقافة مشتركة وأسلوب علمى متشابه. وقد أدى تركيز الحضارة الإسلامية وتركز النشاط السياسى والتجارى والصناعى فى هذه المدن إلى شعور ساكن المدينة الإسلامية بنوع من استقلال الشخصية، وإحساسه بأهميته كمواطن اسلامى، وتطلعه إلى تأكيد حقوقه، وتحركه للدفاع عن هذه الحقوق (٢).

وربما كانت أهم ظاهرة فى هذه المدن، هى أنه تجمعت فيها، قبل أوروبا بعدة قرون! مقدمات كثيرة تنبئ بظهور النظام الرأسمالى وتطوره مع الزمن إلى النظام الرأسمالى الصناعى! فقد عرفت جميع رؤوس الأموال التجارية والمالية، كما عرفت الصناعات المنزلية، بل والمصانع الجامعة لعدد من العمال على نطاق شبيه بما حدث فى أوروبا فى عهد بزوغ الرأسمالية (٣). وقد ساعد موقع هذه المدن فى ملتقى ثلاث قارات

Lutsky, op.cit., P.16.

(١) د. أحمد الصاوى، حضارة مصر الحديثة (غير منشور).

(٢) د. زكريا نصر، تطور النظام الاقتصادى، ص ١١٣، للقاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٦٥.

على اتساع نطاق التجارة الخارجية وتقدمها، فكان التجار العرب والمسلمون يسافرون من موانئ الخليج الفارسي ومن عدن وموانئ البحر الأحمر، إلى الهند وسيلان وجزر الهند الشرقية والصين، فيجلبون الحرير والعطور والأخشاب والقصدير وغيرها. وقد استقر بعض التجار العرب في الصين منذ القرن الثامن الميلادي . ووجد في اسكندينا فيا، وفي السويد خاصة، عشرات الآلاف من النقود الإسلامية تحمل نقوشا يرجع تاريخها إلى زمن بين أواخر القرن السابع وأوائل القرن الحادي عشر، وهي تعين لنا فترة ازدهار التجارة الإسلامية .

كما قامت أيضا بين العرب وأهل أفريقية تجارة برية واسعة. وأهم السلع التي كان الأولون يجلبونها من أفريقية هي الذهب والعبيد. وقد أدى نمو التجارة واتساع نطاقها إلى ظهور المصارف وتطورها في القرن التاسع، وأصبح المصرف جزءا أساسيا في كل سوق إسلامية! ونقرأ في المصادر عن مصارف كانت بغداد مركزها الرئيسي ، ولها فروع في غيرها من مدن الامبراطورية الإسلامية. كما نقرأ عن نظام راق للصكوك (الشيكات) والحوالات المالية، أمكن معه كتابة حوالة مالية في بغداد، وقبض قيمتها في مراكش! ونقرأ كذلك أن كل تاجر في البصرة، التي كانت المركز الرئيسي للتجارة الشرقية المزدهرة، كان له حساب في أحد المصارف. وفضلا عن ذلك، فقد ازدهرت الصناعة ازدهارا طيبا، فكانت صناعة الملابس أرقى صناعات الامبراطورية الإسلامية، وصناعة النسيج أهم الصناعات . وقد أدخل العرب عن الصين صناعة الورق إلى العالم الإسلامي. وقامت صناعات أخرى من بينها الفخار والمصنوعات المعدنية والصابون والروائح العطرية (١) .

ولقد تأثر ذلك لحد ما بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وإقامة البرتغاليين قواعد هامة تجارية في الهند، وهزيمة محاولات

(١) لويس ، برنارد، العرب في التاريخ، ترجمة نبيه أمين فارس ومحمود يوسف زايد، ص ١٢٤ - ١٣٠ ، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٤ .

الممالك لدرء الخطر البرتغالي ، وتحطيم أساطيلهم التجارية، إلى توقف نمو البورجوازية العربية .

فى تلك الظروف التاريخية، وقع الفتح العثمانى للعالم العربى المجتمعات العربية من اقتصاد يقوم على النقد جنبا إلى الزراعة، إلى نظام إقطاعى فى جوهره يتركز على الإنتاج الزراعى . فلقد تمثلت أهم نتائج الفتح العثمانى فى أمرين هاميين :

الأول ، ويتصل بعزلة العالم العربى عن العالم الخارجى العصر العثمانى الأول.

والثانى ، ويتصل بالسيادة العثمانية على البحر الأحمر .

وفىما يتصل بالعامل الأول، فإن خوف العثمانيين الاستعمار الغربى على الممتلكات العربية منذ بداية القرن الساد قد جعلهم يأخذون بسياسة الأحوط . فأحاطوا البلاد العربية بسيد وحالوا بينها وبين العالم الخارجى، فلم يعد تاريخ هذه البلاد يربى أو بعيد بالأحداث الدولية فى تلك الفترة، وإنما أصبح أحداث محلية تتمثل فى النزاع بين الأوجاقات داخل الولايات وبين القوى المحلية ، كالنزاع بين الزيدية والباشوات العثمانيين، أو بين الممالك والباشوات العثمانيين فى مصر، أو بين والمعنيين والشهابيين من ناحية وبين العثمانيين من ناحية الشام، أو بين قبائل الأكراد والباشوات العثمانيين فى العراق .

ولم تكن عزلة البلاد العربية سياسية واقتصادية فحسب، حضارية، فكما يقول بعض الباحثين، لم يصل لهذه الأقطار عذ من العناصر المكونة للحضارة الغربية فى تلك الفترة الهامة لتسير فيها سيرا حثيثا (١) .

(١) د. محمد أنيس، تاريخ الشرق الأوسط للحديث ١٥١٦ - ١٩١٤، ص 62، القاهرة، مكتبة العربى.

وبمعنى آخر أنه فى الوقت الذى كانت البورجوازية الأوروبية تحطم قيود الإقطاع، وتقوض البناء الحضارى الإقطاعى، وتبنى نهضتها البورجوازية التى بدأت فى عصر النهضة، وتنقل الحكم تدريجيا من يد الطبقة الإقطاعية إلى يدها - كانت البورجوازية العربية تقع تحت السيطرة الإقطاعية للحكم العثمانى، وتخضع للعزلة التى فرضها العثمانيون على العالم العربى !.

أما بالنسبة للسياسة العثمانية فى البحر الأحمر، وتتصل بالعمل الأول اتصالا مباشرا، فان خوف العثمانيين من الخطر البرتغالى وأخذهم بسياسة الحذر والحيطه قد دفعهم إلى محاولة إبعاد خطره بكل وسيلة . ولأن الاستعمار البرتغالى كان استعمارا تجاريا بالدرجة الأولى، فقد فرضت الدولة العثمانية تقليدا جديدا يقضى بمنع دخول المراكب المسيحية فى البحر الأحمر، بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين فى الحجاز، وهو التقليد الذى ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر (١) .

ولقد جرت محاولات خلال القرن السادس عشر لاعادة طريق التجارة القديم إلى أهميته السابقة، ففكر سليمان القانونى فى حفر قناة تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط سنة ١٥٢٩، كما حاول سنان باشا، فاتح اليمن، شق هذه القناة سنة ١٥٦٩ . وكذلك حاول مراد الثالث إيصال هذين البحرين سنة ١٥٨٦، ولكن هذه المحاولات لم تتعد دور المشروعات، وأكثر من ذلك حين حاولت فرنسا والنمسا وإنجلترا أثناء القرنين ١٧ و ١٨ إحياء الطريق القديم، وقفت الدولة العثمانية فى وجه هذه المحاولات، فقد خشى السلطان العثمانى من تدخل النفوذ الأوروبى فى أملاكه (٢) .

(١) المصدر نفسه .

(٢) د. حسن عثمان، تاريخ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨، وهو الباب الثالث من كتاب: للمجمل فى التاريخ المصرى، للقاهرة: مكتبة مصطفى البابى الحلبي، ١٩٤٢ .

وقد كانت النتيجة انتقال التجارة من يد العناصر العربية إلى يد البورجوازية الأوروبية. ولما كانت الصناعة الأوروبية آنذاك بحاجة للمزيد من الأسواق، الأمر الذى كانت توفره لها الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف، فقد جرى تبادل بين المواد الخام التى استخلصها الإقطاعيون من الفلاحين المنتجين، مثل الحبوب والحرير الخام والجلود والصفوف الخام والفواكه وزيت الزيتون، وبين سلع الترف الأوروبية. ونظرا لأن التجار الأوروبيين، وليس التجار العرب، هم الذين لعبوا الدور الرئيسى فى هذه التجارة، فإن المستفيد الوحيد منها كان الإقطاعيين العرب، الذين شددوا من استغلالهم الإقطاعى للفلاحين. وهكذا فى الوقت الذى كانت الطبقة الإقطاعية تضعف فى أوروبا وتقوى الطبقة البورجوازية، كان الأمر يحدث بالعكس فى الدولة العثمانية، حيث كانت الطبقة الإقطاعية تقوى، وتضعف الطبقة البورجوازية^١.

هذا على كل حال فيما يتصل بالرأسمالية العربية التجارية فى ظل الحكم العثمانى. أما فيما يختص بالبورجوازية الصناعية، فإن ضعفها هو الآخر وثيق الصلة بضعف الرأسمالية التجارية. فمن المعروف أن تطور النظام الرأسمالى فى أوروبا بدأ بتجميع رؤوس الأموال نتيجة للنشاط التجارى المتمثل فى تجارة السلع وتجارة المال، وهذا أدى، بدوره إلى المرحلة الثالثة، مرحلة الرأسمالية الصناعية. وهذا أمر طبيعى، ففى ظل نظام اقتصادى راكد كالنظام الإقطاعى يقوم على المحلية الضيقة، لم يكن من المتوقع أن تتطور الصناعة بما يتجاوز هذا الإطار المحدود. كما لم يكن من المتوقع أيضا أن تتطور الصناعة وتتجاوز بعيدا العلاقات الإقطاعية، لأن العلاقات الإقطاعية تقف فى هذه الحالة عائقا دون نمو الإنتاج. أما بعد تحرير الإنتاج من العلاقات الإقطاعية، وقيام علاقات إنتاج رأسمالية جديدة، فإن هذه العلاقات الجديدة تفسح الطريق لنمو ودفع عجلة الإنتاج.

وفيما يختص بالعالم العربى، فإن خضوعه لنظام اقتصادى يقوم على الإقطاع العسكرى فى بعض جهاته، وعلى نظام الالتزام فى جهات أخرى، كان من شأنه أن يعوق تقدم الصناعة. إذ لم يكن من المتوقع أن تشجع علاقات إنتاجية كذلك التى تسود فى هذا النظام، تطور الصناعة. ومن ثم فقد انحصرت الصناعة فى العالم العربى فى تلك الفترة فى الصناعات الحرفية اليدوية. ولذلك لم تتطور الرأسمالية العربية فى ذلك الحين إلى رأسمالية صناعية، وظلت بعيدة عن الصناعة طوال العصر العثمانى، مخلفة السوق للصناعات الأوروبية التى احتكرت الأسواق العربية.

والمحصلة النهائية لكل هذا العرض، هو انعدام التأثير الحضارى للفتح العثمانى فى المشرق العربى، بسبب استمرار البناء التحتى الذى كان سائدا قبل هذا الفتح، والمتمثل فى علاقات الإنتاج الإقطاعية على النمط الشرقى العسكرى الذى أوضحناه.

وهذا هو الجانب المضىء فى الفتح، أما الجانب المظلم فيتمثل فى التأثير السلبى، أو فى التأثير إلى الأسوأ. فكلمة التأثير الحضارى تنصرف إلى معنى ايجابى دائما، وهذا التأثير منعدم كما أوضحنا، ولكن هناك تأثيراً سلبياً أيضاً، وهذا التأثير هو الناجم عن تقلص البناء التحتى من بناء يقوم على كل من النقد والزراعة إلى بناء يقوم على الزراعة بالدرجة الأولى، وانحسار دور الطبقة البورجوازية العربية.

وقد تمثل ذلك فى فقدان روح النقد وروح البحث العلمى فيما ظهر من أعمال فى ذلك العصر، وانحسار هذه الأعمال العلمية فى الشروح على المتن والتعليق على الشروح. والاهتمام بالحفظ لا التفكير، وتأثر العلوم بالطابع الدينى واللغوى، وإهمال العلوم الرياضية باعتبارها من فروض الكفاية، إذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين. وهو أسلوب فى

الدراسة والبحث يتفق مع النظام الإقطاعى السائد، ولا يفترق كثيرا عما كان سائدا فى أوروبا فى العصور الوسطى (١) .

وهكذا ، فى الوقت الذى كان العالم الأوروبى يتقدم فى أعظم الميادين الحضارية ، وهى الحرية ، والعلم ، والفكر - كان العالم العربى - بفضل الفتح العثمانى - يتأخر فى هذه الميادين بالذات .

ولقد كتب الأستاذ شفيق غريال يقول : «إن العرب شقوا بالعثمانيين ، والعثمانيين شقوا بالعرب»! . وهو أمر صحيح . ويستشهد الأستاذ غريال قائلا : «لا يستطيع أى مستقص لأحوال المصريين أو العراقيين ، إلا أن يدرك مقدار اختلاف طبيعة الحكم السلجوقى فى بغداد والخلافة العباسية قائمة ، والحكم المملوكى فى القاهرة ، وتقاليد الفاطميين والأيوبيين مستمرة - عن حكم السلاطين العثمانيين للمصريين والعراقيين على يد نوابهم من الباشوات ، الذين تؤيدهم ، أو تعرقلهم ، جماعات من أجلاف الجند وأخلاط الناس ! وأين هؤلاء الباشوات من سلاطين بغداد وسلاطين القاهرة ؟ وأين ادارتهم العابثة من تلك الدواوين العربية اللسان ، الجامعا لكل ذى بيان ولكل ذى فضل ؟ لقد خيم على الأمم الشرقية - العربيا والأوروبية - التى خضعت لتلك الحكومة العثمانية ، نوع من الركود استمر زهاء ثلاثة قرون (٢) ، .

(١) د. السيد رجب حراز ، لمدخل إلى تاريخ مصر الحديث ١٥١٧ - ١٨٨٢ من ٦٢ - ٦٤ ، القاهرة : د النهضة العربية ، ١٩٧٠ .

(٢) انظر مقدمة الأستاذ المؤرخ شفيق غريال لكتاب د. حسين مؤنس ، الشرق الإسلامى فى العصر الحديث القاهرة : لجنة الجامعيين لنشر العلم .



حركة المد والجزر التاريخية بين طريقى السويس ورأس الرجاء الصالح

(٣) حركة المد والجزر التاريخية بين طريقي السويس ورأس الرجاء الصالح

كانت إعادة افتتاح قناة السويس، كطريق عالمي للمواصلات بين الشرق والغرب يوم ٥ يونية ١٩٧٥، حدثا ضخما بالمعيار التاريخي، قد لا يستطيع أحد تصور مداه إلا من خلال حركة المد والجزر التاريخية بين طريق المواصلات البري عبر مصر، وطريق المواصلات البحري حول رأس الرجاء الصالح، وهي الحركة التي أحدثت على مر العصور، متغيرات بعيدة المدى في خريطة العالم الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية؛ أثرت تأثيرا خطيرا على مقدرات الشعوب والدول في كل من الغرب والشرق، وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة، تتبع هذه الحركة منذ القدم، حتى افتتاح قناة السويس في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩، سعيا وراء إبراز، أو تصحيح بعض الحقائق التاريخية، الهامة المتعلقة بالموضوع.

ويمتد الدور الأول من حركة المد والجزر هذه منذ القدم ، حتى قيام أول رحلة بين الشرق والغرب حول رأس الرجاء الصالح يوم ٨ يوليو ١٤٩٧ بقيادة فاسكو دا جاما. وفي هذه الحقبة التاريخية، كانت مصر، بحكم موقعها الجغرافي ملتقى طبيعيا بين الشرق والغرب، فكان لابد للتجارة على الجانبين من أن تمر بها، وكانت تباع في مدائنها بضائع

الشرق الأقصى وفارس وبابل وبلاد العرب والصومال والسودان، كما كانت أسواقها تغص ببضائع اليونان والرومان والساحل الجنوبي لفرنسا والساحل الشمالي لأفريقيا وجزر البحر المتوسط وأسبانيا. ولما كانت الدولة التي تسيطر على مصر، تسيطر بالتالى على أسواق العالم، فلذلك جرى التنافس بين الامبراطوريات القديمة على غزو مصر، لتحقيق أحلامها التوسعية.

على أنه لما كان النقل البحرى أقل تكلفة وأكثر سهولة، ونظرا لأنه لم يكن يفصل بين البحر الأحمر والبحر المتوسط سوى علق قصير من الأرض، هو برزخ السويس الذى يصل بين أفريقيا وآسيا، فلذلك نشأت فى ذلك العهد فكرة وصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط، عن طريق قناة مستقيمة تخترق البرزخ وتصل البحرين بأقصر الطرق. وفى رأى شونفيلد Schonfiel أن هذه الفكرة نشأت فى أذهان الأوروبيين. فقد أورد أن الإغريق قد أوحوا بها (بطلميوس فيلاديلفوس بالذات) لإدراكهم ما يمكن أن يترتب على هذا العمل الكبير من آثار خطيرة على التجارة بين الشرق والغرب، وأن بطلميوس قد تخلى عن هذا المشروع، لاعتقاده بأن سطح البحر الأحمر أكثر ارتفاعا من سطح البحر المتوسط. على أن بعض الباحثين المصريين، يشكون كثيرا فى أن الفكرة «أوروبية»، ويستندون إلى أن مصر الفرعونية قد سبقت بشق قناة بين النيل والبحر الأحمر.

وفى الحقيقة أننا يجب أن نفرق بين فكرة شق قناة «تصل مصر بالبحر الأحمر»، وفكرة شق قناة «تصل الغرب بالشرق». فواضح أن شق ما عرف باسم «قناة الفراعنة» فى العصر الفرعونى بين النيل والبحر الأحمر، لم يكن الغرض منه وصل الشرق بالغرب، إذ لم يكن للشرق فى ذلك العصر حاجة بأوروبا، التى كانت تعيش فى الظلمات، وإنما كان الغرض، وهو الذى استمر لعدة قرون، تسهيل التجارة بين مصر وبين بلاد «بنت» (الصومال) والبلاد التى تقع على حدود فارس - وهى التجارة

التي كانت فى تلك العصور البعيدة على جانب كبير من الأهمية. على أن هذا الغرض لم يلبث أن تغير بطبيعة الحال، مع زيادة أهمية أوروبا فى العالم القديم. فلا ريب أن الهدف من إحياء هذه القناة كلما طمرت. أو تعديلها فى عهد البطالمة (على يد بطليموس الثانى)، ثم تعميقها فى عهد الرومان (على يد تراجان)، إنما كان الغرض منه وصل أوروبا بالشرق.

على كل حال فيهما أن نوضح الآثار التى ترتبت على وقوع طريق الاتصال الرئيسى بين الغرب والشرق فى تلك المرحلة فى أرض مصر على خريطة العالم السياسية. فمن الجانب الأوروبى أدى احتكار دول البحر المتوسط، تجارة الشرق، إلى تفوق هذه الدول وازدياد نفوذها. وفى العصر القديم، تفوق الإغريق والرومان، وفى العصر الوسيط، كانت البندقية بالذات تتمتع بمركز ممتاز فى البحر الأدرياتيكي وشمال إيطاليا وفى شرق البحر المتوسط، وكان البنادقة ينقلون التجارة الشرقية إلى المدن الإيطالية الشمالية، ومن هذه تنقل إلى أوروبا عبر جبال الألب إلى وسط ألمانيا أو إلى شمالها، ثم إلى الأراضى المنخفضة، مستخدمة نهر الرون، وبالعكس.

أما بالنسبة لمصر، فقد كسبت ثروات طائلة بسبب مرور التجارة العالمية بأراضيها، وإن جعلها ذلك هدفا لأطماع الدول الأوروبية، كما حدث فى العصر القديم بالنسبة للإغريق والرومان، وكما حدث بالنسبة للحروب الصليبية فى العصر الوسيط، التى كان من أهم أغراضها السيطرة على أسواق ومراكز التجارة فى الشرق.

يضاف إلى ذلك، من الناحية الاستراتيجية العالمية، أن البحر المتوسط بموانئه ودوله وشعوبه، أصبح، مع ارتفاع شأن أوروبا الحضارى، مركز الحركة والصراع فى العالم، وصارت له بالتالى الأهمية الأولى فى مياه العالم المعروفة فى ذلك الحين.

اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وآثاره السياسية والاستراتيجية

هذا فيما يتصل بالدور الأول من حركة المد والجزر أما الدور الثانى فيبدأ باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح علي يد بارثولوميو دياز فى عام ١٤٨٨م، وانتقال التجارة بين الشرق والغرب إلى هذا الطريق الجديد السهل، الذى يمتاز بأنه طريق بحرى من أوله لآخره. فهذا شهد العالم أكبر انقلاب فى طرق المواصلات منذ العصر القديم، وانقلبت موازين العالم السياسى المعروف، وفقدت البندقية ودول البحر المتوسط وموانيه أهميتها، وانتقلت هذه الأهمية شيئاً فشيئاً إلى الدول الواقعة على المحيط الأطلنطى: إلى البرتغال، وأسبانيا، وهولندا وإنجلترا، التى تحتكر فى يدها تجارة الشرق احتكاراً تاماً.

وبالنسبة لمصر، تحولت التجارة العالمية من البحر الأحمر إلى جنوب أفريقيا، واحتلت لشبونة، مكان الاسكندرية، التى كانت فى عهد البطالمة والرومان والعرب قلب هذه التجارة ونقطة الاتصال بين أوروبا والشرق. ولم يلبث ضعف مصر الاقتصادى أن انعكس على مركزها السياسى، فقدت استقلالها وتحولت إلى إيالة عثمانية.

أما على المستوى الاستراتيجى، فإن البحر المتوسط سرعان ما تحول إلى بحيرة مغلقة، وانتقل مركز الثقل إلى المحيط الأطلنطى، ولما كانت الدول الأوروبية الواقعة على المحيط الأطلنطى، دولاً رأسمالية حديثة التكوين القومى، ويشدد بها شعور العزة القومية، فإن هذا الشعور لم يلبث أن أخذ يدفعها من وراء مصالحها الاقتصادية، إلى محاولة نشر نفوذها وبسط سيطرتها على الشعوب الأخرى. التى تخضع لظروف اقتصادية متخلفة، وقد ترتب على ذلك أكبر حركة استعمارية عالمية فى التاريخ، شملت ثلاث قارات هى: أفريقيا وآسيا والأمريكيتين، وكانت تلك هى أصول ما يعرف الآن بالعالم الثالث.

انتعاش فكرة القناة في العصر الحديث

على أن هذا الوضع الجديد، لم يلبث أن استفز لتغييره دول البحر المتوسط، وبصفة خاصة البندقية وفرنسا. وبالنسبة للبندقية فعندما رأت نفسها مهددة في تجارتها، بل وفي قوتها السياسية والعسكرية، لأن الطريق الجديد كان يتيح للدول الواقعة على المحيط الأطلنطي الحصول على البضائع الشرقية بأسعار تقل كثيرا عما يتكلفه التجار البنادقة، وبيعها في أسواق أوروبا، بأسعار البنادقة - سرعان ما وجدت في فكرة شق قناة عبر برزخ السويس، الأمل الوحيد لنزع الأهمية التجارية العالمية للبحر المتوسط . وطبقا لما أورده «فولتير» في كتابه «عن الأخلاق» فإن التجار البنادقة، اقترحوا على حاكم مصر شق قناة على نفقتهم، تصل النيل بالبحر الأحمر، ولكنه لم يقبل الاقتراح . على أن «ويلسون» أورد أنهم ألحوا في شق القناة، ولكن لم يكن في وسعهم المخاطرة بتمويلها بأنفسهم، كما أن السلطان المملوكي لم ير فائدة من شقها . ويرى المؤرخ الإيطالي «ساماركو Sammarco» أن الحرب المستمرة بين البنادقة والعثمانيين لصد تقدم الغزاة العثمانيين في البلاد الواقعة في شرق إيطاليا، والشكوك التي كانت تساورهم بخصوص وجود فرق بين سطحي البحرين الأحمر والمتوسط، والخوف من انهيار الرمال في القناة بسرعة بعد حفرها، يضاف إلى ذلك عدم رغبة المسلمين في إعطاء الأجانب فرصة التغلغل في بلادهم والتدخل في شئونهم - كل هذه الأسباب حالت بين البنادقة وبين تنفيذ هذا المشروع .

فرنسا والطريق عبر مصر حتى الحملة الفرنسية

أما بالنسبة لفرنسا، التي كانت قد استكملت وحدتها القومية مع نهاية القرن الخامس عشر، والتي أصبحت أكبر دولة أوروبية في البحر المتوسط بشاطئها الجنوبي الهام، ومينائها الكبير مارسيليا، فإن طريق رأس الرجاء الصالح كان قد نكها في تجارتها الخارجية بانتقال تجارة الهند الشرقية

إلى يد البرتغاليين أولاً، ثم إلى الأسبانيين بعد استيلائهم على البرتغال، ثم إلى الهولنديين والإنجليز. ويوضح لويس الرابع عشر، في تعليماته إلى سفير فرنسا الجديد في القسطنطينية (دي لاهاي فانتيليه) De La Haye Vantelet في أغسطس ١٦٦٥، هذه الحقيقة جيداً فيقول: «إن كشف طريق رأس الرجاء الصالح، قد أدى إلى ظفر الإنجليز والهولنديين بتجارة الهند الشرقية الواسعة، وإن نفس الحاصلات التي استولى عليها الإنجليز والهولنديون بسبب دورانهم حول رأس الرجاء الصالح، كانت، قبل كشف هذا الطريق، تنقل عبر البلاد التابعة لجلالة السلطان، فيتسلمها الفرنسيون ويوزعونها في فرنسا وإيطاليا وألمانيا وباقي بلاد أوروبا». واختتم لويس الرابع عشر كلامه بالقول بأن طريق رأس الرجاء الصالح جر الخراب والدمار على تجارة فرنسا.

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة اهتمام فرنسا بالطريق التجاري القديم بين الشرق والغرب في مصر. ومع أن التجار الفرنسيين استطاعوا استخدام طريق رأس الرجاء منذ سنة ١٦٦٤ ومنافسة الإنجليز والهولنديين الذين كانوا يتنازعون السيطرة على هذا الطريق البحري الجديد، إلا أن هذا التحول لم يصرف أنظارهم عن السويس، كأقصر وأحسن طريق. ولذلك كان التجار الفرنسيون، دون غيرهم، هم الذين صبروا على الإقامة في مصر، رغم سوء معاملة المماليك وارتفاع الجمارك التي كانت تصل إلى عشرين في المائة.

وقد اتخذ اهتمام فرنسا بطريق مصر ثلاثة أشكال:

الشكل الأول - الحصول على امتيازات من الباب العالي لتخفيض الرسوم الجمركية، لضمان التفوق في منافسة طريق رأس الرجاء. ثم حمل السلطان على فتح البحر الأحمر، الذي أوصده في وجه مراكب الدول الأوروبية التي لم تكن تستطيع التقدم فيما بعد ميناء مخا في اليمن حتى أواخر القرن السابع عشر. وقد استطاعت فرنسا منذ وقت مبكر، أن

تُعقد في عام ١٥٣٥ أولى معاهدات الامتيازات الأجنبية مع السلطان سليمان القانوني، بعد المعاهدة التي عقدها سليم الأول مع البنادقة في عام ١٥١٧، وأول بنودها: إياحة إقامتهم لأغراض التجارة في الثغور والمدن التي تحددها الدولة. وفيما بين ١٦٦٣ و ١٧١٥ استطاعت فرنسا أن تتوصل بالفعل إلى امتياز من السلطان بتخفيض الرسوم الجمركية التي تحصل من التجار الفرنسيين من ٢٠٪ إلى ٣٪، ثم حصلت على حق احتكار بيع مصنوعات في مصر. وقد ازداد عدد التجار الفرنسيين، تبعاً لذلك، حتى بلغ عدد البيوت الفرنسية التجارية أحد عشر، وخمسين من التجار الفرنسيين، مقابل هولنديين وثلاثة من الانجليز: اثنان منهم بالقاهرة، وواحد في الاسكندرية هو نائب القنصل الانجليزي، الذي طلب إعفائه من منصبه.

الشكل الثاني من أشكال اهتمام فرنسا بمصر، شق قناة في برزخ السويس تصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط. وفي عهد لويس الرابع عشر، أصبح إنشاء هذه القناة من قواعد الدبلوماسية الفرنسية، وأثير لأول مرة بصفة رسمية مع الباب العالي. ففي سنة ١٦٨٥ انتهز لويس فرصة هزيمة العثمانيين على يد البطل البولندي جون سوبيسكي Sobieski وطلب إلى سفيره في القسطنطينية، جيراردان Gerardin الحصول على موافقة السلطان على شق قناة تصل البحرين الأحمر والمتوسط. ولكن التجار المصريين - كما يقول المؤرخون الفرنسيون - اعترضوا على ذلك حتى يظل احتكار تجارة البحر الأحمر في أيديهم، وتذرعوا في ذلك بالخوف من الخطر الذي يصيب البلاد من العالم المسيحي. وفي نهاية القرن السابع عشر كتب سافاري Savary كتاباً : «التاجر الكامل، Parfait Néogcient وقد قارن فيه بين طريق السويس وطريق رأس الرجاء مبيناً الفرق الهائل في المسافة، واقترح إنشاء قناة في برزخ السويس تمتد من دمياط إلى السويس، أو من السويس إلى أقرب نقطة في نهر النيل.

ومنذ أن كتب سافارى كتابه هذا، انتقل الاهتمام بمشروع القناة من دائرة الاهتمام الرسمي ، إلى دائرة اهتمام التجار والمهندسين . وفى تقرير رفعه القنصل الفرنسى العام فى مصر «دى مايبه» De Mailler إلى سفير فرنسا فى القسطنطينية سنة ١٦٩٨ ، ذكر أن فرنسا لن تستطيع النجاح بدون شق قناة بين البحرين الأحمر والمتوسط، ونبه حكومته إلى أن الانجليز يعملون على احتلال مصر فى يوم من الأيام لإغلاق طريق البحر الأحمر.

الشكل الثالث من أشكال اهتمام فرنسا بمصر، هو غزو مصر. وقد دعا إلى هذه الفكرة الفيلسوف الألمانى «لبنتز» LEIBNITZ عام ١٦٧٢ بمشروعه المشهور الذى اقترح فيه إرسال حملة فرنسية لغزو مصر. وقد بناء على أسباب صليبية، اذ تساءل لماذا «تخسر المسيحية تلك الأراضى المقدسة التى تصل آسيا بأفريقية، والتى جعلت منها الطبيعة حاجزا بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، ومدخلا لبلاد الشرق جميعها ومستودعا لكوز أوروبا والهند؟». ولكن وزير الخارجية الفرنسية، اعترض بأن أيام الحروب الدينية قد انتهت. وفى كتاب سافارى المشار إليه دعا أيضا إلى غزو مصر. فعلى حد قوله: «لو أضحى عاهلنا لويس الأكبر سيداً لمصر، وهذا ما نرجوه، فسيغلب بحر صه وحكمته على الصعاب السابق ذكرها» .

ومع أن فرنسا تحولت لبعض الوقت إلى فكرة الوصول إلى الهند عن طريق الخليج الفارسى، إلا أنها عادت إلى فكرة غزو مصر وإلى مشروع القناة البحرية ثانية، بعد أن روج لها بعض السياسيين والفلاسفة. فبعد حرب السنوات السبع، كتب الماركيز دارجنسون D'ARGENSON يحرص فرنسا على الانقضاء على الامبراطورية العثمانية، ويذكر من مزايا مشروعه التجارى العظيم «إمكان حفر قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وتكون ملكاً مشتركاً للعالم المسيحى» .

ولم يغفل «مونتسكيو» فكرة القناة فى كتابه: «روح القوانين»، وكذلك فعل «فولتير» فى رسالته «عن الأخلاق». وعندما ظهرت علامات انهيار

الامبراطورية العثمانية، انتعشت فكرة احتلال مصر في أذهان الساسة الفرنسيين، وخصوصا الوزير الفرنسي «دى شوازيل De choiseul». وكما يقول فاندال فى كتابه «لويس الرابع عشر، ومصر:

«منذ أن تناقلت الإشاعات أنباء تداعى قوة المسلمين (العثمانيين) أصبح محتما أن نبحت مسألة نصيبنا فى تقسيم الشرق، فتطلعت أنظار البعض لتونس. ولما تقدمت جيوش كاترين الثانية (قيصرة روسيا) وراحت تخطو من نصر إلى نصر، ركز شوازيل اهتمامه على احتلال القاهرة. على أن دى شوازيل مات قبل أن يحقق أحلامه. .

يتضح من ذلك أن المشروعات الفرنسية لغزو مصر، كانت مقترنة غالباً بشق القناة البحرية، لسبب بسيط هو أن مجرد احتلال مصر لا يكفى وحده للسيطرة على التجارة بين الشرق والغرب، وإنما يعود بالحالة فقط إلى ما قبل الانقلاب الذى أحدثه اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، ولما كانت إنجلترا تسيطر على طريق رأس الرجاء، فلم يكن ثمة من وسيلة لإعادة الأهمية المفقودة إلى الطريق القديم، إلا عن طريق انقلاب خطير آخر يتمثل فى إيجاد طريق «بحرى، بديل من أوله لآخره، عن طريق حفر قناة فى برزخ السويس.

لهذا السبب، نلاحظ أنه عندما قررت حكومة الإدارة فى فرنسا، بعد قيام الثورة الفرنسية، إرسال حملة إلى مصر بقيادة الجنرال بوناپرت، كانت التعليمات التى أصدرتها له ووقعتها فى ١٢ أبريل ١٧٩٨، واضحة كل الوضوح وهى: «يستولى جيش الشرق على مصر. وعلى القائد الأعلى أن يشق برزخ السويس، وأن يتخذ الخطوات اللازمة ليضمن للجمهورية الفرنسية أن تستولى على البحر الأحمر استيلاء مطلقا. .

وهذا يفسر تماما اصطحاب بوناپرت معه عددا كافيا من العلماء المختصين لهذا الغرض، وعلى رأسهم المهندس «لوبير LEPERE» لدراسة

منطقة البرزخ، والقيام بأعمال المسح فيها، وإعداد المشروع المنتظر لشق القناة.

فالحملة الفرنسية على مصر، على هذا النحو، إنما كانت - بدرجة أساسية - تستهدف إحداث انقلاب عالمي في طرق المواصلات بين الغرب والشرق، يعادل في تأثيره الانقلاب الذي أحدثه اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. وبدون تحقيق هذا الهدف، ومع سيطرة إنجلترا على طريق رأس الرجاء، وعلى التجارة الهندية بالتالي، فإن الأهداف العالمية للحملة تتضاءل إلى أهداف محلية.

انجلترا والطريق البري عبر مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر

على كل حال، فإن هذا نفسه، يفسر موقف انجلترا السلبي من الطريق القديم عبر مصر، ثم موقفها الإيجابي في معارضة إحيائه، ومقاومتها المستمرة لمشروعات شق قناة بحرية عبر برزخ السويس.

وبالنسبة لموقف انجلترا السلبي من الطريق القديم، فلم تكن انجلترا تتوقع أية فائدة تجارية من استخدام طريق كانت بعيدة عنه، وإنما قامت سياستها على أن تكون سيدة البحار حتى يظل طريق رأس الرجاء حراً يجوبه تجارها. وقد تمثل هذا الإهمال للطريق القديم في إغلاقها قنصليتها بالقاهرة عام ١٦٧٩ حتى عام ١٦٩٦ ثم إعادة إغلاقها في عام ١٧٥٦ حتى عام ١٧٨٦.

ولذلك نرى أن التوفيق قد أخطأ بعض المؤرخين الذين تصوروا اهتماماً انجليزياً بالطريق القديم عبر مصر في تلك الفترة، حتى ذهب بعضهم إلى القول بأن انجلترا كانت من أولى الدول الأوروبية اهتماماً بطريق السويس البري، مع أنها كانت آخر هذه الدول على وجه التحقيق.

وفى الحقيقة أننا يجب أن نفرق بين السياسة البريطانية، التى كانت على الدوام ضد الاهتمام بالطريق القديم، وبين موقف بعض التجار البريطانيين - ومنهم القناصل - لتخفيف الضرائب على البضائع الهندية عن طريق بعض الاتفاقات. كما يجب أن نفرق بين اهتمام بريطانيا بالتعامل مع السوق المصرية، وبين اهتمامها بمصر كمعبر تنتقل عبره التجارة الانجليزية إلى الهند، ثم تعود بالتجارة الهندية، فالغرض الأول هو سبب إقامة قنصلية فى مصر سنة ١٥٨٣، وأما الاهتمام بالتجارة بين الشرق والغرب، فقد تركز بصورة قاطعة فى طريق رأس الرجاء الصالح.

ويمكن فهم موقف بريطانيا الإيجابى فى معارضة إحياء هذا الطريق (طريق السويس) إذا عرفنا أنها كانت تخشى أن تؤدي إعادة استخدامه إلى تطويره، عن طريق شق قناة بحرية، لا تستفيد هى منها بقدر ما تستفيد منها الدول القريبة منها والمنافسة لها فى تجارة حوض البحر المتوسط، وهى فرنسا والنمسا، وبذلك تتهدد مصالحها فى الشرق الأوسط. وقد ذهبت فى التزامها بهذه السياسة إلى حد إغلاق طريق السويس فى وجه رعاياها أنفسهم. فعندما احتج السلطان على حصول الرحالة الانجليزى جيمس بروس Bruce فى فبراير ١٧٧٣ على فرمان من محمد بك أبى الذهب لتأمين التجارة الانجليزية فى السويس والقاهرة، وعلى عقد حاكم البنغال «وارن هيستنجز» مع أبى الذهب لهذه الغاية، دون الحصول على موافقة الباب العالى - وافقت الحكومة البريطانية فى مايو ١٧٧٧ على منع هذه التجارة (غير المشروعة)، على شرط أن يسرى هذا المنع على رعايا الدول الأخرى. وكتبت إلى جورج بلدين Baldwin وكيلها فى القاهرة سنة ١٧٧٩ ليقضى على كل تجارة غير مشروعة فى المراكز التجارية الواقعة بين الهند الشرقية وميناء السويس.

وقد لقيت هذه السياسة البريطانية معارضة وتحديا من جانب الأفراد البريطانيين، وكثير من المسؤولين والسياسيين، كما تمثل فى المعاهدات السالفة الذكر التى أبرمها «بروس» و «وارن هيستنجز». وقد حاول بعضهم

إقناع الحكومة البريطانية بخطر الاعتماد على طريق واحد للتجارة بين الشرق والغرب، إذ ربما حل محله طريق آخر. فقد كتب الكولونيل جيمس كابنر Capper من موظفي شركة الهند الشرقية، كتابا حذر فيه حكومته «من مصير البنادقة الذين ماتت تجارتهم بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح». وقال إنه إذا قدر لبضائع الهند أن تنتقل إلى الطريق القديم بأثمان أرخص من أثماننا، فعبثا سنحاول اعتراض المصالح العامة في أوروبا وآسيا.. وإذا كان هناك أحد لا يدرك ذلك فإنما هو شخص يجهل الكثير عن طبيعة البشر، ولا يعرف إلا القليل عن مبادئ السياسة والتجارة.

على أن انجلترا لم تعترف في ذلك الحين بأية فائدة لهذا الطريق سوى في نقل البريد بينها وبين الهند. وقد كانت تحت تأثير إدارة الهند India Board Of Control التي أنشئت في عام ١٧٨٤، أن أعادت في سنة ١٧٨٦ فتح القنصية الانجليزية في مصر، ليكون غرضها الرئيسى إقامة خدمة بريدية منتظمة بين انجلترا والهند.

الطريق البرى والمتغيرات الدولية فى القرن التاسع عشر

ومع بداية القرن التاسع عشر، كانت صفحة جديدة تفتتح فى قصة الطريق القديم عبر مصر، وفى موقف الدول الكبرى - خصوصا فرنسا وانجلترا - إزاءه. وبالنسبة لفرنسا، فإن النتيجة الخاطئة التى توصلت إليها جماعة العلماء الفرنسيين التى رافقت حملة الجنرال بوناپرت، وهى ارتفاع سطح البحر الأحمر عن سطح البحر المتوسط بـ ٩,٩٠٨ متر، ثم هزيمة فرنسا فى الحروب النابوليونية، وتغير المناخ الدولى بعد مؤتمر فيينا ١٨١٥، وفى ظل تسويته وأحلافه المشهورة - كل ذلك قد أدى إلى المتغيرات الآتية:

أولاً: اختفاء أحلام الغزو والسيطرة على مصر من أذهان الفرنسيين، وقدهم الأمل فى الاستئثار بتجارة الهند.

ثانياً: تخلى فرنسا عن فكرة حفر قناة السويس، لصلتها العضوية -
كما رأينا - بفكرة غزو مصر والسيطرة على تجارة الهند.

ثالثاً: اشتداد الاهتمام بالطريق البرى عبر مصر، من جانب
الانجليز فى هذه المرة وليس من جانب الفرنسيين، وذلك كطريق لنقل
البريد والمسافرين بين انجلترا والهند وبالعكس، وليس كطريق تجارى
تنتقل عبره التجارة بين الغرب والشرق - كما يخطئ الكثيرون - لأن
أهمية الطريق التجارية لم تكن لتعود - كما ذكرنا - إلا عن طريق قناة
تجارية تنافس رأس الرجاء الصالح.

وقد جاء الاهتمام بالطريق البرى عبر مصر فى القرن التاسع عشر،
من جانب البريطانيين المقيمين فى الهند. وكنا قد أشرنا إلى فتح القنصلية
الانجليزية فى مصر فى عام ١٧٨٦ لتنظيم خدمة بريدية بين انجلترا
والهند عبر الطريق البرى، ولكن الحكومة البريطانية مالبثت أن أغلقت
هذه القنصلية بعد سبع سنوات، أى فى ١٧٩٣، ولم تعترف بما توصل إليه
القنصل البريطانى جورج بلدوين من معاهدة مع مراد، لتخوف شركة
الهند الشرقية من أى نشاط فى البحر الأحمر يهدد احتكارها حول طريق
رأس الرجاء الصالح، فضلاً عن أن القوضى المنتشرة بمصر فى عهد
مراد وإبراهيم، كان من شأنها أن تقلل من قيمة أى اتفاق .

فلما وقع أكبر انقلاب فى وسائل النقل البحرى باختراع السفن
البخارية وتطويرها، تغير الموقف تغييراً جذرياً، ذلك أن السفن الشراعية -
قبل ذلك - لم تكن تستطيع السفر إلى السويس إلا ثلاثة أشهر فى العام،
نظراً لهبوب الرياح الشمالية على خليج السويس، ولكن بعد اختراع السفن
البخارية، صار فى وسعها السفر بين الهند والسويس طول العام، لذلك ثار
الاهتمام بالطريق البرى عبر مصر من جانب البريطانيين المقيمين فى
الهند، وكان هذا الاهتمام ينصب على نقل البريد والسفر دون نقل
التجارة.

لذلك نرى محاولات مثيرة قامت في ذلك الحين لإنشاء خط ملاحى منتظم لنقل البريد بين الهند وانجلترا. فقد تألفت لهذا الغرض منذ سنة ١٨٢٣ لجان فى كل من كلكتا، وبومباى، ومدراس فى الهند، تسمى لجان البخار Steam Committees وتم بناء سفن بخارية للعمل بين الهند والسويس، وبين انجلترا والاسكندرية، لتبادل نقل البريد عبر مصر.

وفى نفس الوقت، كان توماس واجهورن Waghorn، وهو ضابط سابق فى البحرية الهندية، يقوم بدور هام فى إبراز مزايا طريق السويس البرى فى نقل البريد والمسافرين بين الهند وانجلترا. وكان قد قدم إلى شركة الهند الشرقية فى عام ١٨٢٣ تقريراً عن كيفية استخدام هذا الطريق بصورة منتظمة، ولكن الشركة رفضت العمل بهذا التقرير، وعندئذ أخذ واجهورن على عاتقه أن يقوم بهذه المهمة بنفسه.

وقد أثبتت تجربته فى عامى ١٨٢٩ و ١٨٣٠ إمكان السفر من لندن إلى بومباى عن طريق مصر فى أربعين يوماً ونصف فقط. ولذلك قرر أن يقوم بنفسه بمهمة ساعى البريد، فأرسل إلى رجال الأعمال فى انجلترا كتاباً تاريخياً فى سنة ١٨٣٥ يخطرهم فيه بأنه سوف يسافر من انجلترا إلى الاسكندرية، ومنه إلى السويس بطريق البر، ثم يبحر من السويس إلى الهند عن طريق البحر الأحمر، ليصل بومباى. وأنه يسره أن ينقل ما يعهد به إليه من خطابات يراد إرسالها بهذا الطريق السريع، مقابل خمسة شلنات للخطاب الواحد، وأنه سوف يقوم بهذه الرحلة سنوياً فى شهر فبراير، إذا لم ينتظم طريق ملاحى للبريد.

بداية اهتمام بريطانيا بالطريق البرى عبر مصر

على أن الحكومة البريطانية، كانت فى ذلك الحين تبنى عزوفها عن طريق مصر، وتفضل عليه طريق الفرات. فبالإضافة إلى رغبتها فى أن تقيم لنفسها وجوداً على طول الفرات، لمراقبة التوسع الروسى فى هذا الاتجاه، فلم تكن تود أن تسهم فى عمل يزيد فى نفوذ محمد على. ثم

إن الدواليب البدالية التي كانت تحرك السفن البخارية، كانت تجعلها أصحح
للأنهار منها للبحار. وفي سنة ١٨٣٥ كانت بريطانيا قد تكونت لها تقريبا
سياسة تقليدية تقوم على تفضيل طريق الفرات على طريق مصر.

على أن التجربة الفاشلة للبعثة التي شكلتها «إدارة الهند، في
بريطانيا، والتي اعتمد لها البرلمان البريطاني عشرين ألف جنيه
استرليني، وكان على رأسها الليفتنانت كولونيل تشزني CHASNEY،
لتجربة الملاحة في الفرات بالسفن البخارية، وتكبدها خسائر تجاوزت
المبلغ المعتمد لها وهو ٤٣ ألف جنيه، مما أدى إلى التخلي عنها سنة
١٨٣٧. لم يلبث أن فرض واقعه على الحكومة البريطانية، فاقنعت،
واقنعت معها شركة الهند الشرقية، بفكرة استخدام الطريق البري عبر
مصر.

وقد ترتب على ذلك، أن عملت السلطات البريطانية في الهند، على
إنشاء خط ملاحى بين بومباى والسويس. وكان هذا الخط يتبع شركة
الهند الشرقية. وعاد واجهورن ثانية إلى مصر سنة ١٨٣٧ كوكيل لشركة
الهند الشرقية لتنظيم نقل البريد والمسافرين، وإقامة مخازن الفحم اللازمة
للسفن البخارية على طول الطريق.

وفيما بين عامي ١٨٣٧ و ١٨٤٠ كان البريد والمسافرون في الطرف
الغربي ينتقلون بين «فالموث Falmouth وجبل طارق على ظهر سفن
«شركة بواخر شبه الجزيرة»، ثم بين جبل طارق والاسكندرية على متن
سفن الأدميرالية.

أما في مصر، فقد أنشأت إحدى الشركات خطا نهريا في ترعة
المحمودية بين الاسكندرية والعطف يتكون من عدد من الصنادل التي
تجرها الخيول على الشاطئ. كما أنشأ «واجهورن، خطا نهريا آخر بين
العطف والقاهرة. وفيما بين القاهرة والسويس أنشأ هيل Hill وريغن Ra-
vin خطا منتظما من عربات الركاب التي تجرها البغال بين القاهرة.

والسويس، كما أقاما عددا من الفنادق والاستراحات على طول الطريق. وفي سنة ١٨٤٠ أعيد تنظيم «شركة بواخر شبه الجزيرة، لتصبح: «شركة شبه الجزيرة والملاحة البخارية الشرقية»، لإدارة وتنظيم الخدمة الملاحية على جانبي برزخ السويس بين إنجلترا والهند.

ولم تلبث السياسة البريطانية أن اتجهت إلى الاستئثار بالنفوذ الأعلى في البحر الأحمر. ففي العام التالي مباشرة لفشل تجربة الفرات، كان حاكم بومباي البريطاني يحتل عدن سنة ١٨٣٨، لتأمين الطريق بين السويس والهند، وعينت بريطانيا لها قناصل في كل من السويس والقصير وجدة ومخا، وأخذت تبسط نفوذها على بلاد الحبشة، وتنشئ العلاقات الوثيقة مع شيوخ العرب على شاطئ البحر الأحمر العربي والأفريقي. وبذلك أخذ البحر الأحمر يدخل تحت النفوذ البريطاني.

ولما كانت شبه الجزيرة العربية تقع في حوزة الحكم المصري، وكان النفوذ المصري يمتد من البحر الأحمر إلى الخليج العربي، فقد كان من الضروري للمصالح البريطانية، القضاء على هذا النفوذ. وقد حققت معاهدة لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ هذا الهدف لحد بعيد، إذ أرجعت مصر إلى حدودها الأصلية، وحرمتها من حكم جزيرة العرب وسوريا وكريت وإقليم أدنه.

على هذا النحو، يمكننا أن نعتبر اهتمام بريطانيا بالطريق البري عبر مصر، انقلابا كبيرا في السياسة العالمية. فحتى ذلك الحين، وكما رأينا منذ الانقلاب الكبير الذي أحدثه اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في أوائل العصور الحديثة، كان الاهتمام بطريق المواصلات بين الغرب والشرق عبر مصر مسألة فرنسية، وبالتالي كانت فرنسا تمثل خطرا على التجارة الهندية لانجلترا، بمشروعاتها لغزو مصر وفتح القناة. ولكن الأمر انقلب منذ أصبح الاهتمام بطريق مصر مسألة انجليزية، وأصبحت إنجلترا تمثل الخطر على تجارة فرنسا الهندية.

وقد أدرك القيصر نيقولا الأول ما سوف يقترب على هذا الانقلاب من صراع بين إنجلترا وفرنسا، فقال مخاطبا السفير الفرنسي في فبراير ١٨٣٩: «إن الانجليز يصوبون أبصارهم إلى مصر، والبلد نفسه ضرورى لهم لأنهم يريدون فتح طريق جديد للمواصلات بينهم وبين الهند، وقد استطاعوا أن يؤسسوا لأنفسهم مركزا في البحر الأحمر والخليج الفارسي، وسوف ينشب بينكم وبينهم نزاع حول مصر» .

وقد دب النزاع بالفعل بين فرنسا وإنجلترا على طريق المواصلات عبر مصر، كما تنبأ القيصر نيقولا الأول. واتخذ في هذه المرة شكلا يختلف عما كان عليه في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فحتى ذلك الحين، كانت فرنسا هي التي تهتم بالطريق عبر مصر، وكانت إنجلترا تعارض في إحيائه، أما في القرن التاسع عشر، فقد كانت الدولتان متفقتين على أهمية هذا الطريق، ولكن النزاع كان حول شكل الاستخدام، الذى كان يؤثر بالضرورة على مصالح كل دولة، ففي حين كانت فرنسا تؤيد حفر قناة في برزخ السويس، كانت إنجلترا تحبذ إنشاء خط حديدي بين القاهرة والسويس، وقد صور «نجريللى، Negrelli» في عام ١٨٤٦ النزاع بين الدولتين على الصورة الآتية:

«على الرغم من أن الدولتين (إنجلترا وفرنسا) كانتا متفقتين على ضرورة إيجاد طريق لتقريب المسافة بين أوروبا وبين الهند الشرقية والصين، إلا أنهما كانتا إذ ذاك مختلفتين على طريقة المرور خلال برزخ السويس. فأنجلترا التي كان يهتما الاحتفاظ بما انفردت به تقريبا من السيطرة على المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي، أرادت أن يكون الاتصال من جهة البرزخ بوساطة خط حديدي، أما فرنسا، فإنها كانت ترى ضرورة شق قناة تتسع لمرور السفن الصغيرة والكبيرة المسافرة إلى الهند الشرقية والصين».

وتتضح صورة النزاع تماماً، إذا عرفنا أن شق القناة يعد مشروعاً انقلابياً يؤدي إلى نقل التجارة برمتها من رأس الرجاء الصالح إلى طريق

مصر. وهو أمر يوافق مصلحة فرنسا ودول البحر المتوسط، التي سوف تكون بالضرورة أكثر استفادة لقربها من القناة. أما إنشاء الخط الحديدي، فإنه يجعل الطريق عبر مصر مساعدا لطريق رأس الرجاء، يستخدم فقط في نقل البريد والمسافرين والبضاعة الخفيفة، بينما تظل العملية التجارية الضخمة بين الشرق والغرب مستمرة عن طريق رأس الرجاء، وهو أمر يناسب مصلحة إنجلترا التي تحتفظ بالسيطرة على المحيطين الأطلنطي والهندي، ولكنها بعيدة عن القناة.

في هذا الضوء بالدرجة الأولى، يمكننا أن نفهم أدوار النزاع بين إنجلترا وفرنسا على طريق السويس في تلك المرحلة التاريخية الهامة. وقد مر هذا النزاع بدورين في عهد محمد علي، ولم يسفر عن شيء، ثم مر بدور ثالث في عهد عباس الأول، وأسفر عن تنفيذ مشروع السكة الحديدية، ثم مر بدور رابع في عهد سعيد، وأسفر عن انتصار مشروع قناة السويس. وبذلك يكون النزاع قد أسفر عن تحقيق مشروعى الدولتين المتنازعتين على التتابع، وأسفر بالتالى عن وجود نفوذهما على ضفتي النيل! حتى تهيأت لإحداهما الفرصة، وهى إنجلترا، للاستئثار بهذا النفوذ فى عام ١٨٨٢.

محاولة د. سان سيمونيين، الأولى شق قناة السويس

يبدأ الدور الأول من أدوار التنافس بين مشروع حفر القناة ومشروع إنشاء الخط الحديدي، بالمحاولة التي قام بها أتباع سان سيمون، الفيلسوف الاشتراكي الفرنسي، فى عام ١٨٣٣، لتنفيذ مشروع قناة تصل بين البحرين الأحمر والمتوسط.

وكان هؤلاء، وعلى رأسهم الأب انفانتان Enfantin قد كونوا جماعة لإتمام الدراسات التي بدأتها الحملة الفرنسية لوصول السويس بالبحر المتوسط، وتنفيذ المشروع عن طريق عمل دولى تشترك فيه دول أوروبا. وكان أمل هذه الجماعة، كما عبر عنه أحد أعضائها وهو فورنيل Fournel،

فى سبتمبر ١٨٣٣ ، أن يؤدى إنشاء هذه القناة إلى تصنيع أوروبا ، فتصبح انجلترا فى المحل الثانى بعد فرنسا . وقد وصل أفراد هذه الجماعة تباعا إلى مصر ، منذ سبتمبر ١٨٣٣ ، واقتصر نشاطهم على دراسة المشروعات السابقة ، وما يتعلق ببرزخ السويس من بيانات تاريخية ، تاركين وضع مشروع للقناة لحين حضورهم إلى مصر ، واتمام دراساتهم فى المنطقة التى تشقها القناة .

على أن هذه المحاولة لقيت الاعتراض من جانب السياسيين الانجليز ، فكما كتب بايى Bailly الذى أجرى اتصالات فى هذا الشأن فى القسطنطينية مع ممثلى انجلترا ، فإن انجلترا كانت تخشى أن يقترب على تنفيذ مشروع القناة ازدياد نفوذ محمد على ، كما كانت ترى أنه من الواجب عليها أن تسعى للاحتفاظ بالهند بمأى عن نشاط فرنسا والنمسا ، لأنه إذا صارت بحار الهند ، بعد شق قناة بين البحرين المتوسط والأحمر ، فى متناول الأساطيل الفرنسية والنمساوية ، فإن مركز انجلترا فى الهند ، سوف يكون حرجا ، ومن ثم فإن انجلترا لا توافق على مشروع القناة . وإذا كانت تبحث فى استخدام طريق الفرات والخليج الفارسى للوصول إلى الهند ، فذلك من أجل نقل البريد والأنباء ، لا من أجل التجارة التى تقع بنقلها عن طريق رأس الرجاء . على أنه عندما استشارت الحكومة البريطانية إدارة الهند ، أجابت بأنها وإن كانت تستبعد احتمال إنشاء القناة إلا أنها لا تتوقع نتائج غير مستحبة من تنفيذ مثل هذا المشروع ، ولذلك ، وكما يقول جون مارلو ، تم إبلاغ محمد على بأن حكومة صاحب الجلالة ليس لديها اعتراض على الفكرة .

فى نفس الوقت تقريبا (١٨٣٤) ، ظهرت فكرة إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس . وكان جالوى بك ، وهو مهندس انجليزى فى خدمة محمد على ، هو الذى اقترح هذا المشروع على والى ، وكان فى تقديره إمكانية الانتهاء منها فى مدى عامين .

على أن فرنسا أدركت أن تنفيذ هذا المشروع بأيد انجليزية، سوف يؤدي إلى سقوط طريق مصر الحيوى لمصالحها فى قبضة النفوذ الانجليزى، ولذلك - كما يقول جون اسكندر جالوى - فقد اعترضت على المشروع لأسباب سياسية. ولما كانت انجلترا فى ذلك الحين، تفضل طريق الفرات، ولم تكن قد اقتنعت بعد بفكرة إحياء الطريق البرى فذلك لم تحدث مواجهة بين الدولتين .

وقد اتخذ محمد على موقفا ماكرا للتخلص من الحرج. فلما كان هناك أيضا ومشروع لبناء القناطر الخيرية مطروحا فى ذلك الحين، فقد أصبح يتعين عليه المفاضلة بين ثلاثة مشروعات: مشروع حفر القناة الذى دعا إليه السان سيمونيون، ومشروع الخط الحديدى الذى عرضه جالوى بك، ثم مشروع القناطر الخيرية. وهنا قرر محمد على عرض المشروعات الثلاثة على المجلس العالى، وقد بحث المجلس فى أيام ٢٨، ٢٩، ٣١ يناير ١٨٣٤ هذه المشروعات، فأيد فورنيل أمام المجلس مشروع القناة، وأيد جالوى مشروع الخط الحديدى، وأيد لينان دى بلفون، وهو مهندس فرنسى فى خدمة محمد على، مشروع القناطر الخيرية، وانتهى المجلس الأعلى بتفضيل مشروع القناطر الخيرية !

على هذا النحو انتهى الدور الأول من أدوار التنافس بين المشروعين بفشل كليهما .

وقد بدأ الدور الثانى فى عام ١٨٤٣ عندما أخذ جالوى (وهو ابن أخ جالوى بك الذى توفى عام ١٨٣٨) يلح على محمد على فى تنفيذ مشروع الخط الحديدى. وقد استجاب محمد على وأمره بالفعل بإنشاء هذا الخط، ولكنه عدل عن ذلك تحت تأثير أرنتين بك (سكرتير الباشا وترجمانه). على أن موقف الحكومة البريطانية كان قد تغير عما كان عليه حين كانت تفضل طريق الفرات، ولذلك فقد أرسل اللورد أبردين Aberdeen وزير الخارجية البريطانية إلى القنصل البريطانى العام فى مصر يوم ٣١ أكتوبر ١٨٤٣ يدعوه إلى وبذل كل تشجيع مناسب لمثل هذا

المشروع المفيد. ويقول إنه إذا واجهت المشروع معارضة صريحة أو خفية، أو أثبتت ضده أية حجج من جانب أى ممثل لدولة أجنبية «فعليك أن تشجع الباشا على تنفيذ مشروع يمكن أن يعود بأكبر المنافع على مصر، ويحقق للعالم أجمع فائدة ضخمة». ثم عاد وكتب إليه ثانية فى ١٦ أغسطس ١٨٤٤، تحت ضغط عائلة جالوى، يدعو إلى التدخل بشكل غير مباشر.

على أن فرنسا وقفت موقف المعارضة العلنية من المشروع. فقد كتب القنصل البريطانى «مرى Murray إلى بالمرستون Palmerston يوم ١٩ مارس ١٨٤٤ يخبره بأن فرنسا قد أعلنت معارضتها بحزم، وأنها تلقى فى هذا الموقف مساندة وكلاء دول القارة الأوروبية الأخرى، الذين هم أكثر اهتماما بمشروع قناة بين شرقى البحر المتوسط والأحمر.

وفى الوقت نفسه، ولما كان المشروع يخفى وراءه نوايا استعمارية أدركها محمد على بسهولة، فلذلك تم إبلاغ جالوى بأن «صاحب السمو يرفض فى الوقت الحاضر البدء فى المشروع»، وعزا السبب فى ذلك إلى «ارتفاع أسعار الحديد». فاقترح جالوى بناء الخط على نفقته الخاصة «ببعض الشروط». ولكن الباشا رفض النظر فى أى شرط. وقد ذكر «لابا Labat أن الانجليز أرادوا الحصول من الوالى على حق إنشاء محطات عسكرية على طول الطريق البرى، لتأمين متاجرهم من اعتداءات العريان.

فى ذلك الحين، كانت فكرة القناة تشق طريقها بقوة فى أوروبا، مع تزايد الحاجة إليها فى ظروف الانقلاب الصناعى، وتطور التجارة العالمية، والحاجة إلى استيراد المواد الخام، وتصدير المصنوعات وتسويقها.

ففى إيطاليا، اعتنق الفكرة ممثلو الدويلات الإيطالية، خصوصا مستشارية تورين ومستشارية نابولى، كما اهتمت به دولة الكنيسة. وكان

مترنيخ، مستشار النمسا، من أكبر أنصار الفكرة بحكم إشرافه على السياسة النمساوية والسياسة الإيطالية. وكان يعتقد أن تجارة الهند والصين، يمكن جلبها عن طريق البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، بدلا من الدوران حول الرأس، وبذلك تصبح «تريستا» مركزا عظيما للتجارة بين آسيا وأوروبا .

وفي «ليبيج» بألمانيا تألفت عام ١٨٤٥ جمعية عرفت باسم «جمعية ليبيج» لدراسة إمكانات حفر قناة في مصر، تسمح بمرور السفن من جميع الأحجام. وقد أشارت هذه الجمعية في تقريرها، إلى المزايا التي تعود على أوروبا عموما، وعلى ألمانيا خصوصا، من شق قناة بين البحرين الأحمر والمتوسط، لأن فتح طريق السويس سوف يؤدي إلى تدفق متاجر الشرق على موانئ المتوسط وبحر الأدرياتيك، فتوفر على المصانع الألمانية استيراد المواد الخام عن طريق إنجلترا، وبذلك تصبح المصانع الألمانية أقرب إلى أسواق الهند الشرقية والصين من المصانع الانجليزية، وتستغني عن وساطة إنجلترا سواء في استيراد المواد الخام أو في تصدير المصنوعات وتسويقها.

وكان «لينان دي بلفون» المهندس الفرنسي الذي يعمل في خدمة محمد علي، قد وضع مشروع إنشاء قناة مباشرة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر في عام ١٨٤٠ (وهو المشروع الثاني) على أساس وجود فرق بين مستوى البحرين .

في ظل هذا المناخ، وعلى أساس هذه المشروعات، استأنف السان سيمونيون نشاطهم على أسس تختلف عن الأسس التي اتخذوها في المرة السابقة، وبلاستفادة من أخطائهم السابقة، وذلك باظهار أن الاهتمام بالمشروع ليس مقصورا على الفرنسيين .

ففي ٢٨ يونية ١٨٤٥ قدم الأب انفانتان مذكرة إلى أهم البيوتات التجارية والمالية في فرنسا والنمسا، يقترح فيها تشكيل جمعية عالمية

لتنفيذ مشروع القناة. وفي شهر نوفمبر ١٨٤٦ استطاع تكوين «جمعية دراسات قناة السويس، من كبار العلماء ورجال المال والسياسة من مختلف البلدان، وقد اتخذت مقرها في باريس، وتكونت منهم ثلاث مجموعات على أسس قومية: مجموعة نمساوية إيطالية يشرف عليها المهندس نجريللي، ومهمتها دراسة ساحل البحر المتوسط واختيار مدخل مناسب للقناة. ومجموعة فرنسية يشرف عليها المهندس تالابو Talabou ومهمتها دراسة منطقة برزخ السويس. ومجموعة إنجليزية يشرف عليها المهندس ستفنسون Stephenson ومهمتها دراسة ميناء السويس.

وقد سافرت المجموعتان الأوليان إلى مصر تبعاً في مارس وسبتمبر ١٨٤٧. أما المجموعة الانجليزية، فاعتذرت عن الحضور إلى مصر، بحجة توافر الأبحاث الخاصة بميناء السويس في محفوظات الأميرالية الانجليزية في لندن، وفي مكاتب شركة البواخر الشرقية. ولم يلبث ستفنسون أن عاد إلى مصر بعد بضع سنوات، لا لتنفيذ مشروع القناة، وإنما لتنفيذ مشروع السكة الحديد! وعلى هذا النحو، كانت المصالح الاقتصادية الوطنية لكل مجموعة، تجنح بأعضائها إلى الوجهة التي تتفق مع هذه المصالح.

وقد استطاعت الأبحاث التي قامت بها مجموعتا تالبو ونجريللي، التوصل إلى نتائج هامة فيما يتعلق بإمكان تنفيذ مشروع القناة، فقد أسقطت تلك النظرية التي سادت منذ القدم، بوجود فرق في مستوى سطح البحرين. ومع أن بعضهم كان قد توصل إلى هذه النتيجة من قبل، مثل البارون دي فالدنر، الذي أثبت أن تلك النظرية «ليست إلا شبحاً صوره الجهل»، وأنها لم تكن إلا أسطورة باطلة، ومثل الكابتن تشيزني، الذي وصل في سنة ١٨٣٠ إلى الرأي الصحيح بأنه ليس هناك فرق بين السطحين، إلا أن تلك النتائج لم تكن حاسمة.

على كل حال، فكما انتهت محاولات الانجليز بشأن الخط الحديدي إلى لا شيء، فكذلك انتهت محاولات «جمعية دراسات قناة السويس،

لإقامة القناة إلى لا شيء أيضا. فإلى جانب قيام الثورات في فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا عام ١٨٤٨، مما عطل نشاط الجمعية، فإن التنازع بين إنجلترا وفرنسا على تنفيذ المشروعين، قد أدى إلى تعطيلهما معا.

فقد أرسل اللورد بالميرستون إلى القنصل البريطاني العام «مرى» بألا يدخر أية فرصة لكي يقطع الباشا ووزرائه بما يتكلفه المشروع (القناة) من نفقات باهظة، واستحالة العملية... وأن الأشخاص الذين يضغطون على الباشا بمثل هذا المشروع الوهمي، إنما يفعلون ذلك لصرف اهتمامه عن الخط الحديدي، الذي هو أكثر أهمية وأقل نفقة نسبياً. وفي نفس الوقت، كان قنصل فرنسا العام في مصر «بارو Barrot» يبلغ محمد على أنه إذا قرر لمصر أن تصبح طريقا عظيما بين أوروبا والهند، فينبغي أن تخرق هذا الطريق قناة تمر منها دول أوروبا جميعا، وتديرها هذه الدول بطبيعة اشتراكها فيها، فذاك خير لها من بناء سكة حديدية تجعل المرور في مصر احتكارا لانجلترا، لأن هذا معناه وضع هذا الطريق في يد دولة تتحرق شوقاً لامتلاك مصر، ولن تتأخر عن أن تحول عقد الامتياز هذا إلى ذريعة تحقق بها أغراضها.

ولما كان محمد على يدرك أطماع الدولتين، فقد استغل تنافسهما وتنازعهما في إحباط كل من المشروعين، وقد كتب «بارو» يصف موقف محمد على وصفا دقيقا فقال: إنه ليغبط نفسه، لأنه يستطيع أن يعتمد على إنجلترا في رفض القناة، وعلى فرنسا والنمسا في رفض السكة الحديد!

تنفيذ مشروعى السكة الحديد وقناة السويس

وبموت محمد على عام ١٨٤٩ واعتلاء عباس الأول العرش، تبدأ صفحة جديدة في الصراع الدولي على طريق المواصلات عبر مصر. ففي عهد عباس، كسب الانجليز الجولة الأولى، ببناء السكة الحديدية،

وبذلك رجحت كفتهم على كفة الفرنسيين. ولكن فى عهد سعيد، كسب الفرنسيون الجولة الثانية بحصول فردينان دى ليسبس على عقد امتياز قناة السويس الأول فى نوفمبر ١٨٥٤، ثم عقد الامتياز الثانى فى يناير ١٨٥٦، ثم ببده الحفر فى القناة فى ٢٥ أبريل ١٨٥٩ وافتتاحها رسميا فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩.

الآثار السياسية والاستراتيجية لحفر القناة

أولا: على مستوى الصراع الإنجليزى والفرنسى:

ظلت انجلترا منذ إبرام عقد الامتياز الأول فى سنة ١٨٥٤ إلى موت بالمرستون فى سنة ١٨٦٥ (وهى مدة كان يشغل فى معظمها منصب رئيس وزراء بريطانيا) تقف موقف المعارضة فى إصرار من القناة. وقد اعتبرها بالمرستون «دسياسة فرنسية مرسومة لفصل مصر عن الامبراطورية العثمانية وفرض الحماية الفرنسية عليها، وإتاحة الفرصة للفرنسيين لمهاجمة المصالح البريطانية شرق السويس بشكل فعال، فى حالة قيام حرب مع انجلترا». وكان يدافع عن وجهة نظره بالإشارة إلى تقوية تحصينات الاسكندرية على يد مهندس فرنسى هو: جاليس بك، حسب خطط أعدت فى باريس، وكذلك بناء قناطر الدلتا على يد مهندس فرنسى آخر. وقد خرج فى تلك الأثناء بفكرة غريبة هى أن الفرنسيين لم يصمموا القناطر من أجل الرى، وإنما لتكون منشأة عسكرية يمكن عن طريقها إغراق الدلتا فى حالة وقوع غزو تركى أو بريطانى!

على أن بالمرستون، مع ذلك كان يملك البصيرة النافذة ليدرك أن الفرنسيين «كانوا يبالغون فى تقدير المزايا التى تعود عليهم من إنشاء القناة».

وعلى حد قوله: «إذا كانت انجلترا متفوقة فى البحار، فمن الممكن أن تستطيع الإفادة من القناة بدرجة أكبر مما يفيد الفرنسيون».

وفى الواقع أن إنجلترا كانت هى التى اقتطفت ثمرة كل الجهود الفرنسية لحفر القناة . فقد استطاعت الارتباط بالقناة ارتباطاً مالياً قوياً عن طريق أسهم الخديو إسماعيل، واعتبرت لذلك أن مصر أصبحت من مناطق النفوذ التى تحرص عليها. ولم يلبث أن جر ذلك إلى التدخل المالى، ثم السياسى والعسكرى الذى أدى إلى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، والسيطرة العسكرية على القناة بالتالى.

ثانياً : على المستوى الاستراتيجى العالمى، أصبحت قناة السويس جزءاً من خريطة العالم الطبيعية والسياسية والاقتصادية. فقد وصلت بين بحرين، وفصلت بين قارتين، بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وعسكرية. فمن الناحية الاقتصادية، عجلت بالثورة الصناعية فى دول أوروبا والبحر المتوسط، بعد أن أصبحت هذه الدول قريبة من مصادر المواد الخام وأسواق التصدير فى آسيا وأفريقيا، مما أتاح لها فرصة التحرر من الوساطة الإنجليزية فى استيراد هذه المواد وتصدير المصنوعات. وقد تعززت الأهمية الاقتصادية للقناة بعد تفجر بترول الشرق الأوسط، فقد أصبحت القناة هى الشريان العالمى الرئيسى الذى تمر منه هذه السلعة الاستراتيجية الخطيرة.

أما من الناحية العسكرية، فقد أصبحت مركز الثقل الاستراتيجى والعسكرى فى الصراع العالمى، بعد أن أصبحت تسيطر عليها بريطانيا، وظلت تحتفظ بهذه الأهمية لمدة تقرب من ٧٠ عاماً، حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من انقسام العالم إلى كتلتين رأسمالية واشتراكية، وظهور الحرب الباردة بما تميزت به من أحلاف وقواعد عسكرية، حيث انتقلت استراتيجية الدول الغربية، وهى التى كانت تتخذ مصر محور ارتكاز فى كل سياسة دفاعية أو هجومية فى الشرق الأوسط فى الحربين العالميتين، إلى الخزام الشمالى الذى يطوق حدود الاتحاد

السوفيتي الجنوبية ، الذي يمتد من تركيا إلى باكستان، موصلا بين حلف الأطلنطي وحلف جنوب شرق آسيا.

ثالثاً : استرد موقع مصر بحفر قناة السويس أهميته التاريخية العالمية، كأقرب طريق بين الغرب والشرق. ولقد رأينا كيف أن الحاجة إلى هذا الطريق ظلت قائمة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، على الرغم مما أحدثه هذا الاكتشاف من انقلاب في طريق المواصلات. ولعل هذه الحقيقة التاريخية، أن تكون رداً على كل تشكيك في مستقبل قناة السويس وأهميتها للمصالح الاقتصادية العالمية، وقيمتها الاستراتيجية الدولية. فإذا كانت حركة المد والجزر التاريخية بين طريق السويس وطريق رأس الرجاء الصالح، قد أعادت إلى طريق رأس الرجاء الصالح أهميته بعدوان ٥ يونية ١٩٦٧ وما ترتب عليه من آثار، فإن هذه الأهمية، تكون قد عانت بقرار إعادة فتحها في ٥ يونية ١٩٧٥، ثم بالانسحاب الاسرائيلي من سيناء، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية.

مراجع للاستشارة

Schonfield, Hugh J., the Suez Canal, P.4 (Vallentine, Mitchell - London-
1969)

- د. مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الأول (مطبعة مصر
١٩٥٢).

- Wilson, Sir A.T., Suez Canal

- ساماركو . انجلو : الحقيقة فى مسألة قناة السويس ، تعريب طه فوزى (المطبعة اليوسفية
١٩٤٠) .

- Voltaire, Essais Sur Les Moeurs

- محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ، تحت كلمة قسطنطينية ، مجلد رقم ٧ .
- د. السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال
البريطانى ١٥١٧ - ١٨٨٢ (دار النهضة العربية ١٩٧٠) .

- دكتور محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد على (دار الفكر العربى
١٩٤٨) .

Marlowe, John, Spoiling the Egyptians .

- د. محمود صالح منسى : مشروع قناة السويس بين سان سيمون وفريدلاند دى ليسبس (دار
الفكر العربى ١٩٧٤) .



**جيش إسماعيل في
ضوء وثيقة جديدة
لم تنشر**

ينسب لمحمد على الفضل فى تكوين أول جيش مصرى نظامى حديث. وكان الجيش المصرى فى العهد العثمانى المملوكى، يتكون من العثمانيين والمماليك، وفى أوائل عهد محمد على، كان يتكون من خليط من الترك والألبان والمغاربة والدلاة. ومع أن محمد على قد حقق بهذا الجيش الانتصارات فى الدوبة وسنار والحجاز، إلا أنه أدرك أنه لن يستطيع تحقيق مثل هذه الانتصارات، إذا اصطدم بجيش أوروبى منظم على الأساليب والأنظمة الحديثة، ولذلك قرر تكوين جيش على أحدث النظم، وهو ما عرف باسم النظام الجديد.

وفى البداية، لم يشأ محمد على تجنيد الأتراك أو الأرناؤود خشية خروجهم على الطاعة وإثارة الفتن والتمرد. كما لم يكن فى وسعه تجنيد الفلاحين المصريين، حتى لا يخرج على عرف امتد آلاف السنين، وهو حرمان الطبقة التى لا تملك وسائل الانتاج من السلاح. ولذلك لجأ إلى السودانيين من كردفان وسنار، فاستجابهم إلى مصر، وأقام لهم المعسكرات فى أسوان، وفى بنى عدى، وبالقرب من منقلوط. ولكن التجربة فشلت، الأمر الذى دفعه إلى تجنيد الفلاحين المصريين، فاصطبغ الجيش المصرى لأول مرة منذ العصر الفرعونى بالصبغة المصرية.

مع ذلك فإن قيادات الجيش المصرى ظلت من العناصر الأجنبية. وكانت هذه العناصر تنقسم إلى قسمين:

١ - عناصر إسلامية.

٢ - وعناصر أوروبية.

وفيما يتصل بالعناصر الإسلامية فإن ضباط الأسلحة المختلفة كانوا في الأصل من الترك والألبان والشراكسة، على أنه في حرب المورة وسوريا قام إبراهيم بتشجيع الجاويشية المصريين، بترقية أشجعهم إلى رتبة الملازم الثاني. ثم أخذ العنصر المصري بين الضباط يزداد مع إيفاد البعثات العسكرية إلى أوروبا، على أن كبار الضباط ظلوا على الدوام غير مصريين. ولم يكن إلا في عهد محمد سعيد باشا حين أصدر أمره بانتظام أولاد العمدة والمشايخ في سلك العسكرية، فأخذ التركيب الاجتماعي للجيش منذ ذلك الحين في التغيير.

أما بالنسبة للعناصر الأوروبية فلم تنقطع عن قيادة الجيش المصري منذ أن أصبح قوة نظامية، واستمر ذلك حتى في أثناء الثورة العربية، ثم انتقل إليها القياد بعد الاحتلال البريطاني.

وتعتبر سنة ١٨٣٩ هي السنة التي بلغ الجيش المصري فيها أوجه من الناحية العددية. فوفقا لإحصاء كلوت بك في: «لمحة عامة عن مصر»، كان عدد الجنود النظامية من المشاة والفرسان والمدفعية ١٣٠٢٠٢. وكان إلى جانبهم جنود غير نظاميين «باشبوزق»، يبلغ عددهم ٤١٦٧٨، ثم الرديف وعددهم ٤٧٨٠٠، وعمال الفبريكات المدربون على القتال، وعددهم ١٥٠٠٠، ثم طلبة المدارس الحربية المستعدون للقتال، وعددهم ١٢٠٠، ومعنى ذلك أن مجموع الجيش كان يبلغ ٢٣٥٨٨٠.

أما عدد السفن الحربية، فقد بلغ ١١ بارجة، و٧ فرقاطات و٥ سفن من طراز قرويت، و٩ من نوع الإبريق. ومجموع جنودها ١٦٠٠٠ جندي.

على أنه بعد انتهاء الحروب السورية، وإبرام معاهدة لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١، نقص عدد الجيش، ولكنه لم ينقص إلى الحد الذى نص عليه فرمان الوراثة الصادر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ - أى إلى ١٨ ألفاً، وإنما تحايل محمد على على هذه العقبة واستطاع الاحتفاظ بجيش يبلغ عدده نحو ثمانين ألفاً فوقاً لما أورده «مرى» Murray القنصل البريطانى العام فى رسالته إلى حكومته فى مايو ١٨٤٥، كان الجيش المصرى يتألف من ثمانية عشر ألفاً من المشاة، منها سبعة فى السودان. كما كان يتألف من تسعة آلاف من «السوارى»، وعشرين ألفاً من رجال المدفعية - أى أنه كان يبلغ ثمانين ألفاً، لم يكن يدرّب منهم الباشا غير عشرين ألفاً احتراماً لفرمان الوراثة، أما الباقون فقد كلفوا بمهام إنجاز المنشآت العامة كالجسور والقناطر والرياحات والترع.

وفى عهد عباس الأول، تراجع الاهتمام بالجيش. ولكنه استرد أهميته فى عهد سعيد الذى أثرت فيه نشأته الأولى على ظهر الأسطول. فقد قصر سعيد باشا مدة الخدمة العسكرية، فأصبح متوسطها سنة واحدة. وأمر بأن تعمم الخدمة العسكرية بحيث يقتصر أبناء المشايخ والعمد وأقاربهم وسائر الفلاحين.

على أن سعيداً لم يكن يستقر على حال واحدة فى اهتمامه بشئون الجيش، وفى سنة ١٨٥٦ صرف معظم الجيش، ولم يبق منه إلا ست أوطر من المشاة، وثلاثة بلوكات من الفرسان، وبلوكان من المدفعية. ولما سافر فى رحلة إلى السودان فى أواخر سنة ١٨٥٦ اصطحب أوطرتين من الجيش. وفى سنة ١٨٦٠، حين توترت العلاقات بينه وبين تركيا بسبب مسألة قناة السويس، أعاد الجيش ثانية، ونظم فيالقه استعداداً للحرب ضد السلطان، وقاد بنفسه هذا الجيش، وعسكر به فى مريوط. وكان عدد الجيش وقتئذ ٦٤٠٠٠ مقاتل وفقاً لإحصاء إسماعيل باشا سرهنگ فى كتابه: «حقائق الأخبار عن دول البحار»، الجزء الثانى.

ثم صرف سعيد معظم هذا الجيش بعد أن تحسنت علاقاته مع تركيا. وفي سنة ١٨٦٢ أعاد تنظيم بعض الفرق. ولكن وفقاً لأورده فرديناند دي ليسبس في كتابه عن وثائق تاريخ القتال، الجزء الرابع - عاد فأنقص الجيش من ستين ألفاً إلى نحو ثمانية آلاف أو عشرة آلاف، وذلك لكي يخصص أكبر عدد من المقترعين لأعمال الحفر في قناة السويس.

وعندما انتقل الحكم إلى يد اسماعيل، انتعش الجيش من جديد. ففي الفترة الأولى من حكمه، عنى به عناية فائقة، فأرسل إلى فرنسا بعثة حربية تتألف من خمسة عشر ضابطاً من خيرة ضباط الجيش، وهم: شاهين باشا، وإبراهيم باشا السوارى، وعلى بك الطوبجى، وعلى بك وهبى، ويوسف بك صديق، ومحمد بك رضا، ومحمود بك سامى، وإسماعيل بك أيوب، وعبد القادر بك حلمى، ومصطفى بك فهمى، وعثمان بك غالب، وأحمد أفندى حمدى، وحسين أفندى مظهر، ومحمد أفندى. وقد درس هؤلاء النظم العسكرية الفرنسية والاستحكامات والمناورات العامة، وغير ذلك من فنون الحرب.

ثم أخذ إسماعيل فى إعادة تنظيم الجيش. وبدأ بإعادة تنظيم المدارس الحربية، فاستدعى فى عام ١٨٦٤ بعثة عسكرية من فرنسا على رأسها الكولونيل ميرشيه Mircher، ونقل المدرسة الحربية من القناطر الخيرية إلى قصر النيل ثم إلى العباسية. ثم أنشأ بالعباسية عدة مدارس أخرى بدلا من المدارس التى أنشأها محمد على وعفا أثرها. فأنشأ فى عام ١٨٦٤ مدرسة البيادة (المشاة)، وعدد تلاميذها ٤٩٠، وفى العام التالى ١٨٦٥ أنشأ ثلاث مدارس هى: مدرسة السوارى (الفرسان) وعدد تلاميذها ١٦١، ومدرسة الطوبجية (المدفعية) والهندسة الحربية وعدد تلاميذها ٢٨٠ يختارون من طلبة مدرسة المهندسخانة، ومدرسة أركان الحرب بالعباسية، ويختار تلاميذها من نوابغ المدارس الحربية أو المهندسخانة.

وفى ١٨٦٧ كلف إسماعيل المصانع الفرنسية بصنع عدة آلاف من بنادق شاسبو الحديثة ذات الإبر، وسلح بها جنود الجيش المصرى.

ودعم حصون الاسكندرية، وجدد أسلحتها ومدافعها، وجلب المدافع الضخمة من طراز أرمسترونج، وركبها في طوابى الثغور. كما عني بالمصانع الحربية التي تأسست في عهد محمد علي، فنظم مصنع الحوض المرصود، وصارت تصب فيه المدافع، وتصنع فيه المعدات الحربية. وشيد بطرة ثلاثة مصانع لصناعة الأسلحة وصب المدافع، كما أصلح مصانع البارود التي كانت بمصر، حتى علا صيتها. كما أصلح مصنع الأسلحة بالاسكندرية وأدخل عليه إضافات وتوسعات.

وقد امتدت عناية إسماعيل إلى البحرية، التي كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من التأخر والاضمحلال عند استلامه الحكم. فبعث بالنشاط في ترسانة الاسكندرية، وأحيا مصانعها، وجلب لها العمال، واستحضر لها العتاد والآلات، فعاد إليها نشاطها الذي كان في عهد محمد علي وأنشئت بها بعض السفن الحربية، مثل البارجة لطيف في عهد ولاية عبد اللطيف باشا لوزارة البحرية، والبارجة «الصاعقة» في عهد شاهين باشا. وأوصى إسماعيل بصنع عدة سفن حربية مدرعة في ترسانات أوروبا. كما جدد المدرسة الحربية بالاسكندرية، وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة. وأرسل بعثة إلى إنجلترا من خريجي هذه المدرسة لإتمام العلوم البحرية. ومن هذه المدرسة تخرج إسماعيل باشا سرهناك. مؤلف كتاب: «حقائق الأخبار عن دول البحار».

ولكن جهود إسماعيل في تقوية الأسطول المصري ووجهت بالمتاعب. فقد أوصى بصنع مدرعتين في أوروبا، وأرسل في عام ١٨٦٨ مجموعة من الضباط والبحارة لتسلمهما، ولكن الحكومة العثمانية اعترضت على ذلك، متذرة بأن الفرمانات لا تبيح لمصر إنشاء السفن الحربية. وأرسل إليه الصدر الأعظم إنذاراً بأن يبيع إلى الباب العالي، أو يحيل إليه بثمن التكلفة، المدرعتين والمعدات العسكرية الأخرى التي أرسل في طلبها، وتخفيض عدد الجيش إلى العدد المسموح به في فرمان ١٨٦٦، وهو ٣٠ ألفاً، وانتهى الأمر بابتياع تركيا هاتين المدرعتين.

وقد اختلفت الآراء والإحصائيات التي وردت في المصادر المختلفة عن تعداد جيش إسماعيل. فوفقا لإحصاء إسماعيل باشا سرهنك في الجزء الثاني من كتابه، فإن عدد جيش إسماعيل المرابط في مصر في عام ١٨٧٣ كان يبلغ نحو ٩٠ ألفا من الجنود والضباط وتلاميذ المدرسة الحربية على النحو الآتي:

٨٤٠٥٣٠ جنود وصف ضباط،

٢٦٦٨ ضباط وقواد،

١٨٩٠ تلاميذ المدارس الحربية،

٨٩٠٨٨

أما الجيش المصرى المرابط في السودان، فكان يبلغ ثلاثين ألفا. أى أن تعداد الجيش المصرى في مصر والسودان كان يبلغ نحو ١٢٠٠٠٠ مقاتل.

أما الأسطول، فوفقا لإحصاء على باشا مبارك في الخطط التوفيقية في الجزء السابع، فإن عدد السفن الحربية بلغ ١٤ سفينة، هي: المحروسة، مصر، الغربية، محمد على، شيرجهاد، لطيف، دنقلة، الطور، سيناء، الخرطوم، أسبوط، وثلاث مراكب أخرى صغيرة.

على أن إحصاء إسماعيل باشا سرهنك في الجزء الثاني من كتابه، يقرر أن عدد سفن الأسطول بلغ ١٨ سفينة حربية هي: محمد على، شيرجهاد، لطيف، الخرطوم، دنقلة، الصاعقة، سنار، زرخ نمرة (١)، زرخ نمرة (٢). ثم الطرادات وسفن النقل الآتية: الطور، أسوان، شندى، أسبوط، الجعفرية، سمود، نور الهدى، مخبر، عجمى، هذا فضلا عن ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لركوب الخديو وهي: المحروسة، ومصر، والغربية (١).

من هنا تكمن أهمية هذه الوثيقة التاريخية من وثائق عابدين التي عثرنا عليها عن جيش إسماعيل في عام ١٨٦٩، والتي تتمثل في «يومية،

رسمية فريدة للعرض على ناظر الجهادية والبحرية، توضح بأدق التفاصيل أسرار هذا الجيش من ناحية تعداده وأسلحته وغير ذلك مما لم يسبق له مثيل فيما نشر من وثائق. وهى بعنوان:

«يومية الآلايات المنتظمة المقتضى تقديمها لسعادة أفندم الباشا ناظر جهادية بحرية لغاية ١٥ أيبب سنة ٨٥ - ١١ ربيع سنة ١٢٨٦هـ / ٢١ يولية سنة ١٨٦٩م».

ومن دراسة وتحليل هذه الوثيقة تتضح الحقائق الآتية:

أولاً- فرق الجيش:

تنقسم هذه الفرق إلى قسمين:

١ - الجيش المرابط فى مصر.

٢ - الجيش المرابط فى السودان.

١ - الجيش المصرى المرابط فى مصر:

وينقسم إلى الفرق الآتية:

١ - فرقة طوبجية (مدفعية) تشتمل على أربعة آلايات.

٢ - فرقة فرسان تشتمل على أربعة آلايات.

٣ - أربع فرق بيادة تشتمل على ستة عشر آلايا.

٤ - ثلاثة بلوكات صنايعية.

١ - آلايات الطوبجية:

وذلك على النحو التالى:

(أ) آلاى الطوبجية الغارديا، وأصل مرتبه ٩٨٢ (من الضباط وصف الضباط والأنفار والتوايع)^(٢) والموجود الفعلى ١٠١٨ (هكذا فى الأصل!)

(ب) الآلاى الثانى طوبجية (٣) وأصل مرتبه ٩٥٧، والموجود ١٠١٦
(هكذا فى الأصل!)

(ج) الآلاى الأول سواحل، وأصل مرتبه ١٨٩٦، والموجود الفعلى
١٨٢٢.

(د) الآلاى الثانى سواحل، وأصل مرتبه ١٨٩٦، والموجود ١٨٣٣.

٢ - آلايات السوارى :

(أ) الآلاى الأول سوارى غارديا، وأصل مرتبه ٩١٤ والموجود ٨٩٢.

(ب) الآلاى الثانى سوارى غارديا، وأصل مرتبه ٩١٤ والموجود ٩١٣.

(ج) الآلاى الأول سوارى، وأصل مرتبه ٩١٤، والموجود ٨٧٦.

(د) الآلاى الثانى سوارى، وأصل مرتبه ٨٩٨، والموجود ٩٣٩ (هكذا فى
الأصل!)

٣ - آلايات الفرقة الأولى بياذة غارديا :

(أ) الآلاى الأول بياذة غارديا، وأصل مرتبه ٢١٩٦ والموجود ٢١١٠.

(ب) الآلاى الثانى بياذة غارديا، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ٢٠٤٠.

(ج) الآلاى الثالث بياذة غارديا، وقوته ٢١٥٤ والموجود ١٨٧٩.

(د) الآلاى الرابع بياذة غارديا، وقوته ٢٨٨٠ والموجود ٢٧٤٠.

٤ - آلايات الفرقة الثانية بياذة :

(أ) الآلاى الخامس بياذة غارديا، وأصل مرتبه ٢٨٩٨ والموجود ٢٦٠٤.

(ب) الآلاى السادس بياذة ، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ٢٠٧٨.

(ج) الآلاى السابع بيادة، وقوته ٢١٥٤ والموجود ١٩١٩.

(د) الآلاى الثامن بيادة، وقوته ٢١٥٤ والموجود ١٩٢٧.

٥ - آلايات الفرقة الثالثة بيادة:

(أ) الآلاى التاسع بيادة، وأصل قوته ٢٨٩٨ والموجود ٢٥٥٤.

(ب) الآلاى العاشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٨٦٩.

(ج) الآلاى الحادى عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٧٧٤.

(د) الآلاى الثانى عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٨٨٨.

٦ - آلايات الفرقة الرابعة بيادة:

(أ) الآلاى الرابع بيادة (٤)، وقوته ٢٨٩٨ والموجود ٢٥٤٣.

(ب) الآلاى الخامس عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٨٥٩.

(ج) الآلاى السادس عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٦٣ والموجود ١٩١٠.

(د) الآلاى السابع عشر بيادة، وأصل مرتبه ٢١٥٤ والموجود ١٩٣٩.

٧ - بلوكات الصنایعية:

بلوك الجبه جیه وأصل مرتبه ٢٢٨ والموجود ١٩٧.

أوجاق المفديقات، وأصل مرتبه ١١٣ والموجود ١١٣.

بلوكات الصنایعية، وأصل مرتبه ٨٩٤ والموجود ٨٩٤.

وبذلك يبلغ إجمالى هذا الجيش ٤٨٠٧٩ رجلا، والموجود ٤٤١٤٦.

٢ - الجيش المرابط فى السودان:

وكان ينقسم إلى خمسة آلايات، منها: آلاى مدفعية، وآلاى هجانه، وآلايان مشاة، على النحو التالى:

(أ) الآلاى الأول بيادة سونان، وأصل مرتبه ٢١٩٠ والموجود ٢٥٣١ (هكذا فى الأصل ١)

- (ب) الآلاى الثانى بيادة سودان، وأصل مرتبه ٢١٩٠ والموجود ١٦٦٥ .
 (ج) بطارية الطوبجية، وأصل مرتبها ١٠٣ والموجود ١٠٣ .
 (د) بلوكات الهجانه، وأصل مرتبها ٢٣٤ والموجود ٢٣٤ .
 (هـ) الأورط المستجدة، وأصل مرتبها ٧١٥ والموجود ٧١٦ (هكذا فى الأصل!)

ويبلغ إجمالى الجيش المرباط فى السودان ٥٤٣٢ والموجود منها ٥٢٤٩، وبذلك يبلغ تعداد الجيش المرباط فى مصر والسودان ٥٣٥١١ والموجود منهم بالآلات ٤٩٣٩٥ ضابطا وجنديا وتابعا.

ثانياً: المدارس الحربية:

- كانت المدارس الحربية تتكون من ثمانى مدارس على النحو الآتى:
- ١ - مدرسة الطوبجية، وأصل مرتبها ١٠٤ من الضباط وصف الضباط والتلامذة الأنفار، والموجود منهم ١٠٠ . ويبلغ عدد التلاميذ ٦٧ .
 - ٢ - مدرسة السوارى، وقوتها ٧٢ والموجود ٧١، ويبلغ عدد التلاميذ ٤١ .
 - ٣ - مدرسة البيادة، وقوتها ٢١٧ والموجود ٢١٧، ويبلغ عدد تلاميذها ١٢٨ .
 - ٤ - مدرسة أركان الحرب، وقوتها ٢٩ والموجود ٢٨، وجميع تلاميذها من الضباط.
 - ٥ - مدرسة الطب البيطرى، وأصل مرتبها ٢٤ والموجود ٢٤ .
 - ٦ - مدرسة الشيش والجنباذ، وقوتها ٢٤ والموجود ٢٤ .
 - ٧ - مدرسة المحاسبة، وأصل مرتبها ٣٢ والموجود ٣٢، وعدد تلاميذها ٢١ .
 - ٨ - مدرسة الزراعة، وقوتها ٣٧ والموجود ٣٧، وعدد تلاميذها ٢٨ .
 - ٩ - تلامذة العمليات، وأصل مرتبهم ٢٨ والموجود ٢٨، وعدد التلاميذ ٢٢ .
 - ١٠ - تلامذة الجبه جية، وقوتها ١٧ وكلهم من التلاميذ الأنفار.
- وقد بلغ عدد النظار والوكلاء والتوابع لهذه المدارس ١٦٣ .

ثالثاً: الأسطول البحري:

وينقسم إلى قسمين:

أسطول البحر الأحمر.

أسطول البحر الأبيض.

١ - أسطول البحر الأحمر:

ويتكون من ثمانى سفن باسم «وابورات»، وهى:

١ - وابور شرجاد، وأصل مرتبه ٤٠٤ من الضباط وصف الضباط والأنفار وتوابعهم، والموجود ١٣٩.

٢ - وابور كوفيت، وأصل مرتبه ٥٢ والموجود ٧٦ (هكذا فى الأصل!)

٣ - وابور ابتاكه، وأصل مرتبه ١٤٥ والموجود ٦٧.

٤ - وابور الخرطوم، وأصل مرتبه ١١٧ والموجود ٤٧.

٥ - وابور سنار، وأصل مرتبه ١١٦ والموجود ٦١.

٦ - وابور دنقلة، وأصل مرتبه ١١٧ والموجود ٧٦.

٧ - وابور شندى، وأصل مرتبه ١٢٦ والموجود ٥٨.

٨ - وابور الطور، وأصل مرتبه ٨٠ والموجود ٤٨.

ويتكون إجمالى قوة بحرية البحر الأحمر ١١٥٧ والموجود منها

٦٧٢.

١ - أسطول البحر الأبيض:

ويتكون من خمسة عشر وابورا، وست قرويات^(٥)، وابريك (ابريق)

واحد^(٦) ورزخين، على النحو الآتى:

١ - وابور المحروسة، وأصل طاقمه ٤٠١ والموجود ٣٨٠.

٢ - وابور محمد على، وأصل طاقمه ٣٠٥ والموجود ٢٧٧.

- ٣ - وابور الفيوم، وأصل طاقمه ١٨٥ والموجود ١٦٠ .
- ٤ - وابور مصر، وأصل طاقمه ١٨٤ والموجود ١٨٢ .
- ٥ - وابور الغربية، وأصل طاقمه ١٧٢ والموجود ١٥٤ .
- ٦ - وابور لطيف، وأصل طاقمه ٢٤٩ والموجود ٢٠٨ .
- ٧ - وابور الجعفرية، وأصل طاقمه ١١٧ والموجود ١٢٠ (هكذا في الأصل!)
- ٨ - وابور أسبوط، وأصل طاقمه ٣٣ والموجود ١٠٧ (هكذا في الأصل!)
- ٩ - وابور مخبر، وطاقمه ٣٣ والموجود ٩١ (هكذا في الأصل!)
- ١٠ - وابور عجمي، وأصل طاقمه ٣٣ والموجود ٤٢ (هكذا في الأصل!)
- ١١ - وابور باركة، وأصل طاقمه ٢٠ والموجود ٣٢ (هكذا في الأصل!)
- ١٢ - وابور الحمديّة، وأصل طاقمه ١٢ والموجود ١٦ (هكذا في الأصل!)
- ١٣ - وابور قاهرة، وأصل طاقمه ١١٩ والموجود ١١٩ .
- ١٤ - وابور مظفر، وأصل طاقمه ١١٩ والموجود ١١٩ .
- ١٥ - وابور صاعقة، وأصل طاقمه ١٦٥ والموجود ١٦٥ .
- ١٦ - وابور قرويت نمرة ٧ وأصل طاقمه ٦٨ والموجود ٥٠ .
- ١٧ - قرويت نمرة ٦ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٦٥ (هكذا في الأصل!)
- ١٨ - قرويت نمرة ٥ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٣٩ .
- ١٩ - قرويت نمرة ٤ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٥٧ (هكذا في الأصل!)
- ٢٠ - قرويت نمرة ٣ أصل طاقمه ٤٧ والموجود ٣٦ .
- ٢١ - قرويت نمرة ٢ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٢٦ .

- ٢٢ - قرويت نمره ١ أصل طاقمه ٤٣ والموجود ٤٩ (هكذا فى الأصل!)
- ٢٣ - رزخ نمره ٢ ، وطاقمه ١٨ والموجود ١٤٥ (هكذا فى الأصل!)
- ٢٤ - رزخ نمره ٢ ، طاقمه ١٧ والموجود ٦٨ (هكذا فى الأصل!)
- ٢٥ - الفلايك المعديه، وقوتها ٦٨ والموجود ٧١ (هكذا فى الأصل!)

رابعة- الأسلحة والنخائر :

يتضح من الوثيقة أن مخازن المهمات والأدوات الحربية كانت موجودة بقصر النيل ، أما مخازن الأسلحة فكانت فى القلعة وفى الحوض المرصود . وتشرح الوثيقة حالة هذه الأسلحة ، فتذكر أنه كان هناك ١١٧ مدفعا بمخازن ورشة الطوبخانه الموجودة بالقلعة، منها مدافع جبلية ، وعيارات وأنواع مختلفة ، فضلا عن ستة مدافع ببلوك الصنایعية بالحوض المرصود . وكان هناك ١٨٤ ر ٣٠ بندقية فرنسية وإنجليزية الصنع ، و ٢٠٧١ قرابينة، و ٤٤٧ قرابينة فرنسية بستة أرواح و ١٦٨ طبنجة فرنساوى بستة أرواح ، و ٢٨٣٣ طبنجة إنجليزية بستة أرواح ، و ٦٣٦١ طبنجة زرخلى ، وخلافه . كما كان هناك ١٥٢٤٦ سيفاً من مختلف الأنواع .

أما المدافع الموجودة فى الآلابين الساحليين فقد بلغت ٦٦٤ مدفعا ، و ٨٩ هاونات (هاون) لا بأس من ذكر أنواعها وعدد الموجود من كل منها على النحو التالى :

- ١٠٠ مدافع عيار ٩٥ .
- ١١٠ مدافع عيار ٣٢ .
- ٣١ مدفعا عيار ٢٢ .
- ١٠ مدافع عيار ١٦ .
- ٣٨٥ مدفعا عيار ١٢ .

- ١١ مدفعا عيار ٩ .
- ٢٤ دفعا عيار ٩٨ .
- ١٥ مدفعا عيار ٥ .
- ٢ مدفع عيار ٤ .
- ٤ مدافع عيار ٣ .
- ٤ مدافع عيار ٢٠ .
- ٢ مدفع عيار ١٠ .
- ٢ مدفع بدون عيار شرك كبير .
- ٢ مدفع عيار شرك صغير
- ١ مدفع نحاس عيار ١٢ محاصرة .
- ٣ مدافع نحاس عيار ٧
- ٢ مدفع قبوس عيار ٧ نحاس مصرى .
- ٣ مدافع قبوس مدفع بلبل عيار ٥
- ١٧ مدفعا جبلياً نحاس واسع العيار - ١
- ١ مدفع أوردى نحاس عيار ١ -
- ٣ مدافع نحاس عيار - ١

أما الهاونات فهي على النحو التالى:

- ١ هاون عيار ١٢٠
- ٣٤ هاون عيار ٦٥
- ١٣ هاون عيار ٣٦
- ٢٢ هاون عيار ٣٢

٣ هاون عيار ٢٢

٢ هاون عيار ٢٠

٢ هاون عيار ١٤

١ هاون عيار ١٢

١ هاون نحاس عيار ١٢ .

خامسا: خيول الآليات الطوبجية والسواري والمجن

تقسم الوثيقة الخيول المستخدمة فى الجيش المصرى إلى نوعين:

خيول وبغال أفرنكى، وكان عدد الموجود منها ٣٧٣

وخيول وبغال بلدى، وعدد الموجود منها ١٣٢٧

ثم الهجن (الجمال) وعددها ٢٥٠ .

سادسا: قادة الجيش المصرى البرى والبحرى

حددت الوثيقة قادة الجيش المصرى البرى والبحرى

حسب فرقهم أو آلياتهم، وقسمتهم إلى قسمين:

قوماندانات ولوا باشات، وهم حملة رتب: لواء، وفريق، وقومندان،

ويحملون جميعا لقب «باشا» .

وميرالايات، وهم حملة رتبة ميرالاي، ويحملون لقب «بك» . وهم

على النحو الآتى:

١ - قومندانات ولوا باشات:

لوا سعادة على حمدى باشا - فرقة الطوبجية

فريق سعادة إبراهيم باشا - فرقة السوارى

فريق سعادة راشد حسنى باشا - فرقة القيادة الأولى غارديا .

لوا سعادة راشد رأفت باشا - فرقة البيادة الأولى
لوا سعادة إسماعيل كامل باشا - فرقة البيادة الأولى
قومندان سعادة خسرو باشا - فرقة البيادة الثانية
لوا سعادة حسين عاصم باشا - فرقة البيادة الثانية
قومندان سعادة على غالب باشا - فرقة البيادة الثالثة
قومندان عمر حافظ باشا - فرقة البيادة الرابعة
لوا سعادة آدم باشا - فرقة السودان
مفتش سعادة أفلاطون باشا - بلوكات الصنایعية.

١- میرالایات:

میرالای أحمد ثابت بك، آلاى الطوبجية الغارديا.
میرالای على رضا بك، الآلاى الثانى طوبجية
میرالای حسين راغب بك، الآلاى الأول سواحل
میرالای حسين بك مظهر، الآلاى الثانى سواحل
میرالای محمد رضا بك الآلاى الأول سوارى غارديا
میرالای يوسف صديق بك، الآلاى الثانى سوارى غارديا
میرالای يوسف بك صبرى، الآلاى الأول سوارى
میرالای حسين فهمى بك، الآلاى الثانى سوارى
میرالای عثمان رفقى بك، الآلاى الثانى بيادة غارديا
میرالای محمد رءوف بك الآلاى الثالث بيادة غارديا
میرالای عثمان غالب بك الآلاى الخامس بيادة
میرالای دارد بك، الآلاى السادس بيادة

ميرالاي محمد خورشيد بك، الآلاى السابع بياذة
ميرالاي نجم الدين بك، الآلاى الثامن بياذة
ميرالاي خورشيد حسنى بك، الآلاى التاسع بياذة
ميرالاي خورشيد عاكف بك، الآلاى العاشر بياذة
ميرالاي خالد بك، الآلاى الحادى عشر بياذة
ميرالاي محمد أمين بك، الآلاى الثانى عشر بياذة
ميرالاي عثمان نجيب بك، الآلاى الرابع عشر بياذة
ميرالاي حسين سرى بك، الآلاى الخامس عشر بياذة
ميرالاي سليمان نيازى بك، الآلاى السادس عشر بياذة
ميرالاي محمد مسعود بك، الآلاى السابع عشر بياذة
ميرالاي أحمد ذهنى بك، بلوك الجبة جية.
ميرالاي الماس بك، الآلاى الثانى بياذة سودان.

٣ - قيادة البحرية :

لوا سعادة قاسم باشا - فرقة المحروسة
ميرالاي سرحان بك - وابور محمد على
ميرالاي فوزان بك - وابور الفيوم
ميرالاي رودسلى محمد بك - وابور مصر
قائمقام موسى بك - وابور الغربية
قائمقام سليمان بك - وابور لطيف
بكباشى على قبودان عمر - وابور الجعفرية

صاغقول على قبودان كوشره - واپور اسيوط
 صاغقول ابراهيم قبودان - واپور مخبر
 يوزباشى ثان حسين قبودان - واپور باركه
 ملازم اول اسماعيل قبودان - رزخ نمرة ۱
 يوزباشى ثان محمد قبودان رزخ نمرة ۲
 ملازم ابراهيم قبودان - واپور الحمديّة
 قائمقام مصطفى بك - واپور قاهرة
 قائمقام ابراهيم بك عربكلى - واپور صاعقة
 ميزو قرصان حسن قبودان عبادى برانى - قرويت نمرة ۷
 ابراهيم قبودان صوان - قرويت نمرة ۶
 كريدى محمد قبودان - قرويت نمرة ۵
 حاجى محمد قبودان البدن - قرويت نمرة ۴
 محمد قبودان على قرويت نمرة ۳
 حسن قبودان اسماعيل - قرويت نمرة ۲
 مصطفى قبودان - ابريك نمرة ۱
 سوارى وياشيوغ جمالى بك - واپور شرحاد
 بكباشى على قبودان شكرى - واپور كوفيت
 بكباشى قاسم قبودان - واپور ابتاكه
 صاغقول اغاسى باز على قبودان - واپور الخرطوم
 صاغقول اغاسى عبد الله قبودان - واپور سنار

صاغول أغاسى محمد قبودان الصيرفى - وابور دنقلة

صاغول أغاسى محمد قبودان الصيرفى - وابور دنقلة

صاغول أغاسى حسن قبودان - وابور شلدى.

ومن البيانات الاحصائية الهامة التى تكشفها الوثيقة أن عدد الفارين من الجيش المصرى فى ذلك الحين بلغ ٣٤٤، وعدد المرضى بالمستشفيات (استبالية) ٣٥٠، وعدد المسموح لهم بأجازة مرضية تبديل هوا ١٦٣١ وعدد القائمين بأجازات ١٨, ١٧١، وعدد المسجونين بالليمان ١١٤، وعدد القائمين بمأموريات ٢٥١، وعدد المتأخرين بأجازات ٥٥٩، ويبلغ عدد الغائبين للأسباب السابقة وغيرها ٢١, ٣٨٤ مقابل ٢٢, ٧٦٢ للحاضرين - فكان أكثر من نصف الجيش المصرى فى ذلك الوقت كان غائبا!

أما جيش السودان، فإن الوضع فيه لا يقارن، فلم يتجاوز عدد الغائبين ٨٨ مقابل ٥١٦١ للحاضرين، منهم ٦٢ مرضى بالمستشفيات، و٢٦ فرار. ولا أجازات، ولا تبديل هواء، ولا مأموريات أو ليمان! وليس لدى الباحث تفسير لهذه الظاهرة.

الحواشى

(١) انظر لمزيد من المعلومات: عبد الرحمن زكى: الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا الكبير، عبد الرحمن الراقى: عصر إسماعيل جزءان، دكتور محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، ومع آخرين: بناء دولة مصر محمد على، السياسة الداخلية، وعبد العظيم رمضان: الجيش المصرى فى السياسة، الأمير عمر طوسون: صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على، الجيش المصرى البرى والبحرى، إسماعيل سرهناك باشا: حقائق الأخبار عن دولة البحار، الجزء الثانى،

Marlowe, John, Spoiling the Egyptians.

(٢) المقصود بالتوابيع: توابيع الآلايات من الأطباء والمرضى والمسرجية والحدادين وغيرهم.

(٣) يعبر فى الوثيقة عن «الأول، والثانى، والثالث».. الخ بـ «أجى»، «بجى»، «جى»، «دجى».. الخ.

(٤) لا يوجد بالجيش المصرى آلاى يحمل رقم ١٣، وإنما يتم الانتقال من الآلاى الثانى عشر إلى الرابع عشر. وليس لدينا تفسير لذلك إلا ما يحيط برقم ١٣ من شبهات التشاؤم

(٥) القرويت: مركب حرى يحمل من اثنين وعشرين مدفعا إلى خمسة وعشرين مدفعا صغيرا وكبيرا، ومن الجنود حوالى مائتين أو مائتين ونيف

(٦) الإبريك أو الإبريق: مركب حرى له صاريان مربعان، ويحمل ثمانية عشر أو ستة عشر مدفعا صغيرا، ومن الجنود حوالى مائة (انظر عمر طوسون: صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على، الجيش المصرى البرى والبحرى ٢٠٩ طبعة ١٩٤٠).

((٥))

**نصف قرن
من كفاح البورجوازية المصرية
لإنشاء بنك مصر**

نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لإنشاء بنك مصر

١٨٧٩ - ١٩٢٠

لم يكن إنشاء بنك مصر فى يوم ٣ أبريل عام ١٩٢٠ مجرد ثمرة من ثمار البورجوازية المصرية خلال الحرب العالمية الأولى فحسب ، أو نتيجة من النتائج الإيجابية التى حققتها الثورة الوطنية القومية التى شبت فى مارس ١٩١٩ فقط ، وإنما كان تتويجا «متواضعا» لكفاح دام أربعين عاما خاضته البورجوازية المصرية من أجل إنشاء بنك وطنى .

وكان النصف الثانى من القرن التاسع قد شهد تطورين مهمين :

الأول : يتصل بالبورجوازية الأوروبية .

والثانى : يتصل بالبورجوازية المصرية .

وفىما يتصل بالبورجوازية الأوروبية فإنها كانت قد أخذت تنتقل من مرحلة «تصدير البضائع» حيث السيادة التامة للمزاحمة الحرة ، إلى مرحلة «تصدير رأس المال» حيث السيادة للاحتكارات .

وكانت المرحلة السابقة على عام ١٨٦٠ قد شهدت بعض الاحتكارات الرأسمالية في صور جنينية ، ولكن في سنوات العقد السابع أخذت هذه الصورة تتطور إلى صورة من الاحتكارات الحديثة التي أصبحت في أواخر القرن التاسع عشر أساسا من أسس الحياة الاقتصادية في أوروبا . ففي خلال الفترة من ١٨٦٢ إلى ١٨٧٢ أخذ تصدير رأس المال يرتفع (بالنسبة لـ إنجلترا) من ٣٠٦ مليار من الفرنكات عام ١٨٦٢ إلى ١٥ مليارا عام ١٨٧٢ - أي إلى أربعة أمثاله ! وبالنسبة لفرنسا ، ارتفع من لا شيء في عام ١٨٦٢ إلى ١٠ مليارات من الفرنكات عام ١٨٧٢ .

وقد تم تصدير رأس المال عن طريق البنوك «الخاصة» والمساهمة، التي أخذت تنتشر مع تراكم رأس المال في البلاد الصناعية. ففي خلال الفترة من عام ١٨٦٢ إلى ١٨٦٥ تأسس في لندن وحدها خمسون بنكاً جديداً للعمل في الخارج . وفي فرنسا تطلب التوسع الصناعي والتجاري إنشاء البنوك المساهمة الكبرى، فتأسس بنك الكريدي ليونييه في عام ١٨٦٣ والشركة العامة ١٨٦٤ والكونتوار عام ١٨٦٤ . وبين ١٨٧٠ و ١٩١٤ افتتحت البنوك الألمانية ٧٥ فرعاً في الخارج لمنافسة بريطانيا في مجال التوسع الاستعماري .

وقد اتخذ تصدير رأس المال إلى البلاد المتخلفة والمستعمرات أشكالاً رئيسية ثلاثة هي : تقديم القروض المالية للحكومات ، وإنشاء فروع للمصارف والبنوك للتسليف على مشاريع التجارة والزراعة والصناعة بضمائم السلع والمحاصيل ورهن الأراضي والأموال . والثاني ، استثمار رؤوس الأموال في تنفيذ مشاريع المرافق العامة . أما الثالث فهو إنشاء الشركات الصناعية والتجارية

والزراعية التى تحصل على ضمانات الاحتكار والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورعوس الأموال .

وكانت مصر إحدى الدول التى شهدت هذه الأشكال الثلاثة من الاستثمارات . ففى خلال الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٨٧٥ ، كان إقراض الحكومة هو العمل الرئيسى للبنوك الأجنبية . فقد ارتفع الدين العام من ٣,٣ مليون جنيه عام ١٨٦٢ إلى ٦٨٤ مليون جنيه عام ١٨٧٢ . وفى الوقت نفسه ظهر فى مصر عدد من البنوك الأجنبية الخاصة، منها بنك أوبنهايم وشركاه Oppenheim and Nev الذى تأسس عام ١٨٦١ ، وبنك درفيو وجالو Dervieu et Gallo . وقد أسس درفيو بنكه عام ١٨٦٠ برأس مال قدره ٤٠٠ ألف فرنك زيد إلى مليونى فرنك سنة ١٨٦٢ ، وبعد ثلاثة أعوام بلغ مجموع أصوله ٢٢ مليون فرنك . وفى سنة ١٨٦٥ تأسس البنك المصرى الانجليزى برأس مال انجليزى فرنسى ، كما تأسس بنك الإسكندرية التجارى عام ١٨٦٨ . وفى نفس العام تأسس البنك الفرنسى المصرى . وفى عام ١٨٧٢ فتح بنك الكريدى ليونيه فرعاً له فى الإسكندرية ، كما أسس فرعاً آخر فى القاهرة عام ١٨٧٥ .

ولما أتت سنة ١٨٧٦ كانت الأزمة المالية فى مصر فى أشد مراحلها، وامتنعت الحكومة عن الاستدانة . وقد أدى ذلك إلى أن أخذت البنوك الأجنبية تتخذ سياسة جديدة، فوجهت استغلالها إلى إنشاء مصارف الرهن العقارى والمصارف الزراعية . واستطاعت هذه المصارف أن تنقل إلى ملكيتها مساحات كبيرة من الأراضى، وغنم المرابون الأجانب من ذلك الشئ الكثير .

وكان من الطبيعى أن يؤثر هذا العامل الاقتصادى على البناء السياسى ، فبسبب الديون الطائلة التى استدانها الخديو إسماعيل ، تمكنت الدول الأجنبية من التدخل فى شئون مصر على النحو الذى أدى إلى إنشاء صندوق الدين عام ١٨٧٦ ، وقيام المراقبة الثنائية فى نفس العام ،

ثم إنشاء لجنة التحقيق الأوروبية عام ١٨٧٨ ، التي رأت أن الحكومة المصرية قد أصبحت فى حالة إفلاس حقيقى من أبريل ١٨٧٦ ، وأوصت بإيقاف العمل بقانون المقابلة والأخذ بفكرة المسؤولية الوزارية . فتألفت أول وزارة مسئولة فى تاريخ مصر فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وكانت مختلطة من المصريين والأجانب .



بينما كانت البورجوازية الأوروبية تنمو على النحو الذى ذكرناه ، نتيجة تطور طويل وثورات متعاقبة فى أساليب الإنتاج والتبادل ، كانت البورجوازية المصرية تتعرض لتطور كبير آخر . ذلك أن البورجوازية المصرية القديمة التى كانت مؤلفة من كبار التجار وكبار مشايخ الأزهر والسادة الأشراف ، والتى انتعشت مع اضمحلال نفوذ العناصر المملوكية فى عهد الفوضى المملوكية التى أعقبت سقوط على بك الكبير حتى انتزعت الحجة الشرعية عام ١٧٩٥ وقامت بدور قيادى فى عهد الحملة الفرنسية ، ثم انتحلت الدور الذى كان يقوم به المماليك ، فقامت بخلع الوالى وإحلال محمد على مكانه ، وكان من المأمول أن تواجه التسال الأوروبى الاستعمارى . كانت هذه الطبقة قد تدهورت وانهارت نتيجة اصطدامها بمحمد على الذى ألغى نظام الالتزام وأقام الدولة الاحتكارية .

وفى أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، وفى فبراير عام ١٨٣٧ على وجه الخصوص ، رأى محمد على إيجاد طبقة أرستقراطية جديدة . فأمر بالأبعديات التى كان قد أنعم بها على كبار رجال إدارته ورجال الجيش والأعيان والأعراب ، أن تورث لأولادهم وأولاد أولادهم . وكان قصده من ذلك إيجاد أرستقراطية زراعية أو طبقة تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى . وبعد خمسة أعوام فقط ، أى فى فبراير ١٨٤٢

أعطى أصحاب الأبعاديات والجفالك ملكيتها المطلقة وكافة التصرفات الشرعية من بيع ووقف وهبة وما إلى ذلك بدون قيد ولا شرط.

ولقد كان هذا الأمر العالى هو الميلاد الحقيقى للبورجوازية المصرية الجديدة ، والتي كانت مكونة حينذاك من كبار الأعيان ورجال الجيش والبحرية ورجال الإدارة . وكانت هذه الطبقة هى التى قدر لها أن تواجه زحف البورجوازية الأوربية ، وبمعنى آخر ، مواجهة زحف رأس المال الأجنبى على مصر فى الستينيات والسبعينيات من القرن ١٨ على النحو الذى أوردناه .

وفى البداية لم يكن فى وسع هذه الطبقة الجديدة أن تفعل شيئا . فعلى الرغم من ثرائها إلا أن الحكومة لم تكن فى يدها ، بل كانت فى يد الخديو إسماعيل الذى كان يحكم البلاد حكما مطلقا . على العكس من البورجوازية الأوربية التى كانت الحكومة عبارة عن لجنة إدارية تدير شئونها . لذلك نلاحظ هذه الملاحظة المهمة ، وهى أن أول محاولة من جانب البورجوازية المصرية للوقوف فى وجه البورجوازية الأوربية إنما وقعت بعد سقوط الحكم المطلق سقوطا جزئيا بإنشاء أول وزارة مسؤولة فى تاريخ مصر فى أغسطس ١٨٧٨ .

فعلى الرغم من أن هذه الوزارة الأولى كانت مختلطة ومكونة من مصريين وأجانب ، إلا أن سقوط الحكم المطلق سقوطا جزئيا ، وتقييد سلطة الخديو ، قد أتاح للبورجوازية المصرية أن تتحرك لمواجهة التدخل الأجنبى . وقد اتخذت حركتها شكلين مهمين : الأول اقتصادى . والثانى سياسى . وفيما يختص بالشكل السياسى ، فقد اتخذ صورة المطالبة «بتأسيس الحكومة على قواعد الشورى ، ومنح بعض المنتخبين من الأهالى حق المشاركة فى كليات أعمال الحكومة» .

ومعنى ذلك تقييد السلطة التنفيذية كاجراء ضرورى لإنهاء النفوذ الأجنبى المسيطر عليها . وقد تألف فى ذلك الحين خفية «الحزب

الوطني، من «العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء . وجعلوا مركز حزبهم في مدينة حلوان» .

أما الشكل الاقتصادي لحركة البورجوازية المصرية ، فقد اتخذ صورة السعى لإنشاء «بنك وطني مصري» تكون مهمته «استرداد المصالح العريضة» التي أصبحت في يد الأجانب (وهو موضوع عنايتنا الأساسية في هذا البحث) .

ففي يوم ٤ أبريل ١٨٧٩ عقد اجتماع عام من التجار والأعيان في منزل راغب باشا ، رئيس مجلس الشورى الأسبق . حيث «نزعتم بهم غيرتهم إلى تقرير أمر يحاولون به تخليص الوطن من أسر الدين في ظرف ثمانى وعشرين سنة» ، وهو أنهم يفتتحون بنكاً وطنياً يكون رأس ماله أربعة عشر مليوناً من الجنيهات تجمع من سائر أفراد الأمة . وقد ذكرت جريدة «التجارة» التي كان يصدرها أديب إسحق أن مخترع الفكرة هو «حضرة الفاضل المتفطن أمين أميل شمیل» ، وأنه طبع رسالة يرسم الخديو ذكر فيها أن إدارة البنك ستكون وطنية ، وسيعدل بنك إنجلترا ويفوق بنك فرنسا بستة ملايين ، ومن فوائده ، توطین الدين العام ، فتتقوى الفراطيس المالية في السوق ، وحصول الحكومة والبنك على كورونات عشرة ملايين من غير مقابلة ، وانتظام تجارة البلاد وزراعتها ، فيقبل الأهالي على المشروعات والشركات النافعة ، واستهلاك مقدار وافر من ديون الحكومة . وبذلك تتخلص البلاد من الاستعباد الأجنبي .

وفي تلك الأثناء كان فريق آخر على رأسه سلطان باشا وعمر لطفي باشا وغيرهما من كبار ملاك الأراضي يعقدون عدة اجتماعات لدراسة هذه الفكرة من جميع زواياها . وقد استقر رأيهم على تنفيذها وفتح باب الاشتراك في إنشاء البنك الوطني المصري «ودعوة» أمراء القطر وجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم شأنه للانضمام اليهم في هذا العمل . وأصدروا

بذلك منشورا على جانب عظيم من الأهمية التاريخية بعنوان «إنماء المال، يستحق منا الوقوف عنده قليلا.

فقد بدأوا فيه القول بأن «الله جل جلاله ما أوجد من مخلوقاته شيئا إلا ليثمر ويفيد، ، والناس فى هذه الأرض على اختلاف أنسابهم وأنماطهم متكافلون متضامنون مأمورون جميعاً بالعمل والتعاون فيما يعملون»، وأن «الشرق قد خصه الله بأخصب تربة وأنفس معدن، وفيه كثير من الأغنياء أصحاب الرزق الواسع والنقود الوفيرة ، ولكن أهله لم يهتدوا إلى أقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم وإنمائها ، فتراهم مقتصرين من المتاجر على ما تعاطاه أجدادهم الأقدمون، منفردين فى أعمالهم ، كأنهم يخشون أن تطير البركة فى الشركة ، مع ما ظهر لهم من بركات الاشتراك فى الأعمال عند أهل الغرب الذين دوخوا المسكونة وفتحوا الأقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية ، وقد تغفلوا فى إنشائها وتفريعها أيا تفتن ، فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات المالية - أى البنوك وهى المراد فى هذا الكلام، .

ثم قال المنشور : «إن البنوك هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والمتاجر والمصانع، وهى الوسيط الذى لا بد منه بين المال ومنفعته ، وبدونها يهمل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار، ففيها تستثمر الأموال المدخرة، ومنها يقترض صاحب الحاجة ليسدد على آجال توافق مصلحته . «فإنشاء البنوك كان رحمة للناس وسببا كبيرا لتسهيل أشغالهم، .

ثم استعرض المنشور حال الدول الأوروبية ، فبين أن «أسعد تلك الممالك وأوسعها تجارة ، وأنجحها صناعة وأنفذها كلمة وأقدرها سلطانا ، هى أشدها استقلالاً بنوكها ، لأن المال أساس الأعمال، . وانتقل إلى حال مصر فقال: «لو كان فى يدنا قوة مالية ذاتية لأمكننا أن نسترد بها

مصالح عزيزة لدينا ، يحزننا أن تبقى مضضعة بيد الأجانب .. مع أننا لو تأزرنا لكان نوال المراد رهين إرادتنا .

وتساءل : «مالذى يقعدنا عن السعى ؟ وانقاذ أرضنا لا يكلفنا إلا الاجتماع والتعاون لإنشاء شركات مالية (بنوك) تفى بما لا يستطيعه الأفراد ؟ أنتظر ، ومعظم أطيائنا مرهون عند الأجانب ، إلى أن يأتى حين بيعهما بأبخس الأثمان ؟» .

ثم تعرض المنشور للجهود التى بذلها «جمهور نبهائنا ووجهائنا ، للخلاص ، حتى هداهم الله إلى إنشاء شركة مالية (بنك) عرضها عليهم بعض وجهاء التجار ، فتلقوها بالبشر والترحاب ، وأقبلوا عليها وعقدوا العزم على إظهارها إلى الفعل ، وستظهر عما قريب إن شاء الله متحلية باسم كريم تفاءلنا به خيرا ، ألا وهو «البنك الوطنى المصرى» ، الذى ذكرته جميع جرائدنا الوطنية وأثنت على الساعين فيه ، ودعت الناس إلى معاونتهم ، ثم بشرتنا بحصول تلك المعاونة من خاصة نبهاء الوطن وعيون أعيانه وعدد غفير من أعيان نوابنا الكرام ورجالنا العظام . وقد جرت فى شأن هذا البنك مذكرات ومراسلات بين كثيرين من أكابر أرباب المناصب الرفيعة ، وما فيهم إلا كل موافق وداع بالنجاح ، ولم يحصل لهذا المشروع أى معارضة من جانب أبناء الوطن لتيقنهم فيه النفع كل النفع» .

ثم تناول المنشور - فى ذكاء - ما قد يتوهمه البعض من مخالفة إنشاء مثل هذا البنك «للشريعة المطهرة» ، بدعوى أنه لا بد من دخول الربا فى معاملاته ، فبين المنشور أن الشريعة المطهرة إنما حرمت الربا المحض ، وليس ذلك من لوازم البنك التى لا يقوم بدونها ، بل بنكنا متنزّه عنه ، لأنه إنما قصد من إنشائه خدمة المصالح الوطنية بالصدق والأمانة .. ثم إن القرض بالمربحة بطريق المعاملة جار منذ القدم ، وذكره مستفاض

فى كتب الفقه ، (استشهد المنشور «بالخصاف» ، و«محمد بن سلمى إمام بلخ» ، و«شمس الأمة الحلوانى» ، و«مفتى الروم ابن السعوى») .

ثم استطرد المنشور قائلا: «فمن نظر إلى هذه الحالة التعيسة التى آل إليها أمر الفلاح - وهو حياة القطر وقوامه - أيقن أنها إذا استمرت سنين قليلة تنتقل ملكية الأراضى المصرية أو معظمها إلى الأجانب ، ويسمى ابن مصر - لا سمح الله - أكارا فى أرضه وأرض أجداده» .

وقال : «على أنه لم يبق محل للخوف من تلك العقبة بعد مباشرة الاكتتاب فى البنك الوطنى المصرى . وسيتم عما قريب إن شاء الله ، فتسربه نفوس وتنقبض نفوس . وما تنقبض إلا نفوس المبغضين الذين يريدون تحرير أبناء الوطن وتثبيط همهم ليتسنى لهم نيل مآربهم ، وهو استمرار نير رياهم الفاحش على رقاب المفتقرين من أبناء الوطن إلى الاستقراض ، لأنهم علموا أنه إذا أنشئ البنك الوطنى المصرى تحولت أشغال الوطنيين إليه وامتنع عليهم الربا الفاحش» .

ومن هذا المنشور يظهر جليا أن المقصود من إنشاء البنك أن يكون بنكاً عقاريا مهمته الأولى التسليف وضمان الأراضى لاستخلاص أطيانهم المرهونة من يد المرابين الأجانب . وفى ذلك يقول المنشور :

«لابد من ضمانات أمينة لاستخلاص تلك المصالح من يد الأجانب ، وهذه الضمانة لا يؤديها إلا البنك الوطنى» . .

على أن تحرك جماعة الأعيان لإنشاء البنك لم يلبث أن أثار الريبة فى صدر أمين شميل ، الذى دخل فى روعه أن جماعة الأعيان إنما تريد إنشاء بنك خصوصى على غرار البنوك الأجنبية «الخاصة» ، بينما كان مشروعه يقوم على إنشاء شركة «مساهمة» . لذلك فقد بادر إلى مهاجمة مشروع الأعيان قائلا : إن مثل هذا المشروع «فضلا عن عدم فائدته للبلاد ، ربما أضربها ، إذ يكون المراد فيه إنشاء بنك أقوى من البنوك

الموجودة لسد احتياجات الزراعة والتجارة ظاهرا، بينما يعود نفعه على أناس من أهل الثروة يريدون مبادلة النفع ظاهرا ، وامتناع ما بقى من دم البلاد باطنا، . ثم طالب أصحاب المشروع «إن كانت غايتهم نفع الوطن، ، «أن يجعلوه وطنيا ويكونوا من أعضاء لجنته الأساسية ، فيشارك معهم أبناء الوطن كل بحسب إرادته ومقدرته، .

وكان لهذا رأى اعتباره فيما يبدو عند الأعيان ، لأن منشور «إنماء المال، السالف الذكر ، قد طالب بأن تساهم فيه (البنك) الأمة بأسرها «من الخادم الذى يأخذ سهما واحدا إلى السيد الثرى الذى يشترك بالآلاف، . وبذلك بطل الاعتراض .



على أن الأحداث السياسية لم تثبت أن اكتسحت فكرة البنك . فقد شبت الثورة العربية ، وانتهت باحتلال الانجليز للبلاد ، وبذلك تعطل المشروع .

ولكن فكرة إنشاء بنك وطنى ظلت - مع ذلك - تراود أحلام البورجوازية . ففي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، جازف عدد من كبار الملاك بالنزول إلى ميدان الأعمال المصرفية ، منهم بشرى وسينوت جتا ، وعائلة ويصا بأسيوط . وكانوا يقبلون الودائع، ويقومون بتحويل الأموال، قبل قيام البنوك المساهمة الأجنبية الكبرى . ومنهم منصور باشا يوسف ، والديب ، وحفنى فى الإسكندرية . لكن هذه البنوك - كما يقول الدكتور على الجريتلى - لم تستطع الصمود لمنافسة البنوك وفروع البنوك الأجنبية ، فاندثرت ، ولم يبق منها إلا بعض الإيصالات ودفاتر الشيكات .

فلما قامت أزمة عام ١٩٠٧ المالية على وجه الخصوص . وهى التى استطاع فيها البنك العقارى المصرى وحده (وقد أنشئ بإشراف البنوك

الفرنسية الكبرى ، مثل الكريدى ليونيه والشركة العامة) أن يزرع ملكية
أراضٍ قدرها مليون ومائة ألف فدان فيما بين سنتى ١٩٠٧ و ١٩١٣ .
تجددت الدعوة لإنشاء البنك الوطنى على صفحات الجرائد .

وقد سلحت الفرصة الكبرى للدعوة لهذا البنك ، حين عقد المؤتمر
المصرى الأول عام ١٩١١ . فمع أن المؤتمر قد عقد أساسا كجزء من
الصدام الذى وقع بين المسلمين والأقباط فى ذلك العام ، إلا أن قاداته
ومنظميه ، وهم من البورجوازية الكبيرة على وجه الخصوص ، رأوا ،
وعيا وذكاء ، أن الفرصة التى هياها المؤتمر يجب اغتنامها ، لأنه لا
ينتظر اجتماع يشمل من أعيان البلاد وكبرائها ما شمله المؤتمر ،
فعرضت على المؤتمر بعض الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية
المهمة ، وكان على رأس هذه الموضوعات فكرة إنشاء بنك وطنى
مصرى .

فمن كان صاحب الدعوة لإنشاء بنك وطنى فى المؤتمر ؟ لقد
سادت فكرة أطلقها بعض من ترجموا لطلعت حرب (نخص منهم :
الدكتور إبراهيم عبده وعلى عبد العظيم فى كتابهما : «تذكار محمد
طلعت حرب » ، ومصطفى كامل الفلكى فى كتابه : «طلعت حرب ، بطل
الاستقلال الاقتصادى» ، بأنه كان هو صاحب تلك الفكرة ، أو أنه كان
المحرك الأساسى وراءها .

وقد وقعت أنا شخصا ضحية هذا الادعاء ، وأخذت به فى كتابى :
«تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦» . على أنى حين
أزمت ، وأنا أعد رسالتى للدكتوراه ، توسيع وتعميق دراستى للقوى
الاجتماعية ، ومنها الجناح الرأسمالى للبورجوازية المصرية ، اكتشفت أن
طلعت حرب لم يكن صاحب فكرة إنشاء البنك الوطنى فى المؤتمر . فقد
اقترح إنشاء البنك ٣١ من الأعيان والتجار وأرباب المهن الحرة
والموظفين ، لم يكن بينهم اسم طلعت حرب ! وقد كتبت أيضا أسماء

أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر- وهى التى تبنت فى تقريرها فكرة إنشاء البنك - فى صحيفتى «المؤيد» و «الجريدة» اللتين اهتمتا - لأسباب أيديولوجية تختلف عند كل منهما - بتغطية أخبار المؤتمر ، ولكنى لم أجد لاسمه أثرا!

وفى الحقيقة أن نجم المؤتمر المصرى الكبير فى الدعوة لإنشاء بنك وطنى ، هو الدكتور يوسف نحاس ، الذى قدم تقريرا على جانب عظيم من الأهمية ، يعد ، بما يكشفه من فكر البورجوازية المصرية ، وثيقة تاريخية مهمة تقف جذبا إلى جنب مع «منشور إنماء المال» السالف عرضه . ولهذا يهمنى أن نرفع الستار عنه فى هذا البحث ونقدم تلخيصا وافيا له فيما يلى :

لقد بدأ الدكتور يوسف نحاس بحثه لموضوع إنشاء البنك ، بالحديث عن الدور الذى لعبته الأموال الأجنبية فى تكبيل مصر بالديون ، فقال: إن هذه الأموال كانت بالنسبة لمصر «أشبه بالطعم يلقى لها ليسهل اصطيادها» ، لأن أدمغتنا تنقصها خلية الحساب والاقتصاد نقصا تاما ! إننا نتلقف النقود من أى فج أنت ، فنستعملها شر ما يكون . ولقد أصبحنا - بعملا هذا - تابعين لأوروبا التى وضعت أموالها عندنا بفوائد مرضية لها ، ورتبت لنفسها علينا هذا الحق المقرر لكل دائن فى مراقبة ضمانته دينه ، واتخذته وسيلة لإخضاعنا لها إخضاعا ينافى كرامتنا الوطنية .

ثم قارن الدكتور يوسف نحاس بين الاحتلال المالى والاحتلال العسكرى ، فقال: «إن الاحتلال الأول» أفعل تحقيرا» ، لأنه أدى إلى الاحتلال العسكرى الذى وضع يده على المالية المصرية وأصبح صاحب القول الفصل فى كافة أعمال الحكومة «بحجة أنه مسئول أمام أوروبا عن حالة مالية مصر- وهو سبب جدى معقول» ، وقال : «فى اليوم الذى لا تكون فيه أوروبا دائنة لنا هل يكون لهذا الإشراف والقول الفصل من

مسوخ؟ بل هل يكون للاحتلال نفسه من حجة جدية يدلى بها لإطالة أمده؟.

ثم استشهد الدكتور يوسف نحاس بإيطاليا، التي كان أول ما فعلته بمجرد تكوين وحدتها أنها اشترت دينها لتتخلص من كابوس التدخل الأجنبي ، وقال : «من منا فكر مرة واحدة في حياته أن يشتري شيئا من دين الحكومة؟ كم تحت أيدينا من سهام الدين الموحد الذي تهالك عليه الأوروبيون لما يرونه بحق أنه من أرقى مرتبة بين الأوراق المالية ذات الربح الوفير؟».

(تعتبر هذه أول إشارة إلى فكرة شراء الدين المصري العام، وهي التي تحققت بعد اثنين وثلاثين عاما بعقد القرض الوطني في سبتمبر ١٩٤٣ ، وقد غطى في خلال أيام قلائل!).

ثم هاجم الدكتور يوسف نحاس «أغنياءنا الذين لا يهتمون بشيء من ذلك ، بل همهم الوحيد جمع الأموال وكنزها . إنهم يضعون بالبنوك ، على سبيل الأمانة الحرة المجردة ، مبالغ طائلة تستثمرها تلك البنوك لحساب نفسها ، وما تجنيه منها من الربح الوفير ترسله غنيمة باردة لمساهميها بأوروبا ، واستطرد قائلا : «ليس لنا أى محل وطنى للتسليف، ولم يستعمل شيء من أموالنا لمعونة المحتاجين للسلفة من المصريين . كل أموال البنوك الموجودة عندنا ترد من أوروبا ، وكل الفوائد التي ندفعها تصدر طبعا لأوروبا .. إن استيرادنا من الخارج كل ما يلزمنا من نقود هو السبب في فقرنا وظلام مستقبلنا».

ثم تحدث الدكتور يوسف نحاس عن تضخم الديون المضمونة برهون عقارية ، فقال : «إن مجلس شورى القوانين كان قد أبدى في سنة ١٨٩٤ مخاوفه لتضخم هذه الديون ، إذ رأى أنها ارتفعت من ١٢ مليونا

سنة ١٨٨١ إلى ٢٠ مليوناً سنة ١٨٩١ ، على أن أبحاثه (أى الدكتور يوسف نحاس) تدل على أن هذا الدين «يمكن الآن تقديره بخمسين مليوناً على الأقل . فما أبهظ الرقم وما أشده قصصاً للظهور ، خصوصاً إذا أضيفت إليه الديون العادية التى لابد أن تكون جسيمة ومصيبتها أنها حاصلة بالريا الفاحش !»

وانتهى الدكتور يوسف نحاس أخيراً إلى مناقشة فكرة إنشاء بنك وطنى مصرى، فقال: إنه كثيراً ما سمع أناساً من العقلاء يتوجعون للحالة المالية ، يقولون إنه لا دواء سوى إنشاء مصارف أهلية للتسليف، ولكنهم يعودون خائري العزم فيقولون: إن هذه أمنية مستحيلة المنال ، لأن مصارف التسليف تقتضى استعمال الفوائد ، بينما الدين الإسلامى يحرمها . ورد على هذا الاعتراض قائلاً : - «يا سبحان الله ! أو هل هذا الدين - وكله حكمة وجمال - لا يأمر إلا بالاقتراض بالفوائد ؟ هل يريد إذن أن يلقى المضطر من المسلمين بين يدي الأجانب، وأن يحرم المسلم المورس من استثمار ماله ؟»

« ألم يروا كيف أن شيخ الإسلام، وهو فى دار الخلافة نفسها، أصدر فتوى صرح فيها بإمكان إنشاء بنك أهلى فى بلاد البوسنة والهرسك ؟ فهل أنا فى حاجة لتأييد رأى بأعظم من فتوى شيخ الإسلام ؟» .

ثم أخذ الدكتور يوسف نحاس يدحض الاعتراضات الأخرى ، فرد على الاعتراض القائل بأن إنشاء مثل هذا البنك يتطلب التضامن والاتحاد، وهو فضيلة يفتقر إليها المصريون فقال : أليست هذه الفرصة السانحة من خير ما ينتهز لإيجاد هذه الفضيلة إن لم تكن فينا من قبل ؟ أليس اشتباك المصالح يولد التضامن حقاً ؟ . ثم رد على الاعتراض القائل بأن مصر ليس فيها اختصاصيون ولا أكفاء لهذا العمل وهو إنشاء البنك ، فقال: «الواقع أننا من هذه الوجهة بخير ولله الحمد . إن فينا من الرجال من يقدر على إدارة أكبر مشروع مالى ، وبين المصريين الآن من هم

مديرون للبنوك، وفيهم كثير من كبار الموظفين فى بيوت مالية عديدة، وكلهم أظهر فضله ودل بعمله على كفاءته .

وبعد أن فرغ الدكتور يوسف نحاس من مناقشة الاعتراضات السالفة ودحضها ، انطلق إلى غايته فقال : «من المهم - إذن - بل من الضرورى، بل من الحيوى الذى لا قوام لنا بدونه ، أن ننشئ بنكاً وطنياً بمعنى الكلمة ، يكون رأس ماله وطنياً صرفاً ، وإدارته العليا مصرية بحتة . اذا كانت البنوك الأهلية لازمة فى كل بلاد الله ، وهى موجودة فيها فعلاً ، فإنها فى بلدنا ألزم ، ووجودها ضرورى محتم ، .

ثم قال : إن من المحتم تشغيل رؤوس الأموال المصرية فى ترقية حال مصر الاقتصادية ، وإلا فإن هذه الترقية إن أتت على يد الغير فلا يكون نصيبنا منها شيئاً مذكوراً .. وبالإجمال يجب أن يكون ذلك البنك المصرى الأهلى هو عمدتنا فى تحسين شئوننا الاقتصادية والمالية .

ثم طلب الاعتماد على النفس فى هذا المشروع وعدم الاعتماد على الحكومة فى إنشائه : «لا تنتظروا من الحكومة الترياق الشافى من كل داء . فليس فى العالم حكومة تملك هذا الترياق . لست أقول ، كما يقول بعضهم: إن الحكومة دواء لازم . بل أقول ، كما يقول كبار علماء الاقتصاد ، «إن من أشد السخافات اعتبار الحكومة قادرة على كل خير مطلوب .. لا تطلبوا إذن من الحكومة إلا القيام بواجبها الصحيح . وهو المحافظة على النظام والأمن العام! .

وبعد هذه النظرة الاقتصادية الليبرالية ، اختتم الدكتور يوسف نحاس تقريره قائلاً : «أيها السادة : أخطبكم بكل الصراحة ، فأنتم صفوة القوم ، ومن قلة التأدب معكم استعمال الأساليب الملتوية المبهمة لإقناعكم بما يراد منكم ، من أجل ذلك لست أخشى أن أعلن صراحة أن قعودنا إلى اليوم عن إنشاء مصرف ، إنما هو عار عظيم تسود منه الوجوه ! .

«إذا سمعتمكم فى هذه الجلسة قررتم إنشاء بنك وطنى برأس مال لا يقل فى أية حال عن مليونين من الجنيهات ، تكتبون بها أنتم وإخوانكم المصريين ، أكون سعيدا جدا إذا نهضتم من فوركم وشكلتم لجنة لوضع نظام لهذا البنك يؤسس على قواعد الإنصاف والرحمة بالإنسانية . إنكم لو فعلتم لبرهنتم للعالم المتمدن بأسره على أننا أمة حية شاعرة بما تحتاجه ، عارفة كيف تسد حاجتها . هذا دون غيره الأمر الذى لو قام به مؤتمركم يكون حقيقة قد أتى عملا حيويا مباركا خالد الأثر يستوجب لكم الحمد والثناء ممن يخلفكم من الأجيال» .



قدم الدكتور يوسف نحاس تقريره إلى المؤتمر . واقترح معه فكرة إنشاء البنك ٣١ من الأعيان والتجار والمنتفعين . كما ذكرنا . وقد رأت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن تتبنى الفكرة ، فعرضت لها فى تقريرها بإسهاب ، واقترحت على المؤتمر أن يقرر وجوب إنشاء بنك مصرى «برءوس أموال مصرية» ، فوافق على ذلك .

وفى يوم ٥ مايو ١٩١١ ، أى بعد أن اختتم المؤتمر أعماله ، قررت اللجنة التنفيذية برئاسة رياض باشا ، أن تنفذ اقتراح الدكتور يوسف نحاس بتشكيل لجنة لوضع نظام للبنك ، فعهدت إلى كل من طلعت حرب ، والدكتور يوسف نحاس ، وعبد الرازق بك الفار ، وعمر بك لطفى ، وأحمد بك عبد اللطيف ، وعبد العزيز فهمى ، وعزيز منسى ، ببحث مشروع تأسيس مصرف وطنى ، وتقديم تقرير عنه للمجلس . وفى يوم ٣ يونية من نفس العام ، قرر مجلس إدارة المؤتمر إيفاد طلعت حرب إلى أوروبا لدراسة مشروع المصرف الوطنى .

ونعتقد أن ظهور اسم طلعت حرب فى هذه المرحلة المتأخرة ، إنما كان للاستعانة بخبرته الاقتصادية . ففى ذلك الحين كان طلعت حرب

من الأسماء المصرية البارزة في ميدان المال والأعمال . فقد عمل بشركة كوم امبو مديرا لمركزها الرئيسى بالقاهرة ، كما أحييت إليه في الوقت نفسه إدارة الشركة العقارية المصرية التابعة لبنك «إخوان سوارس ورولو وقطاوى ومنشه وغيرهم» ، فاتصل بذلك برأس المال الأجنبى والمتمصر . كما كان يدير أعمال دائرة عمر سلطان بكفاءة على النحو الذى أسفر عن سخط محمد فريد عليه ! ولذلك حين قرر مجلس إدارة المؤتمر المصرى إيافته إلى أوروبا لدراسة مشروع البنك ، بنى هذا الاختيار - كما جاء فى قراره - على «إلمامه بالمسائل المالية» .

على كل حال ، فمن المحقق أن هذه المهمة التى كلف بها طلعت حرب لدراسة المشروع ، هى التى يسرت له تأليف كتابه المشهور : «علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين» ، أو بنك الأمة ، وهو الكتاب الذى حققنا تاريخ صدوره ، وهو عام ١٩١٣ ، على الرغم من التاريخ الخاطيء الذى تحمله صفحته الأولى ، وهو «نوفمبر ١٩١١» .

وقد تعرض محمد طلعت حرب فى مقدمة هذا الكتاب لقرار اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، بوجوب إنشاء بنك مصرى ، وقال إنها رسمت بهذا الاقتراح «خطة البنك» ، وحددت الغرض منه ، فسهلت بذلك على من وكلت لهم درس المشروع أمر مهمتهم ، ولكننا لا نرى بدا من زيادة الشرح فى اقتراح اللجنة .

على أن الفكرة - مع ذلك - ظلت حبرا على ورق ، وإن ظلت الدعوة لها قائمة دون يأس . ففى سبتمبر ١٩١٣ كتب أحمد لطفى السيد يقول : «لا يوجد عندنا ما يحملنا على الاعتقاد بأننا قد عجزنا نهائيا عن أن تكون لنا فى السوق يد فاعلة ، وأن الحال أو المستقبل القريب لا يمكننا من الابتداء بإنشاء بنك وطنى ، حتى يأتى يوم تكون الأراضى المصرية

مدينة كلها لغير مصريين، إن لم تكن كلها فأكثرها، . ثم تعرض لعدم تنفيذ قرار المؤتمر المصرى بخصوص إنشاء البنك ، فقال :

«لست أخشى ابتسامة القارئ يقول : ما فعل الله بمؤتمركم وبنككم ، وما فشل من أمره ، وما أظهرتم من الضعف للقيام بهذا المشروع .. ولكن مسألة البنك لم تفشل نهائيا ، بل وجدت ظروفًا قد صرفت عنها الأمة والحكومة جميعا . فهي لم تحي تماما ، ولم تمت نهائيا ، ولكنها موجودة تنتظر ظرفا يناسب نموها فى أريحية الأمة وتقديرها ، ومن رعاية الحكومة وكرمها ، أو بعبارة أخرى من انتباه الأمة لأكبر مصلحة لها، .

وأخيرا قدر لهذه الفكرة أن تتحقق فى ظروف المناخ القومى والوطنى الذى أوجدته ثورة ١٩١٩ . وقد تحققت على يد محمد طلعت حرب نفسه ، الذى رأينا كيف هيأته الأقدار للقيام بهذا الدور ، بخبرته الاقتصادية أولا، وبما عهد إليه مجلس إدارة المؤتمر المصرى فى يونية ١٩١١ بالسفر إلى أوروبا لدراسة هذا المشروع - ثانيا .

على أن المشروع عندما تحقق ، تحقق فى شكل متواضع جدا : فلقد ذكرنا أن مشروع أمين شميل كان يقضى بأن يكون رأس مال البنك أربعة عشر مليونًا من الجنيهات ، بينما كان مشروع سلطان باشا يقضى بأن يكون رأس المال أربعة ملايين ، وكان مشروع الدكتور يوسف نحاس يحتم ألا يقل رأس مال البنك بأية حال عن مليونين من الجنيهات . ولكن بنك مصر تأسس بـ ٨٠ ألف جنيه فقط ! ومع ذلك فإن إنشاء بنك مصر كان نقطة تحول مهمة فى تاريخ مصر.

المصادر والمراجع :

١- دراسات وتراجم :

- إبراهيم عبده وعلى عبد العظيم : تذكّار محمد طلعت حرب (القاهرة ، مطبعة مصر ١٩٤٥)
- أرتين ، يعقوب : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، تعريب سعيد عمون (بولاق ١٣٠٦ هـ).
- عبد العزيز فهمى : الاستعمار عدو الشعوب (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣).
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ (دار الكاتب العربى ١٩٥٨).
- على الجريلى ، الدكتور : تطور للنظام المصرفى فى مصر (مجلة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى . ١٩٦٠).
- لينين : الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية (موسكو : الطبعة العربية).
- محمد أنيس : الدكتور : دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع إلى الاشتراكية (الكاتب، يونية ويولية ١٩٦٥).
- محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين ، أو بنك الأمة (مطبعة الجريدة ١٩١٣).
- مصطفى كامل الفكى : طلعت حرب ، بطل الاستقلال الاقتصادى (القاهرة : دار الطباعة المصرية ١٩٤٠).

٢- دوريات :

التجارة سنة ١٨٧٩.

الجريدة سنة ١٩١١، ١٩١٣ .

المؤيد ١٩١١ .

(٦٦)

حزب الوفد بين اليمين واليسار

- (١) موقع الوفد الأيديولوجى
- (٢) علاقات حزب الوفد بالقوى الدولية
- (٣) الوفد والحركة الشيوعية فى ثورة ١٩١٩
- (٤) حرب المنشورات بين الحركة الشيوعية والحكومة

(١) موقع الوفد الايديولوجي

فى حدود ما توافر لدينا من معلومات ، فإن حزبا من الأحزاب البورجوازية التى تولت الحكم قبل ثورة ٢٣ يوليو لم يحاول أن ينتسب إلى اليسار فيما عدا الوفد . وفى يوم أول فبراير ١٩٤٦ كتب الدكتور محمد مندور يقول : « لا مجال للشك فى أن الوفد فى جملته يمثل الآن فى السياسة المصرية الجناح الأيسر على النحو المعروف فى أوروبا ، (١) . وقد بنى الدكتور محمد مندور هذا الحكم على الاتجاه الشعبى الديمقراطى فى سياسة الحكومة الوفدية .

وفى يوم ١٦ مايو ١٩٤٦ كتب مندور يقول : « إن الوفد مبدأ وطنى ، ومبدأ دستورى ، ومبدأ اشتراكى ، وإذا لم يكن بد - من الناحية النظرية - من تحديد نوع اشتراكيته ، فهى بلا ريب اشتراكية الدولة . ونعنى بها تلك الاشتراكية التى تدعو الدولة إلى النهوض بمرافق الشعب المختلفة ، بما فى ذلك المرافق الاقتصادية . ومن هنا نرى الوفد لا يحجم عن بسط رقابة الدولة على الأعمال الاقتصادية المختلفة ، تحقيقا للعدالة الاجتماعية بين المنتجين والمستهلكين ، وبين أصحاب رؤوس الأموال والعمال . كما يسارع إلى رد شركات الاحتكار إلى الدولة بمجرد انتهاء

امتيازاتها. وقال : «لقد كانت الحكومة الوفدية مصرة على استيلاء الدولة على شركة النور التي سينتهى امتيازها في ١٩٤٨» .

وفي يوم ٣ يوليو ١٩٤٦ تعرض الدكتور مندور مرة أخرى لنفس النقطة ، فقرر أن الوفد «يلعب في رقعة مصر السياسية ذلك الدور الذي يلعبه حزب العمال الاشتراكي في إنجلترا . ولهذا يحمل الدولة دائما على أن تتناول بالتشريع كافة الإصلاحات الاجتماعية التي طال انتظار الشعب لها ، والتي لن تحل الحل الصحيح إلا إذا أرغم الأثرياء بواسطة الضرائب التصاعدية الحدية على تغذية ميزانية الدولة فتتسع لإصلاح حالة الشعب» (٢) .

وفي يوم ٦ يوليو ١٩٤٦ كتب محمد عبد القادر تحت عنوان : «الوفد والاشتراكية» فقال : إن أعمال الوفد في وزارته الأخيرة كانت اتجاها مباشرا نحو الاشتراكية المعتدلة التي أخذت بها إنجلترا، عندما أسلمت قيادها في أخطر وأهم سنى التحول السياسي والاقتصادي إلى الحزب الاشتراكي فيها ، وهو حزب العمال . وأنه ليس بدعا أن يتجه الوفد المصري إلى الاشتراكية ، وهو يمثل أغلبية فقيرة محرومة تتسم بالجهل والفقر والمرض . فقد كان هذا اتجاه الوفد ، وكانت هذه مجاوبته للشعور المصري الذي يجد في سياسة الوفد الاقتصادية والسياسية صدى صحيحا مطردا له (٣) .

وفي أوائل يوليو ١٩٤٦ أنكر صدقي باشا إنكارا قاطعا ، في خطابه الذي ألقاه أمام الملك ، وجود اتجاه «نحو ما يسمونه في بعض البلاد نظام اليسار . وأن ما استهدفته البلاد من الإصلاح الاجتماعي هو من آثار حضارتها الذاتية وتقاليدها الإسلامية» . ولكنه تناقض مع نفسه في نهاية خطابه . فوعد بأنه سوف يعمل على إحباط آثار هذا النظام (اليسار) ! فيما يسمونه حرب الطبقات ، تلك الحرب الشريرة، ! (٤) .

ثم ازداد صدقي باشا تناقضا مع نفسه . ففي بيانه الذي ألقاه في مجلس الشيوخ يوم ١٥ يوليو، أثناء نظر الاستجواب المقدم بخصوص

حملته الصليبية التي شنّها على التّقدميين في ليلة ١١ يوليو ١٩٤٦ ،
وصف جريدة «البعث» التي كان يحررها محمد مندور بأنها : «مجلة
وفدية، شيوعية في أفكارها، . ووصف جريدة «الوفد المصري» بأنها
«كانت وكرا لحركات تدبر وتذاع فيها وتنفذ» .

وقد رد محمد صبري أبو علم باشا على هذه الاتهامات بقوله :
«الوفد منذ وجد إلى الآن ضد الشيوعية ومن يدعو إليها ، بل حاربها ،
وله برنامج في الإصلاح أعدّه للبلاد في مؤتمره سنة ١٩٣٥ وفي مؤتمر
١٩٤٣ ، وله أعمال إصلاحية للعمال والفلاحين إن كانت تجعله في
مصاف الاشتراكيين، فلن تجعله يوما في صف الشيوعيين، .. فالوفد لا
ينكر تاريخه، بل سيكون له برنامج دائم: العمل لخير الفلاح والعامل
وجميع الطبقات الأخرى بطريق التدرج والتطور Evolution لا بطريق
الثورة Revolution (٥) .

وقد تعرضت دعوى الوفد للانتساب للاشتراكية بالتشكك من اليمين
على وجه الخصوص . ففي تصريح أدلى به صدقي باشا لإحدى
المجلات، أبدى تعجبه «لقوم يدعون أنهم اشتراكيون، وجرائدهم تلون
نفسها بلون التطرف الاشتراكي، بينما أن الحزب الذي يضمهم مكون من
كبار أصحاب الأموال والأُملاك ممن نعرف، وهو حزب يستمد قوته من
هذه الأموال والأُملاك» . ومع ذلك، ففي نفس التصريح اتهم صدقي
باشا الصحف الوفدية بأنها «جرت على سنة إشعال حرب الطبقات» .

وفي مجال إظهار الفرق بين وجهة نظره ووجهة نظر الصحف
الوفدية في تحسين حالة البلاد الاجتماعية فقال : «إن نظري للشئون
المتعلقة بتحسين الحالة الاجتماعية في بلادنا، يختلف عن نظر أولئك
الذين جعلوا ديدنهم الآن التفرقة بين العناصر المكونة للمجتمع المصري،
جارين على تلك السنة التي أضرت بكيان بعض بلاد أخرى وجد فيها ما

يسمونه حرب الطبقات .. إننا ياسيدى نريد أن نصل إلى غرضنا لا بحرب الطبقات، وإنما بتفاهم الطبقات. ويسوؤنى أن صحف حزب الوفد جرت على هذه السنة، إشعال حرب الطبقات . واننى أؤكد لها أن تحسين حالة الطبقات الفقيرة لن يأتى من هذا الطريق. فهل يا ترى هى ترجو ألا يكون من سعيها إلا حرب تشنها بين الطبقات وما تجره من نتائج وخيمة على كل الطبقات؟.

وقد رد مندور على هذا الكلام لصدقى باشا، فوصفه بأنه ينطوى على «مغالطة مزدوجة» ، وذلك لأن «الفرق لا يقوم بين إثارة حرب الطبقات أو عدم إثارتها» ، وإنما يقوم بين سياسة شعبية ديمقراطية اشتراكية ، وسياسة خواص وأتوقراطية ورجعية اجتماعية. ثم إن السياسة الأولى . وهى سياسة الوفد ، هى التى ستجلب البلاد حرب الطبقات ، بينما السياسة الثانية ، وهى سياسة الحكومة الحالية (صدقى باشا) بنوع خاص ، هى التى يخشى أن تؤدى إلى حرب طبقات مخيفة. ثم رد مندور على قول صدقى باشا إن الوفد مكون من كبار أصحاب الأموال والأموال فقال: إن هذا القول «يدعو إلى الابتسام الساخر .. ودولته لاريب يعرف مدى ثراء المسيو كاشان زعيم الشيوعية فى فرنسا ، والمسيو بلوم زعيم الاشتراكية فى نفس تلك البلاد»^(٦).

ومما لا شك فيه أن هذه المساجلة تستحق المناقشة . فما هو موقع الوفد بين اليمين واليسار؟ . إن الإجابة على هذا السؤال تقتضى (أولاً) التعرف على موقع الوفد الاجتماعى أو الطبقي فى الفترة التى ظهر فيها. كما تقتضى (ثانياً) التعرف على المقصود بيمين ويسار فى تلك الفترة . كما تقتضى (ثالثاً) التعرف على سياسة الوفد الاقتصادية والاجتماعية . كما تقتضى (رابعاً) التعرف على علاقاته بالقوى اليسارية واليمينية الداخلية والخارجية .

وفيما يتعلق بموقع الوفد الاجتماعي ، فالوفد على وجه اليقين يحمل ملامح البورجوازية الوطنية في الدول المستعمرة وشبه المستعمرة التي تختلف عن ملامح البورجوازية الرجعية المحافظة في الغرب ، من ناحية أن ملامح الأولى تحمل مضمونا وطنيا تحرريا ، بينما ملامح الثانية تحمل ، مضمونا استعماريًا إمبرياليًا .

على أنه من الضروري التفرقة في البورجوازية الوطنية بين ثلاثة أجنحة رئيسية ، وفقا لتزايد وتناقص التناقضات بين مصالحها ومصالح القوى الاستعمارية والإمبريالية . فكلما زادت هذه التناقضات حدة ، زادت ثورية هذا الجناح أو ذاك من أجنحة البورجوازية الوطنية ، وكلما قلت التناقضات، قلت الثورية .

وفي هذا الضوء يمكن فهم موقف البورجوازية الصغيرة الثورية ، وموقف الكومبرادور المتهادن . فالبورجوازية الصغيرة ، المطحونة بأجنحتها المختلفة : الصناعي والتجاري والزراعي والانتاجتسيا تحت وطأة النظام الاستعماري والإمبريالي ، تتناقض مصالحها تناقضا حادا مع مصالح هذا النظام . وهي أقرب بمستوى معيشة أفرادها إلى مستوى معيشة الطبقة البروليتارية . فهي بالتالي أشد أجنحة البورجوازية الوطنية ثورية ، وحركتها الرئيسية حركة ديموقراطية ثورية . أما الكومبرادور، فهو جناح البورجوازية الوطنية الكبيرة الذي تزيد نسبة الارتباطات والمصالح المشتركة بينه وبين النظام الاستعماري والإمبريالي ، على نسبة التناقضات القائمة بينهما ، وهو بالتالي جناح معتدل متهادن ، وحركته حركة أوتوقراطية محافظة .

وبين الجناحين الرئيسيين سالف الذكر يوجد جناح وسيط يحكمه تناقض مزدوج : الأول ، تناقض بين مصالحه الوطنية ومصالح القوى الاستعمارية والإمبريالية ، والثاني ، تناقض بين مصالحه الطبقيّة ومصالح الكتلة الجماهيرية . وهذا التناقض المزدوج يمثل عنصر توازن وتعادل في صراعه مع الاستعمار والإمبريالية ، وفي تحالفه مع الكتلة

الجماهيرية ، فهو فى صراعه مع الاستعمار والإمبريالية يعبئ الكتلة الجماهيرية ليخوض بها معركته ، ولكنه فى تحالفه مع هذه الكتلة يحرص على ضبط حرارتها الطبقية عند درجة معينة ، ويسعى لحصص حركتها الاجتماعية داخل خطوط إصلاحية لا تتعداها - خطوط لا تؤثر على مصالحه الطبقية .

والى جانب هذه الأجنحة الرئيسية للبورجوازية الوطنية ، توجد أجنحة فرعية تغاير حركة كل منها حركة الجناح الرئيسى الذى تنتمى إليه . ففي البورجوازية الصغيرة على سبيل المثال ، تتطرف بعض أجنحتها إلى اليمين أو إلى اليسار ، كما هو الحال فى مصر بالنسبة لحزب مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين والفرق والأحزاب الماركسية .

فأين موقع الوفد الأيديولوجى بين الأجنحة والاتجاهات الرئيسية للبورجوازية المصرية؟ إن موقع الوفد هو الوسط تماماً بين الاتجاه البورجوازى الديمقراطى الثورى ، والاتجاه البورجوازى الأوتوقراطى المحافظ . إنه يمثل الاتجاه البورجوازى الديمقراطى الليبرالى .

وهنا ننبه إلى أن الاتجاهين البورجوازين الديمقراطيين : الليبرالى والثورى ، لا يستهدف أى منهما تغيير أسس المجتمع البورجوازى الرأسمالى ، وإنما الفرق بينهما هو أن الأول (الليبرالى) اتجاه إصلاحى ، يحاول فك التناقضات بين كبار الملاك والفلاحين . وبين الرأسماليين والعمال ، عن طريق التشريعات الاجتماعية والاقتصادية الإصلاحية . أما مثل الضرائب التصاعدية ، وتوسيع مجال الرعاية الاجتماعية . أما الاتجاه الثانى (الثورى) فيستهدف تحطيم العلاقات الإقطاعية فى الريف ، وإنهاء احتكار كبار الملاك لملكية الأرض ، وتحرير الفلاحين من سيطرة كبار الملاك . ولكنه فى ذلك لا يقضى على أساس المجتمع الرأسمالى ، بل إن إنهاء احتكار ملكية الأرض تخلق مجالا أرحب لنمو الرأسمالية وتطورها . وبمعنى أدق أنه يخلق مجتمعا رأسماليا خالصا ينحصر النضال الطبقي فيه فى نضال البروليتاريا ضد البورجوازية .

ولما كانت هذه الأجنحة والتيارات البورجوازية جميعا تمثل يمينا بالنسبة للتيار الاشتراكي ، فان الوفد يمثل وسط اليمين .

فالى أى حد يعتبر هذا الكلام صحيحا ؟ فى الواقع أنه مبنى على فرضية أن المعسكر الاشتراكي هو اليسار ، وأن المعسكر الرأسمالى هو اليمين . وهى فرضية صحيحة ، لأننا إذا استحضرننا وجود نظام اشتراكي ونظام رأسمالى ، فمن الطبيعى أن يطلق على النظام الأول اسم اليسار ، وعلى النظام الثانى اسم اليمين . لأن النظام الأول يعتبر معارضا للنظام الثانى الذى ساد أولا . وهذا عودة فى الواقع بمصطلح اليمين واليسار إلى أصله ، وهو وضع نواب المعارضة فى البرلمان إلى يسار رئيس المجلس ، ووضع نواب الحكومة إلى يمينه .

على أن الفرضية - مع ذلك - ليست صحيحة على إطلاقها، لأن مصطلح اليمين واليسار يطلق داخل المعسكر الاشتراكي نفسه، بل وداخل الأحزاب الشيوعية ذاتها . ومن الملاحظ أن الذين كان يهاجم اليمين ، كما كان يهاجم اليسار . وكان يعتبر مسار الحزب الشيوعى تحت قيادته هو المسار الصحيح (نقول المسار الصحيح وليس الوسط ، لأن الوسطية مرادف للانتهازية وهى مرادف أيضا للكاوتسكية) . وبالتالي ، فان أى مسار آخر، سواء إلى اليمين أو إلى اليسار هو مسار خاطئ يستحق الهجوم . لذلك فقد وصف لئين «اليسارية» بأنها «مرض طفولى» . ويمكن القول إن اليسارية تطلق داخل المعسكر الشيوعى على التطرف النظرى والانعزالية والترويج للنظريات الفوضوية السدكالية والمعارضة التروتسكية . أما اليمين فيطلق على التطرف الانتهازى الرجعى والانحراف البورجوازى الإصلاحى .

على أن الخلاف يقع حول البورجوازية الصغيرة وحركتها الثورية لتحطيم العلاقات الإقطاعية وانهاء احتكار ملكية الأرض : هل تعتبر هذه

الحركة حركة اشتراكية بورجوازية ، ويكون موقعها بالتالى داخل المعسكر الاشتراكي وإلى اليمين منه ، أو تعتبر حركة ديمقراطية ، ويكون موقعها داخل المعسكر الرأسمالى وإلى اليسار منه ؟.

لقد تحدث ماركس وإنجلز عن هذه الحركة فى «بيان الحزب الشيوعى» المشهور ، بوصفها حركة اشتراكية ، وأطلقا عليها اسم : «الاشتراكية البورجوازية الصغيرة» ! وقالوا إن هذه الاشتراكية قد «حالت ، بكثير من التعمق ، التناقضات اللاصقة بعلامات الإنتاج الحديثة ، وكشفت القناع عن تقاريط الاقتصاديين المملوءة رياء ونفاقا ، وأثبتت ، بشكل مفحم لا يدحض ، النتائج القاتلة لإدخال الآلة فى الصناعة ولتقسيم العمل ، وتركز رءوس الأموال والملكية العقارية ، وفيض الإنتاج ، والأزمات ، وانحطاط البورجوازيين الصغار والفلاحين وتدهورهم المحتوم ، ويؤس البروليتاريا ، والفوضى فى الإنتاج ، والتفاوت الفاحش فى توزيع الثروة ، والحرب الصناعية المهلكة بين الأمم ، وانحلال الأخلاق القديمة والعلاقات العائلية القديمة والقوميات القديمة» . ولكنها - مع ذلك - لم تر علاجا لمساوىء النظام الرأسمالى إلا فى عودة وسائل الإنتاج والتبادل القديمة وتوطيدها من جديد ، وعودة علاقات الملكية القديمة والمجتمع القديم ، أو فى حصر وسائل الإنتاج والتبادل الحديثة بالقوة فى نطاق علاقات الملكية القديمة التى حطمتها الوسائل الحديثة نفسها . وفى الحالتين تكون هذه الاشتراكية رجعية طوبوية فى آن واحد (إذ لا يمكن إيقاف قوى الإنتاج ، وهذه تأتى معها بالعلاقات المناسبة لها) (٢) .

على أن لندين اعتبر هذه الحركة حركة ديمقراطية بورجوازية . وليست حركة اشتراكية ، لأنها ليست موجهة ضد أسس النظام البورجوازي أو ضد سيادة رأس المال ، بل ضد العلاقات القديمة ما قبل الرأسمالية ، ضد ملكية ملاك الأرض الكبار التى هى السند الرئيسى لجميع بقايا الإقطاعية ، ولهذا لن يؤدي انتصار هذه الحركة إلى القضاء

على الرأسمالية ، بل إنه سيخلق مجالا أرحب لتطورها ، ولن يؤدي إلى تحقيق الاشتراكية ، بل إلى إيجاد أساس لجمهورية بورجوازية ديمقراطية يتطور فيها ، لأول مرة ، نضال البروليتاريا ضد البورجوازية بكل نقاوته،^(٨) .

فما هو تأثير هذا الخلاف على تحديد موقع الوفد الأيديولوجي ؟ إن تأثير هذا الخلاف يتمثل في أننا إذا اعتبرنا أن موقع حركة البورجوازية الصغيرة السالف الذكر هو إلى يسار المعسكر الرأسمالي ، فإن موقع الوفد يكون في الوسط من هذا المعسكر ، وإذا اعتبرنا أن موقع الحركة هو إلى يمين المعسكر الاشتراكي ، فإن موقع الوفد يكون في اليسار من المعسكر الرأسمالي . وبمعنى آخر أن موقع الوفد الأيديولوجي هو إما وسط اليمين أو يسار اليمين .

على كل حال ، فبفضل هذا التحديد ، يمكننا البت في عدد من القضايا الأخرى المتعلقة به . وأولها ، مفهوم اليسار في تلك الفترة .

فمن الواضح أن اليسار في عهد إ. ق.د ، في هذا الضوء ، يضم جميع القوى السياسية والاجتماعية التي تنزع عن يساره . وهذه تشمل جميع القوى الاشتراكية بكل أجنمتها ، التي تسعى لتقويض أسس المجتمع الرأسمالي وبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي جديد . مضافا إليها قوى البورجوازية الصغيرة التي تطالب بالقضاء على الملكيات الكبيرة في الريف ، وتحرير الفلاحين من القبضة السياسية والاقتصادية لكبار الملاك .

أما اليمين في عهد الوفد ، فإنه يشمل جميع القوى البورجوازية المحافظة التي تسود فيها التيارات الأوتوقراطية والفاشية ، والتي تزيد الارتباطات بينها وبين القوى الإمبريالية على التناقضات القائمة بينهما . وهذا يبرهن على أن مصطلح اليسار واليمين مصطلح متغير ، وأنه في مصر في وقت الوفد يختلف عنه بعد ثورة ٢٣ يوليو ، كما يختلف عنه بعد القرارات الاشتراكية ، كما يختلف عنه بعد ١٥ مايو ١٩٧٠ .

فالييسار بعد ١٥ مايو ١٩٧٠ يضم كل الجبهة العريضة التي تسلم بالتغيرات الجذرية فى بناء المجتمع التي أحدثتها وأرستها القوانين الاشتراكية والقوانين المكملة لها . ويسعى لاستدامتها وتطويرها إلى الأمام والدفاع عنها - نقول يضم اليسار كل هذه الجبهة العريضة ، مهما اختلفت المواقع الفكرية والسياسية والاجتماعية لكل جناح منها .

أما اليمين ، بالمعنى الرجعى القديم ، فينحصر بصفة رئيسية فى الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي تراكمت ثرواتها عن طريق الكسب غير المشروع والتهريب والتحايل على قوانين الدولة ، واستغلال ظروف المعركة الاقتصادية والسياسية التي تخوضها البلاد .

أما القضية الثانية ، فهى قضية مقارنة الدور الذى لعبه الوفد فى رقعة السياسة المصرية بدور حزب العمال البريطانى . وهى القضية التي أثارها كتاب الوفد من أمثال الدكتور محمد مندور ومحمد عبد القادر حمزة كما مر بنا . وفى رأينا أنه لا يجب الحكم على هذه القضية من خلال مقارنة أعمال وتشريعات الحكومات الوفدية بأعمال وتشريعات حكومات حزب العمال البريطانى لعدة أسباب :

السبب الأول ، اختلاف الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى كلا البلدين اختلافا بيّنا .

ثانيا : قصر مدد الفترات التي تولى فيها الوفد الحكم بشكل لا يكشف المدى الحقيقى لما يمكن أن تمضى إليه أعماله .

ثالثا : أن القضية الوطنية كانت تنهب كل اهتمام حكومات الوفد تقريبا فى فترات توليها الحكم . ففي عهد حكومة الوفد الأولى (يناير - نوفمبر ١٩٢٤) وقعت مباحثات سعد زغلول - مكدونالد . وفى عهد حكومته الثانية (يناير - يونية ١٩٣٠) وقعت مفاوضات النحاس - هندرسون . وفى عهد حكومته الثالثة (مايو ١٩٣٦ - ديسمبر ١٩٣٧) وقعت مفاوضات ١٩٣٦ ، ثم مفاوضات إلغاء الامتيازات الأجنبية . وفى

عهد حكومته الرابعة (فبراير ١٩٤٢ - أكتوبر ١٩٤٤) كانت أحداث الحرب العالمية الثانية وتهديدات الخطر الفاشي على الحدود المصرية . وفى عهد حكومته الخامسة (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) وقعت المفاوضات التى انتهت بإلغاء حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ وما تلاها من معركة القناة وحريق القاهرة .

رابعاً : عدم تمتع حكومات الوفد بالاستقرار الداخلى طوال توليها الحكم ، بسبب تريض القصر بها وتآمر قوى الرجعية عليها . ويمكن القول إن حكومات الوفد كانت نهبا موزعا بين محاربة الاحتلال ومحاربة المؤامرات الداخلية . وفى عهد وزارة سعد زغلول ١٩٢٤ ، وبعد فشل مفاوضاته مع مكدونالد ، حرك القصر مظاهرات الأزهر ضده . وفى عهد وزارة الائتلاف التى رأسها النحاس عام ١٩٢٨ وقعت مؤامرة سيف الدين . وفى عهد وزارة النحاس ١٩٣٠ وقعت الأزمة بين الوزارة والقصر حول قانون محاكمة الوزراء . وفى عهد وزارة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وقعت مؤامرة انشقاق النقراشى وأحمد ماهر من الوفد . وفى عهد وزارة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ وقعت مؤامرة الكتاب الأسود . وفى عهد وزارة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ وقعت مؤامرة حريق القاهرة . وكل هذه المؤامرات الكبرى . وهى التى كانت تسبب بطبيعة الحال وسط مؤامرات أصغر ولكنها أكثر ، كان من الطبيعى أن تغل يد الحكومات الوفدية فى حقل الإصلاحات الداخلية لحد كبير .

لكل هذه الأسباب - كما ذكرنا - لا يجب الحكم فى قضية مقارنة حزب الوفد بحزب العمال البريطانى من خلال عقد المقارنة بين تشريعات كل منهما ، حيث إن حكومات حزب العمال قد قطعت دون ريب شوطا أبعد بكثير بتأميم عدة صناعات رئيسية وعدد من المرافق العامة فيما بين ١٩٤٥ ، ١٩٥١ . وإنما يكتفى بمقارنة الاتجاه العام لسياسة كل من الحزبين . وفى ذلك نرى أن هناك وجهها كبيرا للتشابه بين الحزبين فى الجوانب الآتية :

أولاً : أن موقع حزب العمال فى بريطانيا هو نفس موقع الوفد وهو يسار اليمين .

ثانياً : أن كلا من الحزبين يتخذ فى سياسته الاقتصادية موقفاً بورجوازيًا إصلاحياً لا يستهدف تقويض أعمدة المجتمع الرأسمالى أو هدم أسس النظام الرأسمالى .

ثالثاً : أن كلا من الحزبين يركز اهتمامه على الشكل البرلمانى الليبرالى للنضال .

هناك إذن أوجه شبه أساسية بين الوفد وحزب العمال البريطانى ، ولكن هذه الأوجه لا تضع الوفد اجتماعياً فى المعسكر الاشتراكى كما كان يأمل كتاب الوفد ، وإنما تضعه فى الجناح الأيسر بالنسبة لقوى اليمين المتمثلة فى القصر وأحزاب الأقلية والجماعات الفاشية . كما ذكرنا .

وعلى كل حال ، فهل يجعل هذا التحديد لموقع الوفد الأيديولوجى منه صورة مطابقة للأحزاب البورجوازية الليبرالية التى تشغل موقعه الأيديولوجى فى البلاد الأخرى ؟

فى الحقيقة أن للوفد وضعاً متفرداً يميزه عن هذه الأحزاب . وهذا الوضع المتفرد يتمثل فيما يلى :

أولاً : أن الوفد لم يقم ليمثل طبقة معينة يدافع عن مصالحها ، وإنما قام ليمثل أمة بأسرها . فقد قام على أساس التوكيل الشعبى الذى حصل عليه فى شكل توكيلات كتابية وقعت عليها مختلف طبقات الأمة وطوائفها ، وهى تخول الوفد صفة النيابة عنها والسعى باسمها لتحقيق الاستقلال ما وجد إلى ذلك سبيلاً . وبناء على هذا التوكيل اعتبر الوفد نفسه ممثلاً للأمة بأسرها وليس ممثلاً لطبقة بعينها .

ثانياً : أن الأساس الذى قام عليه الوفد كان أساساً وطنياً وقومياً بالدرجة الأولى . ولم يكن أساساً اجتماعياً . بمعنى أنه تألف لمهمة وطنية

وقومية هي طلب الاستقلال وتكثيل جهود الأمة حوله للحصول على هذا الاستقلال ، ولم يَقم للدفاع عن مصالح طبقة في وجه طبقة أخرى .

ثالثا : أن زعامة الوفد كانت تميزه عن غيره من الأحزاب الأخرى الشبيهة . فلم تكن هذه الزعامة تستمد قوتها من تأييد طبقة معينة ، وانما كانت تستمد قوتها من تأييد غالبية الأمة لها بمختلف طبقاتها . وبالتالي فلم يكن زعيم الوفد يعتبر نفسه زعيم حزب . بل زعيم أمة . وقد انعكس ذلك في العلاقة الفريدة بين زعيم الوفد وأعضاء الحزب ، فكثيرا ما فصل زعيم الوفد غالبية أعضاء الوفد المعارضين له استنادا إلى زعامته التي تتعدى الحزب إلى الأمة كلها . ومثل هذا الإجراء لا يستطيعه أى رئيس حزب ليبرالى آخر ، وإلا لفظه الحزب ولم يجد سندا من الطبقة التي يمثلها .

رابعا : أن قيادة الوفد كانت تتكون من عناصر تنتمى إلى طبقة كبار الملاك والطبقة البورجوازية الصغيرة فقط ، ولم تكن بها عناصر ذات شأن أو نفوذ تنتمى إلى الطبقة الرأسمالية الكبيرة . وكانت زعامة الوفد تنتمى للبورجوازية الصغيرة ، بينما كانت غالبية الأعضاء تنتمى لطبقة كبار الملاك .

وهذا التكوين ، مع السيطرة المطلقة لزعامة الوفد ، قد أثر على سياسة الوفد الاقتصادية والاجتماعية تأثيرا كبيرا . فمن جانب ، فقد وقف الوفد موقفا ليبراليا بالنسبة للعمال في وجه الرأسمالية المصرية الكبيرة والكومبرادور . ومن الجانب الآخر ، فقد وقف بالنسبة للمسألة الزراعية بمعنى تحديد الملكية، موقفا معارضا أشد المعارضنة ، ولم يستسلم لهذه الفكرة إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عندما قادها صراعها مع طبقة كبار الملاك المسيطرة على الحكم إلى تحطيم نفوذها الاقتصادي بتحطيم احتكار ملكية الأرض .

الهوامش :-

- (١) دكتور محمد مندور : «مشاكل الوفد وواجباته» (البحث أول فبراير ١٩٤٦)
- (٢) الوفد المصرى - ٣ يوليو ١٩٤٦ .
- (٣) نفس المصدر السابق - ٦ يوليو ١٩٤٦ .
- (٤) المصدر السابق - ٣ يوليو ١٩٤٦ .
- (٥) مجلس الشيوخ - دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين ، جلسة ١٥ ، ١٦ يوليو ١٩٤٦ .
- (٦) دكتور محمد مندور - «من الذى سيؤدى إلى حرب الطبقات» (الوفد المصرى - عدد ٨ يوليو ١٩٤٦) .
- (٧) ماركس وانجلز - بيان الحزب الشيوعى (موسكو - دار التقدم ١٩٦٨) .
- (٨) لئين الاشتراكية البورجوازية الصغيرة والاشتراكية البروليتارية (موسكو - دار التقدم ١٩٦٩) .

(٢) علاقات حزب الوفد بالقوى الدولية

فى دراستنا السابقة عن الوفد بين اليمين واليسار ، حاولنا أن نحدد موقع الوفد الأيديولوجى ، وقلنا إن الوفد على وجه اليقين يحمل ملامح البورجوازية الوطنية فى الدول المستعمرة وشبه المستعمرة التى تختلف عن ملامح البورجوازية الرجعية المحافظة فى الغرب ، من ناحية أن الأولى تحمل مضمونا وطنيا تحرريا ، بينما ملامح الثانية تحمل مضمونا استعماريا .

ثم تعرضنا لمصطلح اليمين واليسار بالتحديد من زاويتين: الزاوية الأولى ، كمصطلح أيديولوجى ، أو علمى محدد . والزاوية الثانية ، كمصطلح سياسى ، أو نسبى متغير . وأوضحنا أن المصطلح الأول يطلق على المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ، وأما المصطلح الثانى فقد يطلق داخل المعسكر الاشتراكى نفسه ، بل وداخل الأحزاب الشيوعية ذاتها ، كما قد يطلق بالتالى داخل المعسكر الرأسمالى نفسه .

ثم حددنا موقع الوفد الأيديولوجى ، فقلنا إنه يقع فى وسط اليمين أو يسار اليمين ، حسبما يتحدد موقع البورجوازية الصغيرة وحركتها الثورية لتحطيم العلاقات الإقطاعية وإنهاء احتكار ملكية الأرض - وهو تحديد ما يزال موقع خلاف - وبيننا هذا رأى على أن الوفد يمثل الاتجاه

البرجوازي الإصلاحى الليبرالى القائم على المحافظة على أسس المجتمع الرأسمالى .

وأما موقع الوفد بين اليمين واليسار ، باعتبار المصطلح مصطلحا سياسيا أو نسبيا ، فقلنا إنه يقع ، فى الجناح الأيسر بالنسبة لقوى اليمين الممثلة فى القصر وأحزاب الأقلية والجماعات الفاشية .

وفى هذه الصفحات ، وبعد أن فرغنا من الجانب النظرى ، نواصل التعرف على موقع الوفد بين اليمين واليسار من جانب آخر هو الجانب التطبيقى . ونتناول فيه علاقات الوفد .

والدراسة السليمة لهذا الموضوع تقتضى تقسيمه إلى قسمين : الأول ، علاقات الوفد بالقوى الدولية . والثانى ، علاقات الوفد بالقوى الداخلية المحلية . وقد مرت هذه العلاقات بقسميها بعدة مراحل حكمتها تطورات الصراع السياسى والأيدىولوجى العالمى ، وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية فى مصر . وهذه التطورات كانت العلامات البارزة والفاصلة بين مراحلها على النحو الآتى :

أولا : انتصار الثورة الاشتراكية العظيمة فى روسيا عام ١٩١٧ . وما أحدثته من انقسام العالم القديم إلى معسكرين : معسكر اشتراكى يواجهه معسكر استعمارى ، أو معسكر يسارى يواجهه معسكر يمينى .

ثانيا : ظهور الفاشية كقوة مؤثرة فى الأحداث العالمية فى الثلاثينيات ، وما أحدثته من انقسام العالم الرأسمالى إلى معسكرين : معسكر ديمقراطى ليبرالى يواجهه معسكر دكتاتورى فاشى .

ثالثا : دخول الاتحاد السوفيتى الحرب العالمية الثانية إلى جانب الديمقراطيات الغربية ضد الفاشية ، وما أحدثه ذلك من انقسام العالم إلى معسكرين : معسكر ديمقراطى يواجهه معسكر فاشى .

رابعاً : هزيمة الفاشية فى الحرب العالمية الثانية ، وما ترتب على ذلك من عودة الانقسام القديم بين المعسكرين الاشتراكى والإمبريالى ، واشتعال الحرب الباردة بين المعسكرين .

هذه التطورات السياسية والأيدولوجية العالمية ، كعلامات بارزة وفاصلة فى تاريخ العالم ، كانت لها بالحث انعكاساتها على الأوضاع الداخلية فى مصر ، وكانت لها تأثيراتها على علاقات الوفد باليمين واليسار . على أن ذلك لا يعنى أنها كانت المؤثرات الوحيدة فى علاقات الوفد ، بل كانت هناك مؤثرات وعوامل أخرى يتعلق بعضها بنشأة الوفد وطبيعة مهمته السياسية ، ويتعلق البعض الآخر بانتمائه الطبقي وظروف توكيله وقيام الثورة القومية سنة ١٩١٩ .

وفيما يتعلق بالعمل الأول ، فإن الوفد لم ينشأ كجمعية سرية ثورية ، وإنما نشأ كهيئة عليية قانونية . ولم تكن مهمته الأولى تنظيم ثورة ضد الاحتلال ، وإنما كانت مهمته السعى بالطرق السلمية المشروعة للحصول على الاستقلال ما استطاع إلى ذلك سبيلا . ولم تكن وجهته الأولى معاداة إنجلترا ، بل التفاهم معها على منح مصر استقلالها مقابل عقد محالفة بينهما ، ولما رفضت إنجلترا الاعتراف به وأخذت تضيق عليه ، تغيرت وجهة الوفد إلى مؤتمر الصلح لحمل الدول على إسقاط الحماية البريطانية والاعتراف لمصر باستقلالها .

هذا فيما يتعلق بالعمل الأول ، أما فيما يتعلق بالعمل الثانى ، فقد تألف الوفد الأول - كما ذكرنا - من رجال ينتمون جميعاً إلى البورجوازية المصرية . ولم يكن من بينهم عضو واحد ، ينتمى الى العمال أو الفلاحين . ولكنه لم ينشأ بهذه الصفة وحدها ، أى بوصفه حزياً يعبر عن مصالح هذه الطبقة ، وإنما نشأ بوصفه وكيلاً عن الأمة ينوب عنها فى السعى لاستقلالها . وقد عمقت ثورة مارس ١٩١٩ ، التى قامت على أكتاف

العمال والفلاحين بقيادة البورجوازية، هذا التوكيل من جانبين: جانب إحساس الوفد به، وجانب إحساس الطبقات الشعبية به. فتولدت من ثم علاقة فريدة بين الوفد وهذه الطبقات ظلت تؤثر تأثيرا شديدا على ديناميكية العلاقات بينهما.

وإذا كان من الضروري تحديد سمة، أو سمات معينة، عامة وثابتة، في علاقات الوفد باليمين واليسار، فإن هذه السمات تتمثل في الآتي:

أولا : عداء الوفد الشديد لليمين المتطرف، سواء أكان هذا اليمين ممثلا في القوى الاستعمارية والإمبريالية والفاشية، أم ممثلا في القوى الرجعية والأوتوقراطية الداخلية. وقد اتخذ هذا التطرف شكل حرب لا هراة فيها ضد هذه القوى .

ثانيا : تحفظ الوفد إزاء اليسار المتطرف ، سواء كان ممثلا في القوى الاشتراكية الدولية ، أو في الأحزاب الشيوعية المحلية . وقد اتخذ هذا التحفظ أشكالا تتراوح بين الرفض والمقاومة ، وبين التهادن والتعاون المشوب بالحنز أو تعاون رفاق الطريق .

وتعتبر الفترة من تأليف الوفد الأول في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ إلى إعلان دستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، فترة خاصة مميزة في تاريخ الوفد ، من ناحية أنه كان في أثنائها حركة شعبية ذات طبيعة خاصة ، تعمل مستقلة عن سلطات الدولة وأجهزتها ومؤسساتها ، وليس حزبا سياسيا يسعى لتحقيق مهمته عن طريق الوصول إلى الحكم ومن خلال مؤسسات الدولة . وأيضا من ناحية أن القضية المصرية في تلك الفترة كانت تعتبر قضية دولية ، قبل أن تنتهي صفتها هذه بشكل نهائي في مؤتمر لوزان وتصبح قضية ثنائية بين مصر وإنجلترا . وقد اقتضت بصفتها الدولية هذه من الوفد الدخول في اتصالات وصلات مع القوى الدولية المختلفة في ظروف السيطرة الاستعمارية والإمبريالية المطلقة في العالم، حيث

كان دور روسيا السوفيتية فى مساندة الحركات التحررية فى ذلك الحين ما يزال جليئيا لأسباب سوف نوردها .

وقد بدأ احتكاك الوفد المباشر بالقوى الدولية ، سواء أكانت سلطات رسمية (حكومات) أم سلطات شعبية (أحزاب) ، لأول مرة فى مؤتمر الصلح فى باريس فى أبريل ١٩١٩ ، بعد الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه المعتقلين فى مالطة ، والسماح لهم مع غيرهم من أعضاء الوفد بالسفر إلى باريس لعرض المسألة المصرية على مؤتمر الصلح . وقد وجه علاقات الوفد بهذه القوى منذ البداية عاملان أساسيان :

أولهما : فكرة الوفد عن القضية المصرية . وكانت هذه الفكرة تقوم على أن القضية المصرية هى قضية دولية ، وبالتالي فلا يمكن إحداث أى تغيير فى حالة مصر السياسية التى قررتها معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، إلا بقرار من مؤتمر الصلح .

ثانيهما : هدف الوفد من الذهاب إلى مؤتمر الصلح . وكان هذا الهدف يتمثل فى الحصول من المؤتمر على قرار بإسقاط الحماية البريطانية عن مصر والاعتراف لمصر باستقلالها .

هذان العاملان وجها سياسة الوفد فى علاقاته بالقوى الدولية على النحو الآتى :

١- الاتجاه إلى مراكز التأثير داخل مؤتمر الصلح . وكانت هذه المراكز تتمثل فى الدول المنتصرة فى الحرب ، لا الدول المنهزمة فيها ، وهذه الدول كانت : الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا ، وهى دول رأسمالية استعمارية تمثل معسكر اليمين .

٢- الاتجاه إلى القوى المؤثرة داخل هذه الدول . وكانت هذه القوى تتمثل فى أحزاب اليمين .

٣- الابتعاد عن معسكر اليسار ، سواء أكان ممثلاً في الأحزاب اليسارية داخل الدول الاستعمارية المنتصرة ، أم ممثلاً في روسيا السوفيتية (لم يكن اسم الاتحاد السوفيتي قد أطلق بعد على روسيا السوفيتية ، وإنما أطلق اسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية عام ١٩٢٢).

على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يتلقى الضربات من اليمين، منذ وضع أقدامه في باريس . فبعد وصوله بثلاثة أيام ، أذاعت دار الحماية في القاهرة يوم ٢٢ أبريل ١٩١٩ بياناً من معتمد الولايات المتحدة بمصر يعلن فيه اعتراف الرئيس ويلسون ، صاحب حق تقرير المصير ، بالحماية البريطانية على مصر (١) .

وبعد أسبوعين من اعتراف الدكتور ويلسون بالحماية البريطانية ، أى في ٦ مايو ، سلمت شروط الصلح رسمياً إلى الألمان ، وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية (المواد من ١٤٧ - ١٥٤) وتتضمن بإيجاز الاعتراف بالحماية ، والتنازل عن الامتيازات في القطر المصري ، ونقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس، إلى إنجلترا .

وبذلك انهارت تماماً آمال الوفد وخطته التي قدم لأجلها إلى المؤتمر، وكسبت إنجلترا اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر .

على هذا النحو ، خذل اليمين الوفد خذلانا مبيهاً ، ونشأ موقف جديد كان على الوفد أن يتدبره: فإما أن يعلن انتهاء مهمته ويعود إلى مصر ليقود الثورة في ظل الأحكام العرفية ، ويواجه خطر الاعتقال والنفي من جديد . وإما أن يظل في أوروبا بعيداً عن قبضة الاحتلال ليقود حملة دعائية واسعة النطاق لخدمة القضية الوطنية، يحفظ بها الأمل في صدور الجماهير المصرية لتواصل النضال من جهة ، ويحمل البرلمانات في دول

الحلفاء على عدم التصديق على اعترافات حكوماتها بالحماية البريطانية على مصر من جهة أخرى . وقد اختار الوفد البديل الثاني .

حتى ذلك الحين ، كانت خطة الوفد - كما ذكرنا - تقوم على تحاشي الأحزاب اليسارية ، حتى لا يثير الريبة فيه في صدر المعسكر الذي بيده البت في مصير مصر ، وهو معسكر اليمين . لذلك فقد رفض ما اقترحه المصريون المقيمون في باريس ، والذين كانوا يكونون جمعية تسمى «الجمعية المصرية» ، من الاستعانة بعون الأحزاب الاشتراكية . وكانت فكرة أعضاء هذه الجمعية أن أحزاب اليمين إنما هي أحزاب استعمارية لا تجد من مصلحتها استقلال مصر لعدة أسباب :

أولها : الخوف مما يمكن أن يحدثه هذا الاستقلال من التأثير في تونس والجزائر ومراكش ، خصوصا وقد كانت هذه البلاد مسرح اضطرابات وطنية في السنوات السابقة .

ثانيها : الخوف على رؤوس الأموال الفرنسية المستثمرة في مصر . لأن استقلال مصر سوف يدفعها إلى السعي لرفع قيود الامتيازات الأجنبية وفرض الضرائب على هذه الأموال وعلى المشروعات التجارية والصناعية الأجنبية .

ثالثها : أن أحزاب اليمين لم يكن يهمها إرضاء مصر بقدر ما كان يهمها إرضاء إنجلترا وعدم التحرش بها لسبب لا فائدة لها منه .

لذلك رأى أعضاء الجمعية أن العون الوحيد الذي ينتظر من فرنسا ، إنما هو من أحزاب اليسار فيها . وقد كاد هذا الخلاف بين أعضاء الجمعية والوفد يسبب انقسام العلاقات بينهما (٢) .

على أن الوفد لم يلبث ، بعد أن خذله اليمين بالفعل ، وبعد أن قرر طرق أبواب القوى الشعبية ، غير الرسمية ، كالمجالس والهيئات النيابية

والجرائد والرأى العام صاحب السلطان على الحكومات ، أن اتجه إلى إقامة علاقات مع اليسار.

فأخذ يطرق أبواب الاشتراكيين الفرنسيين . وقد رأى لذلك أن يساعد جريدتهم بمبلغ سبعة آلاف فرنك ، زيدت إلى خمسة عشر ألفا تحت نصيحة أعضاء الجمعية المصرية . ولكن مجلس إدارة الجريدة رفض المبلغ ، فأرسله سعد زغلول إلى اكتتاب كان مفتوحا لتخليد نكرى زعيمهم «جوريه» الذى قتل قبل الحرب (٣) . كما أقام ، عن طريق الجمعية المصرية ، مأدبة فاخرة بمطعم قصر الجمعيات العلمية لنفر من زعماء أحزاب اليسار ورجال الصحافة ، حضرها «رابوبور» الاشتراكى المتطرف ، وأحد أعضاء لجنة الأربعة والعشرين التى انتخبها الحزب الاشتراكى الفرنسى لفحص معاهدة الصلح ونقدها وابداء الرأى فيها وتقديم تقرير فيما تراه من تغيير أو تبديل ، وقد وعد «رابوبور» فى خطبة له بمساعدة الحزب الاشتراكى لمصر وتأييده لقضيتها فى رده على المعاهدة .

كما وعد بالمساعدة أيضا المسيو مارسل كاشان . خليفة جوريه ومدير تحرير جريدة الأومانيتيه الاشتراكية وعضو مجلس النواب الفرنسى . وأعلن أن الحزب الاشتراكى لن يهمل قضية مصر ، وأنه سيجعلها فى طليعة ما يهتم ، وخاطب سعد زغلول وزعماء الوفد قائلا : «إذا كنتم قد طرقت أبواب الاستعماريين فسدوها فى وجوهكم ، فإن الشعب الفرنسى يفتح أبوابه لكم فاطرقوها» (٤) .

وفى يوم ٤ أغسطس أرسل الوفد تلغرافا إلى المستر هندرسن ، رئيس المؤتمر الاشتراكى الدولى بلوسرن ، وهو الذى انعقد للنظر فى عدة مسائل تهم العالم الاشتراكى ، ومن بينها محاربة الحيف الذى نشأ عن تسوية مؤتمر الصلح، وبحث خير الطرق لتلافى الظلم الذى ألحقته

التسوية بكثير من الشعوب الصغيرة التي خدعها مبدأ حق تقرير المصير ، وفي هذا التلغراف قال سعد إنه « ينتهز فرصة انعقاد المؤتمر الاشتراكي الدولي ليعرض عليه احتجاج مصر على معاهدة الصلح التي يظهر أنها تريد تسوية مصيرنا على نقيض المبادئ التي حارب الحلفاء في سبيلها ، والمبادئ الديمقراطية التي ضحى العالم في سبيل فوزها ، وطلب باسم مصر عون المؤتمر الاشتراكي « على الظلم الذي أناخ بها ، (٥) .

ولقد كان هذا هو قصارى جهد الوفد في علاقاته باليسار في تلك المرحلة . فلم يذهب في ذلك إلى إجراء اتصالات مع روسيا السوفيتية بأي شكل من الأشكال للحصول على معاونتها . وقد عرضه ذلك لنقد بعض الكتاب الماركسيين ، الذين اعتبروا هذا الموقف نابعا من أن قيادته « كانت تخشى ثورة الشعب بأكثر مما تخشى الاستعمار ، ! وقد ذكر هؤلاء أن « لينين ، أرسل برقية إلى سعد زغلول في ذلك الحين يعلن فيها « تأييده التام للثورة المصرية ، واستعداده المطلق لمساندة الشعب المصري في كفاحه الوطني ، وتقديم العون والمساعدة المادية إذا طلبت مصر ذلك ، ولكن سعد زغلول لم يكلف نفسه حتى مشقة الرد على العرض الروسي (٦) ، .

وإذا أرجأنا مؤقتا مناقشة قصة هذه البرقية ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو : إلى أى حد يمكن لوم الوفد لعدم سعيه إلى طلب مساعدة روسيا السوفيتية في ذلك الحين في نضاله الوطني ؟ إن الإجابة على هذا السؤال ترتبط بالإجابة على سؤال آخر هو : هل كانت الدولة الروسية في ذلك الحين في حالة تمكّنها من مساندة القضية الوطنية المصرية مساندة فعالة ، وهل كانت في ذلك الحين قوة دولية مؤثرة يمكن أن تفيد القضية المصرية ؟ .

إننا نلاحظ أن هذه الدولة قد وقفت منذ قيام الثورة الاشتراكية إلى جانب الحركات التحررية في البلاد المستعمرة والتابعة ، فأدان « المؤتمر

الثاني لجميع سوفيتات روسيا ، فى مرسوم السلام الذى أصدره فى ٨ نوفمبر ١٩١٧ كل أنواع العدوان ، وتدد بالاستعمار ، وعرف نوع السلام الذى تعترف به الحكومة السوفيتية بأنه «السلام الذى لا يقوم على الضم، - أى ضم أمة صغيرة أو ضعيفة لدولة كبيرة ، دون موافقة هذه الأمة المحددة والواضحة والاختيارية (٧) .

على أن هذا التأييد فى الحقيقة لم يكن ليتجاوز إصدار البيانات، لسبب بسيط هو أن روسيا السوفيتية فى الوقت الذى ذهب فيه الوفد إلى مؤتمر الصلح ، كانت هى ذاتها فى حاجة إلى من يمد إليها يد المساعدة ! إذ كانت غارقة فى الحرب الأهلية . فلم تكد تنتقل السلطة إلى يد البروليتاريا ، ويفقد الرأسماليون وكبار ملاك الأراضي ممتلكاتهم ، حتى شن هؤلاء الحرب ضد الدولة السوفيتية بمساعدة بورجوازية أوروبا وأمريكا ، وأصبحت الحكومة السوفيتية - من ثم - هدفا لهجوم من كل صوب : من ناحية سيبيريا ، ومن البحر الأحمر ، ومن أركانجل ومورمنسك ، ومن استونيا . فقد قدمت الأساطيل الأمريكية والانجليزية إلى السواحل السوفيتية فى الشمال فى ربيع سنة ١٩١٨ ، واحتل الجنود مورمنسك وأركانجل ، وهجمت القوات الفرنسية على الأراضي السوفيتية من جهة البحر الأسود ، وقام الغزاة اليابانيون والأمريكيون بعمليات حربية فى الشرق الأقصى ، واقتحمت الفصائل الانجليزية ما وراء القوقاز وآسيا الصغرى . وترأس الجنرالات القيصريون الجيوش البيضاء ، ونهض ملايين العمال والفلاحين الروس للدفاع عن السلطة السوفيتية ضد الجيوش البيضاء . واستمرت الحرب الأهلية من ١٩١٨ إلى ١٩٢١ ، دمرت فيها اقتصاديات البلاد ، وتعطلت المصانع والمناجم ، وأحرقت القرى ، وعم الخراب البلاد (٨) .

فى مثل هذه الظروف كان من الطبيعى ألا يرد طلب المساعدة من روسيا السوفيتية ، سواء فى صورتها المادية أو الأدبية ، فى حساب الوفد .

ففيما يتصل بالمساعدة المادية ، فإن خطة الوفد لم تتجه في أى وقت - كما أوضحنا - إلى الحصول على الاستقلال عن طريق ثورة مسلحة ضد الاحتلال . وبالتالي ، فلم يكن يخطر ببال زعمائه إطلاقاً فكرة الحصول على معونات مادية ، سواء من روسيا السوفيتية أو من غيرها .

أما فيما يتصل بالمساعدة الأدبية ، فإن التأييد الأدبي لروسيا السوفيتية لم يكن لينتظر أن يكون له أى وزن أو تأثير يفيد القضية المصرية فائدة تذكر . فبالإضافة إلى أن روسيا السوفيتية في ذلك الحين لم تكن عضواً في عصبة الأمم ، فإن السلطة السوفيتية ذاتها داخل الدولة الروسية كانت مهددة بالخطر كما ذكرنا . فضلاً عن ذلك فإن نشاط الوفد الدعائي في ذلك الحين كان مركزاً بالدرجة الأولى على الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت أية محاولات من جانبه للاتجاه إلى روسيا السوفيتية كفيلة بعرقلة عمله داخل الولايات المتحدة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يمكن الرد على ما قد يثار من اعتراضات على هذا التحليل بأن بعض الحركات التحررية ، والمقصود بذلك تركيا الكمالية بالذات ، قد دخلت في صلات وعلاقات مع روسيا السوفيتية في تلك الفترة . وأن ذلك يظهر الوفد في صورة رجعية بالمقارنة مع هذه الحركة . بل وألا يفيد ذلك صحة ما ذهب إليه البعض في الكومنترن في ذلك الحين من أن الحركة التركية كانت أكثر تقدمية من حركة الوفد ؟ (١) .

في الواقع أنه في وقت ذهاب الوفد إلى باريس لم تكن قد وقعت أية اتصالات أو قامت أية صلات مع روسيا السوفيتية من جانب تركيا الكمالية . فإن هذه الاتصالات لم تبدأ إلا بعد عام ، ولم توقع معاهدة الصداقة بين البلدين إلا بعد عام بطنىء آخر ، أى في ١٦ مارس ١٩٢١ (١٠) فضلاً عن ذلك فهناك فوارق كبيرة بين الحركة الكمالية في تركيا وحركة الوفد في مصر تتمثل فيما يلي :

أولاً : أن الحركة الكمالية نشأت كحركة عسكرية نبعت قيادتها من الجيش التركي وكان أول ما فعله مصطفى كمال أن ضم إلى صفه كبار قواد الجيش . وقد سعت هذه الحركة لتحقيق أهدافها عن طريق العمليات العسكرية ضد العدو . أما حركة الوفد فقد نشأت كحركة مدنية ، تسعى لتحقيق الاستقلال بالطرق المشروعة ، ومن بينها المفاوضات .

ثانياً : إن أوضاع تركيا الكمالية وروسيا السوفيتية في ذلك الحين كانت متشابهة ، من ناحية أن كلتا الدولتين كانتا قد انسحبتا من الحرب العظمى : روسيا السوفيتية بمعاهدة برست ليتوفسك مع ألمانيا في ١٧ مارس ١٩١٨ ، وتركيا بهدنة مودرس مع الحلفاء في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ ، ولكن القتال لم يلبث أن فرض عليهما ضد عدو مشترك هو القوى الإمبريالية المنتصرة في الحرب . فكان من الطبيعي أن تسعى لإقامة تحالف بينهما ، خاصة وقد كانتا دولتين متجاورتين . وكانت روسيا السوفيتية هي التي بدأت بالتقارب بالرسالة التي وجهها لينين إلى العمال والفلاحين الأتراك في ١٣ سبتمبر ١٩١٩ لتوحيد صفوفهم ضد أعدائهم . وفي ٢٦ أبريل ١٩٢٠ طلبت الحكومة الثورية التي تألفت برياسة مصطفى كمال إقامة علاقات دبلوماسية مع روسيا وتوقيع محالفة عسكرية بينهما . ولكن هذه المعاهدة لم تعقد إلا بعد عام كما ذكرنا (١١) .

ثالثاً - أما بخصوص ما رآه البعض في الكومنترن من أن الحركة الكمالية أكثر تقدمية من حركة الوفد ، فإن السياسة الداخلية التي اتبعتها مصطفى كمال إزاء الشيوعيين الأتراك لم تكن تظهر فروقا مهمة في هذا السبيل ، إن لم تظهر النقيض ! فقبل توقيع معاهدة الصداقة التركية السوفيتية بعدة أسابيع ، كان زعماء الحزب الشيوعي التركي يتعرضون لمذبحة شهيرة في مدينة طرابيزون ، حيث اغتيل مصطفى صبحي و ١٥ من أعوانه في هذه المدينة في ١٩٢١ ، وقبل ذلك كان مصطفى كمال يصطنع حزبا شيوعيا تركيا . وقد أمل بعض المراقبين السوفيت أن

ينتهج مصطفى كمال بعد توقيع معاهدة الصداقة موقفا مغايرا مع الشيوعيين الأتراك ، ولكن أمل هؤلاء لم يتحقق (١٢) .

ومن المحقق ، على كل حال ، أن الفرق جسيم بين سلوك حكومة سعد زغلول في مقاومة الحركة الشيوعية في عام ١٩٢٤ ، وأسلوب مصطفى كمال في يناير ١٩٢١ . إنه الفرق بين الأسلوب الليبرالي والأسلوب الفاشي في معاملة الخصوم . وإذا كان قد ذكر شيء عن تقدمية الحركة الكمالية بالمقارنة مع حركة الوفد ، فإن هذا الرأي قد بنى على خطة الكفاح التي اتبعتها مصطفى كمال ضد الحلفاء ، وهي خطة ترجع لظروف تركيا التي تختلف عن ظروف مصر . ومع ذلك ، فلم تغفل القيادات السوفيتية كثيرا حقيقة الحركة الكمالية . فكثيرا ما استشهد لينين وستالين وغيرهما بالمثال التركي على أن الثورة التركية هي ثورة قد أوقفت في المرحلة الأولى من نموها ! (١٣) .

على كل حال ، فإن هذا التحليل لموقف الوفدی نقل بنا إلى معالجة مسألة البرقية التي ورد أن لينين قد أرسلها إلى سعد زغلول . وفي البداية نحن لا نستبعد أصلا ورود مثل هذه البرقية من لينين من ناحية المبدأ . ففي عام ١٩١٩ ، وعلى الرغم من الحرب الأهلية ، فقد وجه لينين عدة رسائل إلى الشعب الصيني ، وحكومتى جنوب الصين وشمالها ، وإلى عمال إيران وفلاحيهما ، وإلى عمال تركيا وفلاحيهما ، وإلى شعب منغوليا المستقلة ، وإلى التنظيمات الوطنية في تركيا ، وفيها يؤكد نبذ الحكومة السوفيتية لكافة الامتيازات والقوانين ذات الطبيعة غير المتكافئة ولكل مظهر من مظاهر الاستعمار أيا كان (١٤) .

ولكن نلاحظ أن لينين لم يكتف - في البرقية المعزو اليه إرسالها إلى سعد زغلول - بإعلان تأييده التام للثورة المصرية ، وإنما أبدى استعداداه لتقديم العون والمساعدة المادية لمصر إذا طلبت ذلك . على أن عرضنا

السابق للظروف التي كانت تمر بها الدولة الروسية في ذلك الحين من ناحية انشغالها بالحرب الأهلية والأخطار الخارجية، يبين بوضوح أن مثل هذا العرض لا يمكن صدوره من لينين. وقد اعترف الكتاب السوفيت في الحقيقة بأن الاتحاد السوفييتي «لم يكن يملك خلال السنوات الأولى لقيام الدولة السوفيتية، وهي في بداية تغلبها على التخلف الاقتصادي والثقافي لروسيا القيصرية، سوى بذل المعونة والتأييد المعنويين السياسيين، وقد اعتبروا ذلك أمرا طبيعيا» (١٥).

وعلى كل حال فإن الوثائق المصرية عن ثورة ١٩١٩ - وكانت محل فحص دقيق من جانبنا - قد خلت من أية إشارة إلى هذه البرقية. وأما الوثائق الروسية ووثائق الشيوعية الدولية، فقد أثبت الدكتور محمد أنيس أنها قد خلت هي الأخرى من أي ذكر لهذه البرقية (١٦). وبقي أن تدلي الدراسات السوفيتية الحديثة عن مصر بكلمتها في هذا الموضوع.

الهوامش

- (١) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، جزء ٢ ص ٢٠ .
- (٢) أحمد أبو الفتح: المسألة المصرية والوفد ص ٩٢ - ٩٣ .
- (٣) نفس المصدر ص ١٠٠ .
- (٤) أحمد أبو الفتح : مع الوفد المصري ص ٨٦ - ٨٩ .
- (٥) نفس المصدر ص ١٦٨ - ١٦٩ .
- (٦) فخرى لبيب ومحمود المستكاري ومصطفى بهيج : الاتحاد السوفيتي ومصر المستقلة ص ٧ - ٨ .
- (٧) History of Soviet Foreign Policy, 1917-1945, pp. 30-31 Moscow 1969.
- (٨) الكسييف وكارتسوف : تاريخ الاتحاد السوفيتي ص ١٢١ - ١٣٤ .
- (٩) لاکور، ولتر : الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط.
- (١٠) History of Soviet Foreign Policy, pp. 154-159.
- (١١) Ibid.
- (١٢) لاکور : المرجع المذكور.
- (١٣) نفس المصدر ص ٤٣ .
- (١٤) جيفتس، أ، ن : ثورة أكتوبر وشعوب الشرق ص ٢٩ .
- (١٥) نفس المصدر.
- (١٦) دكتور محمد أنيس : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ص ٢١ - ٢٢ نقلا عن:
Soviet Documents of Foreign Policy, vol. I, 1917-1924.
The Communist International (documents), vol. VI, 1919-1922.

(٣) الوفد والحركة الشيوعية فى ثورة ١٩١٩

فى دراستنا السابقة لعلاقات الوفد بالقوى الدولية ، كنا قد ذكرنا أن إحدى السمات العامة التى تميز علاقات الوفد باليمين واليسار ، هى تحفظ الوفد إزاء اليسار المتطرف ، سواء أكان ممثلاً فى القوى الاشتراكية الدولية ، أم فى الأحزاب الشيوعية المحلية . وأن هذا التحفظ اتخذ أشكالاً تتراوح بين الرفض والمقاومة ، وبين التهادن والتعاون المشوب بالحذر . ثم تعرضنا لعلاقات الوفد بالقوى الدولية اليمينية واليسارية فى الفترة السابقة على صدور دستور ١٩٢٣ ، ونعالج بعد ذلك علاقة الوفد باليسار فى مصر ، وخاصة الحركة الشيوعية فى عام ١٩١٩ .

وقبل أن نخوض فى هذا الموضوع ينبغى أن نحدد فى البداية مجموعة العوامل التى أثرت - سلباً أو إيجاباً - فى هذه العلاقات وهى تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول - يتعلق بالوفد .

والقسم الثانى - يتعلق بالأحزاب الشيوعية .

وفيما يتعلق بالوفد ، فقد حكمت علاقاته بالأحزاب اليسارية العوامل الآتية :

أولاً — فكرة الوفد، عن نفسه باعتباره وكيل الأمة ، أو هو الهيئة الوحيدة فى البلاد التى وكلتها الأمة فى الدفاع عن مصالحها والسعى فى استقلالها ما وجدت إلى ذلك سبيلا . وفى ضوء هذه الفكرة كان الوفد يعتبر أن أية هيئة أو جماعة أخرى تتصدى للعمل السياسى أو الجماهيرى تحت لواء غير لوائه ، هى هيئة أو جماعة غير شرعية خارجة على إجماع الأمة ، وبالتالي يجب مقاومتها وضربها وتصفيتها .

ثانياً — خطة الوفد فى العمل الداخلى . وكانت هذه الخطة تقوم على توحيد الجماهير المصرية تحت قيادته وتعبئتها للعمل السياسى . أو على حد تعبير جريدة «النظام» فى ذلك الحين : «وحدة الأمة واندماج جميع أحزابها فيها ، لتكون قوة متحدة متضامنة تعمل للمصلحة العامة» .

ثالثاً — خطة الوفد فى اكتساب التأييد الدولى للقضية المصرية . وكان الوفد يرى أن مصر تستطيع أن تجد لها أنصارا فى أمريكا وأوربا ، وحتى فى انجلترا ذاتها ، إذا ما ظلت حركة المصريين قاصرة على طلب الاستقلال ، دون سواه من الأغراض الأخرى التى تشبه الحركة السياسية، على حد تعبير سعد زغلول .

هذه العوامل كان لها تأثيرها فى تحديد شكل علاقة الوفد بالأحزاب والفرق اليسارية المحلية . على أن تأثيرها على علاقاته بالأحزاب اليمينية كان أقوى لسببين :

أولهما : أن الأحزاب اليمينية كانت خططها السياسية تتعارض مع خطة الوفد، إذ كانت تقوم على الاعتدال والتهادن مع الاحتلال، ممثلاً الحزب المستقل الحر . أو تقوم على المزايدة الوطنية ، مثل حزب الأمراء بقيادة الأمير عمر طوسون .

ثانيهما : أن الأحزاب اليمينية كانت تمثل الخطر على الوفد سياسياً، لأنها كانت تمثل قطاعات قوية من البورجوازية المصرية التى تزودها وتمدها بأسباب القوة والتأثير المادية .

أما الأحزاب اليسارية ، فكان موقف الوفد منها أقل خصومة - على الرغم من تأثره بالعوامل التي سبق ذكرها - وذلك لعاملين :

العامل الأول : أن خطة هذه الأحزاب اليسارية السياسية لم تكن تتعارض مع خطة الوفد السياسية . ففيما يتعلق «بالحزب الديمقراطي» ، وسوف نتعرض له بعد قليل - فقد كان يرمى إلى توجيه جهوده في سبيل القضية المصرية إلى «بحيرة الوفد» ، يصب فيها ما يكون قد وفق إليه من أفكار ، وما يكون قد أدى إلى تنظيم جهوده.

أما فيما يتعلق «بالحزب الاشتراكي المصري» الذي ظهر في شهر أغسطس ١٩٢١ ، فإن برنامجه لم يكن يختلف في جانبه السياسي عن خطة الوفد ، من ناحية عدائه للاستعمار وتطرفه . وحين أخذ يمارس نشاطه السياسي ، أخذ يسعى للاتحام بالخط السياسي الذي كان ينتهجه سعد زغلول . وكان يعترف لسعد بالزعامة والوكالة عن الأمة ، ويتحدث عنه بوصفه «وكيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول» .

العامل الثاني - أن سعد زغلول لم يكن يقف من الشيوعية ، كأيديولوجية ، موقفا معينا . بمعنى أنه لم يكن يقف ضدها أو معها . لسبب بسيط ، هو أنه لم يكن يعرف شيئا عنها ، ولم يكن يريد أيضا أن يعرف شيئا عنها . يتضح ذلك من كتابه إلى جريدة «الجازيت» ، بخصوص علاقته بجريدة «الدلي هيرالد» العمالية . ففي هذا الكتاب قال :

«أدهشني ما قرأته في صحيفتكم عن ارتياحي لخطة الدلي هيرالد الاجتماعية . ولكني أقول لكم ولقرائكم إنني لست ممن يهتمون بالمباحثات في هذه الشؤون الاجتماعية ، وأنا لا أجهد نفسي في أمر «الكومونية» أو «الباشفية» ، ولا أبحث عن أيهما المناسب لحياتنا الاجتماعية . إذ ليست عندي أي فكرة من هذه الوجهة» .

وقد انسحب هذا الموقف السلبي لسعد زغلول من الأيديولوجية الماركسية على موقفه من الشيوعيين . بمعنى أنه لم يحفل بهم إلا بقدر تأثيرهم في القضية الوطنية أو تأثير القضية الوطنية بهم . وفي ضوء هذا يمكن فهم الكتاب الذى أرسله إلى عبد الرحمن فهمى يوم ٢٣ يونية ١٩١٩ بخصوص المنشورات الشيوعية . ففى هذا الكتاب أبلغه أن الوفد «غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان ، وتتضمن الانتصار للبشفيك ، فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان* والحركة البلشفية . وهذا يضر بقضيتنا» . فالقضية الوطنية هى المقياس الوحيد الذى يقيس به سعد زغلول أية حركة أو حزب أو جماعة . فما ينفعها يقبله ، وما يعتقد أنه يضرها يرفضه .

على كل حال ، فإن الإشارة إلى هذه المنشورات الشيوعية فى تلك الفترة المبكرة - أى بعد ثورة مارس ١٩١٩ بشهرين فقط - تستحق منا الوقوف عندها مليا . فمن الثابت مما أوردناه فى دراستنا «للتيارات اليسارية فى الحركة الوطنية، فى كتابنا: «تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦» ، أن أول حزب اشتراكى تألف فى مصر ، كان فى عام ١٩٢٠ ، وذلك على يد جوزيف روزنتال ، وكان مكونا من العناصر الأجنبية . ثم حدث التحام بين العناصر الأجنبية والعناصر الوطنية (سلامة موسى وعلى العنانى وعبد الله عنان) أسفر عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى أغسطس ١٩٢١ . فهل سبق ذلك ظهور أحزاب أو جماعات ماركسية أخرى لا نعرف عنها شيئا قبل حزب روزنتال؟ وما هو مدى تأثير هذه الجماعات فى مصر بانتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا؟ .

* كانت ألمانيا منذ انتخابات ١٩ يناير ١٩١٩ تحت حكم «الحزب الاشتراكى الديموقراطى» ، ولم تكن قد ظهرت فيها للنازية بعد.

من الثابت أن المبادئ الاشتراكية ما كادت تنتصر في روسيا بثورة أكتوبر عام ١٩١٧ ، حتى أحدثت هزة عميقة في العالم الاستعماري كله . ثم حفرت أخدودا أعماق بين العالم الرأسمالي ومستعمراته عندما أذاعت الحكومة البلشفية وثائق الخارجية القيصريّة ، بما فيها من اتفاقيات سرية حول تقسيم العالم ، وأخذت تطلق نداءاتها إلى العمال والفلاحين في الشرق الأدنى ، وإلى المسلمين في العالم . ضحايا الرأسمالية .

وقد استقبل الشعب المصري ثورة الشعب الروسي بأمل وابتسامة . فقد كتب منصور فهمي في صحيفة «الحرية» قائلا :

«إنه خبر يسر كل محب للحرية ، وكل من يشتهي أن تعم بركتها في الوجود بين الناس وبين الأمم جميعا ، .

وكتبت المقطم تحت عنوان «الاشتراكية في مصر» تقول :

«إن روح الاشتراكية بمعناها الصحيح المعقول سيعم العالم بعد الحرب ، ولا يحتمل أن تظل مصر بمعزل عن فعله وتأثيره ، ولا يعقل أن تبقى الحال فيها على ما هي عليه !

وفي الحق إن تدهور الظروف الاقتصادية التي نجمت عن الحرب كان قد دفع الكثير من المصريين إلى التفكير في ضرورة إيجاد مخرج من هذه الأوضاع ، فكثر الكلام عن التعاون والنقابات والاشتراكية ، وكانت هذه الموضوعات مادة معتادة يتحدث بها الناس في مجالسهم ويجدون فيها بصيصا من الأمل في المستقبل .

وبلغ الاهتمام بالاشتراكية الحد الذي دفع السلطان حسين إلى محاولة الانتساب إلى الاشتراكية ، ففي حديث له لأحد الصحفيين الإيطاليين نشر في جريدة وادي النيل في ٦ مارس ١٩١٥ ، وصرح بأنه لا يعرف إلا «فئة واحدة من الاشتراكيين ، هي فئة الاشتراكيين العاملين لخير الإنسانية ، وأنا كذلك اشتراكي عامل لخير الإنسانية !

وفى عام ١٩١٥ ، صدر كتاب «تاريخ المذاهب الاشتراكية، لحسين المنصورى . وقد طالب فيه بتمثيل طوائف العمال فى الجمعية التشريعية المكونة فى معظمها من أصحاب الأطنان .

بل لقد كتب الدكتور محمد حسين هيكى، الذى أصبح رئيس أكبر حزب إقطاعى فى مصر، مقالا تحت عنوان «الاشتراكية تخطو إلى الأمام، فى جريدة «السفور» فى ٧ يناير ١٩١٦ . ذكر فيه أن الاشتراكية «فى ندائها السامى تريد الحق والعدل ، وتطالب الناس بأكبر حظ يستطيع من السعادة» ، ثم قال :

«إن صوت الحق فى كل زمان هو الصوت المسموع ، لذلك جعلت الفردية تتراجع إلى الوراء شيئا فشيئا ، وجعلت نفثات الاشتراكية تتسلل من تلك الفرج الضيقة ، وعملت هذه النفثات فى جسم الفردية، فابتدأ يهتز وخشى أن ينهار بنيانه . فلما بلغ منه الوجى وضاعت به السبل ، دفع الجيوش تتحارب وتقتتل ! وها قد مضى على هذه الحرب سبعة عشر شهرا وتزيد، فصرنا نرى الفردية مسرعة إلى الخذلان لتترك للاشتراكية ماكانت تنازعها فيه من بقاء .

ثم قال أيضا : «لهذا ترانا نغتنب باقترب تحقق الآمال الاشتراكية فى أوروبا . وإنا نعتقد أن اليوم الذى تدخل فيه مبادئها الكبرى إلى عالم العمل ، هو اليوم الذى تشرق فيه شمس الحرية على العالم كله، وهو اليوم الذى ينال فيه تعس بنى آدم حظا من السعادة يجعل للحياة عنده طعما ، ويدفعه لمشاركة نافعة فى السير إلى الكمال المنشود»!

ولقد بلغ الأمر ، عندما وصلت الأنباء باعتقال القيصر نيقولا الثانى وفرض الإقامة الجبرية على أسرته فى ٨ مارس ١٩١٧ ، أن نشر الشاعر الإسلامى الكبير أحمد محرم قصيدة فى جريدة الأفكار يوم ٢٣ مارس

١٩١٧ ، يحرض فيها على الثورة ونبض الظلم والخضوع ، وعنوانها :
«عرش القياصرة» . وقد قال فيها :

إن الذى هز الممالك بأسه * أمست تهز فؤاده الأشجان
ثارت عليه شعوبه وهمومه * فتدافع الطوفان والبركان
ترضى الشعوب إلى مدى ، فإذا أبت ، رضى الأبي وطاوع الغضبان
عبدوه فوق سريريه من رهبة * حتى هوى ، فإذا به إنسان
والحكم إن وزن الأمور بواحد * غبن الشعوب وخانه الميزان
فى عصمة الشورى وتحت ظلالها * تحمى الممالك كلها وتصان
تدنى الشعوب اذا تباعد أمرها * فالكل تحت لوائها إخوان
والرأى أسطع ما يكون إذا انجلت * شبهاته وأضائه البرهان
المجد أجمع والجلال لأمة * صدقت عزيمتها وعز الشأن
جمع الإباء بها ، وأذعن غيرها * فالعيش ذل والحياة هوان
الله يحكم فى الممالك وحده * ولكل شىء مدة وأوان

يتضح من ذلك إلى أى مدى كانت الأفكار أثناء الحرب تستجيب
للاشتراكية ، وتطرب لنجاح الثورة الروسية ، وهو ما يفسر ما ذكره
«لاكور» من أن بعض الخلايا الاشتراكية الثورية قد ظهرت فى بعض
مدن القطر المصرى ، منذ عام ١٩١٨ ، وخصوصا فى الاسكندرية
وبورسعيد والقاهرة . كما يذكر مارسيل كولومب أن أول استجابة للمذهب
الجديد كانت فى الإسكندرية بين الموظفين والصناع الأجانب من
اليونانيين والنمساويين والروس ، الذين كانت غالبيتهم من اليهود . ثم
بين العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا
دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية .

على أن الكاتبين المذكورين لا يقدمان أية تفصيلات أو أدلة على وجود هذه الجماعات الماركسية ، وفي الوقت نفسه لم يشر. روزنتال بشيء إلى وجود جماعات ماركسية قبله .

وعلى كل حال ، فنستطيع الآن أن نؤكد وجود حركة شيوعية في مصر في تلك الفترة المبكرة ، أي في الأشهر التالية لثورة مارس ١٩١٩ . وهو نشاط لم يكن بالتعبير عن نفسه بالمشورات فقط ، بل وكان يزاول الدعوة للشيوعية في أكبر ميادين العاصمة المصرية !

بل إن ظهور هذا النشاط على صفحات الصحف في أبريل ١٩١٩ ، يدفعنا إلى الشك بحدّة في وجود جذور لهذا النشاط في ثورة مارس ذاتها! ذلك أنه سوف يبدو غريباً حقاً أن يظهر هذا النشاط في أبريل فجأة دون أن تكون له جذور ضاربة في الشهر السابق عليه على الأقل !

وقد أخذت أخبار هذا النشاط تصل إلى الصحف ، حتى اضطرت جريدة «الوطن» إلى تخصيص افتتاحيتها يوم ٢٣ أبريل ١٩١٩ للتحذير منه ! ففي هذا المقال ، وهو تحت عنوان «خطر البلشفية» ، أشارت الجريدة إلى الأخبار التي كانت تأتي بها البرقيات من الخارج في ذلك الحين عن «أخبار البلشفية والفظائع التي يرتكبونها ، والمصائب التي تحل بالبلاد التي انتشرت فيها مبادئهم ، وتصميم الحلفاء على مقاومة البلشفية ومحاربة أنصارها ، وإعلان ساسة الدول المجتمعين في مؤتمر باريس (مؤتمر الصلح) أنهم يرفضون بحتاً الاعتراف بأية سلطة أو هيئة أو حكومة بلشفية ، وأن كل شعب يتقدم إليهم مطالباً بحقوقه وهو لا يسأل حلة البلشفية ، فإنهم لا يسمعون له صوتاً ، ولا يجيبون له مطلباً» . ثم قالت :

«فالمبادئ البلشفية هي أدنى خطر على الجمهور الذي ينخدع بها فيتحذرها سبيله إلى حقوقه ، وواسطة لتحقيق رغباته وآماله . وليست البلشفية فقط أن يقوم الفقير على الغنى فيسلبه ماله ، وأن يدعى اللص

والمحتال أن لهما حقا بالأموال التى جمعها العامل الشريف بعد الجهد المتواصل والعناء الشديد ، كما هو واقع فى روسيا المنكودة الحظ ، بل هى أن يترك الحارس موقعه ، والجندى صفه ، والعامل معمله ؛ والملاح سفينته ، والتلميذ مدرسته ، والتاجر متجره ، والفلاح مزرعته . ويشكل كل فريق منهم مجلسا يدعى النيابة عن البلاد ، ويحاول إدارة الجمهور وتدبير الأمة (السوفييتات) . فإذا أراد أمرا ، حث الناس على الاقتداء به ، ودفعهم إلى التجمهر والتظاهر لتأييد هذا الأمر ، فيختلط الحابل بالنابل . وتتم الفوضى .

«إنى أرى البلشفية أشد الأخطار التى تهددنا، فإذا لم نقض عليها قبل استفحال شرها ورسوخ مبادئها فى نفوس أبنائنا ، فإننا صائرون إلى الخذلان والوبال . فليتدبر العقلاء الأمر ، ولنقم جميعا بما يحتم علينا فعله لصيانة بلادنا وأنفسنا فى الحاضر والمستقبل .»

واستطردت الجريدة تقول :

«ألم يعط عظمة سلطان مصر أسطع البراهين على تفانيه فى تحقيق أمانى أمته؟ وهل لم يقف وزراؤه فى هذه الأيام العصبية وقفة الوطنية والإخلاص؟ وهل لم ينب المصريون عنهم رجالا هم منائر هذا الوادى لبسط قضيتهم أمام مؤتمر الصلح؟

«فماذا يبتغى القوم فوق ذلك الآن؟ . إن حركات الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور قد تكون - إذا استمرت - دليلا على عدم الثقة بالوفد المصرى ، والخطوة الأولى التى تخطوها هذه الأمة الهادئة المسلمة إلى البلشفية الخطرة ، تقضى على الآمال وتبيد الحقوق وتذهب بالنظام . فليتعظ المتعظون.»

انتهى مقال الجريدة . وما يهمنا منه بصفة خاصة هو حديث الكاتب بصراحة عن ضرورة القضاء على البلشفية «قبل استفحال شرها ورسوخ

مبادئها فى نفوس أبنائنا، فواضح أن كلمتى «استفحال» و«رسوخ» ،
تعبران عن أطوار متقدمة لما ترمزان إليه ، ومعنى ذلك أن الأطوار
السابقة ، أو الأطوار الأولى كانت قائمة وموجودة فى مصر فى ذلك
الحين .

كذلك يهمنى فى هذا المقال أيضا إشارة الكاتب إلى أن حركات
«الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور» فى ذلك الحين
قد تكون الخطوة الأولى إلى البلشفية الخطرة ، فهذه العبارة إشارة إلى
تأثر هذه «الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة» بالنموذج السوفيتى ،
وخوف الكاتب من تأثرها بالدعوة الشيوعية .

على كل حال ، فبعد عشرة أيام فقط من هذا المقال ، وجدت
الجريدة ما يحفزها إلى الكتابة مرة أخرى فى موضوع الشيوعية . ففى
يوم ٢ مايو ١٩١٩ ، وتحت بيت الشعر التالى الذى اتخذته عنوانا
لافتتاحيتها :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم

ولا سراة إننا عوامهم سادوا

كتبت الجريدة تقول :

«إن ما حل بأعيان الروس وحكامهم السابقين ، وصياحهم المتوالى
من خطر البلشفية وأضرارها ، واستعانتهم بالدول لتنقذهم منها ، وإجماع
دول أوروبا وأمريكا الديمقراطية على محاربة هذا الداء وإقامة الحواجز ،
واتخاذ الاحتياطات الواقية منه لحصره وقتله فى مكانه قبل أن يتعداه إلى
سواه - لمن أسطع الأدلة على أن البلشفية أشد أمراض الهيئة الاجتماعية
خطرا وضررا على جميع الطبقات ، ولاسيما طبقة الأعيان والسادة
فيها .

«فهل يعقل أن نرى أمة من الأمم تنكر البلشفية وتعترف بأضرارها
قولا ، وتقوم طبقة الأعيان والسادة لنشرها في البلاد؟ وهل سمعنا أن هذه
الطبقة نفسها حركت العامة للثورة مهما كانت أغراضها وهي تعلم أنها
ستكون على الدوام وقود نارها .

«الجواب على هذا السؤال يرى ويفهم من الآية القائلة : «وإذا أردنا أن
نهلك قرية أمرنا مترفيها ، ففسقوا فيها ، فحق عليها القول ، فدمرناها
تدميرا .

«ومعنى هذا أن نفرا من طبقة السادة والأعيان وأكابر الموظفين ،
يغتزون بنفوذهم وقوة تأثيرهم على العامة ، ويحسبون أن زمامها يكون
دائما في أيديهم ، يديرونها كما يريدون ويشتهون ، فيدفعونها للحركة
ويحسبون أنفسهم ناجين من أذاها . ولا ريب أن هؤلاء ظلموا أفهامهم
التي لم تدرك كنه العقلية البشرية . فإذا أنت فتحت عيون العامة ، ولقنتها
مبدأ الحركات الثورية، وعلمتها أنها أحق بمال الغنى منه، وأنها أهل
للسيادة وللحكم ، إلى آخر ما هناك من المبادئ - هيجت معنتها الخالية
الخاوية . وشهواتها الكامنة ، هياجا يستحيل على كل قوة في الأرض أن
تطفئه وكنت أنت الجاني على نفسك ، بل كنت حافر قبرك .

«إن الواجب على أعيان ونبلأ الشعوب محاربة الفتن والثورات، لاجادها
أو تأييدها بأى وجه من وجوه التأييد، لاسيما فى هذه الأيام التى
تلبس فيها الثورات ثوب الوطنية الروسية ، أو هو البلشفية . فان البلشفية
شهوة العامة من كل الشعوب ، وبلاء الخاصة فى كل الأمم . لأنها تجعل
الأرجل رءوسا ، والرءوس أرجلا . فكيف يستقيم حال شعب تتولى قيادته
عامته، وقد قال شاعرنا العربى القديم : «لا يصلح الناس فوضى لاسراة
لهم . ولا سراة اذا عوامهم سادوا» . حمانا الله من البلشفية ، ووقانا
المولى بلاياها ومصائبها وأضرارها .

فى هذا المقال نثير الجريدة قضية قيادة السادة والأعيان والموظفين للجماهير الشعبية، أو ما أطلقنا عليه فى دراستنا للحركة الوطنية من ١٩١٨ - ١٩٣٦: «الوصاية البورجوازية على العمال». ولكنها لا تتناولها من جانب أن هذه الطبقة «فتحت عيون العامة ولقنتها مبدأ الحركات الثورية فقط، وإنما تتناولها من جانب جديد تماماً، هو أن هذه الطبقة - أو نفرا منها فى الحقيقة حسبما ذكرت الجريدة - «تعلم العامة، أنها أحق بمال الغنى منه، وأنها أهل للسيادة والحكم». وهذا الكلام معناه الصريح أنه كان يوجد إلى جانب القيادات البورجوازية المنغلقة على قضية التحرر السياسى وحدها، قيادات أخرى انتهزت فرصة الثورة لتعمل لقضية التحرر الاجتماعى أيضاً ومن هنا كان تحذير الجريدة لهذه القيادات بأنها اذا فتحت عيون العامة على هذه المبادئ، «هيجت معدتها الخالية الخاوية، وشهوانها الكامنة، وكانت هى الجانية على نفسها؛ بل كانت حافرة قبرها».

على أن هذه النصيحة فيما يبدو لم تلق صدًى، لأن الجريدة عادت فى يوم ١٠ مايو ١٩١٩ تحذر من جديد من خطر الشيوعية، وتقول إن هذا الخطر «خطر حقيقى أخذت آثاره السيئة وأضراره الخطرة تظهر فى كل مكان». فإن لم يحاربها العالم حرباً عواناً، ويوقفها عند حدها، ويقضى عليها القضاء المبرم، كانت هى الخطر الدموى الأحمر!

على كل حال، وفى الشهر التالى (يونية) كان نشاط الحركة ومنشوراتها قد بلغت أنبأؤها الوفد فى باريس. فكتب سعد زغلول كتابه لسالف الذكر إلى عبد الرحمن فهمى، الذى يعرب فيه عن عدم رضاء الوفد عن هذه المنشورات.

وفى شهر أغسطس كانت الحركة تنتقل إلى التعبير عن نفسها بطريق الدعوة العلنية فى الميادين العامة بالقاهرة، كما يتضح من الخبر التالى الذى نشرته الصحف:

«من غرائب ما حدث يوم الجمعة الماضي ، أن رجلا أوروبيا وقف في ميدان العتبة الخضراء ، والتف حوله المارة ، فأخذ يمتدح أعمال البلشفية ، ويثنى على القائمين بها ، ويقول للناس إنه إذا ذاعت البلشفية في مصر لاستطاع العمال أن يظفروا بما يعوزهم من الراحة ، وأن ينال المستخدمون والعمال ثلاثين في المائة من ربح أعمالهم فوق أجورهم اليومية» .

وقد أثار هذا الخبر التعليق والنقاش . فكتب أمين عز العرب المحامى يقول إنه قد راعه هذا الخبر ، وإنه كان يتمنى كثيرا لو تمكن أحد رجال الضبط من القبض «على عنق ذلك الأوروبى ، الفصيح فى عربيته إلى حد الخطابة بها علنا وفى ميدان من أكبر ميادين العاصمة ، لنعرف ! جلسيته ، ولنعرف تلك اليد التى أوصلته إلى هذا المكان ودفعته إلى هذا العمل» . ثم قال إنه فى أثناء أن كان يكتب كلمته للجريدة ، دخل عليه صديق وأبلغه أنه قرأ نشرة عنوانها : «اعتنقوا البلشفية» ! فما تردد فى الاعتقاد فى أن تلك النشرة ينتهى نسب محررها إلى ذلك الأوروبى الذى قام خطيبا فى العتبة الخضراء ، .

وقد علقت جريدة المقطم ، الموالية للاحتلال ، على هذا الخبر بقولها ساخرة : «الظاهر أنه لم يكن بين الذين سمعوا الخطبة واحد اطلع على وصف محاسن البلشفية فى روسيا ، وما جرت على تلك البلاد من الخير والمنافع ، حتى صار الروبل الروسى بقرش صاغ ، بعد ما كان يساوى عشرة قروش ، وحتى مات الملايين من أهلها جوعا ، وحتى خربت مدنها العامرة كبتروغراد ، بعد ما كانت من عرائس مدن أوروبا» . ومغالطة الجريدة واضحة ، إذ أنها نسبت مصائب الحرب الأهلية فى روسيا إلى البلشفية .

على كل حال ، فيجدر بنا أن نلقى الضوء على مسألتين مهمتين :
المسألة الأولى ، تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة الاشتراكية فى روسيا سنة
١٩١٧ .

المسألة الثانية ، قيام أوروبى بالدعوة للشيوعية باللغة العربية فى
أكبر ميادين العاصمة .

وفيما يتصل بالمسألة الأولى ، فنرى أن احتمال تأثر ثورة ١٩١٩
بالثورة الروسية احتمال وارد كبير ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا - لم يكن هناك حظر على أخبار ما جرى فى روسيا السوفيتية
فى الصحف المصرية ، بل كانت هذه الأخبار تطفح بها الصحف
المصرية ، ويقرأها الشعب المصرى كل يوم قبل ثورة مارس تحت عنوان
«المسألة الروسية» ، وغيرها . صحيح أن هذه الأخبار كانت تنشر من زاوية
العطف على «أعيان الروس وحكامهم السابقين» ، ولكن الطبقات
الجماهيرية فى مصر من الفلاحين والعمال ، لم تكن تشاطر بطبيعة الحال
هذا العطف على أعيان الروس . كذلك كانت الصحف المصرية تنشر
أخبار الحرب الأهلية الروسية ومؤامرات الحلفاء ضد الشعب الروسى ،
وذلك من زاوية العطف على المتآمرين الذين كانوا يصورونهم بأنهم
يحاربون مذهباً يعمل لهدم نظام العالم كله ، ولكن قطاعات من
الشعب المصرى ، وخصوصاً من المثقفين ، كانت تعتبر ثبات الشعب
الروسى فى وجه المؤامرات ، هو فى حد ذاته دليلاً كافياً على فساد هذه
الادعاءات .

وقد عبر الشيخ على سرور الزنكلونى ، وهو أحد علماء الأزهر
الشريف ومن تلاميذ الشيخ محمد عبده ، عن هذا الشعور تعبيراً بليغاً
حين كتب يوم ٢٥ أغسطس ١٩١٩ يقول : «كيف يصدق العقل أن
جماعة من بنى الانسان فى القرن العشرين يوجدون مذهباً ويكونون
وحدة ليهدموا بها نظام العالم كله ، ثم هم مع ذلك يحاربون ويثبتون ؟

ثانيا - وهذا السبب وثيق الصلة بما سلف ذكره ، لأنه يمثل مناخ التأثير بالثورة الروسية - فإن مصر كانت فى ذلك الحين ، أى فى الأشهر السابقة على ثورة مارس ١٩١٩ ، تشهد حركة عمالية على جانب كبير من القوة تعبر عن نفسها فى شكل إضرابات وتآليف نقابات ومطالبات بتحسين ظروف العمل والعمال . وكانت هذه الحركة تتحرك من وعى عمالى متقدم يتضح من البيان الذى أرسلته نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية لبعض الصحف ، قبل ثورة مارس بأسبوع واحد ، تقول فيه : «إذ اعتقد بعض أصحاب الأعمال أن العامل آلة مسخرة ، فإن طبيعة هذا العصر تنافى هذا الوهم . فقد أثبت العلم أن العامل هو القوة الفعلية التى تقوم عليها الحياة!»

وقد كتبت جريدة الأهالى يوم ٢٤ فبراير ١٩١٩ تبدى ارتياحها «لتحرك العمال وعلمهم أنهم رجال لهم مصالح وحقوق ، لا آلات مسخرة» ، وتقول إنها تأخذ من حركتهم «فألا حسنا» . ثم تشجعهم على تكرين النقابات قائلة : «ومن أهم العوامل فى نجاحهم وإدراكهم ما يريدونه من تحسين حالهم ، أن يتحدوا ويكونوا قوة واحدة ، لا قوى متفرقة . وليس الاتحاد أن يجمع عمال ورشة أو معمل أو مصلحة أو شركة على مطالب ، فلا يشذ منهم واحد ، فإن هذا اتحاد وقى - وإنما الاتحاد المنظم المتين هو أن توجد جمعيات ونقابات يرجع إليها العمال فى مطالبهم وجميع شئونهم . ويسرنا أن يكون العمال قد فهموا من أنفسهم هذه الحقائق ، فكان أول ما اتجهت آراؤهم إليه أن فكروا فى تأليف النقابات . فننصح لهم أن يوجهوا أكثر هممتهم إلى ما فكروا من تأليف النقابات فإنهم لا تنصلح لهم حال فى الخارج ، إلا إذا انصلحت حالهم فى داخليتهم» .

ثالثا : جو القلق الثورى السياسى والاجتماعى الذى كانت تضطرب به البلاد فى تلك الفترة . وهو جو تفرخ فيه بطبيعة الحال المبادئ الثورية المتطرفة .

وعلى كل حال ، فقد تمثل تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة الروسية في
المظاهر الآتية :

أولاً: تكوين اللجان والمجالس والجمعيات على نسق السوفيئات
الروسية . ويقول «روجيه لامبلان» إنه يعلم أن هناك مدينتين أو ثلاثا
تكونت بهما سوفيئيات على الطراز الروسى . وهو يقصد زفتى والمنيا
وأسيوط . على أن مفهوم السوفيئيات كان يمتد إلى مدى أبعد .

ففى كتاب اللورد اللبى إلى اللورد كيرزن يوم ٢٠ أبريل ١٩١٩ عن
إضراب الموظفين ، كتب يقول: «إن موظفى الحكومة قد أقاموا نظاما
محكما من السوفيئيات ينتهى بسوفييت مركزى ، أو لجنة عامة
للإضراب» . ثم قال إن كلمة «سوفييت» قد استخدمت ، ولكن بدون أى
فكرة واضحة تماما عن معناها .

على أن هذا المعنى ، على كل حال لم يكن خافيا على جريدة
«الوطن» . ففى المقال الذى أوردها فيما سبق قالت : «إن حركات
الجمعيات واللجان والمجالس المختلفة التى ألفها الجمهور ، قد تكون - إذا
استمرت - الخطوة الأولى التى تخطوها هذه الأمة الهادئة المسلمة إلى
البشافية الخطرة!»

ثانيا - إعلان بعض المدن الثائرة استقلالها ، كما حدث بالنسبة
لزفتى والمنيا على وجه الخصوص . وكلاهما تألفت بهما سوفيئات ، أو
لجان وطنية . والإضافة التى نقدمها فى هذه الدراسة بالنسبة لهذا
الموضوع هى أن رياض الجمل المحامى ، سكرتير اللجنة الوطنية التى
تألفت فى مدينة المنيا أثناء ثورة مارس، والذى أعلن، باعتراف الشهود
أمام المجلس العسكرى، قرار اللجنة الوطنية استقلال المنيا يوم ٢٣ مارس
١٩١٩ - قد تولى بعد خروجه من السجن ، الدفاع عن حسنى العرابى
وأنطون مارون ، فى القضية التى نظرت أمام المحكمة العسكرية فى

الإسكندرية يوم ٢ يوليو ١٩٢٣ . وقد أصدرت المحكمة حكمها ببراءتهما وأطلق سراحهما بعد أن سجنا أكثر من أربعة أشهر .

على كل حال ، فهذا هو ما يتصل بالمسألة الأولى ، وهى تأثر ثورة ١٩١٩ بالثورة الاشتراكية فى روسيا . أما ما يتصل بقيام أوروبى بالدعوة الشيوعية باللغة العربية فى ميادين القاهرة ، فيهمنا توضيح بعض الأمور: الأمر الأول ، أن غالبية الأوروبيين فى مصر فى ذلك الحين ، كانت تتكلم اللغة العربية كما يتكلمها أهلها . وبعض الجاليات الأوروبية كالإيطاليين واليونانيين كانوا يتكلمون العربية بطلاقة .

ثانيا : معايشة الأوروبيين للمصريين وقتئذ ، ومخالطتهم لهم فى جميع الأعمال ، وخصوصا فى الوظائف الدنيا والصناعات الصغرى . ويكفى القول إن العمال الوطنيين قبل الحرب العالمية الأولى كانوا قلائل فى جميع الحرف ودوائر العمل بالنسبة لزملائهم الأوروبيين ، ولم يتكاثر عددهم إلا فى ظروف الحرب العالمية الأولى .

وقد قام العمل النقابى أساسا على أكتاف البروليتاريا الأجنبية ، فكانت النقابات كلها تقريبا للعمال الأجانب ، كما قام العمل الاشتراكى أيضا على أكتاف العناصر الأجنبية أيضا فى بدايته . فالأجانب فى مصر كثرتهم فى ذلك الحين ، حيث كانوا يبلغون نحو ربع مليون (٢١٦ و ٢٢٥,٦٠٠ سنة ١٩١٧ و سنة ١٩٢٧) كانوا ينقسمون طبقيا على نحو التقسيم الطبقي للمصريين ، فكان غالبيتهم من العمال ، وأقليتهم من كبار الملاك والرأسماليين .

ثالثا : إن قيام أوروبى بالترويج بالعربية للشيوعية فى أكبر ميادين العاصمة فى سنة ١٩١٩ ، لا يجب أن يؤخذ كدليل على اقتصار الحركة على العناصر الأجنبية وحدها ، إذ لو كانت هذه الحركة قاصرة على هذه

العناصر وحدها لما أثار ذلك جزع جريدة «الوطن» ، التي كانت كتابتها موجهة إلى العناصر الوطنية. وإن كان ذلك على كل حال لا ينبغي أن يذهب بنا بعيدا إلى حد تخيل غلبة العناصر الوطنية على العناصر الأجنبية.

رابعاً : إن الترويج للشيوعية لم يكن فيه ما يعاقب عليه قانون في ذلك الحين . سواء بالنسبة للمصريين أو الأجانب، إذ لم يكن قانون العقوبات الأهلى فى ذلك الوقت يتضمن نصوصا تعاقب على ذلك.

وقد ذكر الدكتور سليمان محمد النخيلي أنه كان فى أكتوبر ١٩٢٢ حين أصدرت الحكومة القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ بشأن مكافحة الشيوعية . وقد قضى بسجن الشيوعيين ومن يحذو حذوهم . وهذا غير صحيح . ففى الواقع أن هذا القانون لم يكن بشأن مكافحة الشيوعية، كما أن الباحث لم يكن دقيقاً فيما أورده عن أحكام هذا القانون . فقد أورد أن هذه الأحكام تلتخص فى توقيع حكم الإعدام على كل من يعتدى على رجال الدولة أو أجهزتها، وقال إن ضرره عاد على العمال بسبب اتصال الحركة العمالية بالحركة الشيوعية.

والحقيقة أن القانون كان موجهاً ضد كل من يشرع بالقوة فى قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو فى تغيير شئ من ذلك . وقد نص على معاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فاذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة، يعاقب بإعدام من ألف العصابة ، وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما «.. الخ» . ولم يتعرض القانون لمسألة الترويج للشيوعية، أو ما كان يطلق عليه حينذاك «تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، بأى شكل - وبالتالي فلم يكن له ضرر على الحركة العمالية.

وفى الحقيقة أن نشاط الحركة الشيوعية فى مصر لم يتأثر بصور هذا القانون أى تأثر ، بل لقد كتبت الأهرام بعد صدوره بخمسة أيام

تقول: «تجرى فى الإسكندرية الآن حركة اشتراكية شيوعية لم تر البلاد مثلها قبل الآن، وهى تجتذب إليها العمال وعشاق الاشتراكية من كل جانب» ١ .

وبعد شهرين ، أى فى ٩ ديسمبر ١٩٢٢ ، استدعت إدارة الضبط والربط بمحافظة الإسكندرية روزنتال، لتبلغه بأمر مدير الأمن العام الذى يحظر عليه نشر الدعوة الشيوعية فى مصر وإلا أبعد عن البلاد. ولكن روزنتال أجاب بأنه «مصرى الجنسية ويسرى عليه من القوانين ما يسرى على جميع المصريين. فإذا كانت الحكومة ترى عمله مخالفا لهذه القوانين، فليس أسهل عليها من محاكمته، وإلا فلا داعى للتعرض له فى مبادئ ليس فى نيته الكف عن اتباعها» .

ولعل فى هذه الأدلة جميعها ما يدحض كل ما كتبه الدكتور النخيلى عن هذا الموضوع.

وفى الواقع أن القانون الذى صدر لمكافحة الشيوعية والحركة العمالية، هو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ ، الذى صدر بعد دستور ١٩٢٣ ، وأضاف إلى قانون العقوبات الأهلى عدة مواد تتعلق بهذا الشأن. فقد أضاف المادة ١٠٨ مكررة التى نصت على أنه «إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى، يعاقبون بالسجن مدة لا تتجاوز سنة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه» . ثم ألغى المادة ١٥١ القديمة واستعاض عنها بمادة جديدة تنص على أن «يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز خمس سنين كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية، وذلك باستعمال النصوص المبينة فى المادة السابقة:

أولا: التحريض على كراهية نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى أو على الازدراء به.

ثانيا : نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية .

ثالثا : تحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة . ويعاقب بنفس العقوبات المتقدمة كل من شجع ، بطريق المساعدة المادية أو المالية ، على ارتكاب جريمة من هذه الجرائم دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة فى ارتكابها .. الخ .

وعلى كل حال ، فمن الثابت أن هذا القانون هو الذى طبقته وزارة سعد زغلول على الشيوعيين فى عام ١٩٢٤ ، وأشار اليه النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية فى ذلك الحين فى تصريحاته للصحفيين .

(٤) حرب المنشورات بين الحركة الشيوعية والحكومة

فى الجزء السابق من دراستنا ، كنا قد تعرضنا لمجموعة العوامل التى أثرت سلباً أو إيجاباً فى علاقة الوفد باليمين واليسار ، ثم تطرقنا إلى موضوع النشاط الشيوعى فى ثورة ١٩١٩ ، وهو النشاط الذى عبر عن نفسه فى صورتى ، ووصل إلى حد الدعوة علناً للشيوعية فى أكبر ميادين العاصمة . ثم تعرضنا لموضوع تأثير ثورة ١٩١٩ بالثورة الروسية سنة ١٩١٧ ، ومظاهر هذا التأثير ، وأوضحنا كيف أن هذه التطورات قد لقيت صدى قوياً فى بعض الصحف المصرية التى تعبر عن مصالح البورجوازية المصرية الكبيرة ، فأبدت جزعها وخوفها من أن تتحول الحركة الوطنية إلى حركة اجتماعية ، وأن يكون النشاط الوطنى الجماهيرى الذى يعبر عن نفسه حينذاك فى تأليف السوفييتات على النمط الروسى ، هو الخطوة الأولى التى تخطوها هذه الأمة الهادئة المسلمة إلى البلشفية الخطرة ، - حسب تعبيرها - ونواصل فى هذا الجزء من الدراسة تتبع أصداء النشاط الشيوعى على الصعيدين الرسمى والشعبى .

أولاً: على الصعيد الرسمي

كانت الخطة التي اتبعتها السلطات الرسمية في مصر ، البريطانية والمصرية ، هي محاربة المنشورات الشيوعية بالمنشورات الدينية . وكان من الطبيعي أن تلجأ في ذلك إلى مفتى الديار المصرية الشيخ محمد بخيت المطيعي ، باعتباره الجهة الرسمية الدينية المسؤولة عن الإفتاء في هذه الأمور . فأوعزت إلى من يدعى «الشيخ السيد حسن محمد» بتقديم سؤال إلى المفتي يستفتيه فيه في العقيدة الشيوعية ، ومدى مطابقتها للشريعة الإسلامية! . ورد المفتي على هذا السؤال في وثيقة تاريخية مطولة لعلها من أهم وأخطر الوثائق التي صدرت في تاريخ الحركة الشيوعية في مصر ، وفيها طعن على الشيوعية طعناً شديداً ، وهاجمها هجوماً جامحاً ، داعياً المصريين إلى التباعد عنها وعن ضلالاتها . ونظراً لأهمية هذه الوثيقة فأننا نثبتها هنا بحذافيرها .

فتوى مفتى الديار المصرية

ضد البلشفية

في ٢ يولية ١٩١٩

«سأل الشريف السيد حسن محمد :

«ما قولكم دام فضلكم في طريقة جماعة البلشفية التي فشلت في هذا الزمان وعم ضررها . وحاصل طريقتهم أنهم يدعون إلى الفوضى ، والفساد وإنكار الديانات ، وإباحة المحرمات ، وعدم التقيد بعقيدة دينية ، وإلى الاعتداء على مال الغير ، وينكرون حق الأشخاص فيما يملكون ، ويعتقدون أنه يسوغ لكل واحد أن يختصب ما يشاء ممن يشاء ، ويستبيحون سفك الدماء ، وينكرون حقوق الزوجية بين كل زوجين ، كما ينكرون نسبة الأولاد إلى آبائهم ، بل يجعلونهم منسوبين إلى حكومتهم ،

ويهدمون سياج المعيشة العائلية ، ولا يفرقون بين حلال وحرام ، وكل امرأة تحل لكل واحد منهم ، ولو لم يكن بينها وبينه عقد زواج ، ويستبيحون دم كل امرأة تصون عرضها عن أى واحد منهم ، وكثيراً ما يجبرون النساء على انتهاك حرماتهن إذا كن غير متزوجات ، أو على تلويث شرفهن وشرف أزواجهن وأولادهن إذا كن متزوجات وذوات أولاد. وبالجملة فهم قائلون بإباحة كل شيء حرمة الشرائع الإلهية . أفيدونا تؤجروا أثابكم الله .

ونقول : إن هذه الطريقة قديمة ، وإنها ملّة رجل منافق من الفرس من أهل «فساء» ، يقال له زرادشت ، ابتدعها فى المجوسية ، فتابعه الناس على بدعته تلك ، وفاق أمره فيها . وكان ممن دعا العامة إليها رجل من أهل «مذرية» يقال له «مزدق بن بامداز» ، وكان مما أمر به الناس وزينه لهم وحثهم عليه ، التساوى فى أموالهم وأهلهم ، وذكر لهم أن ذلك من البر الذى يرضاه الله ويثيب به ، وحثهم عليه من الدين ، فهو مكرمة من الفعال ، ورضاً فى التفاوض . فحضر بذلك سفلة الناس على عليتهم ، واختلط له أجناس اللؤماء بعناصر الكرماء ، وسهل سبيل الغصب للغاصبين ، والظلم للظالمين ، والعهر والزنا للعهار والزناة ، حتى يقضوا نهتهم ويصلوا إلى النساء الكرائم اللاتى لم يكونوا يطمعون فيهن . وشمل الناس بلاء عظيم لم يكن لهم عهد بمثله . وكان ذلك فى مدة ملك قباز ابن فيروز بن يزديجرد من ملوك فارس .

ولما قضى على ملكه عشر سنين ، اجتمع عظماء دولته ورؤساء ديانته على إزالته عن ملكه ، فأزالوه عنه ، وحبسوه ، لمتابعته مزدق المذكور ، مع أصحاب قالوا إن الله إنما جعل الأرزاق فى الأرض ليقسمها العباد جميعاً بينهم بالسوية ، ولكن الناس تظالموا فيها ، وجعلوا أن منهم فقراء ومنهم أغنياء ، وأنهم يأخذون من مال الأغنياء للفقراء ، ويردون من المكثرين على المقلين ، وأن من كان عنده فضل من الأموال والنساء والأمتعة ، فليس هو بأولى به من غيره .

فانتهاز السفلة حين ذلك هذه الفرصة واغتتموها ، وكانفوا مزدق المذكور وأصحابه وشايعوهم وهادنوهم على ذلك . فابتلى الله بهم ، وقوى أمرهم ، حتى كانوا يدخلون على الرجل فى داره فيغلبونه على منزله ونسائه وأمواله ، ولا يستطيع الامتناع منهم . وحملوا قباز على تزيين ذلك وتحسينه ، وتعدوه بفعله إن لم يفعل ما يريدون . فلم يلبثوا إلا قليلا حتى صار الناس لا يعرف الرجل منهم ولده . ولا الولد أباه ولا زوجته ولا أحدا من أقاربه ، ولا يعرف له رحما محرما ولا غير محرم ، بل صاروا كالبهائم ، وصار الرجل منهم لا يملك شيئا مما كان بيده ، وجعلوا قبازا فى مكان لا يصل إليه أحد سواهم ، وقالوا له : إنك قد أثمت وعصيت بسبب أعمالك فيما مضى ، ولا يخلصك ويطهرك مما عملت إلا إياحة نسائك . وراودوه على أن يدفع إليهم نفسه فيذبحوه ويجعلوه قربانا للنار .

وكان من أنصار قباز رجل يقال له «زرمهر» . فلما علم زرمهر المذكور ما صنع أولئك القوم ، خرج بمن شايعه من الأشراف ، باذلا نفسه ، فقتل من أصحاب مزدق خلقا كثيرين ، وأعاد قباز إلى ملكه . فأخذ أصحاب مزدق المذكور بعد ذلك يحرضون قباز على زرمهر حتى قتله . وكان قباز من خيار ملوك الفرس حتى حمله مزدق المذكور على ما حمله عليه مما تقدم ، فاستشرت الفوضى فى أطراف البلاد وأواسطها ، وفسدت الثغور .

واستمر الأمر كذلك ، إلى أن انتقل الملك إلى كسرى أنوشروان بن قباز المذكور ، فلهى الناس عن أن يسيروا بشيء مما ابتدعه زرادشت ومزدق ، وأبطل بدعتهما ، وقتل خلقا كثيرا ممن ثبتوا على تلك البدعة ولم ينتهوا عما نهاهم عنه منها ، حتى استأصل تلك الطائفة ، وثبت للمجوسية ملتهم التى كانوا لا يزلون عليها .

«وقد جاء الإسلام . ففضى على تلك الطريقة الفاسدة ، وأنزل كتابه العزيز على رسوله صلى الله عليه وسلم ، فأمر فيها الناس كافة بكل خير، ونهاهم عن كل شر ، وأمرهم بالاعتقاد بالعقائد الصحيحة فى حقه تعالى، بوصفه بكل كمال يليق بشأن الألوهية ، وتنزيهه عن كل نقص تتعالى عنه صفة الربوبية . وكذلك فى حق الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام، فأمر باعتقاد عصمتهم عن المعاصى ، وتنزيههم عن كل نقص يخل بمنصب الرسالة . وشرع العقود الناقلة للملك من بيع وهبة ووصية وغير ذلك ، وبين الموارث ، ونصيب كل وارث فيما يرثه عن مورثه ، وبين فى كتابه العزيز أنه هو سبحانه الذى تولى بنفسه قسمة المعيشة بين الخلائق ، فقال تعالى : «الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر» ، إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة.

وقد خطب النبى صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع ، التى انتقل بعدها ببسير من دار الفناء إلى دار البقاء . فقال عليه الصلاة والسلام:

«أن الحمد لله نحمده، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله.

«أوصيكم عباد الله بتقوى الله ، وأحثكم على طاعة الله ، وأستفتح بالذى هو خير . أما بعد: أيها الناس . اسمعوا منى أبين لكم ، فإنى لا أدري لعلى لا ألقاكم بعد عامى هذا فى موقفى هذا .

«أيها الناس: إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا فى شهركم هذا فى بلدكم هذا . ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد . فمن كان عنده أمانة فليؤدها إلى الذى ائتمنه عليها .. وإن ربا الجاهلية موضوع ، وإن أول ربا أبدا به ربا عمى العباس بن عبد المطلب . وإن مآثر الجاهلية موضوعة غير السدانة والسقاية والعمد ، وشبه العمد ما

قتل بالعصا أو الحجر ، وفيه مائة بغير . فمن زاد فهو من أهل الجاهلية .
أيها الناس ، إن الشيطان قد يئس أن يعبد في أرضكم هذه ، ولكن قد رضى
أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم .

«أيها الناس . إنما النسيء زيادة في الكفر، يضلل به الذين كفروا ،
يحلونه عاما ويحرمونه عاما؛ ليواطئوا عدة ما حرم الله، . وإن الزمان قد
استدار كهيفته يوم خلق الله السموات والأرض . وإن عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض، منها أربعة
حرم ، ثلاثة متواليات ، وواحد فرد: ذو القعدة ونو الحجة والمحرم
ورجب الذى بين جمادى وشعبان . ألا هل بلغت ؟ اللهم اشهد .

«أيها الناس ، إن لنسائكم عليكم حقا ، ولكم عليهن حقا . لكم عليهن
ألا يواطئن فراشكم غيركم ، ولا يدخلن أحدا تکرهونه ببيوتكم إلا باذنكم ،
ولا يأتين بفاحشة . فإن فعلن ، فإن الله ، قد أذن لكم أن تعضلوهن ،
وتهجروهن فى المضاجع ، وتضربوهن ضربا غير مبرح . فإن انتهين ،
وأطعنكم ، فعليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف . وإنما النساء عندكم عوار
لا يملكن لأنفسهن شيئا ، أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن
بكلمة الله ، فاتقوا الله فى النساء واستوصوا بهن خيرا . ألا هل بلغت ؟
اللهم فاشهد .

«أيها الناس . إنما المؤمنون إخوة ، فلا يحل لامرئء مال أخيه إلا
عن طيب نفس منه . ألا هل بلغت ؟ اللهم اشهد .

«فلا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم أعناق بعض ، فإنى تركت
فيكم ما إن أخذتم به لم تضلوا بعدى : كتاب الله ، وأهل بيتى . ألا هل
بلغت ؟ اللهم اشهد .

«إن ربكم واحد ، وإن أبابكم واحد ، كلکم لآدم ، وآدم من تراب : إن
أكرمكم عند الله أتقاكم ، وليس لعربى على عجمى فضل إلا بالتقوى . ألا
هل بلغت ؟، اللهم اشهد .

«قالوا : نعم . قال : فليبلغ الشاهد فيكم الغائب .

«أيها الناس . إن الله قد قسم لكل وارث نصيبه من الميراث ، ولا يجوز لو ارث وصيته في أكثر من الثلث . والولد للفراش ، ومن دعى إلى غير أبيه ، أو تولى غير مواليه ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» .



«ومن ذلك كله يعلم أن طريقة البلشفية طريقة تهدم الشرائع السماوية ، وعلى الأخص الشريعة الإسلامية رأسا على عقب . فهي تأمر بما نهى الله سبحانه وتعالى عنه في كتابه العزيز على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . فهي تأمر بسفك الدماء ، والاعتداء على مال الغير ، والخيانة ، والكذب ، وهتك الأعراض ، وتجعل الناس فوضى في جميع معاملاتهم : في أموالهم ونسائهم وأولادهم ومواريتهم ، حتى يصيروا كالبهائم بل هم أضل سبيلا . وقد نهى الله عن كل ما ذكر . فهم كفار ، طريقهم تقضى إلى هدم كيان الاجتماع الانساني ، وإلى انحلال نظام العمران وإنكار الأديان ، وتنذر العالم أجمع ، وتهدهم بالويل والثبور ، وتحرض الطبقات الساقطة حتى تثير حربا عوانا على كل نظام قوامه العقل والأدب والفضيلة .

«فعلى كل مسلم صادق أن يحذر منهم ، ويتباعد كل البعد عن ضلالاتهم وعقائدهم الفاسدة وأعمالهم الكاسدة ، فإنهم - بلا شك ولا ريب - كفار لا يعتقدون بشريعة من الشرائع الإلهية ، ولا يعتقدون ديناً سماوياً ، ولا يعرفون نظاما .

«وبالجملة ، فكسرى أنوشروان ، الذي هو مجوسى يعبد النار ، لم يرض طريقة هؤلاء الجماعة ، لأنها مضادة للعدل والنظام . فكيف بأهل

الإسلام ، الذين أمرهم الله على لسان نبيه بقوله تعالى : «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون .

فى ٤ شوال سنة ١٣٣٨ و ٢ يوليو ١٩١٩

الفقير إليه عز شأنه

محمد بخيت المطيعى - عفى عنه،

انتهى نص فتوى الشيوعية ، وبقي أن نندم عنها بعض الملاحظات:
أولا : إن السؤال الذى كان موضع الإفتاء والذى قدم للمفتى ، قد صيغ - كما رأينا - صياغة خاصة تجعل الرد منطقيا فى نفس السؤال ، وبالتالي تجعل الفتوى بالصورة التى ظهرت بها أمرا محتوما . والغرض من ذلك الحصول على فتوى دامغة ضد الشيوعية لاستخدامها فى الأغراض المختلفة التى ستترد بعد .

ثانيا : بعد صدور الفتوى قامت الحكومة المصرية بطبعها بالزنكوغراف بمصلحة المساحة لتوزيعها . فقد ذكرت جريدة الأهرام التى نشرت نص الفتوى أنها حصلت على نسخة منها مطبوعة بالزنكوغراف بمصلحة المساحة الأميرية .

ثالثا : إن شخصية السائل كانت على الأرجح شخصية لا وجود لها . فلم يظهر له أثر عقب صدور الفتوى ، رغم ما أثار من ضجة ، ورغم علامات الاستفهام والتشكيك التى أثارت حوله .

رابعا : إن إقدام المفتى على الإفتاء فى سؤال صيغ بالصورة التى قدم بها إليه ، يحتاج هو الآخر إلى علامة استفهام ! فكما ذكرنا كان الرد منطقيا فى نفس السؤال ، وبالتالي فإنه كان من البداهة بحيث لا يحتاج إلى إجابة ، بله فتوى ! . لذلك لا عجب إذا أصبح المفتى نفسه محل اتهام بعد صدور الفتوى ، ليس فقط من خارج هيئة علماء الدين ، بل من داخل علماء الأزهر أنفسهم !

خامسا : كانت الصحف البريطانية هي أول من أذاع نبأ الفتوى ، فقد نشرت الخبر جريدة التايمز الصادرة في أول أغسطس ، وأبدت أملها في أن يكون لتلك الفتوى تأثير كبير في نفوس المسلمين يبعدهم عن خطر المبادئ البلشفية . كما اهتمت جريدة «الدير إيست» بإذاعة النبأ . وعنها نقلت الصحف المصرية خبر الفتوى . وهذا يلقي الضوء على دور السلطات البريطانية الأساسية في المعركة ضد الشيوعية ، كما يشير إلى تحالف الحكومة المصرية ، التي كان يرأسها محمد سعيد باشا في ذلك الحين ، مع الاحتلال في مواجهة العدو المشترك .

ثانيا : على الصعيد الشعبي :

على كل حال ، لم تكد تنشر فتوى مفتي الديار المصرية ، حتى أثارت صدى واسعا لدى الرأي العام المصري ، وشغلت صفحات كثيرة في الصحف المصرية ، وذلك على الرغم من أن الاهتمام في ذلك الحين كان منصبا بصفة رئيسية على القضية الوطنية وتتبع نشاط الوفد في أوروبا . والظاهرة الملفتة للنظر هي أن غالبية الآراء كانت متفقة على مهاجمة المفتي والظعن على الفتوى والتشكيك الحاد في مبعث السؤال والسخرية من السائل . والأمر الأكثر إثارة أن أقوى أصوات الاعتراض على الفتوى كانت منبعثة من الأزهر نفسه ومن الأزهريين !

أما الظاهرة الثانية ، فهي أن صحف الوفد (وادي النيل والنظام) كانت هي المنابر التي اتخذها مهاجمو المفتي والفتوى لعرض وجهات نظرهم . بينما كانت جريدة المقطم الموالية للاحتلال ، منبرا للمدافعين ! ، الأمر الذي يعطى المسألة بعدا وطنيا إلى جانب بعده الاجتماعي .

وقد بدأ الهجوم على المفتي والفتوى في جريدة «وادي النيل» الصادرة يوم ٢٠ من أغسطس ١٩١٩ ، حين نشر الشيخ على سرور الزنكلوني ، وهو من علماء الأزهر ، ومن تلاميذ الشيخ محمد بخيت

نفسه، مقالا مهماً نقد فيه أستاذه نقداً شديداً . فقد بدأه بالقول بأنه اطلع في جريدة وادى النيل على استفتاء لصاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية ، «ونظراً لأننى من رجال الدين الإسلامى ، وعلى أن أدفع عنه كل ما يشوه جماله الطبيعى ، وأدافع عن رجاله ماداموا على الحق ، فقد أردت أن أكشف للقراء عن وجه الحقيقة ليطمئن المسلمون على دينهم، ثم استطرد يقول :

«إن أحكام الإسلام لم تبين على الهوى ، ولا قيمة لها فى نظر الدين اذا كان مثارها الغرض والتذرع والتأويل على أسسها المتينة ، وهى الكتاب والسنة الصحيحة وإجماع أهل الرأى من العلماء المبنى عليهما ، وقياس النظير من الحوادث المستجدة على نظيره من الحوادث الواقعة زمن التشريع بلا فارق . وكل حكم خالف هذه الأصول يعد دخيلاً فى دين الإسلام ، وإن نطق به ألف عالم ، وسطر فى ألف كتاب من فتاوى المتأخرين .

ثم انتقل إلى الطعن فى صلب المنهج الذى اتبعه المفتى فى الإفتاء ، وهو - فى نظره - «الإفتاء فى موضوع السؤال حسب صياغته ، دون التحقق من حقيقته وصحته ، وعدم ملاحظته حال السائل وغرضه ، فقال :

«إن بعض الحوادث قد يحتاج إلى دقة ورجوع إلى الله لمعرفة وجوه المنفعة والمضرة فيها . وهنا يجب على المفتى أن يتبين حقيقة الأمر المسئول عنه ، ليدرك منفعه ومضاره ، فيبنى حكم التحليل والتحريم على أكثرها منفعة وأشدّها ضرراً ، لتسلم الشرائع من العبث ، ويطمئن العالم . كما يجب عليه أن يلاحظ حال السائل وغرضه من الاستفتاء ، فيستهديهما على إصدار الحكم ، وأنه لله لا لغيره !.

ثم قال الشيخ الزنكلونى : «ولكن الفتوى - إن ثبتت - فلا بد أن تكون مبنية على ما يفهمه أكثر الناس من الترادف بين بلشفية وفوضوية . فإذا

صح هذا الترادف ، كانت الفتوى صحيحة متفقة مع الدين ، أما اذا كانت البلشفية بالمعنى الذى يفهمه الخواص من أنها عبارة عن انفجار الشعوب المظلومة ضد حكوماتنا المستبدة ، وإضعاف سلطان الفراعنة ، وكبح جماح القوى الذى لا هم له الا ابتلاع الضعيف ، وإعطاء كل ذى حق حقه - وهذا ما جاءت به الشرائع وقررتة النواميس الصحيحة - خصوصا إذا كان السائل يتذرع بالفتوى إلى هلاك شعب ضعيف يريد أن يحيا حياة طيبة ، ليتمكن القوى من إنامة ابتلاعه ، والطمأنينة منه على جوفه، مخافة أن تمله الحياة فيولد له فى بداية الأمر مغصا شديدا ينتهى بخروجه من جوفه طوعا أو كرها - إذا فالفتوى باطلة ، وهى ضد الإسلام والنصرانية معا فى كل عصر وفى أى مكان . لأن الله بعث رسله بالحكمة والعدل ، فإذا لم تقمها الحكومات ، أقامتها الشعوب !

نشر الشيخ على سرور الزنكلونى هجومه هذا على فتوى الشيخ على بخيت يوم ٢٠ أغسطس ١٩١٩ - كما ذكرنا - ولم يلبث أن توالى الهجوم . فبعد ثلاثة أيام ، نشرت الجريدة الوفدية كتابا آخر بعث به إليها من أطلق على نفسه اسم «قاض شرعى» ، هاجم فيه السائل والمسئول معاً ، وأثار الشكوك حول السائل بصفة خاصة .

فقد تحدث عن فتوى المفتى ورد الشيخ على سرور الزنكلونى ، وقال: «ليس يصح لنا أن نترك الشيخ بخيتا ولا نسأله عن حقيقة السيد حسن محمد الشريف الذى استفتاه : أوجود هو أم مفقود ؟ ، وعلى فرض وجوده ، فمن أعداء البلشفية هو ؟ فلا يسمع قوله فيهم ، أم من أوليائهم ؟ فلا يحسن به أن يشوه طريقة مواليه ، أم هذا رأى للأستاذ فى الحقيقة وضع على طريقة السؤال والجواب - كما قالت الأهرام ؟ وعلى كل حال فمن أى أرض نبت ذلك السائل ، ومن أى سماء سقط ؟» .

ثم قال القاضى الشرعى : « لو أن الحكومة ، التى عنيت بالفتوى وطبعتها بالزنكوغراف فى مطبعة المساحة ، هى التى استفتت الأستاذ ،

لقلنا : مصدر رسمى له قيمته الرسمية ، نؤمن به إيماننا بأخبار الحكومة ، ونصدقه تصديقنا لها . فأما وليس لحكومتنا يد ظاهرة فى هذه الفتوى ، سوى طبعها فى مطبعة المساحة ، فإنا نلح هنا لمعرفة ذلك المستفتى الذى نقل لنا مذهبا قام يهدد المذاهب ، ورأيا هب يلتهم الآراء .

ثم انتقل القاضى الشرعى إلى معالجة فحوى السؤال موضع الفتوى والغرض منه ، فقال :

«لم يعرف المذهب (الشيوعى) فى مصر - على ما نعلم - ولم يتصد للرد عليه من زعماء المذاهب والأديان هنا سوى المفتى . فلو صح أنه هادم للأديان السماوية فما الذى أقعد غبطة البطيريك ونيافة الحاخام وسائر زعماء الملل والنحل عن محاربته وخذلانه ؟ . وإذا صح ما نقله الشيخ المفتى من أنه بدعة مجوسية ابتدعها مزدك فى مذهب «الزرادشتية» ، فما الذى بعثها من مرقدها ونشرها من قبرها ، وأحيائها بعد أن مات أهلها ومات عصرها ؟ . بل لو كانت بدعة مجوسية صورتها هذه الصورة التى جاءت فى الفتوى ، لما احتاجت لرأى المفتى ، لأن هذا الرأى الكريم يدخر لدقائق المسائل الفقهية وخفايا الفروع الشرعية . أما المسائل المعروفة للعامة ، والتى لا تخفى على سواد الناس ودهمائهم ، فلم تكن فى عصر من العصور ، ولا فى مصر من الأمصار ، محل استفتاء المستفتين ، ولا هى محل أفكار السادة المحققين ، ولا مقدح زناد آراء كبار المشترعين . أى مسلم يجهل أن الله حرم الأعراض وسفك الدماء ، فيحتاج إلى هذه الفتوى لترده إلى يقينه وتلزمه أحكام دينه ؟ .»

ثم انتقل «القاضى الشرعى» بعد ذلك إلى نقد الفتوى من ناحية المنهج والشكل ، فقال :

«إننا بعد هذا نرى أن فتوى الأستاذ قد خالفت الفتاوى فى الطريقة والشكل . وليس ذلك فقط فى عناية الحكومة بها ، ولا فى كتابتها بخط صاحبها ولا فى أخذ صورتها بالزنكوغراف ، بل فى طريقة وضعها !

«فالعادة أن الفتيا تكون على صورة الشرط والجزاء ، خذ لك مثلاً فتاوى المفتين لمحاكم الجنايات ، فإنها تكون فى العادة هكذا : «إذا ثبت القتل ، وجب القصاص» . هذا بعد أن يقرأ المفتى تحقيق البوليس والنيابة وبيان الاتهام وردود الدفاع ومناقشة الشهود وملاحظة القرائن ، وكل ما يصل بالقاضى إلى الحكم - يقرأ كل هذا ، ويتردد فى فتواه ، فيحتاط فى جوابه ، ويضعه موضع القانون العام غير خاص بمادته ولا مقيد بمادة . ليس هذا خاصاً بفتاوى القتل فحسب ، بل وبالمواريث والعقود والأنكحة وغيرها ، شأنها هذا الشأن وحالها هذا الحال .. ولكن الفتوى البلشفية جاءت جازمة حاسمة غير مرتابة ولا متشككة . فقد قال فضيلة المفتى فى البلشفية : «إنهم بلا شك ولا ريب كفار ، لا يعتقدون ديناً سماوياً ، ولا يعرفون نظاماً» . فأما أن هذا مما لا شك فيه فمحل نظر لوجوه :

«الوجه الأول ، أن ناقل البلشفية لفضيلة الأستاذ فرد واحد مجهول حاله ، لا يعرف عدله من فسقه ، ولا تثبته من رعونته . وخبر الواحد كما قال الأصوليون لا يفيد الجزم ، هذا إذا كان عدلاً ، فما بالك بمجهول الحال ؟

«الوجه الثانى ، أن الفتوى مبناها وأساسها أن البلشفية تساوى «المزدكية» ، وأن المزدكية بدعة فى «الزرادشتية» ، وأن الزرادشتية ديانة مجوسية . فأما أن البلشفية تساوى المزدكية ، فهذا ما لم يقم به برهان ، بل قام البرهان على خلافه ، فإن البلشفية - على ما عرف من تعريفها - هى القول برأى جماعة ظهرت فى روسيا سنة ١٨٨٢ ، وإذا كان ذلك كذلك ، فأين هى من المزدكية التى ظهرت على عهد كسرى بدعة فى الزرادشتية التى ظهرت قبل الميلاد بأكثر من سبعة قرون ؟» .

«الوجه الثالث ، أن أعداء البلشفية يرتابون كل الريب فى أنها تبجح الأعراض . ولا أدل على ذلك مما نقله سلامة أفندى موسى عن الدكتور «هارولد ويليامس» ، أحد أعداء البلشفية ، وهى «إنى قمت بتحريات خاصة

بين بعض أصدقائي الذين جاءوا أخيراً من روسيا بخصوص الزعم القائل بتعميم الإباحية هناك . وكلهم يقولون بأنهم لم يسمعوا شيئاً من هذا العمل ولا رأوا منشوراً من الحكومة بهذا المعنى . فمن المؤكد أن الحكومة لم تقرر شيئاً في هذا .

ثم قال «القاضى الشرعى» : «إننا كانت كل هذه الشكوك قائمة ، فما وجه الجزم بكفرهم والقول بجحودهم؟ مهما يكن الحال ، فإن للتثبت من الأخبار ومعرفة وجوها طريقتين غير هذا الطريق . فقد كان السلف الصالح من علمائنا لأجل أن يقرروا مذهباً أو ينفوه ، يبحثون عنه فى موارده ومصادره ، ويتلقون عن أهله ويناقشونهم فيه ، ويتحملون فى ذلك الأسفار ومفارقة الديار إلى قاصى الأقطار ، وربما درسوا لذلك لغات غير لغاتهم ، وعرفوا تواريخ أجيال غير أجيالهم . والذى يقرأ تاريخ الغزالي وما عاناه عندما حاول أن يكتب كتابه «التهافت» ليرد به على الفلاسفة ، لعلم مقدار عناية السلف بالحرص على استقاء الأمور من مصادرها وتلقيها من ينبعها .»

واختتم القاضى الشرعى كلامه باقتراح طريف هو : «انتظار الحكم على البلشفية حتى يأتينا كتاب بها مختوم مأخوذ بالزنكوغراف عن خط لينين!»

فى ذلك الحين تقدم بعض الأزهريين للدفاع عن المفتى ، ولكنهم لم يذهبوا إلى الطعن على الشيوعية ، وقد اتخذوا جريدة المقطم منبراً لهم . فقد تساءل أحدهم عما إذا كان يحسن بالمفتى أن يقول للسائل: إن سؤالك بديهى وأنا أمتنع عن الإجابة عليه؟ وأبدى تعجبه لتعقيب القاضى الشرعى على الفتوى، وخصوصاً سؤاله عن المستفتى وعن يكون ، وقال:

«هب يا حضرة القاضى أن الحكومة المصرية أو غيرها قد استفتت فضيلة الشيخ بصفة رسمية عن عقيدة هذه الجماعة ، وهل تنطبق على

الشرعية الإسلامية أولاً تنطبق ، هل يقول لها : أنا لا أعترف بوجود مذهب كهذا المذهب ، أو يقول لها إن السؤال بديهي ، أم بماذا يقول ؟ .

وكتب أزهري آخر في اليوم التالي في نفس المعنى فقال : «إن المستفتى في جميع الأزمان لم يكن محلاً لبحث الباحثين ونقد الناقدين ، وإن الأسئلة قد تتضمن وقائع حاصلة أو سبق حصولها ، كما تتضمن وقائع قد تقع في المستقبل وقد لا تقع أصلاً ولكن يجيز العقل وقوعها ، وإن المجيبين إنما عنوا ويعنون بأمرين لا ثالث لها : (١) مطابقة الجواب للسؤال (٢) صحة تطبيق الأحكام الشرعية على الوقائع التي تضمنها السؤال .

أما فيما يختص بالبحث فيما إذا كانت المبادئ والتعاليم التي تضمنها السؤال هي مبادئ وتعاليم البلشفية أم للبلشفية تعاليم تخالفها ، فقد اعتبره الكاتب : «خارجاً عن موضوع الفتوى ، ويجب أن يكون بحثاً لموضوع البلشفية ذاتها ، سواء أكان موجهاً إلى السائل أم موجهاً إلى آخر .

وقال : إنه كان أجدد بالقاضى أن يعتنى بهذا البحث ، وأنا نطالب هذا الطالب من كل من يتعرض للنشر في هذا الموضوع ، إذ كل مقال يخرج عن ذلك لا يفيد في بيان الحقيقة ، فنرجو أن يكون البحث مؤيداً بالدليل والبرهان ، لأن كل ما نعلمه عن البلشفية من الأخبار والتلغرافات ، إن لم يكن هو المبادئ والتعاليم المبينة بالسؤال ، أو ما يقع منها ، فهو أنها نظام تحاربه الحكومات الملكية بأنواعها والحكومات الجمهورية الحرة .

ثم أكد الأزهري المدافع عن المفتى ، أن «جواب فضيلة المفتى منقول من أوثق الكتب التي يعول عليها في الإسلام والدين الإسلامى ، مثل تاريخ الطبرى ، وابن الأثير ، والملل والنحل ، وغير ذلك . فلا داعى الآن لأن يعارضنا منازع لا يعلم في الإسلام ولا في الكتب الإسلامية الصحيحة .

فى ذلك الحين كان يبدو أن ثمة ضغطا على الشيخ على سرور الزنكونى للتراجع عن موقفه من أستاذه . وقد اختار الشيخ أن يتراجع فى هذه النقطة وحدها ، ولكنه بالنسبة للقضية الأساسية ذاتها أصر على موقفه منها . فقد عاد فكتب إلى جريدة وادى النيل مرة أخرى يقول إنه حين كتب كتابه الأول ، لم يكن نص السؤال والفتوى قد نشر بعد ، وبالتالي لم يكن قد اطلع على نص الفتوى! ، والآن وقد نشر السؤال والجواب ، فلا وجه للنقد على فضيلة المفتى ، إذ الجواب على قدر السؤال . ثم انتقل من هذه الترضية إلى الإمساك بتلابيب السائل حيث أدار معه حوارا ممتعا حول صيغة سؤاله، جرده فيه مما وجهه إلى الشيوعية من تهم . وقد أدار الحوار على النحو الآتى قائلا :

«غير أنى أوجه كلمة للسائل خالصة لله : إنه فى سؤاله قد حدد معنى البلشفية ، وأنها الفوضوية المطلقة فى كل شىء وإباحة كل من الأنفس والأموال والأعراض ، وانتهاك كل الحرمات ، وتكرار الأنساب ، وهدم الديانات .. وكل ذلك يعلم من سؤاله . هذا المعنى فيما أظن لا وجود له وقد دخل النوع الإنسانى فى كماله الطبيعى بتأثير الأديان ورقى العقول . إن باعث الشهرة وحده ليس كافيا فى إيجاد مذهب ينشر بين العالم ، بل لابد من اعتماده على معقولات ثابتة تدفع أصحابه إلى تلك الحركات .. أما أن هذه المقولات صادقة أو كاذبة ، تتفق مع نظام العالم المحكم أو لا تتفق ، فذلك شىء آخر . ولذا جاءت الشرائع الإلهية ميزانا عادلا لحل مشكلات العقول . إن الشرائع السماوية المؤيدة من الله لم تتمكن من نسخ بعض العادات فى بعض الأمم إلا بالتدريج والجهاد الشديد ، فكيف يصدق العقل أن جماعة من بنى الإنسان فى القرن العشرين يوجدون مذهباً ويكونون وحدة ليهدموا بها نظام العالم كله ، ثم هم مع ذلك يحاربون ويثبتون؟ ولئن صح هذا المعنى فى شباب الزمان وانغماسه فى ظلمات الجهل من جماعة الوثنيين زمن زرادشت ومزدق كما ذكر فى الفتوى ، لا يصح فى كماله ونور علمه بين المسلمين

والمسيحيين . إن الدفاع عن النفس والمال والعرض والنسب طبيعى فى الإنسان . بل لو أنعمنا النظر لوجدناه فطريا فى الحيوان .. إن الناظر فى تاريخ العالم وتطورات التشريع يعلم علما يقينا أن الله تعالى لم يجمع قبائح العالم فى زمان واحد فى طائفة معينة كما جمعها حضرة السائل فى جماعة البلشفيك . فالإنسان بطبيعته منبع الخير والشر ، ولا يكون شرا محضا إلا إذا حرم العقل وسلب التفكير ، اللهم إلا أن يكون غرض السائل سحب الحكم على لفظ بلشفية باعتبار أصل الوضع ، كما هو نص الفتوى ، ليستعمله كما شاء . فإننا ننزه الأمم ، التى قال بعض الجرائد إن الفتوى من أجلها ، عن هذا المسخ مهما تغالوا فى الأمر . والله يعلم أنى لم أقصد بكلمتى هذه ، ولا بالتى سبقتها تأييد البلشفية فى أى معنى كان ، فانى لم أعرف عنها شيئا أكثر مما يذكر فى التلغرافات من أنهم قوم يحاربون ويحاربون . ولو أن فيها شيئا ضد الإنسانية وراء الخروج عن الطاعة ، وكفى به إجراما ، لتغنى به الغربيون ، وهم أحرص الناس على نشر معاييب الأعداء . فليتق الله المؤمنون ، .

على كل حال ، فإن تراجع الزنكلونى عن مهاجمة الشيخ محمد بخيت ، وتركيزه على مناقشة السائل ، لم تغد الشيخ محمد بخيت كثيرا . ففى ذلك الحين كان الشيخ محمد بخيت محل اتهام من كثير من الوطنيين ، ليس فقط بالنسبة لفتوى الشيوعية ، بل وبالنسبة لموقفه من الحركة الوطنية إجمالا . وبلغ الأمر أن اتهمه البعض بالعمالة لبريطانيا .

وقد تصدرت جريدة «النيرايست» البريطانية للدفاع عنه فى مقال نشر فى أغسطس ١٩١٩ بمناسبة إصداره فتوى الشيوعية . ففى هذا المقال كتبت الجريدة تشييد «بنزاهة فكر الشيخ» ، وجرأته فى إيداء رأيه ، وقالت إن ذلك قد جعله محل إساءة الناس به وبوطنيته ، وقد وصل سوء الظن بالناس إلى أن ادعى معظمهم أن الحكومة البريطانية أعطته مبلغا كبيرا من المال ليقتضى على الحركات الوطنية التى كانت تنبعث من الأزهر . ولما كان الأستاذ متوسط الحال وليس بذى مال جم ، ولم يظهر

عليه إلى الآن مزيد من الغنى الفجائى ، فإن ذلك يعد دليلا واضحا على أنه نزيه مستقل الفكر .

وبعد ذلك هل يمكن القول إن السلطات المصرية والبريطانية قد خسرت حرب المنشورات الشيوعية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على الإجابة على سؤال آخر هو : هل كان غرض السلطات البريطانية من إصدار الفتوى هو الداخل أو الخارج ؟

ذلك أن جريدة وادى النيل قد ذهبت إلى أن الفتوى إنما صدرت لتأليب المسلمين فى روسيا ضد الحكومة السوفيتية أثناء الحرب الأهلية الروسية ، وأنه لولا أن جريدة «النيرايست» قد نشرت خبرها لبقيت سرا لا يعلمه إلا المفتى ومن أبلغوا نبأها إلى هذه الجريدة .

ثم قالت : «والذى علمناه نحن بسؤال العارفين أن فضيلة الشيخ بخيت وضع فتواه لنشرها فى الأقطار الإسلامية التى يقال إن البلشفية تسربت إليها ، كالكوقاز وبلاد التتر وغيرها ، .

على أننا نعتبر ذلك مبالغة غير مقبولة من الجريدة ، لسبب بسيط هو أن الحكومة المصرية عندما قامت بطبع الفتوى ، لم تطبعها بلغات هذه الشعوب ، وإنما طبعتها باللغة العربية . وهذا يدل على أن الهدف كان داخليا . على أننا لا نستبعد إطلاقا أن يكون الغرض خارجيا أيضا ، وأن تكون هذه الفتوى قد ترجمت ووزعت بين الشعوب الإسلامية فى روسيا لتأليبها ضد الثورة الروسية . وعلى كل حال فإن الأمر يتطلب عناية المؤرخين السوفيت ببحث هذه النقطة .

استمر الجدل حول الشيوعية حتى نهاية شهر أغسطس ١٩١٩ . وفى ظل الهجوم الشديد الذى وجه إلى الشيخ بخيت ، كسبت الشيوعية عطفاً بين الرأى العام لما تبدى له من تجن عليها فى الفتوى من ناحية ، ولما تبدى من دور الإنجليز فيها .

وسنحت الفرصة للعناصر اليسارية لتحريف الرأى العام بالشيوعية والترويج لها على صفحات الجرائد ، كما هو الحال بالنسبة للمقال الذى نشر لمن يدعى عبد الحفيظ يونس ، والذى روج فيه للشيوعية ترويجا ذكيا ، فقد ذكر أنه نظرا لما كثر من الكلام حول البلشفية وتناقض الآراء بشأنها ، فقد رأى أن ينشر كلمة موجزة عنها ، وإن فيها لبيانا وذكرى لقوم يعقلون . ثم مضى يقول :

«البلشفية - كما يعرفها أنصارها - هى أن تقوم الأكثرية المهضومة الحق بنزع السلطة الاستبدادية من يد الأقلية الظالمة ، ليتسنى لتلك الأكثرية أن تنشر العدل والمساواة بين كل الأفراد . وليست هى الفوضى ولا استباحة العرض والمال وغير ذلك من الأمور الشائنة التى لا تنطبق على نوااميس المدنية ولا تجتمع على قواعد المدنية الراقية . بيد أنها تعمل على توزيع الأعمال على كل صالح للعمل حتى لا يوجد فرد مهممل ، وتقوم بتقسيم الفائدة على العاملين بنسبة تقسيم أعمالهم ، دفعا للظلم وهضم الحقوق ، وتتعهد العجزة والمقعدين والذين لا يصلحون لمباشرة الأعمال للوازم المعيشة وضروريات الحياة ، مراعية فى كل ذلك بقاء الملاك على أملاكهم ومنحهم حرية التصرف فيها ، وإعطاءهم من الفائدة والأرباح ما يلائم حالتهم القومية ويتناسب مع شرف أسرهم ومقدار ما يمتلكون . وفوق هذا فإنها تتعهد للنشء بالتعاليم التى تقوى فى نفسه ذلك المبدأ ليعرعرع وقد امتلأ ثقة بنفسه واعتمادا عليها فى كل مسائل الحياة . وعلى ذلك فهى تسعى لتكوين الحكومات الدستورية التى من شأنها أن تنشر العدل والمساواة ، وتحارب الظلم والاستبداد وهضم الحقوق والبطالة والكسل ، وتحمل أولى الكلاله والمنكوبين ، وتعين على نوائب الدهر ، وتعلم المرء كيف يعتمد على نفسه فيما يهمله ويلزمه .

«وإذا كانت البلشفية كذلك فإنها تساير جميع الأديان خطوة بخطوة ، وتتفق معها روحا وغاية ، وإن خالفها أحيانا فى الأغراض والمشخصات بحسب اختلاف الأمم التى تتمذهب بها فى الدين والقومية . فالأمم التى

لها دين يتفق معها فى الجوهر والغاية ، تتخذ دينها قانونا لتنفيذ ما يفترضه ذلك المبدأ . والأمم التى لا دين لها ، أولها دين غير محتم فى نظرها ، تضع لتنفيذ ذلك ما شاءت من اللوائح والقوانين .

كان هذا المقال أنموذجاً للكتابات المدافعة عن الشيوعية التى انطلقت بمناسبة فتوى البلشفية . وكان من الطبيعى أن يملك الجزع البورجوازية المصرية خوفاً من استمرار هذا التيار ، فكتب أمين عز العرب مقالا بعنوان : «أغلقوا هذا الباب» ، أبدى فيه خشيته من أن تكون نتيجة إصدار الفتوى وشيوع أمرها أن يكثر حولها الأخذ والرد ، وقد يقول قائل وهو يريد على فضيلته : «وما يدريك أن تلك هى مبادئ البلشفية» ، فتستغل هذه العبارة وما شابهها من العبارات على أنها مدح للبلشفية وتجريد لها من الأوصاف التى عرضها السائل فى سؤاله .

ثم نبه الكاتب إلى ما نشره المقطم من الدعوة للبلشفية علنا فى ميدان العتبة الخضراء ، وإلى ما وقع عليه هو نفسه من إحدى النشرات التى تدعو إلى اعتناق الشيوعية ، وقال إنه نظرا لذلك يرى «واجبا علينا معشر المصريين عدم الخوض فى هذا الموضوع ، لا مدحا ولا ذما ولا انتقاصا ولا غير ذلك ، فنترك الباب مغلقا للسد النافذة فى وجه كل من يحاول أن ينال منا أربابا» .

وقد أفلح هذا المقال بالفعل فى إنهاء النقاش ، فأغلق الباب الذى فتحته فتوى البلشفية .



**الدبلوماسية المصرية
أثناء الحرب
العالمية الثانية**

الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية

منذ أن فقدت مصر سيادتها في عام ١٥١٧ وأصبحت ولاية عثمانية، لم تعد لها سياسة خارجية خاصة، ولكن عندما ضعفت الدولة العثمانية، وتمكن بعض المماليك أو الولاة من تحدى السلطان العثماني والخروج على طاعته ، لم يعد مفر من انتهاج سياسة خارجية خاصة .

فعندما خرج على بك الكبير على السلطان العثماني في الستينات الأخيرة من القرن الثامن عشر، توجه بأنظاره إلى الفتوحات الخارجية ، واتخذ سياسة فتح طريق البحر الأحمر ومصر للتجارة بين أوروبا والشرق، وهو الطريق الذى كان قد أغلق في مطلع القرن السادس عشر بسبب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وقيام إمبراطورية برتغالية .

وعندما ولي محمد على حكم مصر استطاع أن يكون لنفسه سياسة خارجية خاصة ، بلغ من تأثيرها أن هددت التوازن الدولي ، وأدت إلى الاصطدام بالدول الأوروبية الكبرى ، حتى انتهى الأمر بتسوية لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ .

أما إسماعيل فقد استطاع بعد جهود متواصلة أن يحصل على فرمان شامل عام ١٨٧٣ الذى أعطى مصر حق إبرام ما تراه من

اتفاقات ومعاهدات متصلة بشئون الإدارة الداخلية على شريطة عدم الإخلال بمعاهدات الدولة العلية مع الدول، (١) .

ومع ذلك ، فحين كانت مصر تتخذ لنفسها سياسة خارجية خاصة ، لم تكن تملك الأداة الدبلوماسية التي تمارس بها هذه السياسة في الدول الأجنبية . ففي عهد محمد علي ، لم يكن يمثل في القسطنطينية سوى «كتخدا» أو وكيل عنه ، ولم يكن له من يمثل في عواصم الدول الأوروبية . أما الدول الأوروبية فكانت ترسل سفراءها إلى القسطنطينية ، بينما كانت ترسل إلى مصر ممثلين بدرجة قناصل (٢) . ولكن مصر كثيرا ما كانت ترسل بعض البعثات إلى البلاد الأجنبية لبعض الأغراض وحل المنازعات (٣) .

وقد نشأت أول وزارة خارجية في مصر في العصر الحديث في عهد الخديو إسماعيل مع إنشاء أول هيئة نظارة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ . وحين احتلت إنجلترا مصر ، أبقت على هذه الوزارة نظرا لأن مصر ظلت من الناحية الشرعية تحت السيادة العثمانية ، وإن بقيت السيادة الفعلية في يد بريطانيا .

فلما اندلع لهيب الحرب العالمية الأولى ، وانحازت تركيا إلى جانب ألمانيا ، قامت بريطانيا بفصم هذا الخيط الشرعي الضئيل ، فأعلنت زوال

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور محمد رفعت رمضان : على بك الكبير (القاهرة ١٩٥٠) ، دكتور حسن عثمان : تاريخ مصر في العهد العثماني ، وهو القسم الأول من الباب الثالث من كتاب : «المجمل في التاريخ المصري» ، (القاهرة ١٩٤٢) ، دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان (القاهرة ١٩٥٧) .

(٢) دكتور أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل ، وهو القسم الثاني من كتاب : «المجمل في التاريخ المصري» . على أن الدكتور محمود سامي جنيبة يفكر أنه كان لمصر وقت أن كانت تابعة للدولة العثمانية أن تبحث قناصل لدى الدول (انظر : دكتور محمود سامي جنيبة : دروس القانون العام (للقاهرة ١٩٢٧) وهو أمر يقتدر إلى التدليل ، ولا نسمع عن وجود قناصل مصريين في ذلك الحين . أما رتب ممثل الدولة الأجنبية في مصر إذ ذاك فكانت على النحو الآتي حسب الأهمية : (١) مندوب سياسي وقنصل عام (٢) قنصل عام (٣) قنصل (انظر دكتور أحمد العتة : التمثيل للقنصل والدبلوماسية للولايات المتحدة في مصر في القرن التاسع عشر) مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية يولية - ديسمبر ١٩٥٧) .

(٣) دكتور أحمد العتة ، نفس المصدر .

السيادة التركية، وفرضت حمايتها على مصر . ورتبت على ذلك إلغاء وزارة الخارجية المصرية، وتسليم زمام العلاقات الخارجية للمعتمد السياسى البريطانى . وقد أبلغت بريطانيا ذلك للسلطان حسين كامل ، فقالت فى بلاغها الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ : «وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالتك أن المسئوليات الجديدة التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها، تقتضى أن تكون العلاقات بين حكومة سموكم وممثلى الدول الأجنبية منذ الآن فى يد وكيل جلالتك فى مصر، (٣) .

وقد أحدث إلغاء منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلان الحماية استياء شديدا لدى المصريين ، ظل أثره واضحا طوال مدة الحرب، وبرز خلال المفاوضات بين الوفد ولجنة ملتر فى أعقاب ثورة مارس ١٩١٩ ، فكتب ملتر فى تقريره المشهور يقول : «إن المصريين جيمعا، والسلطان ووزراءه فى جملتهم، يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الأخرى . وكانوا كلهم معترضين من إلغاء منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية إلى المعتمد السياسى البريطانى ، وكانوا يرجون ، متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة، أن يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ، ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الأجنبية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا .»

وقد عبر اللورد ملتر عن وجهة نظر السياسة البريطانية فى ذلك فقال: إنه كان يرى أنه «من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى على وجه العموم .. وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسئولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار ، إذا تركت مصر

Lloyd George, Egypt Since Cromer Vol I (London 1933)

وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها، ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها، ولذلك فقد رأى أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية . أما مصالح مصر التجارية وسواها، فقد رأى أن يتركها بيد المصريين، وخشية أن تثقل أعباء سفراء بريطانيا العظمى ،^(١)

على أن الوعد، رفض هذا المنطق ، وأوضح اللورد ملار ، أن التمثيل السياسى لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة ، بل هو الضابط على العموم لمعرفة مدى تقدم بلد فى شخصيتها الدولية، وما إذا كانت مستقلة أو أنها داخلة فى نطاق التبعية . . وذهب فى رفضه إلى أن صارع اللورد ملار - كما يقول الأخير فى تقريره - بأنه إذا لم يوافقهم على هذه النقطة ، فلا أمل فى تسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل .

ولقد فشلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملار، كما فشلت بعدها مفاوضات عدلى - كيرزن، ولم تر انجلترا ، تحت وطأة النضال الوطنى ، مفرا من النزول لمصر عن بعض مظاهر السيادة والاستقلال من جانب واحد ، فأعلنت فى يوم ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إنهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، واحتفظت لنفسها بالتحفظات الأربعة المشهورة، ووافقت فى مشروع التصريح الذى تقدم به اللورد اللنبى يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ على إعادة منصب وزير الخارجية، والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر،^(١) .

(١) انظر تقرير ملار فى : مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصلابة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (القاهرة ١٩٢٧) ، للكتاب الأبيض الإنجليزى، نقله إلى العربية إبراهيم عبد القادر المازنى القاهرة ١٩٢٢) .

عاد لمصر حقها فى إدارة سياستها الخارجية بتصريح ٢٨ فبراير ، ولكن من الناحية المظهرية . فقد أخذت فى انشاء التمثيلين الدبلوماسى والقنصلى فى الخارج لأول مرة ، وراح ولاية الأمور يختارون الأعضاء لشغل المناصب فى الخارج وفى ديوان وزارة الخارجية (١) . ولكن السياسة الخارجية ظلت من الناحية الفعلية فى يد بريطانيا . ذلك أن التحفظ الثالث من التحفظات الأربعة ، وهو الخاص بالدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو الواسطة ، كان يستوعب ثلاث مواد من مشروع كيرزن ، يهنا هنا منها المادة السادسة التى تنص على «ألا يجوز أن تباشر الحكومة المصرية أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية (حتى ما لا يتناقض مع روح التحالف) دون الحصول على موافقة بريطانيا العظمى» ، كما أن انجلترا أوضحت للدول الأجنبية فى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أن «انتهاء الحماية البريطانية ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياسى فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر» (٢) .

ومع ذلك فسرعان ما دب النزاع بين القصر والحكومة المصرية على هذا المظهر الشكى من مظاهر الاستقلال . فقد أتبع الملك فؤاد له شخصيا الوزراء المفوضين والقناصل المصريين وجعل صلاتهم به رأسا ، وأصبح له الرأى فى مناصب السلك السياسى . فلما تولت الحكم أول وزارة دستورية برياسة سعد زغلول ، كانت هذه المسألة من المسائل التى وقع التصادم بشأنها بين الوزارة والعرش . وقد بلغ هذا الصدام ذروته بعد عودة سعد زغلول من مفاوضات الفاشلة مع المستر مكدونالد ، حين أخذ القصر يدبر المؤامرات لطرده من الحكم ، فواجه الوفد ذلك بتدبير مظاهرات ١٦ نوفمبر ١٩٢٤ المشهورة التى هتفت فيها الجماهير : «سعد أو الثورة» . وفى ظل هذه المظاهرات والهاثافات ، فرض سعد شروطه على الملك ، وكان من بينها أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل

(١) محمد حسنى عمر: مذكراتى عن الحياة الدبلوماسية ج١ (القاهرة ١٩٥٩) .

(٢) الكتاب الأبيض الإنگلىزى ترجمة لإبراهيم عبد القادر المازنى (القاهرة ١٩٢٢) .

المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية ، وأن تنظر الوزارة فى مناصب السلك السياسى ، وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول إلا باطلاع الوزارة وموافقتها . ولم يملك الملك فؤاد إلا الإنعان .

على أن وزارة زغلول لم تلبث أن سقطت بعد أيام قلائل بسبب حادث مقتل السردار ، وعاد الحكم المطلق من جديد ، فأصبح الملك مصدر التعيينات فى جميع دوائر الحكومة ، وبخاصة فى وظائف السلك السياسى التى لم تكن تصدر إلا بوحى منه . وملئت الوظائف بالمحاسبين وكذلك القنصليات ، كما أنفقت مئات الألوف من الجنيهات فى إنشاء السفارات والقنصليات فى بلاد ربما لم يكن فيها مصرى واحد ، ولا لمصر فيها مصلحة أو لها بها أدنى علاقة ، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الأنصار ، حتى وصل أمر هذه القنصليات والمفوضيات فى عهد وزارة زيور باشا إلى درجة من الكثرة لم تتفق وحالة مصر أو تتلاءم مع صلاتها بالدول الخارجية . على أن الأمر ظل مع ذلك مصدر شد وجذب بين العرش والحكومة كلما تولت الحكم وزارة وفدية (١) .

فى ذلك الحين كانت سياسة مصر الخارجية تكاد تكون متجهة بكليتها إلى حل القضية الوطنية مع بريطانيا . ومع ذلك فقد أجبرت الظروف العالمية عام ١٩٣٥ حكومة مصر على إبراز سياسة خارجية خاصة استمدتها من اتجاهات الرأى العام فى بلادها قبل أن تستمدتها من سياسة بريطانيا . وكان ذلك حين اعتدت إيطاليا على الحبشة ، وبرز الخطر الفاشى على حدود مصر الغربية والجنوبية . فقد اشتركت مصر فى التأهبات والتدابير الحربية كأنها إحدى الدول المحاربة ، وبالرغم من أنها لم تكن عضوا فى عصبة الأمم ، فقد قبلت الحكومة المصرية تنفيذ العقوبات التى فرضتها هذه على إيطاليا فى ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ . وكان هذا أول قرار تتخذه مصر متعرضة به لعداوة دولة من الدول ، ثم هو أول قرار دولى خطير اتخذته مصر بعد إعلان استقلالها ضد إحدى الدول .

(١) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ (القاهرة ١٩٦٨) .

وقد شكر رئيس لجنة تنسيق العقوبات في عصبة الأمم موقف الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة ، لأنهما ، وهما ليسنا من أعضاء العصبة ، بادرتا بالاستجابة لبلاغها فيما يتعلق بالعقوبات المقترحة . وقد احتجت إيطاليا احتجاجا شديدا على مصر لتنفيذها العقوبات .

وعلى كل حال ، فإن ظهور الخطر الفاشي في النصف الأول من الثلاثينيات كان أحد العوامل الأساسية في دفع القوى الديمقراطية في مصر إلى التحالف مع الاحتلال البريطاني لمواجهة ، فأبرمت معه معاهدة ١٩٣٦ التي أعطت لاستقلال مصر الخارجي مستوى جديدا يختلف عن المستوى الذي تحقق بتصريح ٢٨ فبراير .

وضع مصر السياسي عند نشوب الحرب العالمية الثانية :

عندما اندلع لهيب الحرب العالمية الثانية في يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ كان وضع مصر السياسي هو الذي قرره معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى التي أبرمت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ . وكان الوضع الذي أرسته هذه التسوية يتمثل في «انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور» ، «واعتراف حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة» ، وأنها «ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم» ، وقيام «محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما» .

وتحت هذا المظهر البديع من الاستقلال ، كانت توجد القيود الآتية :

أولا : ضرورة أن يرخص «صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القتال (بالمناطق التي حددتها المعاهدة) قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القتال» ، إلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان

المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة . وقد حددت المعاهدة المدة التى يجوز للطرفين بعدها الدخول فى مفاوضات حول هذه النقطة برضاها بعشر سنوات ، فإذا لم يتفق الطرفان ، جاز لمصر بعد انتهاء عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة عرض الخلاف على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه . وقد حددت المعاهدة مدة ثلاث سنوات لانتقال القوات البريطانية المنتشرة فى أرجاء القطر إلى المناطق المخصصة لمرباطها على القنال، إلا فيما يختص بالقوات المرباطة فى الإسكندرية التى قدر أن تنتقل بعد ثمانى سنوات . وقد اشترط لانتقال القوات البريطانية إلى منطقة قنال السويس أن تقوم الحكومة المصرية ببناء الثكنات اللازمة لهذه القوات على نفقتها الخاصة ، مع تحمل الحكومة البريطانية برىح تكاليف الثكنات ، وكذا إنشاء الطرق اللازمة .

ثانيا : اشترطت المعاهدة فى حالة اشتباك أحد الطرفين فى حرب، أن يقوم الطرف الآخر فى الحال بإنجاده بصفته حليفا . على أن تنحصر معاونة ملك مصر، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، فى أن يقدم إلى بريطانيا داخل حدود الأراضى المصرية، ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه، بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا، فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وأفية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة (١) .

ثالثا : اشترطت المعاهدة أن تتعهد مصر ألا تتخذ فى علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، و ألا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة .

(١) انظر قانون رقم ٨٠ .. الخ .

وسدري كيف تحكمت هذه القيود فى سياسة مصر خلال الحرب العالمية الثانية: ففما يتصل بالقيود الأول، وهو وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال، فان هذا القيد ، عند قيام الحرب، كان أضخم بكثير مما قررتة المعاهدة ذاتها. ذلك أن القوات البريطانية لم تكن قد انتقلت بعد إلى منطقة القنال حسبما نصت المعاهدة، بل كانت ما تزال منتشرة فى جميع أرجاء القطر.

وكانت هناك عدة عوامل أدت إلى هذه النتيجة السيئة ، فقد ذكرنا كيف قررت المعاهدة اشتراك الحكومة البريطانية بنسبة الربع فى تكاليف الثكنات التى تقرر أن تبنيها الحكومة المصرية فى المناطق التى حددتها المعاهدة فى منطقة القنال، وكيف قدر لإتمام هذه الأعمال ما لا يزيد على ثلاث سنوات ، إلا ففما يختص بالقوات المرابطة فى الاسكندرية التى قدر أن تنتقل بعد ثمانى سنوات ريثما ينتهى إتمام باقى الثكنات وتحسين الطرق المحددة - على أن الجدل ثار فى مصر حول ضخامة تكاليف إنشاء هذه الثكنات، وخصوصا بعد أن ارتفعت من خمسة ملايين من الجنيهات وقت إبرام المعاهدة ، إلى اثنى عشر مليوناً من الجنيهات فى عهد حكومة محمد محمود باشا - وهو مبلغ تنوء به ميزانية لم تكن تجاوز فى ذلك الحين ٣٥ مليوناً من الجنيهات. لهذا ارتفعت بعض الصيحات تنادى باعادة التفاوض مع بريطانيا حول هذه النفقات ، كما ارتفعت صيحات أخرى تنادى بعدم إقامة هذه الثكنات إطلاقاً، وكان المطلب الأخير تنادى به مصر الفتاة. على أن هذه الصيحات كانت تلقى هجوماً شديداً من الوفد، الذى كان يندد بعدم بناء الثكنات إلى ذلك الحين، ويرى أن ذلك إنما يعطل أهم نقطة فى المعاهدة وهى الجلاء التدريجى للقوات البريطانية من مدن القطر إلى منطقة القناة .

وقد رأى محمد محمود باشا لحل هذه المشكلة أن يفوض الحكومة البريطانية فى تعديل النص الخاص بالثكنات فى المعاهدة ، فطار لذلك إلى لندن حيث عقد ما عرف باسم «اتفاقية الثكنات» التى وقعها هو

بالنيابة عن الحكومة المصرية ، ووقعها اللورد هاليفاكس عن الحكومة البريطانية ، والتي قضت بأن تدفع بريطانيا نصف التكاليف بدلا من ربعها ، وقدرت قيمة هذه التكاليف بنحو اثني عشر مليوناً من الجنيهات .

بيد أن هذه الاتفاقية تعرضت للنقد مرير من الوفد الذي رأى أن محمد محمود باشا قد زاد بهذه الاتفاقية التكاليف التي كان ينبغي على مصر أن تدفعها بموجب المعاهدة . كيف ؟ لقد رد الوفد على ذلك فقال إنه كان مفهوما أيام المفاوضات أن على مصر أن تدفع ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون من الجنيهات ، ولكنها بناء على الاتفاقية الجديدة سوف تدفع ستة ملايين من الجنيهات أو أكثر حسبما تبلغ نصف التكاليف . وقد رأى الوفد أنه كان من الواجب على محمد محمود باشا أن يتمسك بأن تدفع مصر التكاليف التي كان مفهوما أن تدفعها وقت المعاهدة ، خصوصا أن التكتات إنما تبنى للجنود الانجليز ، ولأن المفاوضات المصرية رفضت - وقت المفاوضات - أن يدفع قيمة بناء التكتات وحده لضخامة المبلغ ، ولما فيه من الإرهاق ، فشاركت الحكومة البريطانية بنسبة الربع ، فكيف تدفع مصر أكثر مما رفضته قبلا ؟ ومن الغريب أن هذا أيضا كان رأى السعديين ، شركاء محمد محمود باشا ، الذين اتخذوا به قرارا في يونية ١٩٣٨ (١) . أى قبل أن يتفاوض مع الحكومة البريطانية ، ومع ذلك جاءت الاتفاقية تكلف مصر بهذه النفقات الباهظة في بناء التكتات !

ومما لا شك فيه أن بريطانيا كان يهملها إلى حد بعيد ألا تتمكن مصر إطلاقا من بناء التكتات، حتى تبقى جنودها منتشرة في جميع

(١) المستر في ٢ يونية ١٩٣٨ ، المصري في ٢١ أغسطس ١٩٣٩ .

أرجاء البلاد. وقد اتضح ذلك من موقفها في مفاوضات ١٩٣٦، فقد أصرت - كما قالت جريدة المصرى - على أن تبقى القوات البريطانية على ما كانت عليه، فرفض الجانب المصرى، وطالت المفاوضات لهذا السبب شهرين، وهددت بالقطع، ثم انتهت بقبول انسحاب الجنود البريطانية إلى منطقة القنال (١).

فلما دخل محمد محمود باشا في المفاوضات حول تعديل النص الخاص بالثكنات، قبلت إنجلترا التعديل بالشكل الذى يجعل من الصعب على الحكومة المصرية أن تقوم ببناء هذه الثكنات إلا بتضحيات جسيمة. ثم، عندما نشبت الأزمة العالمية بسبب استيلاء ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا فى مارس ١٩٣٩، طلب الجانب البريطانى من حكومة محمد محمود باشا العدول مؤقتا عن إنشاء الثكنات قرب السويس، بحجة أن وجود القوات البريطانية فى مكان واحد بأسرهم وأولادهم، فى حالة بناء الثكنات، فيه كل الخطر على هذه القوات، إذ يصبح من السهل أن تكون هدفا للغارات الجوية فى أى وقت. وقد ذكرت جريدة المقطم أن الحكومة المصرية اقتنعت بوجهة النظر البريطانية هذه، وأن حجة الحكومة المصرية فى العدول، هى أنه سيوفر على الدولة أموالا وفيرة كان مقررا صرفها لهذه الغاية.

وقد رحبت جريدة مصر الفتاة بهذا النبأ الذى نقلته عن المقطم، وقالت إنها كانت أول من نادى بعدم بناء الثكنات منذ اللحظة الأولى على أساس أنه من «العار والمذلة أن تبنى مصر من أموالها ومن دماء الفلاح ثكنات للجيش البريطانية المحتلة، فتجعل الاحتلال الذى قاومه المصريون ستين سنة أمرا مشروعاً»، كما قالت الجريدة إن بناء هذه الثكنات لينتقل إليها الجيش الانجليزى بعد ثمانى سنوات، يعتبر عبثاً،

(١) المصرى فى ١٩ أغسطس ١٩٣٨.

لأن جهادنا القومي يجب أن يتجه إلى إجلاء الإنجليز عن القطر
المصرى قبل انقضاء هذه الثمانى سنوات! (١) .

على كل حال، فقد ترتب على عدم بناء الثكنات، بقاء القوات
البريطانية فى مواقعها السابقة التى كانت فيها قبل المعاهدة: فى العباسية،
وقصر النيل، والحلمية، والقلعة، ومصطفى باشا ، ومصر الجديدة وحلوان،
وأبى قير وغيرها من المعسكرات والمراكز الحيوية فى القاهرة
والإسكندرية وما حولهما (٢) . مما ترتبت عليه عدة آثار هامة يعنينا
منها، بالنسبة لبحثنا، أثنان: الأول، أن شعور المصريين بوطأة الاحتلال
البريطانى ، والرغبة فى التخلص منه، لم تخف بعد المعاهدة عما كانت
عليه قبل المعاهدة ، لأن المشهد الذى تعودوا عليه من انتشار هذه القوات
فى كل مكان لم يتغير. وقد تزايد هذا الشعور أثناء الحرب، مع تزايد وفود
القوات البريطانية والحليفة من كل مكان إلى مصر التى أصبحت أكبر
قاعدة عسكرية فى جنوب البحر المتوسط. ثانيا - أن القوات البريطانية
ظلت فى المركز الذى تستطيع أن تتحرك منه بسهولة وسرعة لتتدخل
فى الشؤون المصرية الداخلية عند الحاجة ، وسوف تتحرك فى ٤ فبراير
١٩٤٢ لفرض وزارة الوفد عندما نتجه الأحداث الداخلية بسياسة مصر
الخارجية نحو المحور . ومعنى ذلك أن وجود القوات البريطانية على هذا
النحو يعتبر أحد العوامل المهمة فى توجيه سياسة مصر الخارجية أثناء
الحرب العالمية الثانية.

هذا فيما يختص بالقيد الأول من القيود التى فرضتها المعاهدة . فاذا
انتقلنا إلى القيد الثانى، وهو مبادرة مصر إلى نجدة بريطانيا عند اشتباكها

(١) مصر للفتاة فى ٢١ مايو ١٩٣٩، دكتور هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ (القاهرة ١٩٥٣)،

جلسة مجلس الشيوخ فى ٣٠ أبريل ١٩٤٠، المضبطة، الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ (القاهرة

١٩٥١).

Marlowe, John, Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953 (London 1953)

(٢)

فى الحرب بصفتها حليفا ، فيمكن تقدير أهميته فى توجيه سياسة مصر الخارجية أثناء الحرب، إذا أدركنا أن مصر لم يكن فى وسعها، مع هذا القيد، أن تقف بمعزل عن الصراع العالمى، أو أن تتخذ موقف الحياد الدائم. ذلك أنه يشترط، من وجهة نظر القانون الدولى ، فى حالة الحياد الدائم، أن يتم عن طريق إبرام معاهدة بين الدولة التى ترغب فى الحياد والدول الأخرى، ينص فيها على أن تضمن هذه الدول سلامتها واستقلالها ولا تعتدى عليها، وفى مقابل ذلك تتعهد الدولة الموضوعة فى حالة حياد دائم ألا تدخل فى حرب إلا دفاعا عن نفسها، وألا تدخل فى تعهدات دولية قد يؤدى تنفيذها إلى اشتباكها فى حرب. وبناء على ذلك فإن الدولة المحايدة حيادا دائما لا تملك الدخول فى معاهدات تحالف، أو أن تكون طرفا فى معاهدة ضمان ، أو فى اتحاد قد يجرها إلى الحرب دفاعا عن باقى دول الاتحاد ، كذلك تلتزم الدولة المحايدة حيادا تاما بالامتناع عن مساعدة الدول المتحاربة (١) .

وفى حالة مصر، فقد اضطرت بحكم المحالفة إلى أن تتخذ بالنسبة لألمانيا كافة الإجراءات تقريبا التى تتخذها الدول التى تعتبر نفسها فى حالة الحرب، فيما عدا أعمال القتال الهجومى . فبمقتضى قانون الحرب، فإنه يترتب على قيام الحرب قطع جميع مظاهر الاتصال السلمى بين الدول المتحاربة، كتبادل التمثيل السياسى والقنصلى والمعاهدات والعلاقات التجارية ، كما يترتب عليها اتخاذ الإجراءات الخاصة فى مواجهة رعايا العدو المقيمين فى أراضيها ، كما تبيح الحرب للدول المحاربة حقوقا خاصة على الأموال المعادية الموجودة فى إقليمها ، هذا بالإضافة إلى أعمال القتال (٢) .

(١) دكتور أحمد عبد القادر للجمال: بحوث ودراسات فى القانون الدولى العام ج٢ (القاهرة ١٩٥٣) .

(٢) عبد العزيز على جميع وعبد الفتاح عبد العزيز وحسن درويش : قانون الحرب (القاهرة ١٩٥٢) .

وقد اتخذت مصر جميع هذه الإجراءات تقريبا، فيما عدا أعمال القتال الهجومي - كما نكرنا - وقد بدأ ذلك من قبل أن تنشب الحرب فعلا. فعندما ظهرت نذر الأزمة الدولية، شرعت الحكومة المصرية، وكان على رأسها على ماهر باشا، رجل القصر المعروف، في اتخاذ الإجراءات الادارية وإصدار سلسلة التشريعات اللازمة لمواجهة الحالة الدولية.

ففى يوم ٢٥ أغسطس ١٩٣٩ أصدر المرسومين رقمى ٩٥ و ٩٦ لسنة ١٩٣٩، وأولهما خاص بالتدابير الاستثنائية التى تتخذ لتأمين سلامة البلاد، والثانى خاص بإحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين. وفى ٢٧ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ بحماية الأسرار العسكرية. وفى يوم ٢٩ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٩ بإنشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الإسكندرية لحماية الميناء. وفى يوم ٣١ أغسطس أصدر مرسوما بقانون بإنشاء القوات المراقبة من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقضى مدة إلزامهم بالخدمة العسكرية، وجعل مهمة هذه القوات فى زمن الحرب، القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال. وفى نفس الوقت دعا فريقا من الضباط الاحتياطيين إلى الانضمام لفرق الجيش العامل^(١).

وكان السير مايلز لامبسون، عندما تدهورت الحالة الدولية، فى زيارة وطنه إنجلترا، فعاد مسرعا إلى مصر يوم أول سبتمبر ١٩٣٩، اليوم الذى هاجمت فيه ألمانيا النازية بولندا. وفى مساء هذا اليوم زار، وفى رفقته المستر بيزلى، المستشار القانونى للسلطات البريطانية، على ماهر باشا، وطلبا منه إعلان الأحكام العرفية. وقد استجاب على ماهر باشا على الفور، فأصدر فى نفس اليوم مرسوما بفرض الأحكام العرفية على البلاد، وعين نفسه حاكما عسكريا. وفى يوم ٣ سبتمبر أعلنت إنجلترا

(١) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية للثلاثة الأشهر الثلاثة من سنة ١٩٣٩.

أنها في حالة حرب مع ألمانيا ، فأعلن على ماهر باشا في نفس اليوم قطع علاقات مصر السياسية مع ألمانيا ، وأصدر بوصفه حاكما عسكريا قرارا بمنع التعامل التجاري مع رعايا ألمانيا ، وقام على الفور باعتقال الرعايا الألمان تمهيدا لإبعادهم إلى بلادهم، ووضع الممتلكات الألمانية تحت الحراسة. كذلك وضع الموانئ المصرية تحت رقابة السلطات البحرية البريطانية ، وفرض الرقابة على البريد والتلغرافات والتليفونات والصحف بالاشتراك مع السلطات البريطانية (١) .

وبهذه الإجراءات والتدابير التي اتخذها على ماهر باشا ، وخاصة قطع العلاقات السياسية مع ألمانيا ، أصبح وضع مصر الدولي في مركز وسط بين الحرب والحياد. بل لقد كتبت الأهرام تصف هذه الحالة بأنها حالة حرب، كما يسمى ذلك في العرف الدولي، (٢) . وقد أثار إصدار على ماهر باشا مرسوم إعلان الأحكام العرفية، خصوصا بعد المرسومين الخاصين بالقوانين الاستثنائية وحماية الأسرار العسكرية، دهشة المراقبين السياسيين لأن انجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية في بلادها أو في مستعمراتها ! فكان على ماهر باشا قد تجاوز ببعض الإجراءات ما اتخذته الدول المحاربة نفسها في بلادها من إجراءات .

مصر بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية :

وفي الحقيقة أن مسألة إعلان مصر الحرب على ألمانيا لم تلبث أن أثارت في أعقاب نشوب الحرب. ومن المؤكد أن السلطات البريطانية قد طلبت من حكومة على ماهر باشا إعلان الحرب على ألمانيا بعد دخولها الحرب في ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، رغم ما أنكرته في ٢٠ يونية ١٩٤٠ (٣) .

(١) المصري في ١، ٢، ٣، سبتمبر ١٩٣٩ ،

Kirk- George, The Middle East in the War 1929 -1946 (Oxford University Press)

(٢) الأهرام في ٥ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٣) من تصريح لمصدر رسمي بريطاني نقله رويتر في ٢١ يونية ١٩٤٠ .

وقد أكد على ماهر باشا هذه الحقيقة في حديثه للصحفيين بعد استقالته بناء على تبليغ ١٩ يونيو ١٩٤٠، فقد صرح بأن الحكومة البريطانية قد طلبت عند بدء الحرب مع ألمانيا اشتراك مصر في الحرب، واستمرت المناقشات في أمر هذا الطلب خمسة عشر يوما، (١). وكان قد أجاب عن هذا السؤال أيضا حتى من قبل أن تنشب الأزمة بينه وبين الانجليز. ففي يوم ١٦ يناير ١٩٤٠ سئل عما اذا كانت انجلترا قد طلبت، أخيرا، إعلان الحرب على ألمانيا؟ فأجاب بتره: «لم يحدث منذ ثلاثة أشهر كلام عن إعلان الحرب على ألمانيا. وقد حدث كلام في هذا الموضوع عقب إعلان الحرب بأسبوعين، وانتهت المسألة عند هذا الحد» (٢). ولم تكن المصادر البريطانية هذا الكلام في حينه.

وفي الواقع أن دخول مصر الحرب كان قائما في تقدير العسكريين البريطانيين عند نشوب الحرب. فقد كتب اللورد ولسن في مذكراته المعروفة المنشورة تحت عنوان: Eight Years Over Seas يقول بالحرف الواحد: «لقد كان من المتوقع في حالة قيام الحرب أن مصر سوف تشترك فيها إلى جانب بريطانيا كحليفة، وتعلن الحرب على المحور» (٣). كما كتب بالحرف الواحد أيضا: «لقد كان من المتوقع، طبقا لمعاهدة ١٩٣٦، أن يشترك الجيش المصري في الحرب كحليف تحت القيادة البريطانية» (٤).

فماذا كان موقف وزارة على ماهر باشا في هذه المسألة؟ كانت هذه الوزارة في ذلك الحين مكونة من أنصار على ماهر باشا من

(٢) تصريح لطي ماهر باشا نشرته المصري في ٢٥ يونيو ١٩٤٠، انظر أيضا شهادة على ماهر باشا في قضية الاغتيالات السياسية (لطي عثمان: المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية) (القاهرة ١٩٤٨).

(٣) من حديث لطي ماهر باشا نشرته الأهرام في ١٧ يناير ١٩٤٠.

Lord Wilson, Eight Years Overseas 1939 - 1947 Sec. Imp.

(٤) نفس المصدر.

المستقلين ، ومن السعديين . وكان عدد الوزراء السعديين فى الوزارة خمسة هم : محمود فهمى النقراشى باشا، ومحمود غالب باشا ، والدكتور حامد محمود، وسابا حبشى بك، وإبراهيم عبد الهادى ، أما المستقلون، فأبرزهم محمد على علوية باشا، وعبد الرحمن عزام بك، ومحمد صالح حرب باشا، وعلى رأسهم على ماهر باشا، وقد عرف عن الأربعة اشتغالهم بالقضايا العربية والإسلامية وخصوصا مسألة فلسطين. وإلى جانب هؤلاء خمسة آخرون من غير نوى الاتجاهات المعروفة، أبرزهم حسين سرى باشا (١).

وقد انقسمت الوزارة فى موضوع إعلان الحرب إلى ثلاثة أقسام : قسم يؤيد إعلان الحرب على ألمانيا، وقسم ضد الحرب، وقسم يقبل بالحرب ولكن يقول بالانتظار. ومن وثيقة سرية لرئيس الديوان بالنيابة بعث بها إلى الملك فاروق عقب اجتماع مجلس الوزراء السابق الذكر، يفهم منها أن وزيرا واحدا هو الذى وقف ضد إعلان الحرب، وهو مصطفى الشوربجى بك، الذى رأى أن ما تم من إجراءات اتخذتها الوزارة هو فوق الكفاية، وأن المعاهدة لا تلزمنا بشئ أكثر من ذلك، وليس لمصر شأن فى الخلاف القائم الآن. كذلك يفهم أن وزيرا واحدا أيضا هو الذى قال بالانتظار، وهو عبد الرحمن عزام بك، وزير الأوقاف ورئيس القوات المرابطة، فقد أبدى رأيه بأنه مع موافقته لرأى الشوربجى بك، يرى الانتظار - على الأقل حتى يعود كل المصريين من الخارج، وكذلك البواخر المصرية ، لأن رفعها العلم المصرى حماية لها من كل سوء ما دامت مصر ليست فى حالة حرب مع أية دولة أخرى - أى أن عزام بك يرى إعلان الحرب بعد عودة المصريين والبواخر المصرية!

أما بقية الوزراء، فكانوا مع إعلان مصر الحرب. فقد كان من رأى حسين سرى باشا وعلوية باشا وغيرهما أنه ما دامت قد قطعت العلاقات مع ألمانيا، وتكدر صفو هذه العلاقات، فليس هناك داع للانتظار، ويجب

(١) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية جـ ١ (للقاهرة ١٩٦٩).

إعلان حالة الحرب، لأن مصر أصبح مصيرها معلقا بمصير إنجلترا ، وما دامت إنجلترا مسئولة عن الدفاع عن مصر، فيجب على مصر أن تسير جنباً إلى جنب مع إنجلترا، وأما البواخر المصرية فانجلترا تحميها بأسطولها كما تحمي بواخرها سواء بسواء .

وقد ذكر صالح حرب باشا، وزير الدفاع، أن الحكومة المصرية تلاقى صعوبات كثيرة في تفتيش البواخر المحايدة بسبب عدم إعلانها الحرب، وضرب مثلاً بإحدى البواخر الرومانية التي لم تقف للتفتيش إلا بعد أن صوبت النار نحوها، وقال إن هذه الحالة الشاذة بسبب الموقف الحالي وعدم إعلان حالة الحرب مع ألمانيا، .

أما على ماهر باشا، فقد انضم إلى فريق إعلان الحرب، وأبدى استعداداً لذلك إذا جاء كتاب من السفير البريطاني باسم حكومته بأن إعلان حالة الحرب ضرورى جداً لسلامة القوات البريطانية والمصرية، وأنه لا يمكن الدفاع عن مصر بغير ذلك، . ثم كلف كامل سليم، السكرتير العام لمجلس الوزراء بالتوجه فوراً لمقابلة السفير البريطاني ، لإحاطته علماً بمختلف وجهات النظر فى مجلس الوزراء فى هذا الموضوع، . وقد توجه السكرتير العام فعلاً فى منتصف الليل وأفضى إلى السفير بكل ما تقدم! (١) .

والمحصلة النهائية لما ورد بهذه الوثيقة السرية التى استقاها عبد الوهاب طلعت باشا رئيس الديوان بالنيابة من السكرتير العام لمجلس الوزراء، أن فريق السعديين، والغالبية العظمى من المستقلين ، كانوا مع إعلان الحرب. وأن فريق المشتغلين بالقضايا العربية والإسلامية انقسم على نفسه، فبينما أيد عبد الرحمن عزام بك عدم دخول الحرب فوراً

(١) محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية، الكتاب الثانى : طريق الحرية (كتاب الشهر) وقد علمت من الأستاذ صبيح أثناء مقابلة جرت بينى وبينه فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ أن هذه الوثيقة هى إحدى الوثائق التى كانت فى قصر القبة: وقد فحصها بنفسه ونشر بعضها فى جريدة الجمهورية عام ١٩٥٤ .

وطالب بالانتظار، كان علوية باشا وصالح حرب باشا وعلى ماهر باشا مع فكرة دخول الحرب.

وهذه ملاحظة جديرة بالاعتبار، إذ من المعروف أن العناصر التي كانت على احتكاك بقضية فلسطين كانت ساخطة على انجلترا لموقفها المتحيز لليهود. وعلى كل حال، فقد أنكر على ماهر باشا وصالح حرب باشا فيما بعد ما ورد في هذه المذكرة عندما سألهما في ذلك الأستاذ محمد صبيح، وكان مما احتجا به أن مداولات مجلس الوزراء لم يكن يحضرها سكرتير عام مجلس الوزراء، ولم يكن يدون لها محاضر. وعلا هذه المعلومات التي وردت في الوثيقة بأن سكرتير عام مجلس الوزراء ربما استقاها من بعض الوزراء الذين لم يعطوه صورة صحيحة عن الموقف! (١).

على أننا لا نقبل هذا الإنكار، لأننا لا نتصور أن يعجز رئيس الديوان بالنيابة عن الحصول على صورة صحيحة لمداولات مجلس الوزراء لرفعها إلى الملك، خصوصا إذا عرفنا أن هذه الوزارة كانت وزارة قصر، تدين بمناصبها للملك وليس لأية سلطة أخرى. يضاف إلى ذلك أننا قد رأينا أن سكرتير عام مجلس الوزراء كان يعرف ما جرى في مجلس الوزراء حول هذا الموضوع من رئيس الوزراء نفسه، إذ كلفه على ماهر باشا بنقل مختلف وجهات النظر في مجلس الوزراء إلى السفير البريطاني.

وفي الواقع أن اتجاه الوزارة نحو إعلان الحرب كان معروفا في ذلك الحين، وقد أورده الدكتور هيكل في مذكراته بقوله: إن «الاتجاه الرسمي كان نحو إعلان الحرب» (٢) كما أن النحاس باشا، بعد توليه الحكم على

(١) نفس المصدر.

(٢) دكتور هيكل: المرجع المذكور.

أثر حادث ٤ فبراير، واجه مصطفى الشوريجي في مجلس الشيوخ بهذا الموقف (١).

بقى أن نعرف كيف لم يتم إعلان الحرب رغم الأغلبية الساحقة التي كانت تقف إلى جانبه في مجلس الوزراء ؟ يقول محمد صبيح، نقلا عن علي ماهر باشا، إن الأخير طلب من السفير البريطاني عقد معاهدة تلغى معاهدة ١٩٣٦ وتنشئ علاقة جديدة في مقابل دخول مصر الحرب، ولكن السفير أجاب، بعد الرجوع إلى حكومته، بتعذر إجابة هذا الطلب (٢). على أننا لا نستطيع أن نقبل هذا الادعاء، لأننا قد رأينا أن غالبية الوزراء كانوا في صف إعلان الحرب من غير مقابل، وأن علي ماهر باشا قد انضم إلى هذا الرأي، وأبلغ السفير بذلك، فكيف إذن يمكن القول بقيام هذه المساومة الخيالية؟.

وفي تقديرى أن الملك فاروق كان وراء عدم إعلان الوزارة الحرب. إذ لم يكن من المعقول أن يدع الوزارة تتخذ هذا القرار بينما كانت سياسته تنجح بكليتها إلى جانب المحور. كذلك لم يكن من المعقول ألا تنزل الوزارة عند رأى الملك إذا أبداه، لأنها كانت تدين له بمناصبها. يضاف إلى ذلك أن إعلان الوزارة الحرب كان يتنافى في الحقيقة مع الدستور، لأن ألمانيا لم تهاجم مصر، ولم تكن بينهما حدود مشتركة يمكن أن تهاجمها منها، فإعلان الحرب على هذا النحو يعتبر إعلان حرب هجومية، وقد نص الدستور في المادة ٤٦ منه على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان، ولم يكن من المعقول أن يوافق البرلمان على إعلان الحرب وللوفد أغلبية في مجلس الشيوخ، وموقف الأحرار الدستوريين مناوئ إلى حد ما للوزارة، نظرا لدور علي ماهر في طرد محمد محمود باشا من الحكم. فضلا عن ذلك فإن المحالفة نفسها لم تكن توجب إعلان الحرب، فقد نصت المادة الثالثة منها، في الفقرة

(١) مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ٢١ أبريل ١٩٤٢ .

(٢) محمد صبيح: المرجع المذكور.

الثانية، على أن معاونة مصر تنحصر في أن تقدم إلى انجلترا داخل حدودها جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها، بما في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها. ولم يكن من السهل، لذلك، على الوزارة أن تحمل البرلمان على إقرار إعلان الحرب، خصوصا إذا اعترض فاروق على ذلك. وقد كانت هذه الاعتبارات جميعها وراء تزيث الوزارة وعدم إعلان الحرب على ألمانيا.

تطبيق سياسة الحرب الدفاعية.

على هذا النحو تراجعت حكومة علي ماهر باشا عن فكرة إعلان الحرب الهجومية، واستقرت على فكرة الحرب الدفاعية، وهى الفكرة التي استقرت عليها أيضا جميع الأحزاب والفرق السياسية في مصر، بما فيها الأحزاب الفاشية كمصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين (١).

وبناء على ذلك أخذ علي ماهر باشا يستعد للحرب الدفاعية بالعمل على تسليح الجيش المصرى وبذاته. ويمكن القول إن الجيش المصرى اشترك مع الجيش البريطانى فى كل شىء تقريبا، عدا الهجوم. فقد اشترك فى المناورات الحربية على جميع الأسلحة، واشترك فى التدريب، واشترك فى أعمال الدفاع. وبعد مضى شهرين تقريبا على انتهاء الحرب، أعلن الجنرال مكريدى Macready رئيس البعثة العسكرية البريطانية أن الدفاع الساحلى كله قد أصبح فى أيدي الوحدات المصرية، بعد أن كانت تقوم به القوات البريطانية البحتة. كما أعلن أن الوحدات المصرية تقوم بمهمتها خير قيام، جنبا إلى جنب مع الوحدات البريطانية فى الصحراء الغربية (٢). وفى أول ديسمبر ١٩٣٩ كتبت «المصور» نقول إن القيادة البريطانية قد أصدرت أمرا لجنودها بأن يؤدوا التحية العسكرية للضباط

(١) لمزيد من التفاصيل انظر دكتور عبد العظيم ومضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩٣٧ - إلى سنة ١٩٤٨ بيروت: دار الوطن العربى ١٩٧٣.
(٢) من حديث للجنرال مكريدى للأهرام فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩، انظر أيضا الأهرام فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ و ١٠ أبريل ١٩٤٠.

المصريين، كما أصدرت القيادة المصرية أمرا مماثلا. كما نظمت الاستعراضات العسكرية المشتركة فى شوارع القاهرة والإسكندرية (١).

وفى الوقت نفسه لم يدخر على ماهر باشا وسعا فى تسخير موارد الدولة المالية فى خدمة المجهود الحربى. فقد طالب بتعديل ميزانية الدولة بزيادة اعتماد الدفاع الوطنى ٦٧٥ ألف جنيه. فاعترض صدقى باشا على أساس أن هذه النفقات المطلوبة ، إنما ترجع إلى طوارئ ليست من التزامات مصر بمقتضى المعاهدة، وإنما هى من التزامات الحليفة العظيمة! وأضاف إنه يعتقد أن الحليفة «هى صاحبة المصلحة الأولى فى مثل هذه الشئون، وأنها سوف تقوم بها على أكمل وجه ، بحيث يصبح لا لزوم للاعتمادات التى تطلب اليوم». وقال: «يجب أن تكون الاعتمادات لتقوية جيش ثابت، لا جيش طوارئ يعمل على عجل». وعلى أثر ذلك نشر الأهرام أن الدوائر المختصة ترى أنه فى الوسع عقد قرض لشئون التسليح ، حتى لا تثقل النفقات التى تتطلبها هذه الشئون كاهل الميزانية . وبعد أسبوع واحد أكد حسين سرى باشا، وزير المالية، ما نشرته الأهرام ، وصرح بأن المفاوضات تدور بين مصر وبريطانيا بشأن تبسيط نفقات التسليح!

وفى حديث لعزير المصرى باشا فى ٥ ديسمبر ١٩٣٩ للأهرام نوه بمجهود البعثة العسكرية البريطانية فى تنظيم الجيش وتسليحه وتعليمه. وبعد أربعة أشهر من هذا الحديث أشاد صالح حرب باشا، وزير الحربية، ببعض المناورات التى اشترك فيها الجيش المصرى مع الجيش البريطانى، وقال إن «القوات المقاتلة لدينا الآن قد استكملت تدريبها وفى استطاعتها أن تقاتل فى خط الدفاع الأول». وفى ٧ مايو ١٩٤٠ أدلى على ماهر باشا لجريدة النيويورك تايمز بتصريح قال فيه: «سدافع عن أراضينا المقدسة دفاع الأبطال»، وقد أصبح الدفاع عن مصر مضمونا «بتعاوننا الوثيق مع

(١) المصور فى أول ديسمبر ١٩٣٩ .

حليفنا بريطانيا، وقد عبر مدير الشؤون العامة بوزارة الدفاع في ذلك الوقت عن مدى تعاون الجيشين المصري والبريطاني فقال: «إن أركان الحرب في الجيشين يعملان ويضعان الخطط الحربية كهيئة أركان حرب واحدة، وهما الأول الدفاع عن مصر». وفي ٥ مايو ١٩٤٠ أعلن مراسل الديلى تلغراف فى الإسكندرية أن السلطات البريطانية العسكرية مرتاحة إلى كفاية الجيش المصرى ووحدات المدافع المضادة للطائرات التى تحتاج إلى دقة عظيمة، ورجال المدفعية الذين أظهروا مهارة فائقة (١).

مصر بين الحرب الدفاعية والحياة

على هذا النحو، كان كل شيء يدل فى وضوح على أن مصر كانت متجهة إلى الدخول فى الحرب إذا وقع اعتداء على أراضيها. وقد أكد على ماهر باشا هذا الموقف حين أعلنت إيطاليا الحرب على انجلترا وفرنسا يوم ١٠ يونية ١٩٤٠، فقد أعلن فى مجلس النواب سياسته الخاصة بموقف مصر فى هذه الظروف، وهى تقضى بدخول مصر الحرب فى حالة اعتداء إيطاليا عليها بإحدى الطرق الثلاث الآتية:

١ - إذا توغلت الجنود الإيطالية فى الأراضى المصرية مبتدئة.

٢ - إذا ضربت المدن المصرية بالقنابل.

٣ - إذا أرسلت غارات جوية على مواقع الجيش المصرى (٢).

(١) الأهرام فى ٧، ١٢، ٢٢، ٢٩ أبريل، ٧، ١١ مايو ١٩٤٠.

(٢) مضابط مجلس النواب، الجلسة السرية يوم ١٢ يونية ١٩٤٠، المصرى فى ١٤ يونية ١٩٤٠ وقد نشرت بياناً لطفى ماهر باشا يتضمن خلاصة البيان الذى ألقاه فى مجلس الشيوخ والنواب يوم ١٢ يونية فى الجلسة السرية التى وافق عليها المجلسان.

ومعنى ذلك أن على ماهر باشا اعتبار مطاردة الجيوش الإيطالية للجيوش البريطانية في داخل الأراضي المصرية اعتداء على مصر يوجب مقاومتها إياه ، وليس حريا بين إيطاليا وبريطانيا تخصصهما وحدهما^١.

ومن الغريب ، مع ذلك ، أن يسمى على ماهر باشا سياسته هذه سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، مع أنها استمرار لسياسته القائمة على الحرب الدفاعية^٢ ! ومن الطريف أيضا أن عددا كبيرا من أعضاء البرلمان ، وبعضهم من هو في أعلى مراتب الفهم السياسي ، مثل صدقي باشا ، قد فهم أن هذه السياسة التي أقرها البرلمان في ١٢ يونية ١٩٤٠ تقضى بعدم دخول مصر الحرب إطلاقا مهما كانت الظروف . على أنه من الإنصاف أن ننكر أن عددا آخر ، على رأسه الدكتور أحمد ماهر ، قد فهم حقيقة هذه السياسة على نحو ما ذكرناه ، وهي أنها تقضى بخوض الحرب الدفاعية^(١).

مع ذلك فقد فوجئت البلاد في يوم ١٩ يونية ١٩٤٠ ، أى بعد أسبوع واحد ، بتبليغ من الحكومة البريطانية الى الملك فاروق عن طريق سفارتها تطلب فيه تغيير الحكومة باعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب ولا عن شعور المصريين ، ولا تصدر عن مصلحة مصر ، ولا تعمل بروح المعاهدة .

فما هي الأسباب المباشرة للتبليغ البريطاني في ١٩ يونية ١٩٤٠ ؟ لقد حدد على ماهر باشا سببا واحدا عند إخراجه من الحكم ، وذلك في بيانه المطول الذى ألقاه في مجلس الشيوخ في يوم ٢٤ يونية ١٩٤٠ ، وهو أن الحكومة البريطانية طلبت منه اشتراك مصر في الحرب ، ولكنه لم يقبل ذلك^(٢) . وقد أتبع على ماهر باشا هذا البيان بتصريح لمندوبى الصحف عدد فيه الحالات التى طلبت السلطات البريطانية فيها منه

(١) مضابط مجلس اللواب جلسة ٢١ أغسطس ١٩٤٠ .

(٢) انظر نص البيان في مضابط مجلس الشيوخ جلسة ٢٤ يونية ١٩٤٠ .

الاشتراك فى الحرب، وهى حالتان: الأولى ، عند بدء الحرب مع ألمانيا، والثانية بعد دخول إيطاليا الحرب. وأضاف أنه فى كلتا الحالتين استمرت المناقشات فى هذا الشأن أياما (١).

على أن الحكومة البريطانية كذبت، بلسان مصدر بريطانى رسمى فى لندن يوم ٢٠ يونية ١٩٤٠ أنها كانت تعمل لإرغام مصر على إعلان الحرب، وقالت إنها ليس لها غرض كهذا، وكل ما تطلبه من مصر هو أن تراعى معاهدتها مع بريطانيا بولاء نساء ومعنى، وأن تعمل على عدم تشجيع أى شىء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية فى مصر (٢).

ويفهم من هذا البيان المقتضب (الذى صدر بعد تبليغ ١٩ يونية بيوم واحد، وعلى أثر الإشاعات التى اجتاحت البلاد عن طلب بريطانيا من مصر دخول الحرب)، أن السبب الذى بنت عليه الحكومة البريطانية تبليغها هو أن حكومة على ماهر باشا لم تراعى تنفيذ معاهدتها مع بريطانيا نساء وروحا ، وأنها كانت تشجع على عرقلة العمليات العسكرية فى مصر. وهو سبب غامض فوق أنه غير صحيح، لأنه يتناقض مع رسالة مشهورة وجهها الجنرال ولسن الى على ماهر باشا بعد إقالته، يشكر له فيها معوناته التى قدمها، وهى رسالة يقول الجنرال ولسن عنها فى مذكراته إنها أحدثت اضطرابا شديدا فى الدوائر الدبلوماسية البريطانية (٣).

وفى الواقع إن الأسباب المباشرة للتبليغ البريطانى فى ١٩ يونية ١٩٤٠ تقع فى الفترة فيما بين إعلان إيطاليا الحرب فى ١٠ يونية وطلب فرنسا الهدنة فى ١٧ يونية، وهى فترة أسبوع تقريبا. وتلقسم هذه الأسباب الى قسمين: أسباب ثانوية، وتتعلق بالإجراءات الخاصة بالرعايا

(١) المصرى فى ٢٥ يونية ١٩٤٠ .

(٢) نفس المصدر فى ٢١ يونية ١٩٤٠ .

(٣) لورد ولسن: المرجع المذكور.

الطليان فى مصر. وأسباب رئيسية، وتتعلق بمسألة اشتراك مصر فى الحرب.

وفىما يتعلق بالأسباب الأولى، فقد أورد اللورد ولسن أن وزارة على ماهر باشا قد انتهجت ، فيما يختص بالرعايا الطليان ووضع أموالهم تحت الحراسة، سياسة تختلف تماما عن سياستها إزاء الرعايا الألمان فى سبتمبر ١٩٣٩ . وأنه وإن كان صحيحا أن اعتقال أفراد الجالية الإيطالية الضخمة فى مصر يعد عملا مستحيلا، إلا أن أجهزة الأمن البريطانية كانت قد استطاعت فى العام السابق مراقبة عديد من أماكن الاجتماعات وبعض العملاء الذين كانوا على أكبر جانب من النشاط، وعلى الرغم من أن البوليس المصرى كان متعاوناً، وكان يعمل غالباً وفق ما نريد، إلا أن الصعوبة الكبرى كانت فى حمل الحكومة المصرية على أداء وظيفتها : لقد كنا نواجه تأخيرات كبيرة. وفى بعض الأحيان كان يطلق سراح البعض بأوامر من بعض الوزراء دون الرجوع إلينا أو استشارتنا. ومن الصعب - كما يقول - الجزم بما إذا كانت هذه التصرفات قد حدثت بسبب الأنباء السيئة التى وردت من فرنسا، أم أنها كانت ترجع إلى الارتباط الوثيق بين عدد كبير من المصريين والإيطاليين، سواء فى مصر أو فى إيطاليا ، فى النواحي الاجتماعية والمالية والاقتصادية. وأضاف ولسن إنه انتهز فرصة تناوله طعام العشاء مع على ماهر باشا قبل سفره فى زيارة للصحراء الغربية ، وكلمه محذراً من الأثر السيئ الذى كانت تحدثه معالجته لمسألة الرعايا الإيطاليين، وإننا نتوقع نفس المعاملة لجميع أعدائنا. ولكن على ماهر باشا رد عليه بأنه يواجه صعوبات كبيرة (١).

وقد أدلى على ماهر باشا بتفصيلات أوسع حول موضوع الرعايا الطليان، يفهم منها تعنت الانجليز فى طلباتهم. فقد ذكر أنه طلب منه فى ذلك الوقت عدة طلبات: أولها، اعتقال الوزير الايطالى فى المفوضية، والثانى، تفتيش المفوضية، والثالث، تفتيش أمتعتهم وجيوبهم وملابسهم وقت السفر، والرابع عدم السماح لأى إيطالى بالسفر فيما عدا الوزير وموظفى المفوضية. وقال على ماهر باشا إنه رفض هذه الطلبات (٢).

(١) لورد ولسن : المرجع المذكور.

(٢) شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغتيالات السياسية (لطفى عثمان : للمرجع المذكور).

وهذه الطلبات القاسية بالنسبة للطليان هي ما عناها على ماهر باشا في بيانه أمام الشيوخ بقوله إنها كانت «تؤدى بذاتها أو مجموعها إلى حالة الحرب المقرر تفاديها». وهذا نصل إلى الأسباب الرئيسية، وهي المتعلقة باشتراك مصر في الحرب.

فواضح تماما مما رواه على ماهر باشا أن حاجة إنجلترا إلى اشتراك مصر في الحرب إلى جانبها في ذلك الحين كانت حاجة ماسة إلى حد بعيد، فقد ذكر أنه بعد أن أعلنت إيطاليا الحرب، استدعى السفير البريطاني وعرض عليه صورة التصريح الذي ألقاه في مجلس النواب يوم ١٢ يونية، والذي حدد فيه الحالات الثلاث التي تدفع مصر إلى الدخول في الحرب، فسأله السفير: وإذا هاجم الجنود الإيطاليون الجنود البريطانيين؟ فرد على ماهر باشا بأنه لا شأن لمصر في هذا. وقد عقب على ماهر باشا على روايته بقوله إن الجنود البريطانية كانت في ذلك الحين «ضعيفة جدا، وكل ما عندهم ٢٨ مدفعا ضد الطائرات، منها ٢٠ في الإسكندرية لحماية الأسطول، و٨ لحماية ورشهم، وباقي القطر لا يوجد به شيء يحميه» (١).

وفي موضع آخر بين على ماهر باشا نقطة على جانب كبير من الأهمية. فقد ذكر أن إنجلترا كانت ترجو أن يشجع اشتراك مصر في الحرب كلا من تركيا والعراق، وكانا على الحياد، على دخول الحرب أيضا. ففي ذلك الحين لم تكن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب، وكانت إنجلترا وحيدة بعد هزيمة فرنسا، وكان دخول مصر وتركيا والعراق الحرب يكفل دخول نحو ٦٠ مليوناً من البشر الحرب إلى جانبها (٢).

وواضح من كلام اللورد هاليفاكس في مجلس اللوردات يوم ١١ يولية ١٩٤٠ أن السياسة التي قررها على ماهر باشا بعد دخول إيطاليا

(١) نفس المصدر

(٢) نفس المصدر

الحرب والتي تقضى بعدم الاشتراك في الحرب إلا في الحالات الثلاث التي ذكرها في بيانه، والاكتفاء بالتدابير التي اتخذها عند إعلان ألمانيا الحرب في سبتمبر ١٩٣٩، لم تلق رضاء من الحكومة البريطانية لأنها كانت تعتبر أن الموقف بعد إعلان إيطاليا الحرب يختلف عنه عند إعلان ألمانيا الحرب، لأسباب كثيرة - كما قال اللورد هاليفاكس - منها «أن البحر المتوسط أصبح منطقة حرب، وأن ممتلكات إيطاليا تحد مصر في الغرب، وتحد السودان الانجليزي، المصري من الجنوب الشرقي» (١).

وعلى كل حال ، فإن التصريحات الرسمية التي كذبت بها بريطانيا الشائعات المصرية عن ضغطها على مصر لدخول الحرب، لم تتضمن ما ينفي حدوث الطلب أصلا. فقد انصبت على نفى «الضغط» دون «الطلب» (٢). وفي تصريحات اللورد هاليفاكس السالفة الذكر أمام مجلس اللوردات نفى أن الحكومة البريطانية «ضغطت» على الحكومة المصرية لكي تعلن الحرب على إيطاليا ، ولم ينف أنها «طلبت» إعلان الحرب (٣).

وسرعان ما تغير الموقف كله جذريا في الفترة من ١٢ يونية إلى ١٧ يونية ١٩٤٠ حتى يمكن القول أن هذه الفترة تعد نقطة التحول في الموقف كله، سواء بالنسبة لحكومة على ماهر باشا أو بالنسبة للحكومة البريطانية. فعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تكن راضية تمام الرضا عن عدم إعلان الحرب من جانب مصر بعد دخول إيطاليا فيها، إلا أنها كانت مطمئنة إلى أن الحالات التي حددها على ماهر باشا لدخول الحرب في بيانه يوم ١٢ يونية كانت كفيلا باشتراك مصر في الحرب إن أجلا أو عاجلا دفاعا عن نفسها، على أن سقوط فرنسا وطلبها الهدنة في يوم ١٧ يونية لم يلبث أن قلب الموقف كله. فقد اتضح بدون جدال أن

(١) الأهرام في ١٢ يولية ١٩٤٠ .

(٢) المصري في ١٩ و ٢١ يونية ١٩٤٠ .

(٣)

هزيمة بريطانيا صارت محققة، وقد صور الجنرال ولسن هذا الانطباع في مصر بقوله إنه سئل مرارا في القاهرة عما إذا كانت إنجلترا سوف تتبع فرنسا؟ (١).

حينذاك بدا واضحا لعلى ماهر باشا أن دخول مصر الحرب، حتى ولو كانت دفاعية، لن يكون في مصلحة مصر بأية حال. بينما كان الوزير الإيطالي المفوض في مصر يلمح في ذلك الحين بأنه إذا تجاهلت مصر التزاماتها التي تقضى بها المعاهدة، فقد تنجو من أوحش العواقب التي يجرها عليها عدوان إيطاليا (٢).

وهنا اتخذ على ماهر باشا القرار الذي يعتبر نكوصا عن قرار ١٢ يونية الذي وافق عليه البرلمان. فقد أصدر أوامره إلى القوات المسلحة المصرية المرابطة على الحدود بالارتداد إلى داخل البلاد منعا للاشتباك مع الطليان وتوريط البلاد في الحرب.

فما هو مدى هذا الارتداد؟ إن هذا الارتداد يبلغ مساحة هائلة تبلغ ٢٣٠ كيلو مترا هي المسافة بين السلوم ومرسى مطروح (٣).

هنا أدركت السلطات البريطانية أن وزارة على ماهر باشا لم تعد تصلح لمواصلة التعاون معها. ذلك أن خطورة القرار الذي اتخذته هذه الوزارة بارتداد القوات المصرية لم يكن يتمثل فقط في الانتقال على سياسة ١٢ يونية التي تقضى بخوض الحرب الدفاعية، وإنما تمثلت بالدرجة الأولى في أن هذه الوزارة لم تعد تؤمن بانتصار الحلفاء، وأنها أصبحت تتصرف على هذا الأساس. وعند هذا الحد لم تعد مسألة دخول مصر الحرب هي ما يهم بريطانيا، بل أصبحت مسألة ولاء الحكومة المصرية لمعاهدة ١٩٣٦ هي القضية الأساسية. ولما كانت الحكومة المصرية قد اعتبرت ولاءها لمعاهدة ١٩٣٦ متعارضا مع ولائها لمصر، فإن بقاء هذه الحكومة في الحكم أصبح يهدد هذه القضية الأساسية، ولم

(١) لورد ولسن: المرجع المذكور.

(٢) من تصريحات اللورد هاليفاكس في مجلس اللوردات يوم ١١ يولية ١٩٤٠.

(٣) مضبطة مجلس النواب، جلسة ١٩ يونية ١٩٤٠، دكتور هيكل: المرجع المذكور.

يعد مفر من أن تخلى مناصبها في الحال. وهذا ما تضمنته برقية اللورد هاليفاكس إلى السفير البريطاني: «على ما هو يجب أن يخرج».

وهذا يفسر لماذا تخلت بريطانيا عن محاولتها إشراك مصر في الحرب، التي كانت مصر على قبل أسبوع مضى، وإعلانها ذلك في صورة التكتيكات التي أصدرتها. لقد تراجعت بريطانيا، في تلك الآونة الخطيرة والدقيقة بعد سقوط فرنسا، عن مطامعها، ولم تعد تأمل في أكثر من الحصول على حكومة مصرية «تراجع معاهدتها مع بريطانيا بولاء نصا وروحا، وتعمل بإخلاص على عدم تشجيع أي شيء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية في مصر» - كما ورد على لسان المتحدث الرسمي باسم الحكومة البريطانية يوم ٢٠ يونيو ١٩٤٠ (١).

مصر دولة غير محاربة

تخلت وزارة على ما هو باشا عن الحكم تحت التبليغ البريطاني، وكان الإنجليز يرنون إلى وزارة برياسة أحمد ما هو باشا نظرا لميوله المعروفة نحو إعلان الحرب، ولكن هذه السياسة كانت تتناقض أساسا مع سياسة فاروق الموالية للمحور، لذلك فقد دبر تأليف وزارة متوازنة من السعديين والأحرار الدستوريين برياسة حسن صبري، وهو شخصية موالية لكل من القصر والإنجليز (٢)، وهو ما حدث بالفعل، وتألفت وزارة حسن صبري باشا في ٢٧ يونيو ١٩٤٠.

وفي الفترة من اعتلاء هذه الوزارة الحكم في ٢٨ يونيو إلى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠، وهي الفترة نفسها تقريبا التي كان مجرى الحرب يتحول فيها في أوروبا: بإصرار بريطانيا على مواصلة الحرب رغم عروض السلام من جانب هتلر، ويعدول هتلر عن غزو الجزر البريطانية تحت نتائج معركة بريطانيا. ثم بانتقال أفكار هتلر إلى الهجوم على الاتحاد السوفيتي (٣) - في هذه الفترة كانت القضية الرئيسية على مسرح السياسة

(١) المصري في ٢١ يونيو ١٩٤٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: دكتور عبد العظيم رمضان: المرجع المذكور.

(٣) Shurer, W.; The Rise and Fall of the Third Reich.

المصرية هي قضية دخول مصر الحرب الدفاعية أو عدم دخولها، أو ما أطلق عليه في ذلك الحين تجنب مصر ويلات الحرب.

وقد أثّرت هذه المسألة في أول اجتماع عمل عقد لوزارة حسن صبرى باشا. وقد تم الاتفاق في هذه الجلسة - كما يقول الدكتور هيكل - على أن تحارب مصر الطليان، إذا تقدموا إلى مرسى مطروح، التي هي أول مرفأ مصري محصن على البحر المتوسط، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة في صحراء مصر الغربية (١).

وإذا نحن تذكرنا أن بين السلوم ومرسى مطروح مسافة تبلغ ٢٣٠ كيلو مترا، فإن لنا أن نتساءل: ألا يعد هذا القرار استمرارا في سياسة على ماهر باشا التي أخرجته من الحكم عندما أمر القوات المصرية المسلحة بالارتداد داخل البلاد حتى لا تتورط في حالة الحرب دون أن تتاح للحكومة والبرلمان فرصة القرار فيما يريان فيه المصلحة العليا للبلاد؟.

في الواقع أن الأمر لكذلك. وفي الحقيقة أن حسن صبرى باشا لم يل الحكم من قبل فاروق إلا لينفذ هذه السياسة : سياسة عدم دخول الحرب مهما كانت الظروف، وهو ما انكشف تماما عندما اقترب الطليان من مرسى مطروح.

ففي سبتمبر ١٩٤٠ وقع الهجوم الإيطالي الكبير على مصر من الأراضي الليبية، واخترق الطليان الحدود المصرية، وأخذوا يتقدمون حتى بلغوا سيدى برانى، في منتصف الطريق بين السلوم ومرسى مطروح. وهنا رأى الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لمناقشة موقف مصر من الحرب الناشبة، فدعا حسن صبرى باشا مجلس الوزراء إلى الانعقاد. ولندع الدكتور هيكل الذى كان وزيرا في الوزارة يروى تفاصيل ما دار في هذا الاجتماع، فهو يقول:

(١) دكتور هيكل : المرجع المذكور.

دار الحديث عن هذا التقدم الإيطالي لأول ما انعقدت الجلسة، فذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر وهل تعلن الحرب أو لا تعالجها. عند ذلك قلت : ولكننا اتفقنا على ألا نثير هذا الموضوع قبل أن يبلغ الإيطاليون مرسى مطروح ، وبين سيدى برانى ومرسى مطروح شقة تزيد على المائة من الكيلو مترات. ولم أكد أتم كلامى ، حتى تدخل رئيس الوزراء قائلاً: لعل من الخير أن نفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة. وكان رأى السعديين صريحاً فى أن مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعاً عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها. أما حسن صبرى فقال : «أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة. فموقفنا فى هذه الحرب موقف معارضة لحليفنا إنجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين. وإيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر. وقد تحدثت إلى السياسيين وإلى العسكريين البريطانيين، واتفقنا رأياً على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على إنجلترا من إعلانها الحرب على إيطاليا أو المحور. وما دام الأمر كذلك، فيجب أن تكون سياستنا تجليب مصر ويلات الحرب ما استطعنا، وكل اعتبار آخر لا يمكن أن ينهض إلى جانب هذا الاعتبار».

وبإفصاح حسن صبرى باشا عن نيته فى عدم دخول الحرب وحتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة، انتقلت المسألة بينه وبين السعديين من مستوى الخلاف فى رأى، إلى مستوى الأزيمة. فيقول الدكتور هيكل إن حسن صبرى باشا عرض الأمر للتصويت، فكان السعديون وحدهم فأبدى حسن صبرى باشا رأيه بأن هذه مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها. فلما رأى السعديون ذلك منه، وأن لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة، خرجوا متصرفين يقدمون استقالاتهم (١).

(١) دكتور هيكل : المرجع المذكور.

خرج الوزراء السعديون من الوزارة في ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ . وفي الفترة التي أعقبت هذا الخروج ، شهدت البلاد معركة حامية حول مسألة دخول مصر الحرب ، بين السعديين الذين رأوا أن كرامتهم تقتضى الدفاع عن رأيهم في البرلمان وأمام الرأي العام ، وبين الوزارة وبقية الفرق والأحزاب السياسية في مصر ، وهي التي أخذت جميعها موقفا حاسما إلى جانب عدم دخول مصر الحرب (١) .

فما هو موقف الانجليز من هذه المعركة الدائرة بين السياسيين المصريين ؟ لقد أورد الدكتور هيكل أن حسن صبرى باشا أفتعهم بمزايا بقاء مصر دولة غير محاربة حفاظا على روح المصريين المعنوية التي سوف تؤثر فيها غارات الإيطاليين والألمان ، فضلا عن أن القوات المصرية في الصحراء الغربية وعلى قناة السويس سوف تؤدي الواجب الذي عهد به إليها بصد المغيرين على الصحراء في الأماكن التي تعسكر فيها ، ودفع الغارات عن قناة السويس . وقد ذكر الدكتور هيكل أن حسن صبرى أخبره بأن الانجليز قد أفتنعوا بهذه الحجج . كما ذكر الدكتور أحمد ماهر في خطابه الذي ألقاه يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٠ أنه سمع من حسن صبرى باشا أن الإنجليز تركوا لمصر تقدير الموقف واتخاذ ما تراه في شأن الحرب (٢) .

وواضح أن السلطات البريطانية لم يكن يسعها إلا قبول الحجج المصرية نظرا للمعارضة المتعاضمة لدخول مصر الحرب من جميع الأحزاب المصرية فيما عدا الحزب السعدي . ولكن مع تزايد إمكانات إنجلترا ومقدرتها على مواصلة الحرب ، شعر الإنجليز بفوائد بقاء مصر دولة غير محاربة في تأمين الجبهة الداخلية . وقد أشار إلى هذه الفوائد تشرشل في خطابه بمجلس العموم يوم ٢٧ فبراير ١٩٤٥ ، وذكر أن السلطات البريطانية نصحت لمصر في أكثر من مناسبة واحدة بعدم

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

(٣) محمد إبراهيم أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر ، المجلد الأول .

دخول الحرب^(١) وهذه العبارة من قبيل المصادرة على المطلوب، لأننا لا نعرف حكومة مصرية واحدة خلال الحرب العالمية الثانية، فيما عدا حكومة الدكتور أحمد ماهر، قد أبدت رغبتها في دخول الحرب، ثم نصحتها الحكومة البريطانية بعكس ذلك !

سياسة مصر إزاء فرنسا

عرضنا في الصفحات الماضية سياسة مصر إزاء ألمانيا وإيطاليا، من خلال عرضنا لموقفها من الحرب. ومع استمرار الحرب أخذت دول العالم الأخرى المتصلة بالصراع العالمي تنقسم من وجهة نظر السياسة المصرية الخارجية إلى ثلاث معسكرات : المعسكر الأول، معسكر الدول التي انضمت للمحور كاليابان، أو وقعت تحت الاحتلال النازي والفاشي ودارت في فلكه. والمعسكر الثاني، معسكر الدول التي احتفظت بحيادها. أما المعسكر الثالث، فهو معسكر الحلفاء.

وبالنسبة للمعسكر الأول، فقد اتبعت مصر إزاءه نفس السياسة التي اتبعتها إزاء ألمانيا وإيطاليا - فقد قطعت علاقاتها السياسية مع سائر الحكومات التي أصبحت في حالة حرب مع بريطانيا، وهي اليابان، ورومانيا، والمجر، وبلغاريا، وفنلندا. وأما المعسكر الثاني، وهو معسكر الدول المحايدة، فقد رأت السياسة المصرية أن تحتفظ لنفسها «بنوافذ» في هذه المراكز الدبلوماسية المهمة تطل منها على السياسة الدولية في أوروبا. وهذه النوافذ هي: «أنقرة»، و«مدريد»، و«استوكهلم»، و«الشبونة».

فأين مكان حكومة فيشى بين هذين المعسكرين ؟ لقد كانت فرنسا في ذلك الحين منقسمة إلى منطقتين : الأولى، وتشمل ثلاثة أخماس الأراضي الفرنسية وكانت تحت الاحتلال النازي، أما المنطقة الثانية فكانت تحت حكومة فيشى. وكانت هذه الحكومة منذ البداية تنازعها

(١) اللص الخاص بمصر في خطاب تشرشل المذكور وارد بكتاب للرافعي : وفي أعقاب الثورة المصرية ج ٣ .

الاتجاهات بين التعاون المطلق مع ألمانيا والتعاون المقيد بشروط الهدنة. ومنذ عام ١٩٤١ أخذ الاتجاه الأول يتغلب، خصوصا على يد الأميرال دارلان نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والبحرية. وقد تمثل ذلك بصفة خاصة في أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني، حين سمحت حكومة فيشى بمرور بعض المساعدات الألمانية عبر سوريا إلى العراق، وحين عقد الأميرال دارلان اتفاقية مبدئية مع الألمان في ٥ - ٦ مايو لنقل ثلاثة أرباع المعدات الحربية المخزونة في سوريا والتي كانت تحت إشراف لجنة الهدنة الإيطالية، إلى العراق، كما منح السلاح الجوى الألماني تسهيلات في سوريا (١). ومع نهاية العام كانت فيشى قد ذهبت بعيدا في التعاون مع الألمان، فقد أخذت تسمون جيوش المحرر في طرابلس عن طريق تونس، كما أخذ أسطولها التجارى يساعد أيضا في نقل المؤن والذخائر (٢).

ومنذ أن أخذ موقف حكومة فيشى يتجه إلى التعاون المطلق مع المحور، أخذت الحكومة البريطانية تضغط على الحكومة المصرية لتقطع علاقاتها السياسية معها (٣).

على أن الأمر كان يختلف مع فرنسا عنه مع الدول الأخرى من عدة أمور:

أولها: أن حكومة فيشى لم تكن في حالة حرب مع بريطانيا.

ثانيها: أنه كان يوجد بفرنسا عدد كبير من الطلاب المصريين من أعضاء البعثات التعليمية قدر عددهم بنحو ١٨٠ طالبا.

ثالثها: أن فرنسا كان لها مركز خاص تقليدي في مصر، خصوصا في النواحي الثقافية والمالية.

Churchill, W.; The Second World War Vol. III

(١) لمزيد من التفاصيل انظر

Lugol, Jean; Egypt and World War II Cairo 1945.

(٢)

(٣) انظر البيان الذى صرح به مصدر مسئول لجريدة الأهرام في ٩ يناير ١٩٤٢ .

لكل هذه الأسباب، فقد عالجت الحكومة المصرية الأمر باتخاذ إجراءات فردية ضد بعض الموظفين الفرنسيين الموالين للمحور، فاعتقل بعضهم ورحل آخرون. ولكن الحكومة البريطانية لم يرضها ذلك تمام الإرضاء، خاصة مع تزايد التعاون الفرنسي الألماني، لذلك كررت طلبها قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي. فلما كان أول عام ١٩٤٢، وكانت المشاورات حول هذه المسألة قد انقضت عليها عدة أشهر، ضغطت بريطانيا فجأة على مصر بحجة أنها تلقى أنباء خطيرة تتعجل قرار الحكومة في هذا الموضوع. فلم تجد حكومة سرى باشا بدا من الإنعان.

وقد قدر لقرار حكومة سرى باشا أن تكون له عواقب خطيرة : فمن ناحية، فقد اتخذت الوزارة قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي بينما كان فاروق متغيبا عن القاهرة في منطقة البحر الأحمر. ومع أن أحمد حسين باشا قد تدخل تدخلأ أدى إلى أن استبدل حسين سرى باشا بذلك القرار قرارا آخر يقضى «بوقف» العلاقات بدلا من «قطعها»، إلا أن فاروق عند عودته اعتبر تصرف الوزارة في غيابه «تجاوزا لحقها الدستوري فيه مساس بحقوقه، نظرا لأن السفراء والوزراء المفوضين - كما كان يرى - إنما هم يمثلون الملك، ومن ثم فلا يجوز التصرف في أمرهم قبل عرض الأمر عليه. وبناء على ذلك فقد أوقف وزير الخارجية عن عمله ، وأخذ يعد العدة لتلحية الوزارة كلها والمجئ بوزارة أخرى^(١).

ومن الناحية الأخرى، فإن الانجليز اعتبروا هذا الموقف من الملك «عملا غير ودي، وأبلغوا رأيهم لحسين سرى باشا. وقد وجدوا لزاما عليهم مساندة الوزارة التي اتخذت هذا القرار بناء على طلبهم، فذهب السفير البريطاني لمقابلة الملك يوم ٢٨ يناير ١٩٤٢ حيث قام بمحاولة لإنقاذ وزارة حسين سرى باشا. ولكن هذه المحاولة لم تنجح^(٢).

(١) دكتور ميكل : المرجع المذكور.

(٢) انظر

Eirik, G., The Middle East in the War.

أما من الناحية الثالثة ، فحين وقعت أزمة الثقة بين الملك فاروق وحسين سرى باشا، سارعت التيارات المتصارعة في القصر إلى ركوب هذه الأزمة لخدمة مآربها. وكان في القصر تياران رئيسيان: أحدهما يمثل أنصار على ماهر باشا، وعلى رأسهم الأخوان عبد الوهاب وعبد العزيز طلعت، وكانوا يعملون لعودة على ماهر باشا إلى الحكم. والثاني بقيادة أحمد حسنين باشا، وكان يعمل للحيلولة دون وصول على ماهر باشا إلى الحكم عن طريق تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس باشا. وقد استطاعت جماعة على ماهر السيطرة على الموقف عن طريق تدبير مظاهرات ٣١ يناير التي هتفت فيها الجماهير بحياة على ماهر باشا، ثم مظاهرات اليوم التالي (أول فبراير) التي هتف فيها المتظاهرون بحياة روميل. وكان ذلك ما دعا الإنجليز إلى تحركهم المعروف الذي أدى إلى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، الذي أتى بحكومة الوفد إلى الحكم.

العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي

وباعتلاء وزارة الوفد الحكم في ٥ فبراير ١٩٤٢ تدخل سياسة مصر الخارجية مرحلة جديدة. فمن الناحية الداخلية فإن هذه السياسة قد تركزت تماما في يد الحكومة ولم يبق للملك تأثير فيها بأية حال. وكنا قد لاحظنا كيف أن تدخل فاروق في بداية نشوب الحرب العالمية قد منع وزارة على ماهر باشا من التورط في الحرب الهجومية، كما أن اختياره حسن صبرى باشا لتولى الوزارة بعد طرد على ماهر باشا من الحكم، كان المقصود به الالتفاف حول رغبة الإنجليز في دخول مصر الحرب الدفاعية. وكان تعيين حسين سرى باشا بعد حسن صبرى باشا مقصودا به خدمة نفس الغرض، نظرا لصلة القرابة بين حسين سرى باشا وفاروق من جهة، وولاء حسين سرى باشا للإنجليز من جهة أخرى. وفي تلك الأثناء كان فاروق يقود سياسة الاتصالات السرية بالألمان التي كان يقصد بها حماية نفسه وعرشه عند حدوث غزو ألماني للبلاد.

أما من الناحية الخارجية، فنلاحظ عدة أمور: الأمر الأول، استقرار سياسة عدم خوض الحرب الدفاعية تماما في عهد حكومة الوفد. وقد تمثل ذلك عند اختراق قوات الماريشال روميل الحدود المصرية ووصوله إلى العلمين. فتجمع المصادر العربية على أن النحاس باشا كان ينوي استقبال قوات روميل بوصف مصر دولة محايدة. فقد أورد الدكتور هيكل أن النحاس باشا أخبره بذلك وبأنه أصدر أوامره وتعليماته إلى محافظ الإسكندرية «ليتلقي جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا، (١) وقد حاول النحاس باشا إقناع الانجليز باعلان القاهرة مدينة مفتوحة، منعا لتدميرها عند الدفاع عنها أو عند غزوها، ولكنه فشل في ذلك لأن سياسة الإنجليز كانت قد استقرت على الدفاع عن مصر شبرا شبرا.

أما الأمر الثاني، فهو الاعتراف بأكبر قوة اشتراكية عالمية مناضلة في ذلك الحين، وهو الاتحاد السوفيتي.

ومن هنا، فإن تأخير اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي حتى أغسطس ١٩٤٣ يعد قضية تستحق الاهتمام، وينبغي تحديد المسئولية فيها: هل تلقى على عاتق بريطانيا أو تقع على عاتق البورجوازية المصرية الكبيرة وعلى رأسها القصر ؟

وبالنسبة لبريطانيا، فقد كانت أولى الدول الرأسمالية التي عقدت مع الاتحاد السوفيتي اتفاقا تجاريا في ١٦ مارس ١٩٢١، واعترفت بذلك به من الناحية الفعلية *de facto* ثم أتبعته ذلك بالاعتراف به من الناحية الشرعية *de jure* في فبراير ١٩٢٤ وتبادلت معه التمثيل الدبلوماسي. ومع أن العلاقات قد سامت بين البلدين في عهد حكومة المحافظين على النحو الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في مايو ١٩٢٧، إلا أن العلاقات لم تلبث أن استؤنفت بينهما في سبتمبر ١٩٢٩.

(١) دكتور هيكل : المرجع المذكور.

History of Soviet Foreign policy 1917 – 1945 (Moscow 1969)

(٢)

ومع ظهور الخطر النازي، أصبح هناك تياران في الدوائر الحاكمة البريطانية: أحدهما يدعو إلى التفاهم مع النازيين والاستجابة لبعض مطالبهم، وعلى رأس هذا التيار جون سايمون ونيفيل تشمبرلن، والثاني يراقب تزايد الخطر النازي ويرى في الاتحاد السوفيتي عاملاً مهماً في إقرار السلام الأوروبي، ويدعو إلى وقف الخطر النازي عن طريق اتفاق بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي يجبر الألمان على المحاربة في جبهتين، وكان على رأس هذا التيار المستر تشرشل. على أنه بالإجمال، نيفيل تشمبرلن الحكم في يونيو ١٩٣٧ انتشرت سياسة التهدئة مع ألمانيا.

في تلك الأثناء، وحتى عام ١٩٣٦، كانت سياسة مصر الخارجية في يد بريطانيا من الناحية الفعلية. ومن ثم فإن مسؤولية عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي إلى ذلك الحين تقع على بريطانيا بصفة مطلقة. وإنما تبدأ مناقشة مسؤولية مصر منذ إبرام معاهدة ١٩٣٦.

وهناك أربع مراحل يمكن إبرازها في هذه المسألة: المرحلة الأولى من إبرام المعاهدة إلى ٢١ أغسطس ١٩٣٩ والثانية من هذا التاريخ إلى ٢١ يونيو ١٩٤١ (تاريخ هجوم الجيش النازي على الاتحاد السوفيتي). والثالثة تنتهي في ٤ فبراير ١٩٤٢، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة الاعتراف بالاتحاد السوفيتي.

وبالنسبة للمرحلة الأولى، فنلاحظ أنه ما كادت مصر تبرم معاهدة ١٩٣٦ واتفاق الامتيازات الأجنبية، وتطلق يدها في شئونها الخارجية في إطار المحالفة، حتى أخذت تتطلع إلى إقامة علاقات سياسية بينها وبين الاتحاد السوفيتي.

وقد أثير هذا الموضوع في مجلسي البرلمان أكثر من مرة، وترتب عليه محادثات دارت في عام ١٩٣٨ بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية في أنقرة لإعادة العلاقات التجارية، ولكنها لم تنته إلى نتيجة عملية. فلما كانت الدورة البرلمانية التي سبقت نشوب الحرب العالمية

الثانية، وجه أحد الشيوخ استجوابا للحكومة عن أسباب «تباطؤ وزارة الخارجية في الاعتراف بحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، تلك الحكومة الممثلة لشعب أصبح اليوم من أقوى الشعوب وأرقاها، وتطمع الدول الكبرى، ومنها المتحالفة معنا، في طلب وده والتعاقد معه». وقد أجل الرد على هذا الاستجواب إلى الدورة التالية.

أما في مجلس النواب فقد وجه أحد النواب إلى الحكومة عدة أسئلة ذات مغزى. فقد سألها عن «الدول التي اعترفت بحكومة السوفيت الروسية، والدول التي أبرمت معها معاهدات، وما تاريخها ونوعها؟ وهل قبلت روسيا عضوا في عصبة الأمم؟ ومتى كان ذلك؟ وما السبب في عدم اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة سالفة الذكر إلى الآن؟ وهل لا يرى دولة الوزير أن في الاعتراف بها فتحا لسوق جديدة للقطن المصري؟».

ويتاريخ ٧ مايو ١٩٣٩ قررت اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية أن يعهد إلى سفير الحكومة المصرية في لندن أمر الاتصال بالسفير السوفيتي ليطالب إليه بذل نفوذه لدى حكومته للدخول في مفاوضات لإنماء حركة التبادل بين البلدين، مع الإعراب له عن استعداد السلطات المصرية للنظر في الاقتراحات التي ترى حكومة السوفيت التقدم بها لمباشرة المفاوضات. كما تضمن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية وزارة الخارجية رغبتها في تذليل «العقبات التي كانت تحول دون تبادل التمثيل السياسي مع حكومة السوفيت»، وتحقيقا لهذه الرغبة وتكملة للمحادثات التي كانت دائرة بين المفوضية المصرية والسفارة السوفيتية في أنقرة عام ١٩٣٨ لإعادة العلاقات التجارية، عهدت الحكومة المصرية إلى سفير مصر في لندن للاتصال بالسفير السوفيتي وإبلاغه مضمون قرار اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية.

وفي ٦ سبتمبر ١٩٣٩ أبلغ السفير السوفيتي السفير المصري بأن حكومته قد اتخذت قاعدة لا تتحول عنها تقضى ألا تعقد معاهدات أو

اتفاقات تجارية إلا مع الدول التي تعترف بها وتعترف بحقوقها الكامل في العلاقات الدبلوماسية، وأن ذلك كان السبب في فشل المفاوضات التي جرت في العام السابق في أنقرة.

وإزاء هذا رأيت وزارة الخارجية المصرية أنها لا تستطيع أن تغفل رغبات البرلمان المتعددة في إعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وتنشيط التجارة الخارجية والاقتصاد المصري. كما لاحظت أن الظروف التي دعت أول الأمر إلى تجنب هذه التوبة صاحبة المركز الممتاز في الوقت الحاضر قد مسها التغيير، وأن اختلاف نظام الحكم بين الدولتين لا يمنع من وجود علاقات سياسية وتجارية بينهما، وعلى أساس عدم تدخل إحداها في شئون الأخرى. واقترحت الوزارة بناء على ذلك على مجلس الوزراء إعادة العلاقات السياسية بين المملكة المصرية والاتحاد السوفيتي والترخيص لها بالمضي في ذلك على أساس امتناع روسيا عن كل دعاية سوفيتية بالبلاد.

في ذلك الحين كانت الوزارة التي تتولى الحكم يرأسها على ماهر باشا. وقد اجتمع مجلس الوزراء في يوم ٢١ أغسطس ١٩٣٩ حيث ناقش هذه المسألة وانتهى إلى التصديق على اقتراح وزارة الخارجية المصرية (١). ولكن بعد يوم واحد عقد الاتحاد السوفيتي معاهدة عدم الاعتداء المشهورة بينه وبين ألمانيا النازية، بينما كان الموقف الدولي يتوتر وتندثر الأمور بالحرب، فجمدت الحكومة المصرية على الفور قرارها بإعادة العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتي.

وفي الفترة من هذا التاريخ حتى الهجوم النازي على الاتحاد السوفيتي، كانت مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي تعتبر انتهاكا لنصوص التحالف. ولكن عندما زالت هذه الظروف المانعة بتحالف الاتحاد السوفيتي مع بريطانيا، كانت مياه كثيرة قد مرت تحت

(١) وثائق عابدين، جلسات مجلس الوزراء جلسة يوم الاثنين ٦ رجب ١٣٥٨ - أغسطس ١٩٣٩ .

الجسور، ففي ذلك الحين كان قد برز تفوق الألمان في ميدان الحرب، وتزايد الشعور العدائى لبريطانيا في أوساط الجماهير المصرية بسبب سياستها الاقتصادية الاستغلالية. وفي الوقت نفسه تزايدت ميول فاروق نحو الألمان، واتضح له أن خطر انتصار التحالف الإنجليزى السوفيتى هو أخطر بكثير من انتصار التحالف الفاشى. وعلى ذلك فلم يترتب على قيام التحالف الإنجليزى السوفيتى اعتراف من جانب مصر بالاتحاد السوفيتى، على الرغم من أن العلاقة بين بريطانيا والاتحاد السوفيتى أصبحت بكل تأكيد أقوى بكثير من العلاقات التى كانت قائمة بينهما قبل الحرب ! على هذا النحو يمكننا أن نقرر أن عدم اعتراف مصر بالاتحاد السوفيتى فى هذه المرحلة تقع المسؤولية فيه على السلطات المصرية الحاكمة، ونستبعد وجود دور لبريطانيا فى ذلك.

فلما تولت وزارة الوفد الحكم فى فبراير ١٩٤٢، أخذت الظروف تتغير على النحو الذى انتهى بالاعتراف بالاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤٣ . وأول هذه الظروف اختفاء سيطرة القصر الموالية للمحور على السياسة المصرية الخارجية. ثانيا - تحول دفة الحرب إلى جانب الحلفاء بعد معركتى العلمين وستالينجراد. ثالثا - تزايد الشعور الموالى للاتحاد السوفيتى فى مصر مع صعود شعبه فى معركة ستالينجراد. ويمكن القول إن الاتحاد السوفيتى بصمود شعبه، قد استقطب الاهتمام الذى كان يوجهه الشعب المصرى للألمان بسبب تفوقهم العسكرى على الإنجليز . ذلك أن الشعب المصرى، عداً منه للاحتلال، كان يبدى تعاطفه مع أية قوة عالمية تتناقض مصالحها مع مصالح بريطانيا ، وبالنسبة للاتحاد السوفيتى، فعلى الرغم من أنه كان فى ذلك الحين حليفاً لبريطانيا ، إلا أن التناقض الأيديولوجى بين البلدين لم يكن مما يغيب عن ألباب المصريين . وكان يحملهم على التفكير فى الاستعانة به فى مرحلة ما بعد الحرب حين يستأنفون نشاطهم ومساعدهم لاستكمال استقلالهم !

وعلى كل حال، فمن المحقق أنه فى مناخ التحالف البريطانى السوفيتى أخذت تظهر وتنمو التنظيمات الاشتراكية ويشهد التيار اليسارى . وفى الوقت نفسه أخذت العناصر التقدمية فى الوفد تزحف على قياداته وتنسلا إلى صفوفه، حتى إذا أعلن الاتحاد السوفيتى إلغاء الكومنترن، أعطى ذلك دفعة قوية لهذه العناصر لحمل وزارة الوفد على إعلان اعترافها بالاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٤٣ . ويظهر أثر العامل الأخير واضحا فى خطاب النحاس باشا الذى ألقاه فى المؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ ، فقد قال فيه : «بمجرد إلغاء الشيوعية الدولية، وتصريح المارشال ستالين بأن إلغائها ينهض دليلا على افتراء من يزعمون أن موسكو تتدخل فى شئون الأمم الأخرى، وتعمل على تغيير نظمها الاجتماعية ، قد بادرنّا إلى الاعتراف باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، مع ما يستتبعه ذلك من إنشاء العلاقات السياسية والقنصلية بين الدولتين . وقد كان لى ، كما تعلمون، حظ استقبال سعادة الرفيق مايسكى، الذى كان سفيراً لموسكو فى لندن ، والذى يشغل منصب الكوميسير المساعد للشئون الخارجية السوفيتية، عند مروره بالقاهرة، فوطدت معه أحسن علاقات الود والتفاهم، سواء بيننا شخصيا أو بين حكومتنا أو بين بلدينا، (١) .

على هذا النحو جرت سياسة مصر الخارجية إزاء الدول الكبرى المتصارعة أثناء الحرب العالمية الثانية، محكومة بشروط معاهدة ١٩٣٦ وقيودها، ومتأثرة بالتيارات السياسية الداخلية المختلفة، وبتطورات الحرب .

ولقد ارتضت مصر سياسة الوقوف موقف الدولة غير المحاربة، وظلت تلتزم بهذا الموقف إلى نهاية الحرب . ولا يقلل من شأن هذه

(١) مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس باشا وأقطاب الوفد المصرى، نوفمبر ١٩٤٣، عدد خاص أصدرته جريدة للحوادث عن المؤتمر .

الحقيقة أنها أعلنت الحرب على ألمانيا واليابان في فبراير ١٩٤٥، لأن هذا الإعلان لم يكن إلا إجراءً شكلياً اتخذ لاستيفاء الشرط الذي اشترطه الحلفاء في مؤتمر القرم لقبول أية دولة في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أرسيت فيه الأمم المتحدة، فضلاً عن أن الحرب كانت قد أوشكت على نهايتها. ومع ذلك فإن مقاومة الشعب المصرى لهذا الاجراء الشكلى بلغت غايتها من العنف حتى دفع الدكتور أحمد ماهر حياته ثمناً له. وبهذا المشهد المأساوى تنتهى فصول الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية.



الاتصالات المصرية السرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية

الاتصالات المصرية السرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية

الاتصالات المصرية السرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، جزء من ظاهرة الاتصالات العربية بدول المحور التي حدثت أثناء الحرب، والتي شملت عددا من الدول العربية: في العراق وفي السعودية وفي اليمن وفي مصر. وترجع هذه الاتصالات إلى جملة عوامل تختلف من بلد لبلد، فبعضها يتصل بقضية فلسطين ، وبعضها يتصل بقضية التحرر الوطني، وبعضها الآخر يعود لأسباب أيديولوجية.

وقد أصبح معروفا الآن كل شيء تقريبا عن أشهر الاتصالات العربية وأشدها دويا في المنطقة أثناء الحرب، وهي اتصالات جماعتي الكيلاني والمفتي بايطاليا وألمانيا، وذلك بفضل المذكرات التي كتبها بعض أقطاب هذه الاتصالات (١) . وبفضل الوثائق الألمانية التي عثر عليها بعد الحرب (٢) . ولكن الضوء بالنسبة للاتصالات المصرية كان أقل سطوعا ، لسببين :

(١) انظر على سبيل المثال : عثمان كمال حنلا : حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ [المكتبة المصرية بصيدا] رشيد على الكيلاني: أسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد عالي الكيلاني [دمشق ، مكتبة محمد حسين النورعي] : مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين صباغ، فرسان العروة في العراق [دمشق : الشباب العربي ١٩٥٦].

(٢) انظر دراسة الدكتور محمد كمال الدسوقي : ثورة عالي الكيلاني والقومية العربية [السياسة للدواية عدد يوليو ١٩٧٠]

أولهما ، تعدد جهات الاتصال المصري بدول المحور دون أن توجد
رابطة تربط بينها - بمعنى أن كل طرف كان يجرى الاتصال بالمحور
منفرداً من وراء ظهر الآخر .

والسبب الثانى ، قلة المذكرات التى خلفها من قاموا بهذه
الاتصالات ، وأسوأ من ذلك أن فريقاً منهم قد أنكر بذلك ، كما حدث
بالنسبة للملك السابق فاروق ، وبالنسبة لعلى ماهر باشا أيضاً . ولولا ما
وصل إلينا من مذكرات بعض الضباط الأحرار ، مثل أنور السادات^(١) ،
وقائد السرب حسن عزت^(٢) . وما كتبه محمد صبيح فى هذا الصدد^(٣) ،
بالإضافة إلى ما تكشف بعد الحرب من الوثائق الألمانية فى هذا الميدان
- لما أمكن إلقاء إلا الضوء اليسير على هذه الاتصالات .

ويمكن الآن أن نحدد جهات الاتصال المصرية بدول المحور على
النحو الآتى :

جماعة الضباط .

الملك فاروق .

على ماهر باشا .

جمعية مصر الوطنية بأوروبا . وهى التى تكشف الستار عنها لأول
مرة فى هذه الدراسة .

وتختلف الأسباب والعوامل المباشرة التى قادت كل جماعة من هذه
الجماعات إلى الاتصال بالمحور . فهى عند الملك فاروق تختلف عنها
عند جماعة الضباط ، كما تختلف أيضاً عند على ماهر باشا ، وتختلف

(١) أنور السادات ، أسرار الثورة المصرية ، براعتها الخفية وأسبابها السيكلوجية [كتاب الهلال : يوليو ١٩٥٧] .

(٢) حسن عزت ، قائد السرب : أسرار معركة الحرية [القاهرة ١٩٥٣] .

(٣) محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية ، الكتاب الأول : من العلمين إلى سجن الأجناب الكتاب
الثانى : طريق الحرية [كتاب للشهر] .

لدى جمعية مصر الوطنية. ولكن اختلاف هذه الأسباب المباشرة ، لا ينفي وجود أسباب سياسية عامة جمعت بينها، ووجهتها نحو الاتصال بدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية (ومن قبل الحرب أيضا بالنسبة لبعض الجهات) وتتمثل هذه الأسباب فى الآتى :

أولا : وضع مصر السياسى : ونعنى به ذلك الوضع الذى قرره معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى المبرمة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وهو الوضع الذى أباح لبريطانيا وضع قوات بريطانية على الأراضى المصرية تحت اسم التحالف والتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن قناة السويس . كما تضمن ألا تتخذ مصر فى علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، وألا تبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة . وتتضمن أيضا أن تقدم مصر لبريطانيا جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها، بما فى ذلك إعلان الحكومة المصرية الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها (١) .

هذا الوضع الذى يتنافى بطبيعته مع الاستقلال التام، اتخذت تجاهه القوى السياسية فى مصر موقفين متعارضين: الموقف الأول، موقف الأحزاب السياسية التقليدية التى أبرمت المعاهدة، وهى: الوفد والأحرار الدستوريون وحزب الشعب وحزب الاتحاد. وكان موقف هذه الأحزاب هو موقف التأييد. أما الموقف الثانى، فهو موقف الأحزاب الفاشية فى مصر، وهى حزب مصر الفتاة، وجماعة الإخوان المسلمين، وقواعدهما الجماهيرية العريضة من الشباب خاصة ، بالإضافة إلى الحزب الوطنى. وكان موقف هذه الأحزاب هو المعارضة .

(١) قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (القاهرة ١٩٣٧) انظر نص مصر معاهدة ١٩٣٦ .

ثانيا - الأوضاع السياسية في مصر: وتتمثل هذه الأوضاع في انتقال مقاليد الحكم من يد حزب الأغلبية البرلمانية، وهو حزب الوفد، إلى يد القصر، بعد الانقلاب الدستوري الذي حدث في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، الذي تولى بمقتضاه محمد محمود باشا الحكم كجسر انتقال بين حكم الأغلبية وحكم القصر المباشر.

وكان من شأن هذه الأوضاع الأوتوقراطية، في الوقت الذي كانت جيوش الاحتلال تريض فيه على أرض الوطن، ما حدث من ازدواج في السياسة الخارجية المصرية في تلك الفترة، وامتدادها إلى العامين الأولين من الحرب . فبينما كانت الحكومة المصرية تنفذ التزاماتها بمقتضى المعاهدة، وذلك بقطع علاقاتها السياسية مع الحكومات التي أصبحت في حالة حرب مع بريطانيا، وعلى رأسها ألمانيا وإيطاليا، فضلا عن تقديم مساعداتها وتسهيلاتها العسكرية لبريطانيا لمساعدتها على الانتصار في الحرب، كان الملك فاروق، وهو «رأس الدولة الأعلى»، يجرى من الجانب الآخر اتصالاته السرية بالمحور لتأمين عرشه في حالة هزيمة بريطانيا والحلفاء.

ثالثا : السياسة البريطانية في مصر وكانت هذه السياسة في العامين الأولين من الحرب تتخذ الخطوط العريضة الآتية :

- فرض رقابة صارمة على كل الشؤون الداخلية المصرية عن طريق فرض الأحكام العرفية وتطبيق المعاهدة في ظلها.

- السيطرة على اقتصاديات البلاد وتسخيرها لخدمة المجهود الحربي البريطاني .

- محاولة توريث مصر في الحرب ضد المحور.

- عدم السماح بأى مظهر من مظاهر الاستقلال يتبدى في تصرف أى قائد عسكري مصري أو زعيم سياسى ، ومقابلة مثل هذا المظهر بالتبرم والشك.

وقد أثارت هذه السياسة البريطانية روح العداء الشديد لبريطانيا في نفوس الشعب أثناء الحرب .

رابعاً: انتصارات المحور العسكرية : وقد حطم هذا العامل، في خلال العامين الأولين من الحرب، هيبة الاحتلال البريطاني، ورفع من قدر دول المحور، وشجع على قيام جهود مصرية، رسمية وشعبية، تستغل الهزائم البريطانية في محاولة التخلص من نير الاحتلال عن طريق التنسيق مع قوات المحور (١) .

الاتصالات السرية بالمحور

اتصالات الملك فاروق بالمحور

يرجع أول اتصال للملك فاروق بالمحور إلى شهر فبراير ١٩٣٩، أى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بستة أشهر تقريباً . ويرجع السبب في ذلك بصفة رئيسية إلى شعور العداء الذى كان يكنه للبريطانيين وللسفير البريطانى السير مايلز لامبسون خاصة . وكانت العلاقات بين فاروق والسفير البريطانى قد تأثرت بصفة خاصة أثناء الأزمة الدستورية التى أقبل بسببها النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، حين اتخذ السفير البريطانى موقفاً مؤيداً للنحاس باشا (٢) .

وساعد على ذلك منذ البداية أن خطة القصر الملكى إزاء الإنجليز، تحت سياسة على ماهر باشا التى كانت ترمى إلى إظهار الملك فى ثوب البطل الوطنى المتطرف - على عكس أبيه - كانت خطة تحد وتطرف . ومن المحتمل أن معاملة السير مايلز لامبسون للملك فاروق كان لها دورها فى توتر العلاقات بينهما . فيقول «كيرك» : «إن فاروق كان يحمل، منذ

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : الدكتور عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٦ - ١٩٤٨ .

(٢) نفس المصدر .

تولييه العرش سنة ١٩٣٦، امتعاضا متزايدا من سلطة السفير البريطاني ومن طريقة معاملته له. وقد دفع هذا السبب «كيرك» إلى عقد مقارنة بين علاقة فاروق بالسير مايلز لامبسون، وعلاقة عباس الثاني باللورد كرومر (١).

وعلى كل حال، فقد كان تحت شعور العداء هذا، يضاف إليه سيطرة العناصر الفاشية في القصر، وعلى رأسها محمد كامل البنداري باشا (٢). أن أجرى فاروق أول اتصالاته بالمحور، وكانت مع إيطاليا، ففي يوم ٢٣ فبراير ١٩٣٩ كتب الكونت شيانو، وزير خارجية إيطاليا. في مذكراته يقول إنه تلقى نبأ مثيرا من «أتوليكو» السفير الإيطالي في برلين عن مقابلة جرت بينه وبين مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض في برلين، استفسر فيها الوزير المصري باسم مليكه «الذي يعلن نفسه معاديا للإنجليز»، عما إذا كان المحور سيكون على استعداد لمساندته إذا أعلنت مصر حيادها وترتب على ذلك تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا العظمى؟ وقد علق شيانو على هذا النبأ قائلاً إنه كان من الخطورة لدرجة جعلته يتقبله بشيء من التحفظ، على الرغم من أن مصدر الخبر كان موثوقاً به، وهو السفير الإيطالي نفسه. ولكنه بناء على اتفاق مع الدوتشي كتب إلى السفير الإيطالي يفوضه في الاستمرار في محادثاته، ويوضح له أن أي جهد يبذل في سبيل إضعاف العلاقات بين مصر ولندن، سيقابل بالتأييد من روما (٣).

وبعد شهرين من هذا الاتصال، أي في أوائل مايو، عاد وزير إيطاليا المفوض في مصر، الكونت ماتزولينى، من إيطاليا يحمل تأكيدات شفوية

(١) جورج كيرك : موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة عمر الإسكندري من ٢٠٨ [مطبوعات سلسلة الألف كتاب]

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر، دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور.

(٣) Ciano, Count Galeazzo; Ciano's Diary (1939- 1943) ed, Malcol Mugge- ridge (London, Heinemann) p. 32

بحسن نية إيطاليا (١). وقد نشرت هذا النبأ جريدة الديلى تلغراف يوم ٥ مايو لمكاتيبها فى روما، فقالت إن الدوائر الرسمية تؤيد الأنباء القائلة بأن الملك فكتور عمانويل أرسل كتابا إلى الملك فاروق، يؤكد فيه الاحترام المتبادل لسلامة الأراضى المصرية والأملاك الإيطالية الأفريقية (٢).

وبعد أيام قليلة، أى فى يوم ٩ مايو، زار الماريشال بالبو، حاكم ليبيا، القاهرة حيث استقبل استقبالا حافلا من السلطات المصرية، على الرغم مما وصفت به زيارته بأنها زيارة خاصة أو شخصية. وقد جرت مقابلة بين بالبو والملك فاروق، حضرها الكونت ماتزولينى فقط، وترددت الأقوال بعد هذه المقابلة عن عقد ميثاق عدم اعتداء بين مصر وإيطاليا، وهى الفكرة التى ذكر مراسل الديلى ميل أنها «تجد لها صدق فى بعض المقامات» (٣).

ومهما يكن من أمر فإن هذا يمثل الدور الأول من اتصالات فاروق بالمحور. وهى اتصالات لم تؤد إلى عقد معاهدة عدم اعتداء أو غيرها، ولكنها أدت إلى نتيجة محققة، وهى توثق العلاقات بين الملك فاروق وإيطاليا. وهو هدف كان الملك فاروق حريصا عليه لموازنة عداء الإنجليز له.

أما الدور الثانى فيبدأ أثناء الحرب العالمية الثانية، وفى ظروف اختراق قوات روميل الحدود المصرية فى أبريل ١٩٤١، ويستمر إلى وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢. ونلاحظ على هذا الدور من الاتصالات أن الملك فاروق كان يشعر بحاجته إلى إثبات ولائه للألمان كلما اقتربت جيوشهم من الحدود المصرية أو كلما تأكد مركزهم على الحدود.

ويرجع أول اتصال معروف لنا يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٤١ فى إبان الهجوم الألمانى الإيطالى الأول الذى قاده روميل يوم ٣١ مارس ١٩٤١

(١) Kirk, G., The Middle East in the War 1939-1945 (London 1953)p.33.

(٢) الأهرام فى ٦ مايو ١٩٣٩.

(٣) الأهرام فى ١١ مايو ١٩٣٩.

ووصل به إلى الحدود المصرية يوم ١٢ أبريل (١) . وفي هذا الاتصال شرح السفير المصري في طهران، وهو يوسف ذو الفقار باشا، والد الملكة فريدة، للسفير الألماني وجهات نظر فاروق، ورجاه أن يبلغها إلى هتلر، وقد جاء فيها أن فاروق وشعبه لا يرغبون في حرب مع ألمانيا، وأن جيشه ضعيف لا يستطيع القيام في وجه إنجلترا، وأن موقفه صعب، خصوصا أن ولي العهد الأمير محمد على لعبة في يد الإنجليز، وأن هذا الأمير يحتفظ في بطانته بعدد من الإنجليز. ثم ختم رسالته بأن «فاروقا وشعبه يأملون في رؤية القوات الألمانية منتصرة ومحررة لهم من الاحتلال البريطاني المهين» (٢) .

وفي يوم ٢٩ يونية ١٩٤١ أى بعد فشل الهجوم الإنجليزي الذي شنه الجنرال ويفل على الحدود الليبية يوم ١٥ يونية (٣) . أرسل فاروق برقية إلى السفير المصري في طهران ليبلغ السفير الألماني «أن لديه معلومات تشير إلى أن الإنجليز سيحتلون مناطق البترول الإيرانية، لكي يحموها من الهجوم الألماني المحتمل من ناحية روسيا على العراق وإيران» (٤) .

-
- (١) عزيز محمد مصطفى، الرائد : موجز العمليات الحربية في شمال أفريقيا من ٢٩ وما بعدها [مكتبة الانجلو].
(٢) خطاب «ايدل» إلى رينلروب وزير الخارجية الألمانية في ١٥ أبريل ١٩٤١ - الأرشيف الخاص بمصر التابع لسكرتير وزارة الخارجية . نقل عن الدكتور محمد أنيس : دراسة خاصة عن ٤ فبراير [الأهرام في ٩ فبراير ١٩٦٧].
(٣) Churchill, W. : The Second World War Vol. III Pp. 305 et seq. (London Cassell 1950).
(٤) خطاب «ايدل» إلى وزارة الخارجية الألمانية في ٣ يوليو ١٩٤١ - مجموعة الوثائق المذكورة ، نقل عن المصدر السابق . وقد تحدث كريم ثابت عن هذه الوثيقة، ولكن بحروف أتاح له مهاجمتها، حين هدد السير الكسندر كادوجان، أثناء مناقشة القضية المصرية في مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ، بآثار مسألة اتصالات فاروق بالألمان . فمع أن القرائن باشا لم يقول للحمدي بتعليمات من فاروق، إلا أن كريم ثابت نشر بياناً في مصر تطوع فيه بالحدوث من الوثائق الألمانية التي يهدد بها الإنجليز، وبالنسبة لهذه الوثيقة نذكر أنها عبارة عن تقرير من سفير ألمانيا في طهران بتاريخ يوليو ١٩٤١ يبلغ فيها حكومته أن يوسف ذو الفقار باشا سفير مصر في إيران قابله وذكر له أنه مكلف من الملك فاروق بإبلاغ الشاه وبإبلاغه (السفير الألماني) أن الإنجليز قدروا احتلال منطقة آبار البترول في إيران ، وكذلك منطقة كركوك في العراق، ليحذروا منها إلى أنريجان . وإن الغرض من هذا التبليغ التدبير واتخاذ الاحتياطات اللازمة . وقد اتخذ كريم ثابت من عبارة لاحتلال منطقة كركوك، التي تخلو منها الطريقة التي أوردتها الدكتور محمد أنيس نقلاً عن مجموعة الوثائق الألمانية ، مادة لإثارة التشبهات حول صحة الوثيقة ، إذ تسأل : كيف يقول للملك فاروق إن الإنجليز سيحتلون منطقة كركوك في العراق، وقد كانوا في العراق فعلاً ؟ [انظر بيان كريم ثابت في الرد على اتهامات السير الكسندر كادوجان في أخبار اليوم سبتمبر ١٩٤٧].

وفى الفترة التى استطاعت فيها القوات البريطانية بقيادة «أوكنلك» Auchinleck طرد قوات المحور من الحدود المصرية واحتلال برقة (١) ، لانجد اتصالات قد تمت بين فاروق والألمان . ولكن الملك فاروق يعاود اتصالاته بعد قيام روميل بهجومه المضاد فى يوم ٢١ يناير ١٩٤٢ (٢) . وفى يوم ٣٠ يناير ١٩٤٢ أرسل «فورمان السكرتير المساعد لوزارة الخارجية الألمانية» إلى هتلر يبلغه أن محادثة جرت بين وزير بلغاريا المفوض فى القاهرة وسرى عمر بك سكرتير وزارة الخارجية المصرية ، وقد أعرب فيها ممثل وزارة الخارجية المصرية عن قلق الملك فاروق من المحادثات التى وصل نبؤها إليه بين عباس حلمي (الخدو المخلوع) والألمان ، ويطلب إيقاف هذه العلاقة . كما يطلب من ألمانيا أن تحمي به كل الوسائل حتى النهاية ، لأنه يقود الصراع ضد الإنجليز بكل قواه ، وهو فى هذا يعرض عرشه للخطر ، لأن الإنجليز هددوه مرارا بالطرد وإحلال الأمير محمد على مكانه ، (٣) .

ولعلها مصادفة غريبة أن يعلم الملك فاروق فقط بنبأ هذه الاتصالات بين عباس حلمي والألمان إبان الهجوم الألمانى ، مع أن هذه الاتصالات ترجع إلى سبتمبر ١٩٤١ (٤) . وأغلب الظن أنه علم بها بعد وقوعها وبعد تصفية قوات المحور على الحدود المصرية على يد الجنرال أوكنلك ، ولكنه لم يجد فائدة من إثارتها إلا بعد أن أصبحت مصر مهددة مرة أخرى بالغزو الألمانى .

ولقد كانت تلك آخر اتصالات الملك فاروق بالألمان ، فقد وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وتولت الحكم وزارة وفدية مسئولة عن السياسة الخارجية والإشراف على السفراء والوزراء المفوضين ، وانتهت بذلك الازدواجية فى السياسة الخارجية المصرية .

Churchill: W. op. cit., Pp 494 et seq .

Ibid Vol IV Pp. 22 et seq .

(١)

(٢)

(٣) دكتور محمد أنيس ، المرجع المذكور .

(٤) تقرير فورمان فى ١٨ سبتمبر ١٩٤١ . نقلا عن المصدر المذكور .

اتصالات على ماهر باشا بالمحور

كانت علاقة على ماهر باشا بالإنجليز عندما نشبت الحرب العالمية الثانية علاقة صداقة وتحالف، فإن ظروف الصراع والتنافس داخل القصر الملكي بينه وبين محمد كامل البندارى باشا، وما تبدى من غلبة منافسه عليه، كانت قد دفعته إلى الانتقال على سياسته التى اتبعها عند اعتلاء الملك فاروق العرش - سياسة انتزاع الزعامة من الوفد ووضعها فى يد الملك فاروق عن طريق التطرف فى معاداة الإنجليز. فقد انقلب إلى التحالف مع الإنجليز فى مواجهة الملك فاروق لإكراهه على طرد البندارى باشا من القصر، وقد أفلح فى ذلك .

وعلى هذا النحو، فعندما نشبت الحرب كانت علاقة على ماهر باشا بالإنجليز - كما ذكرنا - علاقة صداقة وتحالف، وقد بلغ به الحماس لقضية الحلفاء الحد الذى كاد يدفعه إلى إعلان الحرب الهجومية على ألمانيا فى بداية الحرب (١) . وقد استمر فى بذل كافة ألوان العون للإنجليز على النحو الذى اعترف به شخصيا بعد الحرب بقوله: إنه كان «على ولاء تام لهم، والمجاملات الشخصية كانت لأقصى الحدود» (٢) . وإلى الحد الذى استحق عليه خطاب شكر من الجنرال ولسن قائد القوات البريطانية (٣) .

فلما توالى الهزائم على القوات الفرنسية على يد الألمان، وأعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا فى ١٠ يونية ١٩٤٠، ثم طلبت فرنسا الهدنة فى ١٧ يونية، وباتت هزيمة بريطانيا محققة، وفى الوقت نفسه تزايد الضغط البريطانى فى موضوع الرعايا الإيطاليين لتوريط مصر فى الحرب - تغلب ولاء على ماهر باشا لمصر على ولائه للإنجليز، فوقف

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور.

(٢) شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغتيالات السياسية لطفى عثمان : المرجع المذكور من ١٣٤، ١٣٦، ١٤٦ .

(٣) Lord Wilson; Eight years Overseas 1939-1947 p. 39 (London : Hutchinson (٣) and Co.) Second Impression .

موقف المقاومة وطلب إلى القوات المصرية التقهقر إلى داخل البلاد من الحدود المصرية، لتفادي التورط في اشتباك مع القوات الإيطالية، وهنا أدركت السلطات البريطانية أن التعاون مع علي ماهر باشا أصبح مستحيلا، فتدخلت تدخلها المعروف، وطلبت إخراجهم من الحكم في يوم ١٩ يونيو ١٩٤٠.

وقد خرج علي ماهر باشا من الحكم ليرتد إلى سياسته القديمة، سياسة العداء للإنجليز، وليقلب مواليا للمحور. ومن العسير أن نعرف على وجه التحديد كنه الاتصالات التي قام بها مع الألمان واليطاليان، فلم ترد إشارات كافية عن ذلك في المراجع والمصادر المنشورة. كما أنه من العسير أيضا تحديد بداية هذه الاتصالات. ولكن «كيرك»، أورد أن المخابرات البريطانية اكتشفت في الوثائق الألمانية أنه كان يحصل على مبالغ مالية عن طريق بنك «درسدنر»^(١) ، وإذا صح ما ورد في هذه الوثيقة فإن الأمر يكون متعلقا بتمويل عمليات ضد الإنجليز غالبا .

وفي الواقع أن الدكتور الطيب ناصر، رئيس جمعية مصر الوطنية بأوروبا، والذي كان موجودا بإيطاليا ثم ألمانيا أثناء الحرب، يورد في مذكراته ما يعزز هذه الإشارة التي أوردتها «كيرك». وهي إشارة تفيد أيضا في الكشف عن بداية اتصالات علي ماهر باشا بالمحور. فقد ذكر أنه عندما قابل الكونت ماتزوليني في روما - وهو آخر وزير إيطالي مفوض في مصر - أخبره بأنه : «اتفق شخصيا مع علي ماهر باشا على أن تثور مصر على الإنجليز في الوقت المناسب لتمهيد السبيل لجيوش المحور»^(٢).

ونلاحظ أن الكونت ماتزوليني كان أحد محاور الأزمة بين علي ماهر باشا والإنجليز التي ترتب عليها خروجه من الحكم. فقد طلب الإنجليز اعتقاله

Kirk, G., op. Cit., p. 34.

(١)

(٢) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [روز اليوسف في ٢٣ يناير ١٩٥١].

وتفتيش المفوضية بعد إعلان إيطاليا الحرب، فرفض على ماهر باشا هذا الطلب بقوله : «إذا اعتقلتم في انجلترا الكونت جراندى سفير إيطاليا، أعمل المثل في مصر. وأما التفتيش فانى أرفضه، لأن الكونت جراندى موضع التكريم في بلادكم، فلا أعاملهم إلا بقواعد القانون الدولى، (١) .

وعلى كل حال، فإن أعمال على ماهر باشا بعد خروجه من الحكم تؤيد هذا الاتفاق الذى أخذت تدعمه المبالغ التى يحصل عليها عن طريق بنك درسدنر. فقد وجه إليه حسين سرى باشا فى البرلمان اتهام بأنه كان يقابل طلبة الجامعة وخريجيه ويلتف حوله «بعض ذوى الأغراض»، وأنه كان يروج الأنباء المثبطة للهمم (٢) . وكانت إذاعات راديو بارى تبدي احتراماً كبيراً لعلى ماهر باشا. وعندما اعتقله الحاس باشا، راحت هذه الإذاعة تحرض الشعب المصرى لإنقاذه. قائلة إنه : «الرجل الذى يحظى باحترام كبير فى الخارج، وأنه إنما حارب الإنجليز من أجل رفاهية مصر، (٣) .

وقد أمكن التدليل الآن على أن على ماهر باشا كان وراء مظاهرات يوم أول فبراير ١٩٤٢ التى هتف فيها المتظاهرون بالنداء المشهور : «إلى الأمام يا روميل» ! وقد تردد فى هذه المظاهرات أيضاً الهتاف باسم على ماهر باشا. وقد اعترف بهذا الهتاف مصطفى الشورى بك، صديق على ماهر باشا ووزير العدل فى وزارته، ولكنه ساق التبرير الآتى فى مجلس الشيوخ : «إذا كان قد نودى يا حضرات الشيوخ باسم رفعة على ماهر باشا فى هذه المظاهرات، إذا كان قد نودى فيها بحياته وتحيته، فلأنه يستحق هذه التحية، (٤) . وكانت هذه المظاهرات قد سبقتها مظاهرات أخرى فى اليوم السابق (٣١ يناير ١٩٤٢) ضد حسين سرى

(١) شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغتيالات السياسية [المراجع المذكور] .

(٢) مضبطة مجلس النواب جلسة ٩ يوليو ١٩٤١ ص ١٦٨١ وما بعدها.

(٣) إذاعة راديو بارقة يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٢ .

(٤) مضبطة مجلس الشيوخ جلسة ٢٩ أبريل ١٩٤٢ .

باشا الذى كان يرأس الوزراء، وذلك فى مناسبة الاحتفال بذكرى محمد محمود باشا - وقد تردد فى هذه المظاهرات أيضا الهتاف بحياة على ماهر باشا، وكان المتظاهرون يرددون : «على ماهر رجل الساعة» (١) .

وقد وقعت هذه المظاهرات فى ظروف الهجوم الألمانى المظفر الذى قاده الجنرال روميل من موقعه فى « العقيلة، يوم ٢١ يناير ١٩٤٢، واسترد به الجزء الأكبر من برقة، ثم استولى على بنغازى فى يوم ٢٩ يناير ١٩٤٢، وهو الهجوم الذى يقرن بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وإذا تذكرنا أن هذا الهجوم قد اصطحب بأحوال داخلية سيئة فى مصر بسبب نقص الخبز وتخطفه فى الطرقات ، فإن هذه المظاهرات التى أطلقها على ماهر باشا يكون الغرض منها تحقيق أحد هدفين : الأول، إما أن تكون مقدمة لثورة شاملة ضد الإنجليز على نحو ما حدث عام ١٩١٩، وبذلك يتحقق الاتفاق الذى عقده على ماهر باشا مع الكونت ماتزولينى الذى أوردناه منذ قليل .

ثانيا : أن يكون الغرض من هذه المظاهرات إيجاد ضغط شعبى صناعى عال يهيبه للملك فاروق إزاحة وزارة حسين سرى باشا وإسناد الوزارة إلى على ماهر باشا لمقابلة الألمان فى حالة اختراقهم الحدود وتقديمهم إلى القاهرة .

جهاة الضباط :

فى مبالغة واضحة من الرئيس السابق السادات قبل توليه رئاسة الجمهورية، ينسب ظهور أول تجمع للضباط الأحرار إلى عام ١٩٣٨ فى منقباد، عندما «لم تكن تزيد رتبة أحدهم عن الملازم ثان» - على حد

(١) أخبار اليوم فى ١٧ يناير ١٩٤٨ .

قوله - وكان يجمع أفراد «شعور عميق بالكراهية للقواد الإنجليز في البعثة العسكرية، وللقواد المصريين الخاضعين للقيادات الإنجليزية» .

ويقول إن أفراد هذا التجمع لم يرتبطوا بعمل معين، وإنما ارتبطوا فقط «بعهد مقدس، بأن يقوموا بدورهم في تخليص البلاد من الإنجليز! وقد تفرق هذا التجمع سريعا : واحد في الإسكندرية، والثاني في طنطا، والثالث في القاهرة، والرابع في مرسى مطروح . وكانت الحرب إذ ذاك قد بدأت، والأعصاب توترت وأخذ الحلم الكبير يذوب ويتساقط كما تتساقط حبات الندى عالقة بزهرة، وتذوب في شعاع الصباح» (١) .

على أن المعروف الآن أن مصطلح «الضباط الأحرار» يطلق على مجموعة الضباط التي تكونت في آخر عام ١٩٤٩ وأوائل عام ١٩٥٠ على يد عبد الناصر، (وهو ما أثبتناه في كتابنا عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤) .

وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية تكونت لجنة سرية من بعض الطيارين يقول عنها حسن عزت إنها كانت «أول لجنة من الضباط، تقع عليها تبعة خلاص مصر وتحريرها، وانها استطاعت توسيع قاعدتها داخل الجيش .

فلما هاجمت قوات المحور الحدود المصرية، وتقدمت تقدما خطيرا ، وأحدثت بمرسى مطروح، وتقدمت جهة العلمين «عقدت اللجنة اجتماعا عاجلا لتقرير ما يجب عمله إذا اخترق الألمان عنق الزجاجة وهاجموا الدلتا، واتخذت قرارا خطيرا بإجماع الآراء هو - كما يقول حسن عزت: «أن نرسل أحدنا بطائرة حربية إلى روميل ليشرح له وجهة نظر الوطنيين الأحرار، واستعدادهم للتعاون معهم ضد بريطانيا إذا كانوا

(١) أنور السادات : المرجع المذكور ص ٣٥ - ٣٦ .

يعطوننا سلاحا وعتادا، وعلى أن تكون معهم على قدم المساواة .. وانتهى الاجتماع ، وكلف كل رجل منا بإحضار صور وخرائط ومعلومات معينة، ونظرنا لبعض نحن الطيارين الأربعة : أينما يطير للمحور؟ ... وأصر سعودي على قيامه بالعملية .. فعرضت أمره على الأحرار، فعادوا وقرروا أن يترك لسعودى هذه المهمة . وفى اليوم المحدد، وكانت نوبة الحراسة للطيار حسن إبراهيم المنضم للتنظيم ، استطاع الطيار أول أحمد سعودى الهرب بطائرة إلى الجو . وجن جنون الإنجليز، وطلبوا محاكمة الطيار ثانى حسن إبراهيم أمام مجلس عسكري . وأقرت السلطات المصرية وقف الضابط الصغير عن العمل، وقدم للمجلس العسكرى الذى أثبت عليه الإهمال فى الخدمة والتراخى فى تنفيذ الأوامر، وحكم عليه - رافة بحاله - بتنزيله عن زملائه، وأصبح آخر دفعته .

على أن النجاح لم يحالف سعودى فى رحلته، فقد ظننته المدفعية الألمانية طائفة قتال إنجليزية ، فأسقطته فوق مرسى مطروح حيث لقي حتفه . كما جاء فى البلاغ الألمانى الذى أذيع فى تلك الليلة .

ومع ذلك فقد جرت محاولة أخرى من نفس النوع، قام بها الصول محمد رضوان، أحد طياري القتال، وكان من «متطرفى الجمعية» . كما يقول حسن عزت . وقد أمر باللاحاق بسعودى عن طريق آخر، وهو طريق واحة سيوة . وقد طار فعلا إلى سيوة، ثم إلى أقصى الغرب، ثم ذهب إلى ألمانيا عندما ارتدت قوات المحور إلى أوروبا . وقد قبض عليه بعد الحرب، وحوكم فى مصر أمام مجلس عسكري ، وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة (١) .

وقد أثيرت مسألة هذين الطيارين عند عرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧، وكانت من بين ما تضمنته الوثائق التى تحدى

(١) حسن عزت : المرجع المذكور من ٢٢ وما بعدها .

بها السير ألكسندر كادوجان النقراشى باشا . ومع أن الكسندر لم يدع الوثائق، نظرا لأن النقراشى باشا لم يقبل التحدى، إلا أن كريم ثابت، الذى كان يعمل حينذاك مستشارا صحفيا للملك فاروق، تطوع بإذاعتها بصورة مقتضبة وعلى نحو يساعد على تنفيذها.

فقد ذكر أن الوثيقة الخاصة بالطيارين عبارة عن تقرير جاء فيه أن الطيارين المصريين اللذين هربا إلى خطوط المحور، قد فعلا ذلك بإيعاز من الملك فاروق. وقد رد كريم ثابت على ذلك بقوله إن هذا «كذب، وإن «حكاية هذين الطيارين معروفة، وأحدهما قد اختفت أخباره، ويغلب على الظن أنه مات (يقصد سعودى)، والآخر قبض عليه الإنجليز فى ألمانيا، وحققوا معه طويلا، ثم أعادوه إلى مصر مقبوضا عليه. وقد استجوبه النقراشى باشا شخصيا مع سعادة حسن فهمى رفعت باشا، فلم يثبت من أقواله أى شىء من هذا القبيل، وكل ما نسب إليه فى حينها قوله: إن هربه «كان بتشجيع أحد العظماء»، وقال كريم ثابت إن صلة هذا الطيار بعزيز المصرى باشا لم تكن مجهولة فى ذلك الحين (١).

والجديد فى الوثيقة الألمانية المذكورة هو ربط هذه المحاولة بالملك فاروق أو عزيز المصرى. وقد رأينا أن رواية حسن عزت السالفة الذكر لم تشر إلى وجود أية صلة بين التنظيم السرى والملك فاروق، كما أن تأثير عزيز المصرى باشا كان غائبا فى هاتين المحاولتين.

وعلى هذا النحو فشلت محاولات الجانب المصرى لإقامة اتصال مثمر مع الألمان. وكان ذلك أيضا نصيب المحاولات التى قام بها الألمان للاتصال بالجانب المصرى. وهذا الكلام يتعلق بصورة خاصة بعزيز المصرى باشا. وهناك معلومات متوفرة عن هذه المحاولات الأخيرة من كلا الجانبين المصرى والألماني .

(١) بيان كريم ثابت [أخبار اليوم فى ٦ سبتمبر ١٩٤٧].

وفيما يتصل بروايات الجانب الألماني، يرجع أول تفكير في الاتصال بعزيز المصري باشا إلى ربيع عام ١٩٤٠ - حسب بول كارل - وكان صاحب الفكرة «ألمازى» Almaszy ، خبير الصحراء المجرى الذى عمل فى خدمة الجمعية الجغرافية للحكومة المصرية سنين عديدة وكان له أصدقاء كثيرون فى القاهرة . وقد أعد الخطة ضابط المخابرات الألمانية نيكولاس ريتز، ووافق عليها الأدميرال كناريس رئيس المخابرات الألمانية . وقد كون ريتز جماعة من الفدائيين من رجال الأسطول الجوى العاشر الألماني، منهم ألمازى، وتم تهريب جهاز إرسال إلى القاهرة عن طريق قسيس نمساوى فى خدمة المخابرات المجرية، ووضع أسفل الهيكل فى كنيسة سانت تريزة بشبرا .

كما تم الاتصال بعزيز المصري باشا ، وقد اقترح المصري باشا فى البداية أن تلتقطه غواصة ألمانية من بحيرة البرلس وسط دلتا النيل، الا أن هذا الاقتراح لم يكن عمليا .

ثم تقرر أن تقوم طائرة ألمانية بنقله من نقطة يتفق عليها فى الصحراء لا تبعد كثيرا عن القاهرة . وبعد الاستيلاء على كريت فى ١٠ مايو ١٩٤١ أمكن الحصول على طائرتين من طراز هينكل ٣ من الأسطول الجوى العاشر لتنفيذ مهمة الباشا، وقد اختار «ألمازى» نقطة المقابلة على طريق الواحات ، وهى نقطة يستطيع الباشا أن يصل إليها بالسيارة فى بضع ساعات من القاهرة . وكانت الطائرتان على استعداد للإقلاع عندما وصلت رسالة من كنيسة سانت تريزة إلى درنة تقول إن سيارة المصري باشا أصابها حادث ولا يمكنها الوصول فى الوقت المحدد . وبذلك فشلت المحاولة (١) .

وما يهمنى إبرازه هنا هو الربط بين هذه المحاولة وبين نشاط المعسكر الموالى للمحور فى مصر . ذلك أنه لم يكد يتصل الألمان بعزيز المصري

(١) بول كارل : ثعالب الصحراء ، ترجمة كمال عصمت الشريف ج٢ ص ٣٠٥ - ٣٠٧ [مكتبة الأنجلو]

باشا، حتى نشط بدوره للاتصال بالعناصر المعادية للإنجليز من الضباط للاستفادة بمجموعتهم في الجيش، والربط بين العمل الخارجي والعمل الداخلي . وأبلغهم أن الألمان قد اتصلوا به عن طريق بعض أعوانهم ، وأنهم يرحبون بخبرته في شئون الشرق الأوسط والعرب، وأنهم على استعداد لاختطافه ونقله إلى قيادتهم حيث تستطيع خبرته أن تلعب دورا عمليا كبيرا. وفهم الضباط بذلك أن العمل لن يكون داخليا فقط، وإنما سيكون هناك تنسيق لخطة من الداخل مع خطة أخرى مع الألمان (١).

واتصل عزيز المصري أيضا بجماعة مصر الفتاة عن طريق محمد صبيح. ويقول محمد صبيح إن المصري طلب إليه «أن نجتهد في البقاء خارج المعتقلات والسجون وأن نحافظ على مخازن أسلحتنا ، وأن نتقن أنواع التخفي ونغيرها من حين لآخر ، وقال إن محاولات سبذل لكي يسافر إلى الخارج، وإذا نجحت، فسيصل بنا عن طريق الراديو وعن طريق رسل معينين يحملون أمارات معينة أهمها اجتماعنا هذا» (٢) .

هذه الاتصالات التي قام بها عزيز المصري باشا بمجموعة الضباط ثم بعناصر مصر الفتاة ترجح أنه قام بمثلها مع الإخوان المسلمين، الذين كانوا أكثر استعدادا. وإن كان الدليل على ذلك غير موجود الآن. ذلك أن حسن البنا كان هو الذي دبر أول لقاء تم بين هؤلاء الضباط وعزيز المصري (٣) . ومعنى ذلك أنه كان أقرب منهم صلة بعزيز المصري باشا. وإذا كان المصري باشا قد اتصل بمجموعة الضباط وهي أبعد صلة، كما اتصل بعناصر مصر الفتاة وهي أقل تجهيزا، فلا يتصور - وهو في مجال تعبئة القوى الوطنية الموالية إلى جانبه - أن يغفل الاتصال بمجموعة الإخوان المسلمين .

(١) نفس المصدر .

(٢) محمد صبيح : من المعلمين إلى سجن الأجانب ص ٢٨ - ٢٩، ٣٢ . ص ٩٧ وما بعدها.

(٣) للرئيس أنور السادات : المرجع المتكرر ص ٤٨ وما بعدها .

على كل حال فإن فشل خطة نقل عزيز المصرى باشا إلى صفوف الإنجليز على النحو الذى بيناه ، لم تبعث اليأس إلى قلبه ، فقد عزم على الانتقال إليهم بنفسه ! وكانت حركة رشيد على الكيلانى المشتعلة فى ذلك الحين دافعا قويا وراء هذا التحرك .

يقول حسين ذو الفقار صبرى ، الذى رافق عزيز المصرى باشا فى هذه المحاولة بالاشتراك مع عبد المنعم عبد الرؤوف :

« قبلها (الحادثة) بشهر واحد ، التقيت بعزيز المصرى ، ثم قررنا أن نتصرف ونتصل بالألمان .. وكانت فكرة عزيز المصرى أننا يمكن أن نصل فى ذلك الحين إلى نوع من التنسيق بيننا وبين الألمان بحيث إنه لو تعرض الإنجليز لهجوم قوى من الخارج ، فإننا نساعد هذا الهجوم من الداخل بإثارة الاضطرابات المختلفة التى تودى فى النهاية إلى القضاء على الإنجليز . وفى هذا العام بالذات حدثت ثورة رشيد على الكيلانى فى العراق ضد الإنجليز وبالتحالف مع الألمان . وكان رشيد على زميلا لعزيز المصرى وصديقا له ، وكان التنسيق بيننا وبين رشيد على ضد الإنجليز يعطى عمقا لثورتنا على الاحتلال . كان اتجاه طائرتنا التى تحملنى مع عزيز المصرى وعبد المنعم عبد الرؤوف أن نصل إلى بيروت ، حيث كان هناك سيطرة لحكومة فيشى الموالية للألمان . ومن هناك نستطيع أن نصل إلى بغداد حيث نتصل برشيد على الكيلانى ، وبالألمان على نطاق واسع ، (١) .

ولقد تحدد لهذه المحاولة الخطرة ليلة ١٥ - ١٦ مايو ١٩٤١ ، ولكنها فشلت ، إذ سقطت الطائرة التى أقلت عزيز المصرى وزميليه بعد أن اصطدمت بأسلاك التليفون قرب قليوب ، وألقى القبض عليهم .

وبذلك فشلت جميع المحاولات التى تمت من الجانب المصرى للاتصال بالألمان .

(١) المصرى فى ٢١ مايو ١٩٦٩ ، حديث حسين ذو الفقار صبرى السالف الذكر .

وقد جرت بعد ذلك محاولتان من الجانب الألماني: الأولى قام بها جاسوسان يتكلمان العربية بطلاقة، هما كلين ومولينبروخ، وقد عاش الأول في الإسكندرية والثاني في حيفا. وكانت الخطة التي وضعها ريتزر وألمازي تقضى بإنشاء مركز للتجسس في القاهرة، وتجنيد عملاء جدد والاتصال برجال المقاومة المصرية. وفي يوم ١٦ يولية ١٩٤١ قامت طائرتان من درنة تحمل الجاسوسين لإسقاطهما على طريق القوافل يمتد من واحة الفرافرة إلى ديروط على النيل. ولكن إحدى الطائرتين اضطرت إلى الهبوط في البحر، وقتل بها مولينبروخ، وعادت الثانية إلى بنغازي، وأصيب ريتزر وكلين^(١).

أما المحاولة الثانية، فهي التي تقتصر باسم «إبلر» Eppler وساندستيدت. ولكن هذه المحاولة لم تكن تهدف إلى نقل عزيز المصري إلى خطوط الألمان، وإنما كانت تهدف إلى نقل المعلومات إلى الجنرال روميل. وقد أعد الخطة الكونت ألمازي للوصول بالجاسوسين «إبلر» وساندستيدت من طرابلس عبر الصحراء إلى أسبوط ثم إلى القاهرة. ونجحت المحاولة ووصل إبلر وساندستيدت إلى القاهرة ومعهما جهاز إرسال، حيث استأجرا عوامة على النيل إلى جوار عوامة حكمت فهمي الراقصة المعروفة حينذاك. وقد استطاعا إرسال معلومات على جانب من الأهمية. كما اتصلا بعزيز المصري باشا الذي كانت حكومة الوفد قد أفرجت عنه وعن زميله. على أن المعلومات التي أرسلها لم يستفد منها الألمان عمليا، إذ سقطت شفرة العملية في أيدي الإنجليز، فصدرت الأوامر إلى جميع محطات الاستقبال الألمانية بالألا تلتقط أية إذاعة من «إبلر» و«ساندستيدت» خوفا من القبض عليهما وإرسال رسائل مزيفة للخداع عن طريقهما^(٢).

(١) بول كارل : المرجع المذكور ص ٣٠٩-٣١٦.

(٢) انظر أنور السادات، المرجع المذكور ص ٦٨ وما بعدها، بول كارل : المرجع المذكور ج ٣ ص ٣١٩-٣٣٤ محمد صبيح : المرجع المذكور، وقد تناول مغامرة إبلر وساندستيدت بأسهاب وأجرى حديثا مع حكمت فهمي حول وقائع تلك المغامرة.

جمعية مصر الوطنية بأوروبا:

فى الوقت الذى كانت تجرى فيه وقائع هذه المحاولات فى مصر، التى كانت أثناء الحرب العالمية الثانية أشبه بسجن كبير يحاول بعض أفراد الاتصال بالعالم الخارجى طلبا للخلاص وتحرير البلاد، كانت هناك اتصالات مصرية أخرى تجرى بحرية تامة فى أوروبا عن طريق جمعية مصر الوطنية التى كان يرأسها الدكتور الطيب ناصر، والتى تكشف الستار عنها فى هذه الدراسة.

وقد نشأت فكرة تكوين «جمعية مصر الوطنية» عام ١٩٣٤ بين طلبة كلية الطب المصريين بجامعة مونبلييه فى فرنسا. وكان الهدف من تكوينها الدعاية لمصر والدعوة لقضيتها والتتديد بالاحتلال البريطانى . وقد تشكلت لأول مرة برياسة الدكتور خليل عشاوى وسكرتارية الدكتور الطيب ناصر وعضوية الدكتور يوسف هيبة والدكتور أحمد الجبالى والدكتور موريس الكدوانى (١) .

ولم تمنع فرنسا فى قيام هذه الجمعية التى تهاجم بريطانيا، بل يقول الدكتور الطيب ناصر إن الجمعية قد لقيت فى بداية الأمر التشجيع من السلطات الفرنسية التى كانت تتلمس فى ذلك الحين الأسباب للتتديد بالإنجليز (٢) . وهذا التشجيع الفرنسى نرجح أنه كان بسبب التقارب الذى كان يجرى فى ذلك الحين بين فرنسا، التى كان يحكمها لافال اليمىنى، وإيطاليا الفاشية. وهو التقارب الذى تبدى فى ذلك الحين كأنه نواة لكتلة لاتينية فى وجه الكتلة الجرمانية، وتمخض عن الاتفاق الفرنسى الإيطالى فى يناير ١٩٣٥ لمواجهة التتديد الألمانى لاستقلال النمسا (٣) .

(١) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [روزاليوسف فى ٩ يناير ١٩٥١].

(٢) نفس المصدر .

(٣) انظر دكتور صلاح العقاد، الحرب العالمية الثانية من ٧٢ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣.

ومهما يكن من شيء ، فإن التشجيع الفرنسي لجمعية مصر الوطنية قد انقلب إلى النقيض حين انضمت إلى الجمعية عناصر من أبناء المغرب العربى الذى تحتله فرنسا . وقد ترتب على ذلك أن هاجر بعض أعضاء الجمعية إلى سويسرا ، ومنهم الدكتور الطيب ناصر، حيث التحقوا بجامعة جنيف (١) . وهناك أعيد تشكيل الجمعية فى عام ١٩٣٦ ، فتولى رئاستها الدكتور هاشم القاضى الذى كان طالبا فى سويسرا، وتولى الدكتور الطيب ناصر سكرتاريته، وعين توفيق مقار وكيلا للجمعية ، ونجيب رياض أمينا للصندوق (٢) .

وفى سويسرا، حيث المناخ أكثر ملاءمة بسبب الحياد السويسرى من جانب، ولكونها مقر عصبة الأمم من جانب آخر ، انتعشت جهود الجمعية وزاد نشاطها، واستطاعت أن تثير اهتمام السفارات والمفوضيات الأجنبية بما تصدره من نشرات، وما تنشره الصحف السويسرية لها من بيانات وتعليقات ومقالات (٣) .

وفى العام التالى ١٩٣٧ انتقلت رئاسة الجمعية إلى الدكتور الطيب ناصر، وأعيد تشكيلها، فانتخب الدكتور يوسف هيبة وكيلا، ونجيب رياض سكرتيرها، والسيد الجاحر أمينا للصندوق . وظلت تمارس نشاطها بهذا التشكيل إلى يونية ١٩٤٢ حين نفى الدكتور الطيب ناصر إلى إيطاليا .

علاقات الجمعية بالقوى السياسية فى مصر :

على هذا النحو يبدو جليا أن تكوين الجمعية كان بعيدا عن أى إحياء من داخل الوطن المصرى أو أى ارتباط حزب من الأحزاب فيها، ومع

(١) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المصدر المذكر] .

(٢) حديث شخصى للكاتب مع الدكتور الطيب ناصر .

(٣) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المصدر المذكر] .

ذلك ففي عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ جرت للجمعية تجربتان حددتا موقفها من الصراع السياسى فى مصر. ففي عام ١٩٣٦ مر الملك فاروق بفرنسا فى طريقه إلى مصر بعد وفاة أبيه، وتمت مقابلة بينه وبين أعضاء الجمعية، استطاع فيها بشبابه أن يؤثر تأثيرا كبيرا على الأعضاء الشبان. وقد علق الدكتور الطيب ناصر على هذه المقابلة قائلا : «خرجنا من هذه المقابلة القصيرة بعزيمة جديدة وقلوب جديدة . لقد أفرغ جلالته فينا من شبابه ووطنيته وآماله، ما ملأنا عزيمة ومضاء وتفانيا فى الجهاد» (١) .

أما التجربة الثانية ، فكانت مع الوفد، وكانت ذات أثر مخالف ! ففي عام ١٩٣٧ قدم النحاس باشا إلى سويسرا على رأس وفد لحضور مؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية. وقد رحب به أعضاء الجمعية ترحيبا كبيرا ، واستبشروا بقدومه، وتعددت لقاءاتهم به وبأعضاء الوفد متفرقين ومجتمعين ، كما تعددت مظاهر الرضاء والتشجيع من أعضاء الوفد ومن النحاس باشا على وجه الخصوص ، حتى وقع الحادث الذى قلب العلاقات الودية بين الفريقين إلى علاقات تنافر وعداء. وكان ذلك على النحو الذى يرويه الدكتور الطيب ناصر فيما يلى:

« وفى يوم، اجتمع بنا معالى مكرم عبيد باشا، وطلب منا أن «نشرف» جمعيتنا برئاسة النحاس باشا. ولم نرحب بذلك ، فقد كنا معترزين بالصبغة القومية لجمعيتنا . ولكنى فى اليوم التالى شعرت بمحاولات «وفدية» تبذل لشراء ضمائر بعض أعضاء جمعيتنا لإحداث انقسام فيها، وتكوين جمعية أخرى تحت رعاية الوفد. ولم أكد أتبين الوفد بوضوح، حتى كتبت مقالا لجريدة «روزاليوسف» بعنوان : «الوفد يشتري ضمائر الطلبة فى أوروبا» ، كما كتبت مقالا لجريدة «البلاغ»، وكانت آنذاك تعارض الوفد، ونشر مقال روزاليوسف ، ووصلت ترجمته فى نفس يوم صدوره إلى الدكتور محمد صلاح الدين بك سكرتير الوفد الرسمى

(١) نفس المصدر .

يومئذ، فنقلها بدوره إلى النحاس باشا . ولم يكد رفعته يقرأ المقال، حتى أرسل في طلبنا، وبدأ معنا تحقيقاً خطيراً، وصفنا فيه بأننا «كلاب»، وبأننا أذئاب لأحمد حسين ، وهددنا فيه بتسليط البوليس السويسرى لإبعادنا، ورمانا بالخيانة العظمى .. ومن ذلك اليوم اعتبرنا الوفد أعداء ألداء، وحاول مرة بعد أخرى تشريدنا فى أنحاء أوروبا، وإفشال جهودنا . ومع ذلك فقد باء الوفد بالفشل ، وبقينا فى سويسرا نواصل الكفاح^(١).

وهذه الرواية تشوبها المبالغة لتبرير ولاء الجمعية للملك فاروق ، لأن الوفد أقيـل من الحكم بعد قليل ، وكانت فترة حكمه فترة صاخبة تحفل بالصراع مع القصر.

اتصالات الجمعية بدول المحور

وفى ٣ سبتمبر ١٩٣٩، وبينما كانت الجمعية تمارس نشاطها فى سويسرا، نشبت الحرب العالمية الثانية . ومع أن الاتحاد السويسرى كان يلتزم الحياد التام، إلا أن الصحف السويسرية - كما يقول الدكتور الطيب - كانت تتقلب بين تأييد الدول الديمقراطية حيناً ، وتأييد الدول الفاشية حيناً آخر، حسب تقلبات الظروف .

وقد اتخذت الجمعية منذ البداية الجانب المعادى لبريطانيا: جانب ألمانيا . وأخذت ، تحت حماية الحياد السويسرى، تصدر النشرات والبيانات ، التى كانت تتلقفها الصحف الإيطالية والألمانية وتذيعها محطات الإذاعة المحورية، ويقول الدكتور الطيب ناصراً إن الجمعية حرصت فى ذلك الحين على أن توضح أنها ليست جمعية محورية، ولكنها لا يمكن أن تؤيد الحلفاء الذين تتزعهم انجلترا عدوة مصر الأولى . كما هدفت فى بياناتها إلى «إشعار العالم بأن مصر الرسمية لا

(١) نفس المصدر .

تقف إلى جواز انجلترا إلا مضطرة مغلوبة على أمرها بسبب وجود قوات الاحتلال فيها، (١) .

على أن هذا الموقف من جانب الجمعية لم يلبث أن جذب إليها رسل ألمانيا وإيطاليا واليابان. وقد بدأت هذه الاتصالات بعد سقوط فرنسا ، وحين كانت طلائع القوات المحورية تتخذ طريقها عبر الصحراء الغربية إلى وادي النيل . يقول الدكتور الطيب ناصر :

«جاءنا رسل الألمان والإيطاليين واليابانيين يفاوضوننا في إعلان التعاون معهم . وبعد عدة مقابلات، اتفقنا على عقد اجتماع بدار الأمير شكيب أرسلان وحضور مراد سيد أحمد باشا (٢) . مستشار الجمعية، على أن يضم مندوبى الدول المحورية الثلاث ومندوبى جمعية مصر الوطنية. وفى هذا الاجتماع، وضعنا شروطا خمسة للتعاون مع المحور علنا، وطالبنا مندوبى الدول الثلاث بإصدار تصريح مشترك من دولهم بهذه الشروط ، فيتم التعاون بيننا وبينهم فورا. أما الشروط الخمسة فهى :

- ١ - أن تعترف الدول المحورية الثلاث باستقلال مصر والسودان فورا .
- ٢ - أن تتعهد بالمحافظة على النظام الملكى فى مصر .
- ٣ - أن تتعهد بالانسحاب فورا بعد تطهير البلاد من الجيوش البريطانية .
- ٤ - مساعدة مصر على تكوين جيش على غرار الجيش الألمانى .
- ٥ - ألا تطلب من مصر إلا المساعدة السلبية، أى الكف عن التعاون مع الإنجليز.

(١) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [روزاليوسف فى ١٦ يناير ١٩٥١].

(٢) كان مراد سيد أحمد باشا وزيرا مغرورا لمصر فى برلين ثم فى روما عند اعلان الحرب. وقد رفض العودة إلى مصر يومئذ ، ومضى ينتقل بين إيطاليا وسويسرا وألمانيا [محمد الدايمى : من أسرار السياسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة [القاهرة: مطابع دار القلم].

ويقول الدكتور الطيب إن مندوب إيطاليا وافق على إصدار التصريح، أما مندوب ألمانيا فأثر الرجوع إلى حكومته ، وأما مندوب اليابان فقد ذكر أن اليابان لا مطمع لها في مصر ولم تدخلها بجيوشها . وعاد مندوب إيطاليا بعد ذلك فأعلن أن إيطاليا وألمانيا متفاهمتان على إعلان هذا التصريح بمجرد أن يتم النصر لهما في مصر. وإزاء هذا التراجع، قررت الجمعية ألا تتعاون أى تعاون فعلى مع دول المحور إلا إذا صدر التصريح المشترك المطلوب. ولكنها رأت في الوقت نفسه ألا تهاجم هذه الدول (١).

وفي الفترة فيما بين انتهاء هذه الاتصالات وقيام حركة رشيد عالي الكيلاني ، لم تمارس الجمعية - باعتراف الدكتور الطيب نفسه - أى نشاط ذي قيمة . وعلى حد قوله : «كنا في ذلك الوقت نعاني ركودا شديدا. إذ لم نجد من الأحداث ما يمكن أن نركز إليه في دعايتنا ضد إنجلترا» (٢) .

على أن وقوع حركة الكيلاني قد بث الأمل في نفوس أعضاء الجمعية في قيام حركات مماثلة في أنحاء العالم العربي وخصوصا في مصر. وعلى هذا الأمل بدأت الجمعية نشاطا واسعا في تأييد الحركة والدعاية لقيام حركة تماثلها بواسطة زعماء البلاد. وكانت الجمعية تود أن تسارع ألمانيا بمساعدة جيوش العراق الوطنية مساعدة فعالة ضد الإنجليز ، بحيث تضمن لها النجاح، حتى يكون ذلك عاملا مشجعا في قيام ثورات أخرى. ولذلك توجه الدكتور الطيب ناصر إلى مقابلة وزير ألمانيا المفوض في جنيف لمطالبته بذلك. ولكنه رد بأن قواد الجيش العراقي ، وعلى رأسهم محمود بك سليمان، لم يستأذنوا ألمانيا في القيام بحركتهم، ولذلك فإن ألمانيا لا يمكن أن تساعد هذه الحركة التي ترى أنها قامت في وقت غير مناسب (٣) . وهذا الذي ذكره الدكتور الطيب

(١) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المرجع المذكور] .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

ناصر عن مفاجأة حركة الكيلاني لألمانيا ووقوعها في وقت غير مناسب لها، يعتبر صحيحا وقد أيدته المصادر الألمانية والوثائق التي ظهرت بعد الحرب (١).

بيد أن هذا النشاط الذي قامت به الجمعية بعد حركة الكيلاني، لم يلبث أن تعرض لضربة شديدة من السلطات السويسرية، حين وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، الذي رأت فيه الجمعية فرصة سانحة للإظهار وحشية الإنجليز وطغيانهم، وتذكروهم لكل مبادئ أديمفراطية ونصوص المعاهدة المصرية الإنجليزية، فحسب قول الدكتور الطيب ناصر، فإن السخط الذي اعتري أعضاء الجمعية لهذا الحادث، قد دفعهم إلى الإصرار في حملتهم ضد الإنجليز على النحو الذي رأت فيه السلطات السويسرية. أغلب الظن - ما يمس حيادها، فأوعزت إلى الصحف السويسرية بعدم نشر بيانات الجمعية، حتى لقد تعذر عليها أغلب الأيام أن تنشر بياناً قصيراً في أية جريدة سويسرية! وقد عزا الدكتور الطيب ذلك إلى أن هذه الصحف قد بدأت تتجههم لمصر وكبراء مصر وتعتدى على المقامات المصرية العليا وتؤيد الإنجليز في موقفهم من ملك البلاد (٢). على أن حقائق الموقف الحربي التي كانت في صف المحور في ذلك الحين تلقى ظلاً من الشك على صحة هذا الكلام، خاصة وقد ذكر الدكتور الطيب في بداية مذكراته أن الصحف السويسرية كانت تتقلب بين تأييد الحلفاء وتأييد المحور حسب تقلبات الأوضاع والظروف!

وإزاء هذا الموقف من جانب الصحف السويسرية، وانغلاق مجال الدعاية ضد الإنجليز، وتعذر ممارسة الجمعية لنشاطها في سويسرا، لم تر بداً من الارتقاء في أحضان الصحف المحورية، خصوصاً جريدة «بوبولو دي إيتاليا» التي كانت معروفة بأنها جريدة موسوليني شخصياً. ولكن

(١) انظر عثمان كمال حداد: المرجع المذكور، دكتور محمد كمال النعوى: المرجع المذكور.
Shirer, W.; The Rise and Fall of the Third Reich (London, 1960).

(٢) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المرجع المذكور].

هذا النشاط لم يرق للسلطات السويسرية ، التي لم تجد مفرا في النهاية من وضع حد لهذا عن طريق إبعاد الدكتور الطيب . وقد صدر هذا القرار يوم ٨ يونية ١٩٤٢ عندما استدعى الدكتور الطيب إلى قسم البوليس ، الذي سلمه قرار الاتحاد السويسري بإبعاده وإعطائه مهلة أسبوع واحد لمغادرة البلاد . وقد تضمن قرار الإبعاد أن وجود الدكتور الطيب ناصر في سويسرا ، واشتغاله السياسة ، يهدد سلامة أراضيها الخارجية والداخلية ، ويعرضها للخطر .

وبناء على ذلك ، أرسل الدكتور الطيب طلب دخول إلى كل من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا فيشى . ولكن الرد جاءه سريعا من إيطاليا التي كلفت وزيرها المفوض في جنيف بالترحيب به ضيفا على موسوليني شخصيا . وقبل الطيب هذه الضيافة فورا . وغادر سويسرا إلى إيطاليا يوم ١٥ يونيو ١٩٤٢ مودعا بالأمير شكيب أرسلان والجالية المصرية والجاليات العربية (١) .

تصريح ألمانيا وإيطاليا باستقلال

مصر يوم ٣ يوليو ١٩٤٢

كان قرار سويسرا بإبعاد الدكتور الطيب ناصر ، نقطة تحول في تاريخ جمعية مصر الوطنية من عدة زوايا :

أولا : أن الجمعية أصبحت ممثلة بالدرجة الأولى في الدكتور الطيب ناصر ، الذي أصبح يمارس نشاطه باسم الجمعية من إيطاليا ، ونقل مقرها الرئيسى معه هناك ، بينما أخذ بقية أعضاء الجمعية في سويسرا يمارسون نشاطهم هناك تحت اسم فرع الجمعية في سويسرا . وفيما يبدو

(١) نفس المصدر .

فإن النشاط الذى كان يمارسه هذا الفرع كان محدودا جدا، بعد أن ذهبت السلطات السويسرية فى مقاومته إلى حد إبعاد رئيسه ؛ لأن الدكتور الطيب لا يتحدث فى قليل أو كثير عن هذا الفرع فى مذكراته ، وإنما ورد ذكره لماماً فى بعض الإذاعات التى كان يذيعها راديو بارى (إذاعة ٢٨ أكتوبر ١٩٤٢ ، ٣ يناير ١٩٤٣ على سبيل المثال) . ومعنى ذلك أن الجمعية فى الحقيقة أصبحت - كما ذكرنا - ممثلة فى شخص رئيسها الدكتور انطبيب ناصر .

ثانياً : فى الوقت الذى تضاءلت فيه صفة الجمعية التمثيلية للطلبة المصريين فى أوروبا، بعد أن انحصرت هذه الصفة فى إيطاليا وفى شخص رئيسها بالذات، ازدادت سمعتها وصيتها فى معسكر المحور، بسبب احتضان إيطاليا للدكتور الطيب ناصر، وبسبب استغلالها اسم الجمعية على أوسع نطاق فى إذاعاتها . وفى الواقع أنه كان من مصلحة إيطاليا المحافظة على اسم الجمعية ومنحه القوة اللازمة حتى يحدث التأثير المطلوب فى نفوس السامعين . وقد كان الدكتور الطيب ناصر يكتب مراسلاته على أوراق خاصة تحمل فى أعلاها هلالاً ذا ثلاثة نجوم، واسم الجمعية باللغتين العربية والإيطالية، ثم اسمه ، ومقر الجمعية ورقم التليفون .

ثالثاً : وربما كان بسبب حرص إيطاليا على استغلال اسم جمعية مصر الوطنية إذاعياً، أن استطاع الدكتور الطيب ناصر أن يمارس بعض التأثير فى الدوائر الحاكمة فى روما . وأن تنهياً له إحدى المقابلات مع الدوتشى شخصياً، وأخيراً إصدار التصريح المشترك مع ألمانيا باستقلال مصر .

ويعتبر الدكتور الطيب ناصر هذا التصريح المشترك باستقلال مصر ثمناً لتعاونه الدعائى مع إيطاليا . فيقول إنه لم يكد يصل إلى إيطاليا من سويسرا . حتى شعر بأنه «مطالب بدفع ثمن الضيافة فوراً» ، إذ عرض

عليه أن يتولى إدارة برامج محطة إذاعة «مصر القومية» كما كان مفتى فلسطين يدير إذاعة «الأمة العربية»، ولكنه رفض إلا إذا استجابت دول المحور لطلبه إعلان استقلال مصر والسودان. كما اعتذر عن قبول الضيافة وطلب أن يؤذن له في التكسب من مهنته كطبيب.

وقد بدأ بعد ذلك اتصالاته «الحرة» - على حد قوله - برجال إيطاليا. وكان أقربهم إلى نفسه وأسرعهم إليه هو السنيور مائزولينى رئيس القسم الشرقى بوزارة الخارجية الإيطالية وآخر وزير مفوض فى مصر، ولكن مائزولينى، بسط له موقفه الحرج بحجة أن رجال الحزب الفاشستى كانوا يتشككون فيه. وأضاف أنه متفق شخصيا مع على ماهر باشا على أن تثور مصر على الإنجليز فى الوقت المناسب لتجهيد السبيل لجيوش المحور، وأن المحور سيعلم استقلال مصر فى اللحظة التى تدخل جيوشه فيها أرض البلاد.

«على أن هذا الكلام لم يرض الدكتور الطيب الذى رد عليه بأن على ماهر باشا قد دفع اليوم ثمن اتفاقه معكم، إذ يعيش فى المعتقل، وأن المصريين لم يجدوا منكم تأييدا لقضيتهم حتى اليوم لكى يقوموا بتنفيذ هذا الاتفاق! وهنا طلب منه مائزولينى الاتصال بغيره من كبار رجال الخارجية. فقابل «بول فياريللى» وكيل وزارة الدعاية المختص بالإذاعة، الذى أبدى استعداده للعمل من أجل صدور التصريح.

ويقول الدكتور الطيب إنه يمكن أيضا من إقناع «فاريللى» بإيقاف قذف المنشورات التى كانت تصدر باسم المفتى لشعب مصر ووقعها تحت لقب «المفتى الأكبر» وزعيم الشرق والمسلمين، بحجة أن هذه المنشورات تحدث أثرا سلبا فى نفوس المصريين الذين لا ينقصهم الزعماء، ولا يقبلون فكرة الخلافة، إلا إذا كانت خلافة فاروقى (١).

(١) نفس المصدر [روزاليوسف فى ٥ فبراير ١٩٥١].

وهذا الاعتراض من الدكتور الطيب ناصر على زعامة المفتى للشرق والمسلمين، وإصراره على حق فاروق في الخلافة ، يعتبر أول إشارة إلى الانقسام الذي كان يسود العرب في إيطاليا أثناء الحرب، حيث كان الصراع والتنافس يدوران على أشدهما بين المفتى وأنصاره من جهة، والكيلاني وأنصاره من جهة أخرى، مما تناوله الدكتور الطيب في مذكراته بإسهاب.

ويقول الدكتور الطيب ناصر ، إنه بعد مقابلته مع «بول فاريللي» بعدة أيام، صدر التصريح المشترك من إيطاليا وألمانيا، وقد ورد فيه : «إن دولتي المحور، في الوقت الذي تتقدم فيه قواتهما المسلحة الظافرة إلى الأراضي المصرية، تؤكدان على رؤوس الأشهاد نيتهما في احترام وضمان استقلال وسيادة وادي النيل.. لا تدخل قوات المحور القطر المصري دخولها في أرض معادية بل تدخلها بقصد طرد الإنجليز منها ومتابعة الأعمال العسكرية ضد إنجلترا، تلك الأعمال التي ستحرر الشرق الأدنى من السيطرة البريطانية. إن السياسة التي تتهجها دولتا المحور هي مستوحاة من المبدأ القائل إن مصر للمصريين» (١).

هذا ما ذكره الدكتور الطيب عن دوره في إصدار التصريح المشترك، ونحن نميل كل الميل لتصديقه لعدة أسباب : أولها أن التصريح قد صدر فعلاً بعد انتقال الدكتور الطيب إلى إيطاليا بثمانية عشر يوماً ، وليس قبل ذلك ، مما يشير إلى وثيق الصلة بينهما . ثانياً ، أن إذاعات الدكتور الطيب ناصر من راديو بارى قد بدأت بعد صدور التصريح وليس قبله ، مما يشير إلى أنه قد صدر ثمناً لتعاونه الدعائي . فقد سجلت أجهزة الاستماع البريطانية أول إذاعة للدكتور الطيب ناصر من راديو بارى يوم ٥ أغسطس ١٩٤٢ ، أي بعد تسلمه إدارة برامج محطة إذاعة «مصر القومية» . ثالثاً، أن إيطاليا وألمانيا لم يكن لديهما من الأسباب ما يمنع من

(١) نفس المصدر .

إصدار هذا التصريح (١). فضلا عن أن معاهدة ١٩٣٦ قد اعترفت باستقلال مصر، واعتراف إيطاليا وألمانيا بهذا الاستقلال لا يتضمن جديداً في وضع Status مصر، أو يمثل تغييراً استطاع الدكتور الطيب إحداثه . وقد اعترف الدكتور الطيب بذلك، فذكر أن التصريح لم يأت بجديد في حقيقة الأمر ، لأن استقلال مصر حقيقة مقررة معترف بها من جميع دول العالم. بل لقد رأى أن التصريح قد ألمح إلى الفصل بين مصر والسودان حين نمنس على أن السياسة التي تنتهجها دول المحور - ستمتد من المبدأ القائل إن مصر للمصريين! (٢).

تأليف وزارة مصرية في روما

إن هذا يقودنا الى مناقشة مسألة مهمة أثارها الدكتور الطيب ناصر في مذكراته، وهي عن مشروع إيطالي لتأليف وزارة مصرية في روما ترافق الجيوش المحورية عند دخولها القاهرة. فيذكر الدكتور الطيب أنه فوجئ يوماً بينما كان يجتاز بهو فندق «إمباسادوري» برؤية مراد سيد أحمد باشا مع وزير سويسرا المفوض، ولم يكن قد علم بقدومه. ولما حياه أبلغه أنه قد قدم في مهمة سرية خاصة، وطلب إليه مقابلته في اليوم التالي في غرفة منعزلة بالفندق. وهناك أخبره بأن الأحوال في مصر قد ساءت سوءاً شديداً، إذ أصبح الانجليز في حالة عصبية شديدة نظراً لاقتراب جيوش المحور من عاصمة البلاد، وأنهم أخذوا يتصرفون تصرفات عصبية حمقاء: فقد أعلنوا فعلاً أنهم سوف يدافعون عن القاهرة شبراً شبراً، وقد تردد غير ذلك أنهم ينوون أخذ الحكومة معهم إلى السودان عند انسحابهم، وقد يتعرضون مرة أخرى إلى الملك فاروق كما فعلوا يوم ٤ فبراير.

(١) المزيد من التفاصيل عن سياسة ألمانيا وإيطاليا إزاء مصر انظر: دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .

(٢) مذكرات الدكتور الطيب ناصر [المرجع المذكور] .

ثم قال مراد سيد أحمد باشا: «ولذلك فقد رأينا من الخير تأليف وزارة مصرية مؤقتة ترافق الجيوش المحورية في دخولها الى القاهرة لتتولى تصريف شئون البلاد وحماية عرشها، ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة الدائمة. وقد وقع اختيارنا عليك لتأليف هذه الوزارة، على أن أكون أنا (أى مراد باشا) وزيرا للخارجية في وزارتك». وانتهى مراد سيد أحمد باشا من عرضه السخى، وكان ينتظر أن يرحب الدكتور الطيب ناصر بانفخرة، ولكنه خيب ظنه بمهاجمتها قائلا إن أشدنا بغض المصريين في الإنجليز هو فرضهم حكومة معينة على ملك البلاد الشرعى يوم ٤ فبراير، فكيف نوافق نحن على تأليف وزارة تستمد نفوذها ووجودها من الطليان، هل أصبحوا هم السادة الجدد؟، ويقول الدكتور الطيب إن المناقشة احتدمت بينه وبين مراد باشا حتى قذفه بطبق المكرونة فى وجهه فى لحظة غضب! وتدخل بعض الضباط الإيطاليين فى فض الخلاف.

وفى اليوم التالى، كتب الدكتور الطيب مقالا فى جريدة «ببولودى إيتاليا» بعنوان «الزعماء الانتهازيون فى مصر»، سرد فيه طرفا من تاريخ مصر الحديث، وكيف أساءت إليها طائفة الانتهازيين، وأورد أسماء كثيرة من بينها اسم مراد سيد أحمد باشا. وقد أحدث ذلك ضجة كبيرة. كما يقول الدكتور الطيب - فى وزارة الخارجية الإيطالية التى كان يهملها عدم التعرض لمراد باشا أو الإشارة إلى وجوده فى إيطاليا، واستدعى الدكتور الطيب لمقابلة شيانو الذى عاتبه قائلا: «إننا لا نريد أن نعرض خططنا التى تستهدف فيها مصلحة إيطاليا والبلاد العربية على السواء للخطر. إن جميع (الوطنيين) قد وافقوا على هذه الخطط، وإن سماحة المفتى، وهو الزعيم الذى تؤمن به الشعوب العربية إلى أقصى الحدود، قد وافق عليها أيضا حتى إنه أعد بذلة المارشالية ليرافق بها موسولينى عندما يدخل القاهرة على حصانه الأبيض.

وقد رد الدكتور الطيب ناصر بأن المصريين لا يقرون تلك الخطة ولا يعترفون للمفتى بزعامة عليهم. وأن التصرف يسئ لإيطاليا نفسها، لأن المصريين الذين يبغضون الإنجليز الاستعماريين لن يرحبوا باستعمار آخر، ولن يرتضوا حكومة تفرضها عليهم دولة أجنبية. وطلب منه أن يفكر في هذا الضوء (١).

هذه هي القصة التي رواها الدكتور الطيب ناصر عن محاولة تأليف وزارة مصرية مؤقتة في إيطاليا، ترافق القوات المحورية عند دخولها القاهرة. وهي قصة نرى أنها قابلة للنقض من عدة وجوه:

أولها: - أن عرض منصب رئيس الوزراء على الدكتور الطيب ناصر، ولم يكن زعيما سياسيا بارزا يحظى بأى نفوذ سياسى فى مصر، حماقة لا نعتقد أن الطليان يتردون فيها. خصوصا وقد كان فى مصر زعماء مصريون يحظون بتأييد قطاعات كبيرة من الشعب المصرى، وهم فى الوقت نفسه أصدقاء للمحور، وكانوا معتقلين فى مصر لهذا السبب، وعلى رأس هؤلاء على ماهر باشا، الذى تعرض الدكتور الطيب ناصر نفسه فى مذكراته لصلات الصداقة والتعاون التى كانت تربطه بالطليان والألمان. وهؤلاء الزعماء من الواضح أنهم كانوا أولى بتأليف الوزارة من الدكتور الطيب ناصر!

ثانيها: - أن عرض رئاسة الوزارة الجديدة على الدكتور الطيب ناصر من جانب مراد سيد أحمد باشا، يعتبر أمرا غير مفهوم لسببين: الأول، أن السلطات الإيطالية كانت تستطيع أن تتصل مباشرة بالدكتور الطيب فى هذا الأمر دون وسيط، فلماذا لم تفعل ذلك؟ ثانيا - أنه إذا كانت صلات هذه السلطات الإيطالية بمراد سيد أحمد باشا أكثر توثقا من صلاتها بالدكتور الطيب، فكيف يتفق ذلك مع ترشيحها الدكتور الطيب ناصر رئيسا للوزارة وترشيح مراد سيد أحمد باشا لوزارة الخارجية فقط،

(١) نفس المصدر (روز اليوسف فى ٥ فبراير ١٩٥١).

مع أن مراد باشا كان معروفا في مصر أكثر من الدكتور الطيب ناصر، إذ كان يشغل وزير مصر المفوض في برلين ثم في روما، بينما لم يشغل الدكتور الطيب ناصر أى منصب سياسى أو دبلوماسى!

ثالثها: أن الوثائق الإيطالية التى عالجت هذا الموضوع، ونعنى بها «مذكرات شيانو» وأوراقه الدبلوماسية، قد خلّت من أية إشارة إلى تأليف هذه الوزارة المصرية. وكل ما أورده شيانو بخصوص مستقبل الحكومة السياسية في مصر هو ما ذكره أثناء وجود قوات روميل في العلمين من اقتراح موسوليني على هتلر تعيين حاكم عسكرى ألماني، هو روميل، وتعيين حاكم إيطالى مدنى، هو الكونت مانزولينى (١).

وأغلب الظن أن مسألة تأليف وزارة مصرية في روما كانت فكرة ابتدعتها خيال مراد سيد أحمد باشا، وكان يريد تجديد الدكتور الطيب ناصر وراءها بترشيحه لرئاسة الوزارة! يدل على ذلك أنه قال للدكتور الطيب: «لذلك فقد رأينا من الخير تأليف وزارة مصرية مؤقتة، ولم يقل مثلاً: لذلك فقد تم الاتفاق مع السلطات الإيطالية على تأليف وزارة مصرية مؤقتة!»، ونرى أن ماكتبه الدكتور الطيب من مقال يهاجم فيه مراد باشا في مجال الكلام عن الزعماء الانتهازيين في مصر، إنما يشير فقط إلى الانقسام الذى كان يسود المصريين - كما كان يسود العرب - في إيطاليا في ذلك الحين!

النشاط الإذاعي لجمعية مصر الوطنية

أثناء الحرب العالمية الثانية

على أثر صدور التصريح المشترك من إيطاليا وألمانيا يوم ٣ يوليو ١٩٤٢، تولى الدكتور الطيب ناصر إدارة برامج محطة إذاعة «مصر القومية» من راديو بارى بإيطاليا.

واهتمام إيطاليا بتوجيه إذاعة عربية إلى العالم العربي يرجع إلى عام ١٩٣٥، ففي ذلك العام كانت الحرب الأثيوبية قد بدأت على حدود مصر الجنوبية، بينما كان الحكم الإيطالي في ليبيا، على حدود مصر الغربية، يوحى إلى الزعماء الفاشست بمد نفوذهم إلى العالم العربي. وعلى ذلك ففي سبتمبر من ذلك العام، أخذ راديو بارى يوجه نشرات إخبارية باللغة العربية، ممثلاً بذلك أول إذاعة أوروبية توجه إرسالها باللغة العربية. ومع أن المستمعين العرب لم يكونوا بطبيعة الحال على استعداد لأن يستبدلوا بالنفوذ الإيطالي النفوذ الإنجليزي والفرنسي، إلا أن استماعهم إلى دعاية أوروبية موجهة ضد هاتين الدولتين كان دون ريب أمراً باعثاً على الارتياح.

في تلك الأثناء، وفي عام ١٩٣٦، بدأت الثورة العربية في فلسطين، واستمرت هذه الثورة إلى قيام الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٣٧ كان التهديد المحوري قد أصبح واضحاً، حتى إن الحكومة البريطانية طلبت من محطة الإذاعة البريطانية، B, B, C أن تبدأ في توجيه إذاعات عربية من لندن لمواجهة إذاعة روما. وقد تم ذلك فعلاً ابتداء من ٣ يناير ١٩٣٨. على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن أبرمت اتفاقاً مع إيطاليا في نفس العام، فتوقفت الدعاية الإيطالية ضد بريطانيا، ولكن ليبدأ راديو برلين إرساله بالعربية في منتصف العام نفسه (١٩٣٨)؛ وكان من حسن حظ النازي أن استخدموا في هذا الإرسال مذبذباً عراقياً موهوباً، هويونس البحري، الذي استطاع أن يجتذب إليه بطريقته الخطابية الحماسية جمهوراً كبيراً من العرب كانوا يفضلون الاستماع إلى راديو برلين (١).

فلما نشبت الحرب العالمية الثانية، ودخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، كانت الحاجة في إيطاليا قد أصبحت ماسة لمذيع مصري يؤدي

(١) لمزيد من التفاصيل عن الاذاعات الأجنبية للموجهة للعالم العربي انظر:

Nevill Barbour; Broadcasting to the Arab World (Middle East Journal Vol. 5 1951).

نفس الدور الذى يؤديه يونس البحرى فى ألمانيا. وكان الدكتور الطيب ناصر يمثل ما هو أفضل من ذلك - يمثل جمعية مصرية وطنية تنطق بلسان الشبان المصريين فى أوروبا، فهو ذو صفة سياسية إلى جانب صفته الإذاعية. يضاف إلى ذلك أن المفتى كان يدير برامج إذاعة الأمة العربية، التى لم تكن تلقى النجاح المنشود فى مصر.

ولذلك نلاحظ أن أول ما اهتم به الدكتور الطيب ناصر، هو اقتناع وكيل وزارة الدعاية الإيطالية المختص بالإذاعة، بإيقاف قذف المنشورات التى كانت تصدر باسم المفتى لشعب مصر، وبيعها تحت لقب «المفتى الأكبر، وزعيم الشرق الأوسط» - على أساس أن هذه المنشورات تترك أثرا سيئا فى نفوس المصريين «الذين لا ينقصهم الزعماء ولا يقبلون فكرة الخلافة، الا إذا كانت خلافة فاروق» (١) .

وتم الاتفاق بين السلطات الإيطالية والدكتور الطيب على أن يتولى إدارة البرامج الإذاعية الموجهة لمصر، ومن ثم أخذ يباشر عمله الإذاعى من راديو بارى. وقد سجلت أجهزة الاستماع البريطانية أول إذاعة له يوم ٥ أغسطس ١٩٤٢ الساعة الثامنة مساء. وفى هذه الإذاعة قدم فقرة بارعة حين حذر من أن البريطانيين ينون نسف خزان أسوان عند انسحابهم من مصر اتباعا لسياسة الأرض المحروقة التى اتبعتها السوفييت، ودعا الجيش المصرى إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع هذه الجريمة .

ومنذ ذلك الحين اتبع الدكتور الطيب فى إذاعاته الخطوط الرئيسية الآتية:

أولا: تحريض الشعب المصرى على الانقضاء على الإنجليز أثناء تدهور مركزهم الحربى. وكان يذكر بأن الظروف مواتية للثورة

(٢) منكرات الدكتور الطيب ناصر [روزاليوسف فى ٢٣ يناير ١٩٥١] .

بأكثر مما كانت مواتية بعد الحرب العالمية الأولى حين قام المصريون بثورة ١٩١٩.

ففى إذاعة ١٦ أغسطس ١٩٤٢، خاطب المصريون قائلاً: «أيها المصريون. امتشقوا الحسام، وطهروا بلدكم من العدو. وإن حبكم للملك فاروق سوف يمنحكم القوة ويساعدكم على محاربة اليهود والبريطانيين. إنه لمن السهل عليكم أن تمزقوا تلك المعاهدة التى سمحت لعدوكم باستغلال بلادكم. إننا يجب أن نصرب الآن، فنحن نرقص على فوهة بركان. وإذا قبلنا أن نمضى وراء عدونا المحكوم عليه بالفناء، وهو بريطاني، فسنكون محل سخرة العالم».

وفى إذاعة يوم ٧ سبتمبر ١٩٤٢ تساءل قائلاً: «إلى متى سنظل نصم آذاننا نحن المصريين؟.. إن مصر الآن فى وضع أفضل للثورة على الإنجليز مما كانت سنة ١٩١٩، فبعد الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا منتصرة. أما الآن، فإنها لا تملك إلا أن تبوء بالخسران».

ثانياً: تذكير المصريين دوماً بجرائم الاحتلال البريطانى فى مصر. ففى إذاعة يوم ١٧ ديسمبر ١٩٤٢ قال: «إن أساليب الإنجليز معروفة لنا جداً. ويكفى أن نذكر حادث دنشواى، وضرب الإسكندرية، إننا لن ندسى أساليب الإنجليز أبداً، ولن ننخدع بهم أبداً». وفى إذاعة ١٨ سبتمبر ١٩٤٢ لام النحاس باشا لأنه «أعلن للعالم أن الشعب المصرى يتطلع إلى انتصار الديمقراطيات». وخاطبه قائلاً: «فى أى شكل تعبر عن نفسها هذه الديمقراطية التى يتحدث النحاس عنها بصوت عال؟ لأن ٦٠ عاماً تقريباً قد مضت وما زال الحكم البريطانى يخدم حياة مصر! فهل الاغتيال، والتدمير، واغتصاب الحقوق الوطنية، والفس بين الطبقات، وإلغاء حقوق الفرد وحرية الصحافة، والاستغلال، ونزع سلاح الأمة المصرية - هو نوع من الديمقراطية التى يتحدث عنها النحاس الآن... إن أى محاولة من جانب النحاس باشا أو غيره لصرف الأمة عن أهدافها الرئيسية سوف تبوء بالفشل».

ثالثا : التأكيد بأن غزو المحور لمصر لا يستهدف الفتح، وإنما يستهدف التحرير. وكان يستدل بالتصريح المشترك الذي أصدرته إيطاليا وألمانيا باستقلال مصر: «إن يوم ٣ يوليو ١٩٤٢ يجب أن يكون علما في حياة المصريين، ففي هذا اليوم أصدر الطليان والألمان تصريحهم المشترك بشأن مصر، وهو أن دولتي المحور لا تحاربان المصريين، وإنما تطاردان البريطانيين أينما كانوا» (١) .

إن اليوم الذي يجب أن تحتفل به مصر حقا ، إنما هو يوم ٣ يوليو، وهو اليوم الذي أصدرت فيه ألمانيا وإيطاليا تصريحهما المشترك الرسمي بخصوص مصر. إن هذا التصريح هو البرهان على الاحترام والتقدير اللذين تكنهما دول المحور لمصر، (٢) . «إن اللصاح مع ألمانيا ضد العدو المشترك، سوف يقود مصر وكل البلاد العربية إلى تحقيق استقلالها وحريتها» (٣) .

رابعا : إظهار الولاء الشديد للملك فاروق، ودعوة المصريين دوما للالتفاف حول عرشه: «إننى أهيب بالمصريين أن يخدموا وطنهم ومليكهم، ويلبسوا حزبيتهم، ويذكروا بلدهم وحدها» (٤) . «إننا نحن المصريين فى أوروبا لنا الشرف العظيم أن نتقدم لجلالة الملك فاروق بفروض الطاعة والولاء والتمنيات الطيبة» (٥) . «إن مصر تحت قيادة جلالة الملك فاروق سوف تحقق أهدافها وتنال استقلالها وتحصل على مكانتها الصحيحة بين الدول المتحضرة» (٦) .

(١) إذاعة يوم ٥ أغسطس ١٩٤٢ من راديو بارى.

(٢) إذاعة يوم ٢٦ أغسطس ١٩٤٢ من راديو بارى.

(٣) إذاعة يوم ٥ مارس ١٩٤٤ من راديو برلين.

(٤) إذاعة يوم ٥ أغسطس ١٩٤٣ من راديو بارى.

(٥) إذاعة ١٧ ديسمبر ١٩٤٢ من راديو بارى بمناسبة عيد الأضحى.

(٦) إذاعة يوم ٣ يناير ١٩٤٣ من راديو بارى.

خامسا : مهاجمة الأمريكيين في مصر، الذين يساعدون اليهود، ويريدون وراثة النفوذ الإنجليزي في مصر: «أيها المصريون انتبهوا للنفوذ أمريكا في مصر، ولا يضللكم سخاؤهم الذي يظهرونه ليكسبوا به قلوبكم، ومن ورائها بلدكم وثروته. إن أهداف أمريكا في الشرق الأدنى هي أن تحتل مصر عند هزيمة بريطانيا، (١) . «إن الأمريكيين ينظرون بأنهم يساعدون المصريين، ولكنهم يهدفون فقط إلى زيادة نفوذهم فوق أرضنا. فلترفضوا مساعداتهم، وتذكروا أنهم حماة اليهود وأصدقاء بريطانيا، (٢) . «إن مصر تعاني الآن أكثر مما عانت فيما مضى، لأن محتليها قد تضاعفوا منذ أن دخلت أمريكا الحرب. وإن أمريكا تحاول أن تعوض أملاكها في الشرق الأقصى باحتلال أقطار الشرق الأدنى، (٣) .

سادسا : التركيز بأكبر قدر من الهجوم على الاتحاد السوفييتي. وقد وصف الخطر البلشفي بأنه «أسوأ ولاء يمكن أن يصاب به بلد ما، وطلب إلى المصريين أن يحترسوا منه وأن يهبوا ويدافعوا عن بلادهم ضده. ونعى على حكومة الوفد سماحها بوجود البلاشفة في مصر قائلا: إن الحكومة المصرية فيما مضى منعت في وقت من الأوقات أى مصرى من زيارة الاتحاد السوفييتي، وذلك رغبة في تجنيب البلاد شر هذا الولاء. ثم ناشد رجال الأزهر ونواب البرلمان والطلبة العمل صفا واحدا لإزالة هذا الخطر (٤) . وقد اتهم البريطانيون بأنهم هم الذين أرغموا الحكومة الوفدية على الاعتراف بالاتحاد السوفييتي ، وقال إن هذا الإجراء مناف للمبادئ الاجتماعية ولمبادئ الدين في مصر (٥) .

(١) إنذاعة يوم ٣ أكتوبر ١٩٤٢ من راديو بارى

(٢) إنذاعة يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٢ من راديو بارى.

(٣) إنذاعة يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤٣ من راديو بارى.

(٤) إنذاعة يوم ١٩ فبراير ١٩٤٣ من راديو بارى.

(٥) إنذاعة يوم ٣ يونيو ١٩٤٣ من راديو بارى .

سابعاً : محاولة التخفيف من أثر ضرب المدنيين في مصر بقنابل طائرات المحور. وكان يلقي اللوم على معاهدة ١٩٣٦ التي سمحت ببقاء القوات البريطانية في مصر، وعلى من وقعوا هذه المعاهدة. ففي إذاعة يوم ٢٦ أغسطس ١٩٤٢ - أى في يوم ذكرى توقيع المعاهدة - شن عليها هجوماً شديداً، وقال إن الحرب لم تصل إلى أبواب مصر إلا بسببها، وأن «هذه كلها هي ثمار المعاهدة التي أطلق عليها زورا اسم معاهدة الشرف والاستقلال». ثم مضى إلى هدفه فقال: «إن اللجنة الوطنية المصرية في أوروبا تعبر عن أسفها لموت أولئك الشهداء المصريين الأبرياء الذين قتلوا بالإسكندرية والقاهرة والسويس وغيرها بالقنابل التي كانت موجهة ضد البريطانيين. إن قوات المحور لم تقصد أبداً أن تلحق أى أذى بسكان وادي النيل، ولكنها قصدت أن تتابع الحرب حتى يتحرر شعب مصر من نير الاستعمار البريطاني. إن المصائب التي نزلت بمصر إنما سببها أولئك الذين انقادوا انقياداً أعمى للبريطانيين .. إن حفنة المصريين الذين انقادوا للبريطانيين إنما هم منافقون ليس لهم ضمير. لقد قادوا مصر إلى الدمار، وسمحو للبريطانيين باستغلال ثروتها وسحقها تحت أقدامهم».

مع ذلك فإن إذاعات الدكتور الطيب ناصر قد خلت من الدعاية للأيديولوجية الفاشية . وفيما يبدو أن السلطات الإيطالية والألمانية لم تلح عليه كثيراً في هذا الشأن، ذلك أن كل ما كان يهم الإيطاليين والألمان إنما هو كسب الحرب وليس انتشار الفكرة الفاشية.

ويروى الدكتور الطيب ناصر في ذلك حادثة تبين عدم تمسك الألمان بالدعاية للنظام النازي. فيذكر أنه عندما انتقل إلى ألمانيا، طلبت منه وزارة الخارجية الألمانية أن يذيع سلسلة أحاديث عن النظام النازي في ألمانيا، ولكنه رفض، وطلب مقابلة جوبلز بوصفه وزير الدعاية للتفاهم معه في هذا الأمر، وتمت المقابلة واقتنع جوبلز بوجهة نظره وانتهت الأزمة^(١).

(١) منكرات الدكتور الطيب ناصر [روزاليوسف في ١٣ مارس ١٩٥١].

نشاط الدكتور الطيب ناصر في ألمانيا

ظل الدكتور الطيب ناصر يذيع من راديو بارى حتى انتهت إيطاليا ووقعت السلطة في يد الألمان. وقد رسم صورة بليغة لسقوط النظام الفاشي في إيطاليا. فتحدث عن الغارات البريطانية وكيف أصابت الشعب الإيطالي بالانهيار، «فإذا بهم يسرون في الطرقات باكين مولولين،! وقال إنه حاول جعل روما والقاهرة مدينتين مفتوحتين، ووجه نداء إلى المحور والحلفاء معا بالراديو، وقد صادف هذا النداء ارتياحا شديدا في نفوس الإيطاليين. ولكن العسكريين في روما والقاهرة رأوا فيه مقاومة لخطتهم العسكرية، واشتدت الغارات على روما بشكل لم يسبق له مثيل. وأعلن الإيطاليون سخطهم على موسوليني والحزب، حتى خرج الأمر من يد الحكومة والحزب والجيش، وتمت المؤامرة التي حيكت للقضاء على موسوليني، واستدعاه الملك ليقيله. وسرعان ما لقي حتفه بعد ذلك بقليل، وقد تولى بادوليو الحكم، وكانت سياسته تتجه نحو الاستسلام للحلفاء. وأحس الألمان بالخطر، فتدخلت جيوشهم في الحال، وقبضت على ناصية الأمور.

وفي تلك الأثناء كان المفتي وجماعته قد رحلوا عن إيطاليا، ورحل المصريون أيضا. ولم يبق غير الدكتور الطيب ناصر، فتصخه الجيش الألماني بالسفر إلى ألمانيا، ولم يملك سوى الانصياع، فتصانح الجيش الألماني ليست سوى أوامر واجبة التنفيذ، وإن كانت تلقى في صورة مهذبة، - حسب قوله! - وأقبل يوم ١٠ أكتوبر ١٩٤٢ ليجد نفسه في عربة عسكرية وإلى جواره ضابط ألماني في الطريق إلى ألمانيا (١).

وفي ألمانيا واصل الدكتور الطيب ناصر نشاطه الموالي للمحور. فقد سعى للتعرف على المصريين والعرب هناك، وأخذ يقيم الحفلات في

(١) نفس المصنف [روزاليوسف في ٢٠ فبراير ١٩٥١].

المناسبات الوطنية التي كان يخطب فيها هو وغيره من المصريين وتذاع بالراديو.

على أن علاقاته بالألمان لم تكن دائمة الصفاء. فقد رفض - كما ذكرنا - ما طلبوه منه من الدعاية للنازية، على أساس أنه قد رسم لأحاديثه ومقالاته المنشورة سياسة واحدة لا يخرج عنها، هي الدعاية لمصروجا، اتها العربية، وترديد الأهداف القومية والتمسك بالحرية والاستقلال وبيان الأساليب الاستعمارية التي تجرى عليها سياسة الإنجليز في مصر (١). وقد طلب منه «ريبتروب» في إحدى المقابلات التوجه إلى جنوب إيطاليا ليذيع منها نداءات للجنود المراكشيين للكف عن قتال الألمان. ولكنه أجابه بأنه لا يستطيع ذلك، لأنه طالما حاول هو والأمير شكيب أرسلان أن يقنعهم (الألمان) بإصدار تصريح بإعلان استقلال مراكش والجزائر وتونس، فكان الجواب الذي سمعه من رجال إيطاليا ومن السفير الألماني هناك، أنهم قد قطعوا عهدا على أنفسهم بالمحافظة على الإمبراطورية الفرنسية. وأضاف أن الشعب المراكشي لا يرغب سوى التحرر من أعدائه الفرنسيين، وقد وعدته إنجلترا وأمريكا بذلك (٢).

ويقول الدكتور الطيب ناصر إنه - مع ذلك - تحسنت علاقته بالألمان مرتين على أثر إذاعته لبيانين: أحدهما بمناسبة عيد الدستور، والثاني عندما أعلن الأزهر معارضته لاعتراف مصر بالاتحاد السوفيتي (٣).

وفي تلك الأثناء انخرط الطيب في الصراع بين المفتي والكيلاني - وهو الصراع الذي انتقل معهما من إيطاليا إلى ألمانيا - وقد اتخذ صف الكيلاني، على الرغم من أن الألمان وضعوا الأخير في إقامة جبرية في

(١) نفس المصدر [روزاليوسف في ٢٠ مارس ١٩٥١].

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر [روزاليوسف في ٢٠ فبراير ١٩٥١].

قرية قريبة من برلين تدعى « أوبر بيرنبرج، تحت تأثير المفتى! (١) . وقد جرت عدة لقاءات بين الدكتور الطيب ناصر وبين جوبلز وريبنترروب وهتلر، وفي لقائه مع الأخير سأله السماح له بمغادرة ألمانيا ، فسمح له . وكانت تلك المقابلة كما يقول في فبراير ١٩٤٤ .

وفي تلك الأثناء عقدت حكومة الوفد اتفاقا مع الحكومة الألمانية لاستبدال مائة وأربعة من المصريين المقيمين في ألمانيا، بمثلهم من الألمان الأسرى في مصر، فأدرج اسمه بين هؤلاء .

وفي يوم ١١ أغسطس ١٩٤٤ غادر ألمانيا . ولكنه اعتقل في بلغاريا بعد قيام الثورة الشيوعية فيها متهما بالفاشية! ثم أطلق سراحه بعد افتتاح البلغار بأنه ليس فاشيا وإنما هو عدو للإنجليز . وغادر بلغاريا إلى تركيا ، ومنها إلى حلب، حيث قبض عليه الإنجليز وحققوا معه تحت التعذيب . ولكن في آخر نوفمبر ١٩٤٥ ، انفق النقراشي باشا مع الإنجليز على إعادته إلى مصر، على أن يحاكم فيها أمام المحاكم المصرية . وقد عاد في ظروف تأجج الحركة الوطنية من جديد ضد الإنجليز بعد الحرب العالمية الثانية، ونزل ضيفا على سجن الأجانب في انتظار المحاكمة، التي انتهت ببراءته (٢) .

(١) نفس المصدر [روزاليوسف في ٢٠ فبراير ١٩٥١] .

(٢) نفس المصدر [روزاليوسف في ٢٠ مارس ١٩٥١] .

(٩)

الحياة الحزبية في مصر ١٩١٩ - ١٩٣٦

مصر قبل عبد الناصر

الحياة الحزبية في مصر

١٩١٩ - ١٩٣٦

قد يكون من المناسب ونحن نتكلم عن الحياة الحزبية في مصر، أن نحدد أولاً ما هو المقصود بالحزب الذي سنعالجه في هذه الدراسة. والحزب لغوياً هو من التحزب، والتحزب هو التجمع، يقولون: تحزبوا أى تجمعوا. وهو عكس المفهوم ظاهرياً من الكلمة، وهو: انقسموا إلى شيع وأحزاب! وحزب الرجل : أصحابه. والحزب أيضاً الطائفة.

أما معنى الحزب سياسياً، فالخلاف يدور حول تحديد معناه بين علماء العلوم السياسية. فهو عند «ماسيفر Maciver»، في كتابه: «الدولة الحديثة»، جماعة تم تنظيمها على أساس تحقيق مبدأ معين أو بلوغ سياسة بعينها، وذلك بواسطة السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية. أما عند «إدموند بيرك، Edmond Burke فهو: «هيئة أو مجموعة من الأفراد متحدة بمساعيها الموحدة، تستهدف تحقيق الصالح القومي على أساس مبادئ محددة متفق عليها». وفي ٢ سبتمبر ١٩٢١ عبرت جريدة وادي النيل الوفدية عن مفهومها للحزب أو الأحزاب فقالت: «إن الأحزاب لا يكون لها وجود فعلى إلا إذا كانت ناطقة بلسان قسم يعتد به من الأمة، معبرة عن رأى فريق غير قليل من أبنائها، وإلا كانت فى تشكيلها وعملها

أشبه بالأشباح الخشبية التى تكون على شكل إنسان، يراد بها التخدير ولا ينتظر منها أية فائدة.

ومن ذلك نلاحظ أنه بينما يغفل ماسيفر وإدموند بيرك مسألة من تمثله هذه الجماعة التى تسمى حزبا، كما يغفل «إدموند بيرك» الوسيلة التى يتمكن بها الحزب من تحقيق سياسته، وهى السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية، فإن الجريدة الوفدية تهتم بالدرجة الأولى بمسألة التمثيل، فتقول إن الحزب لا يمكن أن يكون له وجود فعلى إلا إذا كان ناطقا بلسان فريق يعتد به من الأمة.

لماذا نسوق هذه المناقشة النظرية؟

نسوق هذه المناقشة لأهميتها فى تحديد الأساس الذى ستبنى عليه معالجتنا للأحزاب السياسية فى مصر فى الفترة الخاضعة للبحث. فالحياة الحزبية فى مصر فى تلك الفترة قد امتلأت بجماعات سياسية قد يكون من العسير إطلاق وصف الحزب عليها بالمعانى السابقة.

فالوفد، على سبيل المثال: هل هو حزب؟ وفى هذه الحالة، ما هى الطبقة التى يمثلها؟، أو هو جبهة؟ وفى هذه الحالة، ما هى الطبقات التى يمثلها؟، أو هو وكيل الأمة؟ وفى هذه الحالة، هل ينطبق عليه مفهوم الحزب الواحد فى الدول الكلية أو الشمولية Totalitarian States ؟.

وإذا أخذنا بالشرط الذى أورده «ماسيفر» فى الحزب وهو أن يسعى لتحقيق سياسته عن طريق «السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية»، فهل ينبغى علينا حينئذ أن نغفل الوفد فى الفترة السابقة على صدور دستور ١٩٢٣، باعتبار أنه لم يكن ينطبق عليه وصف الحزب، أم نتناوله بالمعالجة فى هذه الفترة؟

وإذا لاحظنا أن الوفد قد ظل يرفض أن يطلق اسم «حزب» عليه حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو، فهل معنى ذلك أن نغفل ذكره انسياقا وراء رأيه فى نفسه فى تلك الفترة؟

كذلك «مصر الفتاة»، هل نتناولها بوصفها حزبا، أم نتناولها بوصفها جماعة سياسية؟ وفي هذه الحالة الأخيرة، ما هو الوصف الذى يمكن أن يطلق عليها؟. وهنا نلاحظ ملاحظة هامة، هى أن هذه الجماعة قد غيرت اسمها من «جماعة» إلى «حزب»، حين اعتبر أحمد حسين أن الظروف قد أصبحت سائحة لتوليه الحكم فى عهد الحكم الرجعى الذى أعقب إقالة الوفد فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وقد حدد أحمد حسين مدة أقصاها ثلاث سنوات يتولى بعدها أو أثناءها الحكم! فهنا نرى أن أحمد حسين كان يعى الشرط الذى أورده ماسيفر، وهو أن الحزب هو الذى يسعى لتحقيق غرضه عن طريق السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية.

فإذا انتقلنا إلى جماعة الإخوان المسلمين، فنلاحظ أن مسألة الوصف، أو الاسم الذى يطلق عليها، قد شغلت بال مؤسسيها. فطبقا لما أورده حسن البنا فى مذكراته، فقد سألهم بعضهم:

- بم نسمى أنفسنا؟ جمعية؟ ناد؟ طريقة؟ نقابة؟ - حتى نأخذ الشكل الرسمى؟

فرد الشيخ حسن البنا قائلا:

«لا هذا ولا ذاك. دعونا من الشكليات والرسميات. وليكن أول اجتماعنا أساسه الفكرة والمعنويات والعمليات. نحن إخوة فى خدمة الإسلام. فنحن إذن الإخوان المسلمون».

ومع ذلك ففى عام ١٩٣٩ كشفت مجلة الإخوان المسلمين، وهى «الندى» فى ذلك الحين، أن الإخوان كانوا يعتبرون أنفسهم حزبا سياسيا بالمعنى الذى أوضحه ماسيفر، وكان ذلك فى معرض التنديد بأسلوب تحطيم الحانات الذى لجأ إليه أحمد حسين وحزبه فى تلك الأثناء. ففى العدد ٣٣ من النذير كتب رئيس التحرير يقول:

«ما كان لجماعة الإخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور باعتباره نظام الحكم المقرر في مصر. ولا أن تحاول الطعن فيه أو إثارة الناس ضده وحضهم على كراهيته. وما كان لها أن تفعل ذلك وهي جماعة مؤمنة مخلصه تعلم أن إهاجة العامة ثورة وأن الثورة فتنة، وأن الفتنة في النار. ولكن الإخوان المسلمين، اعتمادا على نفس هذا الدستور، سيسعون على جهد طاقاتهم بالطرق القانونية لإلغاء البغاء العلني والسري وإغلاق حانات الخمر ومحال الميسر وميادين السباق وصالات الرقص الخلع،».

ثم أوضح رئيس التحرير هذا الكلام في مقال آخر بنفس العدد فقال: «إذا اجتمع تحت قبة البرلمان نواب مسلمون، أمكن القضاء على كل منكر بقوة القانون وحكم النظام.»

كذلك إذا انتقلنا إلى الجماعات الماركسية، فهل نغفلها باعتبار أن وسيلتها لتحقيق أهدافها هي السيطرة على الحكم بالطرق الثورية، وهو ما يخالف شرط السيطرة على الحكم بالوسائل الدستورية؟ أو نتناولها بوصفها أحزابا باعتبارها تمثل وتتحدث بلسان طبقة معينة هي الطبقة البروليتارية.

يتضح من ذلك كله أهمية المناقشة النظرية حول تعريف الحزب. وفي الواقع أنه ينبغي التفرقة في الحزب بين أنماط أربعة على الأقل: أولها الحزب في نظام الحكم الليبرالي. وفي هذا النظام فإن الحزب هو الذي يتكون من جماعة منظمة معلنة تعبر عن مصالح طبقة أو جناح من طبقة أو شريحة اجتماعية، وتسعى لتحقيق هذه المصالح بالطرق الدستورية وفي إطار الشرعية، سواء في المعارضة أو في الحكم.

ثانيا: الحزب في نظام الحكم الفاشي. وفي هذا النظام، فإن الحزب هو أداة دكتاتورية البورجوازية المسيطرة على الحكم، والتي تفرض

الحلول التي تتفق مع مصالحها لعلاج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثالثا: الحزب في المفهوم الاشتراكي: وهو طليعة الطبقة البروليتارية، ويشترط فيه أن يكون طليعة منظمة، وأن يستوعب من الطبقة أحسن عناصرها وتجاربها وروحها الثورية ويشترط فيه أيضا أن يكون مسلحا بالنظرية الثورية لمعرفة قوانين الحركة وقوانين الثورة. وهو لا يمكن أن يكون حزبا حقيقيا إذا اقتصر همه على تسجيل ما تشعر به وتفكر فيه الطبقة العاملة، وإنما ينبغي أن يكون على رأس هذه الطبقة ينظر إلى أبعد مما تنظر إليه ويقودها إلى مصالحها الحقيقية لا الوقتية، ولا يستسلم للسير في ذيل الحركة العفوية، فالحزب هو الزعيم السياسي للطبقة، والطبقة بدون حزب ثوري هي جيش بدون أركان حرب.

وتختلف الحياة الحزبية في ظل دكتاتورية البروليتاريا عن الحياة في ظل دكتاتورية البورجوازية، أو ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية! لأن مهمة الحزب في دكتاتورية البروليتاريا ليست محاولة الوصول إلى الحكم بالطرق الدستورية، لأنه يكون قائما في الحكم فعلا. وإنما مهمته توطيد أركان الدكتاتورية، وتوسيع مداها عن طريق تلقين ملايين البروليتاريين روح النظام الاشتراكي وخلق التماسك بينهم وإقامة حاجز يقيهم التأثير الهدام للعنصر البرجوازي الصغير والعادات البرجوازية الصغيرة.

رابعا: الحزب في حركة التحرر الوطني داخل أنظمة الحكم الاستعماري وشبه الاستعماري. والحزب في هذه الحركة قد يمثل طبقة، وقد يكون جبهة، وقد يكون علنيا، وقد يكون سريا، وقد يكون جماعة صغيرة مكونة من عدة أفراد، وقد يكون تنظيما عريضا يتغلغل في صفوف الجماهير، وقد يسعى لتحقيق غرضه بالطرق المشروعة، وقد يسعى لتحقيقها بالثورة وقلب النظام.

وهذا النوع الأخير من الأحزاب، هو الذى يقع تحت دائرة معالجتنا فى هذا البحث.

فما هى الأحزاب التى سنعالجها فى هذه الدراسة؟

إن هذه الأحزاب يمكن تقسيمها على النحو الآتى:

أولاً: أحزاب ليبرالية. وتتمثل فى حزب واحد هو الوفد.

ثانياً: أحزاب ليبرالية - أوتوقراطية. وتتمثل فى حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى.

ثالثاً: أحزاب أوتوقراطية. وتتمثل فى حزب الاتحاد وحزب الشعب.

رابعاً: أحزاب راديكالية. وتتمثل فى الإخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة.

خامساً: أحزاب اشتراكية. وتتمثل فى الأحزاب الاشتراكية والشيوعية التى ظهرت فى تلك الفترة.

ونلاحظ أننا لم نشأ تقسيم هذه الأحزاب على أساس التطرف والاعتدال، لأن هذا التقسيم سوف يثير السؤال حول معنى التطرف والاعتدال: وهل هو التطرف والاعتدال بالنسبة لقضية التحرر الوطنى، أو هو التطرف والاعتدال بالنسبة لقضية التحرر الاجتماعى؟

كما أننا لم نشأ تقسيم هذه الأحزاب على أساس يمين ووسط ويسار لأن هذا التقسيم يقتضى منا الدخول فى مناقشة طويلة حول تحديد معنى اليمين والوسط واليسار، خصوصاً وأن هذا التقسيم قد يكون داخل المعسكر الشيوعى نفسه، كما قد يكون داخل المعسكر الرأسمالى.

كما أننا لم نشأ تقسيم هذه الأحزاب حسب انتماءاتها الطبقيّة، أى إلى أحزاب بورجوازية وأحزاب عمالية وأحزاب فلاحية. لأن الأحزاب العمالية والفلاحية النابعة من هاتين الطبقتين لم تتواجد فى تلك الفترة.

لذلك رأينا أن نأخذ بالتقسيم السالف الذكر ، لأنه يكفينا هذه المشاكل النظرية السالفة الذكر ، فوق أنه أكثر تحديدا ووضوحا .

ولكن ما هى خصائص هذه الأحزاب فى مصر فى تلك الفترة ، ومن تمثل ؟

إن الملاحظة الأولى التى نسوقها عن الأحزاب الليبرالية، أنها قامت على أكتاف العناصر البورجوازية الكبيرة والصغيرة . ولم يشترك فى تأسيسها أى عنصر فلاحى أو عمالى . ومعنى ذلك أن هذه الأحزاب كانت تمثل مصالح البورجوازية الكبيرة والبورجوازية الصغيرة بوجه عام .

ثانيا : أن الأحزاب الراديكالية والاشتراكية والشيوعية قد قامت على أكتاف عناصر بورجوازية صغيرة متطرفة . وهى تعبير عن انقسام هذه العناصر بين اليمين المتطرف الذى كانت تمثله الفاشية فى ذلك الحين ، واليسار المتطرف الذى كانت تمثله الماركسية .

ثالثا : أنه فيما عدا الأحزاب الاشتراكية والماركسية ، فلم تحظ قضايا التحرر الاجتماعى بأية عناية من الأحزاب الأخرى . فبينما شغل الوفد بقضية التحرر الوطنى ، وشغلت الأحزاب الليبرالية - الأوتوقراطية والأحزاب الأوتوقراطية بالاستيلاء على مغنم الاستقلال الناقص ، فقد شغلت الأحزاب الراديكالية بقضايا الدين والأخلاق وغيرها .

رابعا: أنه فيما عدا الوفد والحزب الوطنى ، فإن أسماء جميع الأحزاب الليبرالية كانت أسماء مضللة لا تعبر عن مضمونها . ففيمما يتصل بحزب الأحرار الدستوريين ، فإنه فقد اسمه من الناحية الفعلية سريعا بعد سقوطه فى أول انتخابات برلمانية أجريت فى أوائل عام ١٩٢٤ ، إذ سرعان ما طعن عبد العزيز فهمى بك فى الدستور يوم ١٨ مارس ١٩٢٥ ووصفه بأنه «ثوب فضفاض» . أما أحمد لطفى السيد ،

فيلسوف حزب الأمة وداعية الليبرالية الأكبر ، فقد قبل الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا عام ١٩٢٨ التي عطلت الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وظل حزب الأحرار الدستوريين يشارك في جميع الانقلابات الدستورية في مصر حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

وينطبق هذا الكلام على حزب الاتحاد الذي أوعز بتأليفه الملك فؤاد بعد سقوط وزارة سعد زغلول . فقد زعم اللواء موسى فؤاد أحد أقطابه في خطابه الذي ألقاه في فندق سميراميس يوم ١٠ يناير ١٩٢٥ معلنا تأليفه ، أن سبب تأليفه هو توحيد صفوف الأمة وجمع كلمتها ، مع أن الملك فؤاد لم يقصد بتأليفه سوى طعن وحدة الأمة وشق صفوفها وتفريق كلمتها ليتمكن من استعبادها لحكمه الأوتوقراطي .

وكذلك حزب الشعب الذي أسسه صدقي باشا يوم ١٧ نوفمبر ١٩٣٠ ، فقد أسسه ليحارب به الشعب . ومن الطريف ما ذكره صدقي باشا حول هذه التسمية . فقد ذكر أنه رأى في بادئ الأمر تسميته بحزب الإصلاح ، ولكنه عدل عن ذلك إلى حزب الشعب !

وعندما انشق النقراشي وأحمد ماهر على الوفد عام ١٩٣٧ ، سميا حزبهما حزب السعديين ، نسبة إلى سعد زغلول ، وإشارة إلى أنهم يتبعون نهجه الصحيح . ولكن تاريخ هذا الحزب كان عدوانا مستمرا على الدستور وعلى الحياة الدستورية .

خامسا : ولقد جرى مجرى الحقائق الثابتة في كتابات الكتاب والمؤرخين ، أن حزب الأحرار الدستوريين هو ممثل مصالح كبار الملاك في مصر . وقد بنى هذا الرأي على أساس خروج كبار الملاك من الوفد سنة ١٩٢١ وتأليفهم حزب الأحرار الدستوريين . وفي الحقيقة أن خروج كبار الملاك من الوفد في ذلك العام لا يعنى انسلاخ هذه الطبقة من الوفد ، وإنما يعنى فقط انقسامها بين الوفد والأحرار الدستوريين ! أو هو - بصورة أدق - يعنى انسلاخ الشريحة العليا منها .

فالحقيقة أن عنصر كبار الملاك لم ينقطع إطلاقاً عن الوفد، وإنما ظل هذا العنصر يمثل ركناً مهماً وأساسياً في قيادته . ونستطيع أن نقول إن انشقاق الوفد في عام ١٩٢١ لا تتمثل أهميته في زاوية خروج كبار الملاك منه، وإنما تتمثل في خروج الرأسماليين منه !

فقد تألف الوفد أساساً من رجال تنتمي غالبيتهم لحزب الأمة، ثم ضم إليه أعضاء آخرين ينتمي بعضهم للتجار، مثل عبد الخالق مذكور باشا عميد التجار في القاهرة ، والبعض الآخر للمثقفين ، مثل مصطفى النحاس ، الذي كان ابناً لتاجر أخشاب متوسط الحال في سمندود . كما ينتمي البعض الثالث للرأسمالية الوطنية مثل صدقي باشا وحافظ عفيفي . فأين اختار هؤلاء الرأسماليون والتجار مكانهم عند الانشقاق ؟ لقد اختاروا مكانهم إلى جانب كبار الملاك الذين ألّفوا حزب الأحرار الدستوريين . أما الوفد، فلم يبق من أعضائه من يمثل هذه الرأسمالية الجديدة، بل لقد ظلت قيادته على الدوام خالية من طبقة كبار المال والأعمال .

وفي الواقع ، لقد كان لدى هذه الطبقة ما يبعدها عن الوفد، بل ويدفعها إلى التكتل لمحاربتة . ذلك أن اتجاهات الوفد الشعبية التي كان يستمدّها من فكرة الوكالة الشعبية كانت تهدد مصالح هذه الطبقة الجديدة التي كانت تطمح في بناء ثروتها ومجدها على حساب الطبقة العاملة . وقد عبر أحد أصحاب المصانع في عام ١٩٣٦ عن هذه المطامع بقوله : « إن الصناعة في مصر ناشئة تسير بخطى وثيدة في سبيل النمو، وتحتاج إلى إحاطتها بكثير من الرعاية والمعاضدة حتى تصل إلى المستوى اللائق . فإذا أرغم أصحاب المصانع الآن على إعطاء العمال جميع حقوقهم كاملة، كما هو الحال في أوروبا ، لتتج عن ذلك ضرر يصيب الصناعة، ويقعد بها عن النمو والتقدم » .

على كل حال، فيمكننا الآن أن نستعرض أحزاب تلك الفترة في إطار التقسيمات التي ذكرناها .

وكما أوضحنا، فقد كان حزب الوفد هو الحزب الليبرالي الوحيد الذي ظهر ومارس مهمته في ذلك الحين، وقد تألف في يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، بعد المقابلة المشهورة التي تمت بين كل من سعد زغلول وعلى شعراوي وعبد العزيز فهمي وبين السير ريجنالدونجت المندوب السامي البريطاني في مصر في ذلك الحين. وقد تشكل في هذا اليوم من كل من سعد زغلول رئيسا، وعلى شعراوي باشا، وعبد العزيز فهمي بك، ومحمد علي علوية بك، وعبد اللطيف المكباتي بك، ومحمد محمود باشا، وأحمد لطفى السيد باشا. وفي عشرة الأيام التالية، أي إلى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨، كان قد ضم إليه سبعة آخرين هم : حمد الباسل باشا، وإسماعيل صدقي باشا، ومحمود أبو النصر بك، وسينوت حنا بك، وجورج خياط بك، ومصطفى النحاس بك، وحافظ عفيفي بك. وعندما تم ضم هؤلاء أعيد تكوين الوفد من جديد، وصدق الأعضاء الجدد على قانونه في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨، وهو الذي وضعه الوفد الأول. وقد ضم الوفد بعد ذلك كلا من حسين واصف باشا، وعبد الخالق مدكور باشا، وميشيل لطف الله بك، ولكن الأخير انقطع ذكره في الأعمال التالية لسبب غير معروف.

وقد استند الوفد في قيامه إلى أساس فريد في التاريخ المصري الحديث، بل وفي التاريخ الحديث بوجه عام، وهو التوكيل الشعبى. ويرجع السبب في فكرة هذا التوكيل إلى ما أبداه السير ريجنالدونجت لرشدي باشا رئيس الوزراء، بعد مقابلته لسعد زغلول وزميليه، عن دهشته أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها؟ فاجتمع سعد وصحبه للتشاور في الطريقة التي يعلنون بها صفتهم في التحدث عن الأمة، وقرروا تأليف هيئة تسمى «الوفد المصري» ، إشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة. وأخذت

التوكيلات منذ ذلك الحين تذهب فى الأقاليم بالآلاف، وتعود بعشرات الألوف من التوقيعات .

وعند إلقاء نظرة تحليلية على قانون الوفد، وفيما يختص بمهمته، فقد نصت المادة الثانية على أن هذه المهمة هى «السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلاً، فى استقلال مصر استقلالاً تاماً» . كما نصت المادة الخامسة على أن «لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها . فليس للوفد، ولا لأحد أعضائه، أن يخرج فى طلباته على حدود الوكالة التى يستمد منها قوته» . ومعنى ذلك أن الوفد قد ألزم أعضائه بالعمل فى حدود دائرة معينة تحديداً دقيقاً، وحتم عليهم ألا يتنقلوا خطوة إلا برغبة الأمة التى أنابتهم عنها . وقد نصت المادة الرابعة على أن «الوفد يقوم ما دام العمل الذى انتدب لأجله قائماً، وينفرض بانقضاؤه» . وقد استند خصوم الوفد إلى هذه المادة، بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، لإلغاء الوفد وقضه على أساس أنه قد حقق مهمته وهى الاستقلال .

وقد قررت المادة الثالثة أن الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية .

ومن الناحية التنظيمية، وفيما يختص بسلطة رئيس الوفد، فقد منحه القانون سلطات كافية، يحكم بها سيطرته على الوفد . ولما كان سعد زغلول فى ذلك الحين هو رئيس الوفد، فإن هذه السلطات تعكس ثقل سعد ووزنه وتقبل الأعضاء لقيادته، وهم صفوة البورجوازية المصرية الكبيرة فى ذلك الحين . وتتمثل هذه السلطات فيما نصت عليه المادة ١٣ من القانون على أن الرئيس يشخص الوفد ويرأس جلساته، ويحافظ على نظامه، ويشرف على أعمال اللجان والأعضاء ذوى الوظائف، وعلى عمل السكرتارية وأمانة الصندوق . كما تتمثل أيضاً فيما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون، من أنه لا يسوغ لأحد أعضاء الوفد أن يحدث أى

شخص من الأشخاص العموميين باسم الوفد، إلا إذا عرض على الرئيس الموضوع الذى سيدور حوله الحديث. وعليه أن يدون الحديث كتابة بعد انتهائه، ويقدمه للرئيس. وإذا لم يتمكن العضو من إحاطة الرئيس قبل الحديث، فيجب أن يبين لمخاطبه أنه لا يشخص الوفد فى حديثه.

وقد نصت المادة العاشرة على أن القرارات تصدر بأغلبية الآراء، وإذا تساوت يرجح رأى الفريق الذى فيه الرئيس.

على أنه بالنسبة للقرارات الخطيرة التى كان من شأنها أن تؤثر على مستقبل القضية الوطنية، فنلاحظ أن زعيم الوفد لم يحفل إطلاقاً بهذه المادة، إذ كان يخضعها للمادة الخامسة التى أشرنا إليها، والتى تنص على أنه لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها، فليس له ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته على حدود الوكالة التى يستمد منها قوته.

وفيما يختص بضم أعضاء الوفد وفصلهم، نصت المادة الثامنة على أن للوفد أن يضم إليه أعضاء آخرين مراعيًا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل. وفى حالة فصل أحد الأعضاء اشترطت المادة السابعة أن يتم ذلك بقرار من ثلاثة أرباع الوفد على الأقل. ولكن زعيم الوفد لم يحفل أيضاً بهذه المادة فى المواقف التى تمس وكالة الوفد، بل إنه فى انشقاق الوفد عام ١٩٢١ و ١٩٣٢ كان زعيم الوفد هو الذى قام بفصل ثلاثة أرباع الأعضاء.

وفيما يختص بمصادر نفقات الوفد وأمواله، نصت المادة ٢١ على أن كل عضو يقوم بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة. ولا نرى لهذا النص شبيهاً فى قانون أى حزب فيما نعلم، لأن الحزب هو الذى يتكفل عادة بنفقات أعضائه الخاصة فى تلك الظروف. وهذا النص لا يعكس فقط ثراء هذه الصفوة البورجوازية، بل يعكس أيضاً إحساسها بأن القضية هى قضيتها بالدرجة الأولى.

وقد نصت المادة ٢٤ على أن نقود الوفد تتكون مما يتحصل من التبرعات التي يدفعها أعضاؤه أو غيرهم ممن يريد المساعدة في عمل الوفد. وواضح أن الإنفاق من هذه الأموال إنما هو على أغراض الوفد العامة.

وأخيرا نصت المادة ٢٦ على أن تعين لجنة تسمى «باللجنة المركزية للوفد المصري»، يختار أعضاؤها من نوى المكانة والغيرة، ومهمتها جمع التبرعات على نمة الوفد وإرسالها إليه، ومراسلة الوفد بما يهمه من الشئون الخاصة بمهمته. على أن هذه اللجنة قد تجاوزت بالفعل الأغراض التي حددتها لها هذه المادة، حين كان يشغل عبد الرحمن فهمي بك منصب سكرتيرها العام، وكانت نواة لجهاز وفدى ضخم، تغلغل في جميع نواحي البلاد ومدنها وقراها.

وقد تميز كفاح الوفد في هذه الفترة بعدة خصائص:

الأولى: طبقات الوفد. والمقصود بها القيادات المتعاقبة التي كان كل منها يحل مكان القيادة السابقة التي يعتقلها الانجليز. وقد استفادت الحركة الوطنية في الهند من هذه الفكرة، ففي لقاء أحد كبار المصريين بغاندى فى لندن عام ١٩٢١ اعترف له الأخير قائلا: لقد قلدنا سعد زغلول فى حركته الوطنية. قلدناه فى تأليف الحزب من طبقات كلما اعتقل الانجليز طبقة حلت مكانها طبقة أخرى. ولكننا فشلنا فى أمرين، أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد بين الأقباط والمسلمين، وثانيهما، إضراب الموظفين.

وأهمية هذه الخصيصة من خصائص الوفد أنها ترمز إلى استمرارية الكفاح واستمرارية القيادة وثراء الحركة الوطنية. لقد أحسّت انجلترا أنها أمام قيادة خالدة لا تنتهى ولا يمكن القضاء عليها أو تصفيتها، فكان عليها أن تتراجع، وقد تراجع.

ثانياً: إنسلاخات الوفد. وفي حياة الوفد أربعة إنسلاخات مهمة: الانسلاخ الأول، وقد وقع في عام ١٩٢١، وسببه الخلاف على حل القضية الوطنية بين المتطرفين برياسة سعد باشا والمعتدلين برياسة عدلي باشا.

وقد انسلاخ من الوفد كل من محمد محمود باشا ولطفي السيد بك ومحمد علي علوية بك وعبد اللطيف المكباتي بك وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك وحافظ عفيفي بك وعبد الخالق مدكور باشا وچورچي خياط بك. وبقي مع سعد زغلول كل من مصطفى النحاس وسينوت حنا واصف غالي وويصا واصف. وتمثل نسبة الأقباط في المنشقين ١: ٩، بينما تمثل هذه النسبة في المسلمين ٣: ١، مما يوضح لأي حد بلغت قوة انصهار عنصرى الأمة في الحركة الوطنية.

أما الإنسلاخ الثاني فقد حدث عام ١٩٣٢، وكان بسبب الخلاف حول فكرة الوزارة القومية التي كان مصطفى النحاس يقف منها موقف المعارضة الصلبة. وفي هذا الانسلاخ خرج من الوفد كل من: نجيب الغرابلي، وفتح الله بركات، وحمد الباسل، ومراد الشريعي، وعلوي الجزار، وفخرى عبد النور، وعطا عفيفي، وراغب إسكندر، وسلامة ميخائيل، وبهي الدين بركات، وعلي الشمسي باشا. وقد بقي مع مصطفى النحاس ثلاثة فقط: هم مكرم عبيد، وأحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي.

أما الانسلاخ الثالث فكان في عام ١٩٣٧، وهو أسوأ الانسلاخات تأثيراً على الوفد، فعلى العكس من الانسلاخات السابقة، كان هذا الانسلاخ عامل ضعف للوفد.

لقد كان الانسلاخ الأول عامل قوة لاضعف للوفد لأنه استخلص له ثوريته بعد انسحاب المعتدلين. وكان الانسلاخ الثاني من هذا النوع

أيضا، فقد صهر النضال ضد عهد صدقي باشا الدكتاتوري أعضاء الوفد، فبقى بعضهم صامداً، واحترق البعض الآخر. أما الانسلاخ الثالث فكان شيئاً مختلفاً. لقد كان صراعاً محضاً على السلطة بعد انتهاء مرحلة التصارع من أجل الاستقلال بأبرام معاهدة ١٩٣٦. وقد أحدث صدعا وثلما في البناء الديمقراطي الكبير الذي كان يمثل الوفد، فاستطاعت قوى الرجعية أن تنفذ خلاله وتضرب ضريبتها وتحقق أغراضها في هدم الحياة الديمقراطية وإقامة الحياة الأوتوقراطية والفاشية مكانها. وفي هذا الانسلاخ خرج من الوفد كل من الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي والدكتور حامد محمود. واعتبر كل من ممدوح رياض وإبراهيم عبد الهادي وحامد جودة وحسين المراسي وخليل أبو رحاب منفصلين عن الهيئة الوفدية.

أما الانسلاخ الرابع فكان في عام ١٩٤٢، وكان على السلطة أيضا. وقد خرج في هذا الانسلاخ كل من مكرم عبيد باشا، وراغب حنا بك. واعتبر كل من: السيد سليم، ومحمد فريد زعلوك، واسماعيل محمد فواز، وزكي ميخائيل بشارة، وعبدالله محمد فواز، ومشيل رزق، وجلال الدين الحماص، والدكتور فهمي سليمان، وأبو المجد الناظر، ونجيب ميخائيل بشارة، وحسين الهرميل، ولبيب جرس، ومحمد عثمان عبد القادر، والفريد قسيس، وأبو الغيث الأعور، ومهنى القمص، مفصولين عن الهيئة الوفدية.

هذه هي الانسلاخات الأربعة الرئيسية في حياة الوفد. وهي انسلاخات لم تدل كثيرا من شعبيته، ولم تضعف من قوته، الأمر الذي لم تعتده الحياة السياسية في أي بلد ليبرالي، فإذا قارنا هذه الانسلاخات بانشقاقات حزب العمل البريطاني، لرأينا أن هذه الأخيرة كانت تؤثر عادة على شعبيته وتطوح به من الحكم.

بقيت الخصيصة الثالثة من خصائص الوفد، وهي زعامته. أو الزعامة المقدسة، كما كان يطلق عليها في ذلك الحين. وقد أوضحنا فيما

سبق السلطات الكبيرة التي خولت لزعيم الوفد بمقتضى قانونه،، وأشرنا إلى أن زعيم الوفد مع ذلك كان يتجاوز هذه السلطات. وبهنا أن نوضح أسباب تجاوز هذه السلطات من قبل الوفد.

وفى الواقع أن ذلك يرجع إلى مبدأ وضعه سعد زغلول وعبر عنه بقوله: «المسألة ليست مسألة أغلبية، وإنما مسألة توكيل». ومعنى هذا المبدأ أن زعيم الوفد لا يخضع لرأى الأغلبية إلا إذا كان هذا الرأى فى حدود الوكالة التى منحها الأمة للوفد، أما إذا خرج هذا الرأى على حدود الوكالة، فهنا تتناقض القاعدة الديمقراطية التى تخضع رئيس الحزب لرأى الغالبية، مع القاعدة القانونية التى تلزم الوكيل بالتعبير عن مصالح الأصل. وكان سعد زغلول، ومن بعده مصطفى النحاس، يخضعان للقاعدة الديمقراطية للقاعدة القانونية فى هذه المسائل.

وقد استمدت زعامة الوفد قوتها من مصدرين: المصدر الأول، إجماع الأمة على تأييدها إجماعاً شبه تام. فكانت بفضل هذا الإجماع مصدراً مهماً من مصادر توحيد الأمة وتماسكها إزاء قضيتها الوطنية.

المصدر الثانى: ما اكتسبته هذه الزعامة - للسبب المذكور - من احترام فى نفوس المصريين بلغ حد القداسة.

وعلى كل حال، فإن قضية زعامة الوفد، أو الزعامة المقدسة، بين الديمقراطية والدكتاتورية، تعد إحدى القضايا الهامة فى تاريخ مصر المعاصر. وإن كان العامل الحاسم فيها - فيما نرى - هو ممارسة الوفد الديمقراطية للحكم. فمن المحقق أن الوفد كان يطلق فى عهده الحريات إلى مدى لم يكن ليتوافر فى عهد أية حكومة من حكومات أحزاب الأقلية.

ننتقل الآن إلى حزب آخر هو حزب الأحرار الدستوريين. وهو أحد نماذج الأحزاب الليبرالية - الأوتوقراطية. وهذا التعبير ليس له وجود فى

القاموس السياسى فيما نعلم ، لكن تذبذب حزب الأحرار الدستوريين بين الدفاع عن الدستور والحياة الدستورية ، وبين الهجوم على الدستور والانقلاب على الحياة الدستورية - هو ما وضعه فى هذا التقسيم . وكان من الجائز أن يوضع حزب الأحرار الدستوريين فى مصاف الأحزاب الأوتوقراطية لولا أن ذلك يتضمن إنكارا لا مبرر له لجهود عظيمة قام بها فى إرساء الحياة الدستورية فى مصر .

وقد تألف حزب الأحرار الدستوريين فى ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ تحت جملة عوامل : أولها ، الدفاع عن الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين . ومن المعروف أن هذه اللجنة كانت مؤلفة فى معظمها من أقطاب الأحرار الدستوريين وأنصارهم ، ولم يشترك فيها الوفد لأنه كان يطالب بجمعية تأسيسية تضع الدستور حتى لا يكون منحة من أحد أو يكون عرضة للعبث به . ولما كان الملك فؤاد فى ذلك الحين يعمل لمسح مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين للحصول على مزيد من الصلاحيات ، فقد كان ذلك ما دعا ثروت باشا لتكتيل أنصار الوزارة للوقوف فى وجه محاولات الملك .

أما السبب الثانى لتأليف حزب الأحرار ، فهو الاستعداد للانتخابات المتوقعة بعد الدستور . وكان الأحرار على أمل كبير فى الفوز فى هذه الانتخابات ، لدورهم فى إصدار تصريح ٢٨ فبراير الذى سقطت به الحماية البريطانية عن مصر .

ثالثا : أن ظروف وجود ثروت باشا على رأس الوزارة فى ذلك الحين كانت ظروفًا مناسبة لتأليف الحزب حتى يتولى الحكم لحظة ولادته . وكان ثروت باشا يرى أن تكون الوزارة حزبية يؤيدها الحزب .

وقد تقرر عند تأليف الحزب أن ينضم إلى عضويته جميع أعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر من ذوى النفوذ ، من بينهم مدحت باشا يكن ،

ومحمد باشا محمود ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ عفيفي رئيس جمعية مصر المستقلة، ودسوقي بك أباطة، وأحمد بك عبد الغفار، وأمثالهم من مديريات مختلفة ممن عرفوا بنشاطهم في مديرياتهم وتأييدهم لعدلي باشا . وكان كثيرون منهم أعضاء في الحزب الديمقراطي أو في جمعية مصر المستقلة التي أنشئت في أثناء مفاوضات عدلي يكن مع لورد كيرزن ، وكانت تؤيده في هذه المفاوضات .

وهكذا جمع الحزب عددا من كبار المصريين، أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم ، منضمّا إليهم فريق من المثقفين المتحررين . وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم ويتمثله لطبقة الخاصة من الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية التي كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، إلا ما لقيه أبوه الروحي حزب الأمة في عام ١٩٠٧ من وجوم واستنكار . بل إن الدكتور محمد حسين هيكل يذكر أن الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعلن عن تأليفه، وراحت تتهمة بأنه في حرصه على الاتفاق مع الإنجليز سوف يفرط في حقوق الوطن .

وعلى كل حال ، فيمكننا أن نستعرض سريعا برنامج حزب الأحرار الدستوريين كما صدر في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ . وبلغت النظر في البداية أنه اعترف في المادة الأولى منه بأنه «حزب سياسي» - أي على عكس موقف الوفد الذي كان ينكر ذلك ويصف نفسه بأنه وكيل الأمة جميعها .

كذلك بلغت النظر أنه قدر رسما للاشتراك السوي قدره خمسة جنيهات للعضو العامل . وهو رسم مرتفع يجعل هذه العضوية بعيدة عن مثال كثيرين من فئات البورجوازية الصغيرة، بله الطبقات الشعبية . ويتضح الغرض من فرض هذا الرسم مما نصت عليه المادة العاشرة من

قصر عضوية مجلس إدارة الحزب على الأعضاء العاملين فقط . وقد وضع القانون إدارة الحزب فى يد رئيسه ومجلس إدارته ولجنته التنفيذية وجميعته العمومية .

ويتضح الطابع البورجوازى الليبرالى للحزب من المادة الحادية عشرة التى تنص على ضرورة «الجرى على قاعدة الباب المفتوح فى الاتفاقات الجمركية ، والمساواة فى الرسوم على الواردات، مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية» .

وقد حدد القانون مبادئ الحزب وأغراضه السياسية فى : الاستمرار فى العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالاً فعلياً تاماً ، وإنهاء الاحتلال البريطانى ، وفى التمسك بعدم فصل السودان عن مصر وحفظ سيادتها وحقوقها عليه ، «والحرص فيما يختص بالمفاوضات المقبلة على أن الأمور التى احتفظت بها بريطانيا العظمى ، لا يؤدى الاتفاق على شىء منها إلى المساس بأية حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أى مظهر من مظاهره» . وفى هذا النص الأخير اعتراف صريح بالتحفظات الأربعة ، مما كان ينكره الوفد إنكاراً شديداً .

أما عن أهداف الحزب الاجتماعية ، فقد أغفل القانون المسألة الزراعية إغفالاً تاماً . ومن الطريف أنه تضمن مطالبة الحكومة بالتخلى عما تحت يدها من الأقطان للأفراد ، دون أن يحدد هؤلاء الأفراد، وهل هم صغار المزارعين أم كبار الملاك . كذلك نص فى البند الثامن على «السعى فى تنظيم العلاقات فى المصانع والمتاجر بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل ، اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين . وهو نص عام ، فوق أنه هزيل .

نتناول الآن حزباً من الأحزاب التى أدرجناها تحت وصف الأحزاب الليبرالية - الأوتوقراطية، وهو الحزب الوطنى . ويرجع السبب فى إطلاقنا هذا الوصف عليه إلى تنقل هذا الحزب بين الليبرالية والأوتوقراطية، أو بين الدفاع عن الدستور والانقلاب عليه .

وهذا الحزب هو من أحزاب ما قبل الحرب العالمية الأولى ، وكان قبل الحرب يخاطب مصالح جماهير عريضة من الشعب المصرى . وفى عهد محمد فريد انتهج اتجاها يهدف إلى مخاطبة الطبقة العاملة ، وتبنى حركة تأسيس النقابات للعمال والصناع والمزارعين ، وأخذ محمد فريد يبدى علانية إعجابه بحركة حزب العمال ومبادئه وزعمائه . ولكن الحزب لم يلبث أن صفى فى عهد كتشنر ثم فى ظروف الحرب العالمية الأولى .

وبقيام الوفد المصرى على أساس التوكيل الشعبى فى نوفمبر ١٩١٨ ، فقد الحزب الوطنى على وجه التحقيق مبرر بقائه ، وكان عليه الاندماج فى الوفد والعمل من خلاله إذا أراد أن يكون له دور إيجابى فى الحركة الوطنية ، ولكن الحزب رفض الاعتراف بهذه الحقيقة وهى انصراف جماهير الشعب عنه إلى القيادة الجديدة ، وكان ذلك خطؤه القاتل الذى لم تنسحب آثاره عليه فقط ، وإنما على الحركة الوطنية وعلى الحياة الديمقراطية .

فبسبب مكابرة الحزب ، وتصديه لوكالة انصرفت إلى غيره ، التجأ إلى أسلوب المزايدة فى العمل الوطنى ، على أمل أن يجتذب ذلك إليه ولاء الجماهير التى تميل بطبيعتها فى الشرق عموماً إلى التطرف . ولكن الحزب لم يقدم لهذه الجماهير طرقاً عملية بديلة يحقق بها استقلالها .

فقد رفع شعار : لا مفاوضة إلا بعد الجلاء وبناء على سبب معقول هو أن التفاوض يجب أن يتم بين إرادات طليقة ، وأن ذلك مفقود بالنسبة لمصر التى تترابط على أرضها الجنود الإنجليزية . ولكنه لم يبين الوسائل البديلة للمفاوضة لتحقيق الاستقلال لورفضت انجلترا الجلاء قبل المفاوضة ، واكتفى بالقول بأن : « الطريق العملية للجلاء هى إرادة الجلاء ، ! كأنما إرادة الجلاء كانت معدومة عند الشعب المصرى فى ذلك

الحين . وعندما كان يتلقى هذا السؤال : «ولكن الإرادة لا بد أن تظهرها القوة ، والقوة تتطلب السلاح ، فمن أين نحصل على السلاح ؟» كان يرد قائلا : « إن الذى يعرف قيمة السلاح يعرف الطريق إليه ، والثوار فى كل العالم يتسلحون ! » ومع ذلك فلم يحاول زعماء الحزب تطبيق هذه النظرية على أنفسهم فیتقدموا الصفوف للحصول على السلاح بوصفهم ثوارا كما يعلنون ، وإنما اكتفوا بترديد مثل هذه العبارات .

على أن أخطر أدوار الحزب فى ذلك الحين ، كان حرصه على أن يكون له مظهر خاص فى الحركة الوطنية ، وتصديه لتمثيل الشعب دون أن يخوله الشعب هذه الصفة كما خولها الوفد . فعندما سافر الوفد إلى باريس ، أراد الصوفانى بك وأنصاره تأليف وفد آخر للسفر إلى باريس أيضا . ولكن هذه المحاولة لقيت معارضة شديدة من الأمة ، كما لقيت اعتراضا من بعض أعضاء الحزب الوطنى وعلى رأسهم أمين الرافعى وأخوه عبد الرحمن الرافعى . فقد عاب أمين الرافعى على هذه المحاولة ، وتساءل فى ذلك الحين عما إذا كانت مصلحة الوطن تتحقق بخروج فئة على الجماعة ، وسفر وفد يحاول القول بأنه وكيل عن الأمة أيضا ؟ ثم قال : إن الأمة بأسرها الآن هى حزب وطنى .

وعندما قرر الوفد السفر إلى مؤتمر لوزان فى أكتوبر ١٩٢٢ للحصول على قرار الدول بتنازل تركيا إلى مصر عن سيادتها على مصر والسودان ، وتسوية مركز بريطانيا إزاء مصر تسوية نهائية ، قرر الحزب الوطنى فى نفس اليوم إيفاد وفد من قبله إلى مؤتمر لوزان أيضا لهذا الغرض ! وبطبيعة الحال فإن وجود بعثتين فى لوزان تمثلان مصر قد أفسد عمل كل منهما .

ويسقط مرشحي الحزب الوطنى فى أول انتخابات برلمانية أجريت فى يناير ١٩٢٤ ، فيما عدا أربعة فقط ، أدرك الحزب أنه لا أمل له فى لعب دور يذكر فى الحياة السياسية المصرية عن طريق دستور ١٩٢٣ .

ولذلك حين قرر الوفد والأحرار الدستوريون فى عهد صدقى باشا مقاطعة الانتخابات التى أجراها على أساس دستوره المشهور، خرج الحزب الوطنى على الصف وقرر دخول هذه الانتخابات. ولذلك كان صدقى باشا يزهو فى أحاديثه فى ذلك الوقت بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب: حزب الاتحاد، وحزب الشعب، والحزب الوطنى. ثم لم يلبث الحزب أن أخذ يشترك فى جميع وزارات الانقلاب التى تولت الحكم بعد ذلك.

وفى عام ١٩٤٩ عبر محرر الأهرام الأول، وهو كامل الشناوى، عن المصير الذى آل إليه الحزب الوطنى، فى حديث أجراه مع رئيسه حافظ رمضان، فقال:

«إن الحزب الوطنى لم يعد فكرة منذ أن اشترك رجاله فى الحكم. فقد وجدهم الناس وزراء مثل سائر الوزراء! والحزب الوطنى لم يعد حزبا، لأن للأحزاب نظاما وتقاليدها ليس من بينها. كما هو حادث عندكم. أن يكون فى الحزب الواحد عدة أحزاب لكل منها اتجاه ينقض الاتجاهات الأخرى! وليس من بين تقاليد الأحزاب. كما هو حادث عندكم. ألا تكون للحزب لجان تنفيذية أو فرعية، ولا صحف تنطق بلسان الحزب».

وعلى هذا النحو تحول الحزب الوطنى إلى حزب تذكارى. وقد أصبح كذلك بالفعل منذ فقد مبرر بقائه.

بقى فى الحديث عن الأحزاب التى تولت الحكم فى مصر حزبان، هما: حزب الاتحاد وحزب الشعب. وقد سبق أن أدرجناهما تحت تقسيم الأحزاب الأوتوقراطية، بمعنى أنهما يعبران عن مصالح القصر وفلسفته وسياسته فى الحكم، كما يعبران فى الوقت نفسه عن مصالح بعض العناصر العسكرية والبيروقراطية فى البورجوازية المصرية الكبيرة، التى

وجدت نفسها على الجانب الآخر من طريق النضال الوطنى لأسباب ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة الاحتلال من جانب، وبقيام الحكم الدستورى فى مصر من جانب آخر. فالعناصر الأولى تربت فى حضن الاحتلال، وحرص على الفصل بينها وبين العمل الوطنى ، والعناصر البيروقراطية أزعجها انتقال السلطة إلى الشعب، وتدخل ممثليه فى البرلمان فى أعمال السلطة التنفيذية فى عهد حكومه سعد زغول، فاشتأقت إلى الحكم الأوتوقراطى الذى كانت تحتل فيه مكان السيادة دون حساب من سلطة شعبية، وسارعت بعد سقوط زغول إلى جانب الملك فؤاد تستعين به ويستعين بها فى ضرب الحياة الدستورية.

ومن هنا جاء تكوين حزب الاتحاد - أو حزب الشيطان كما أطلق عليه سعد زغول - من بعض كبار الموظفين والضباط المتقاعدين، إلى جانب العناصر الانهزامية فى الهيئة الوفدية التى هزها السقوط المدوى لأول حكومة دستورية فى عهد الاحتلال بعد اغتيال السردار، فتوهمت أن نجم الوفد قد أفل وأن الحياة الدستورية قد سقطت إلى الأبد، فسارعت بالانتقال إلى سفينة القصر تلوذ بها من أخطار النضال والكفاح ضد الإنجليز.

وقد أعلن عن تأليف حزب الاتحاد فى العاشر من يناير ١٩٢٥ برئاسة يحيى إبراهيم باشا ، على الرغم من أن الذى تولى تأليفه هو حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى لحساب القصر. وأصدر الحزب جريدة له سمّاها جريدة الاتحاد، وابتاع جريدة أخرى فرنسية تكون لسان حاله بهذه اللغة ، وهى جريدة «الليبرتييه». وقد نشرت الجريدتان برنامج الحزب الجديد، وهو مصاغ فى عبارات مطاطة. وقد قصر أكثر كلامه على الشئون الداخلية، فتحدث عن إصلاح الأزهر، ورقى حالة الفلاح وحالة العمال، وإنشاء دور الصناعة ، وحماية المصنوعات المصرية، وتشجيع التجارة الوطنية، والاستثمار من الملاجىء

والمستشفيات، وتحسين حال رجال الإدارة الذين كانوا يجتذبون له
الأنصار من بنادر الريف وقراه. وقد اعتبر هذه الإصلاحات الداخلية
وسيلة إلى الاستقلال التام لمصر والسودان! - متمثلاً في ذلك بحزب
الأمة. كما استعار من برنامج الحزب الوطنى القديم الدعوة فى خارج
البلاد لإقناع الأمم الأخرى بعدالة القضية المصرية، متوهماً أن القضية
المصرية ما تزال قضية دولية.

أما حزب الشعب فقد تألف ليكون أداة فرض وتدعيم النظام
الدستورى الجديد الذى أتى به صدقى باشا، والذى صيغ على أسس
تغلب عليها الصبغة الأوتوقراطية. ولما كان حزب الاتحاد قد استنفد
أغراضه، وأصبح محل بغض شديد من الشعب، فقد ظهرت الحاجة إلى
تأليف حزب جديد، أو هو فى الحقيقة نسخة جديدة من الحزب القديم،
على أمل أن ينجح فيما فشل فيه سلفه. لذلك نلاحظ أن حزب الشعب قد
اعتمد فى تأليفه على عناصر من حزب الاتحاد نفسه، كما ضم إليه
الجناح اليميني فى حزب الأحرار الدستوريين، الذى كره من حربه
تحالفه مع الوفد فى النضال ضد عهد صدقى باشا.

وقد اجتمعت الجمعية التأسيسية لحزب الشعب يوم ١٧ نوفمبر
١٩٣٠، وأعلنت تأسيسه، وتولى إسماعيل صدقى باشا رئاسته. وأصدر
جريدة يومية أسماها «الشعب». ثم صدر قانون الحزب من سبع مواد
بقصد استكمال المظهر الشكلى للحزب. وقد تضمن البرنامج استقلال
مصر استقلالاً تاماً، والسيادة على السودان، وإلغاء الامتيازات الأجنبية،
ودخول مصر عصبة الأمم، وإصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحي
الحياة العامة والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والزراعية والصحية
والصناعية، وترقية شئون العمال، وتنمية روح التعاون. وأهم ما يعنينا
من هذا القانون نقطتان: الأولى، ما نصت عليه المادة الخامسة من
المحافظة على حقوق العرش، والثانية، ما نص عليه من الاتفاق مع

الدولة البريطانية على المسائل المعلقة بينها وبين الدولة المصرية. فالنقطة الأولى تكشف هوية الحزب، والنقطة الثانية توضح اعترافه بتصريح ٢٨ فبراير. ولا غرابة في ذلك، فصدقى باشا أحد أبطال هذا التصريح.

على كل حال، فننتقل الآن لمعالجة الأحزاب الراديكالية التي ظهرت في هذه الفترة، والتي تتمثل في جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين. ولن نتناول في هذا البحث سوى جماعة مصر الفتاة، لأن دور جماعة الإخوان المسلمين في فترة البحث كان ما يزال في طوره الدينى، ولم يكن قد انتقل بعد إلى المجال السياسى.

وقد تكونت مصر الفتاة من عناصر بورتوجوازية صغيرة، اجتذبتها الروح الفاشية فى إيطاليا وألمانيا، والإنجازات القومية التى حققتها فيهما، واجتذبتها بصفة خاصة فى الأيديولوجية الفاشية عداؤها للشيعية ورفعها شعار الدين فى وجه الإلحاد. وسرعان ما وضعت نفسها فى خدمة أغراض الجناح اليميني من البرجوازية المصرية الكبيرة فى مواجهة القوى الليبرالية والجماهيرية.

يقول أحمد حسين: «كانت الحركة (أى حركة مصر الفتاة) دائما أبدا فى حاجة إلى المال. وكانت وسيلتنا لجمع المال أن نقنع بعض الأغنياء والمشتغلين بالسياسة بإعانتنا لمصلحة الوطن والأمة». وقد اعترفت جريدة مصر الفتاة بدور كلب الحراسة لخصوم الوفد فقالت: «كانوا لا يستطيعون عمل اجتماع صغير أو كبير إلا بعد أن يعدهم جنود مصر الفتاة بحمايتهم».

وأهم ما يلفت النظر فى راديكالية هذه الجماعة أنها لم تمتد لخدمة لقضية الوطنية، أو قضية الديمقراطية، أو قضية التحرر الاجتماعى. فقد نبتت جماعة مصر الفتاة من «جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة، التى ألفها أحمد حسين وحافظ محمود وبعض الشباب، لمناصرة مشروع

معاهدة محمد محمود - هندرسون. وقد اتخذت بعض اللجان التي أنفقتها هذه الجماعة تحت رعاية حزب الأحرار الدستوريين الشعار الذي أصبح فيما بعد شعار مصر الفتاة، وهو: «مصر فوق الجميع».

فى هذا الوقت، الذى كان اعتدال أحمد حسين وجماعته بالنسبة للقضية لا يحتاج إلى برهان، كان يقف أمام محمد محمود باشا خطيباً يطلب فيه أن يكون لمصر «كموسوليني فى إيطاليا»! فلما سقط محمد محمود باشا وسقط مشروعه وخابت آمال أحمد حسين فيه «كموسوليني لمصر»، تقدم بنفسه لتقمص الدور ولينشئ فى العام التالى جريدة الصرخة، ويكتب فى العدد الأول منها داعياً إلى «مليشيا فرعونية»!

وفى صيف عام ١٩٣٠ سافر أحمد حسين إلى باريس، ليستلقت نظره فقط من نواحي الضعف فى أوروبا، «سريان الشيوعية المخربة المدمرة لكل ما هو جميل وروحى، وكذلك الاشتراكية المتطرفة»!

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٣٢ أعلن أحمد حسين تأليف جمعية مصر الفتاة على أكتاف مشروع القرش، ونشر برنامجها الذى تحدث فيه عن: «بعث مجد مصر القديم، وتأسيس إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعّم الإسلام، وإشعال القومية المصرية بحيث تصبح كلمة «المصرية» هى العليا، وتصبح مصر فوق الجميع».

وقد اعترف أحمد حسين بتأثير الحركة الفاشية فى إيطاليا وألمانيا فى ظهور حركته فقال: «إن الفكرة التى أوحى إلى موسوليني أن يبتكر القميص الأسود فى إيطاليا، والتى أوحى إلى هتلر أن يبتكر القميص البنى فى ألمانيا، هى التى أوحى إلينا أن نفعل مثلاً فعلوا»!

وسرعان ما انتقل أحمد حسين من موقف الاعتدال من القضية إلى موقف التطرف من الناحية الكلامية والشعارية فقط، فقد أخذ يدعو إلى

إنشاء «الأساطيل تجوب البحار، والطائرات فى الجو ترسل أزيز المجد والانتصار»، وتأليف الإمبراطورية المصرية من السودان وتحالف الدول العربية وتزعم الإسلام، ثم إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة «بجرة قلم». وقد دعا إلى هذا كأنما لا يوجد فى البلاد جيش احتلال، وكان مصر تملك إرادتها وتملك القدرة على صنع هذه الإنجازات!

وفى الوقت الذى كان أحمد حسين يرفع هذه الشعارات نلاحظ أن تشكيلاته لم تتعرض إطلاقاً فى ذلك الحين لمعسكرات الإنجليز بالهجوم أو الدخول معها فى أية اشتباكات! بل شغلت نفسها منذ نشأتها بمهاجمة البارات ودور السينما وغيرها، والاستعراضات فى الشوارع، وإقامة المعسكرات فى سفح الأهرام، ومهاجمة خصومها وإرهابهم. إلى غير ذلك من الوسائل الفاشية الخالية من أى محتوى ثورى حقيقى.

ولم يلبث موقف أحمد حسين الزائف والمزاييد من القضية الوطنية أن توضح فى أثناء ثورة ١٩٣٥. ففى أثناء الثورة التى اندلعت فى أعقاب تصريح «هور» الأول فى ٩ نوفمبر ١٩٣٥، وفى الوقت الذى أخذت الجماهير المصرية تعالج القضية الوطنية بطريقتها الخاصة، طريقة العنف، وبدلاً من أن ينخرط أحمد حسين فى قيادة العمل الشعبى وينصرف إلى تنظيم ثورة الجماهير، إذا به يترك طريق التهييج فجأة ويطير إلى أوروبا فى أثناء المعركة، وذلك للدعاية للقضية المصرية. كأن هذه القضية ما تزال مسألة دولية!

وفى يوم ٤ ديسمبر، أى فى اليوم السابق على تصريح هور الثانى، الذى فجر الثورة الثانية، وقف أحمد حسين فى لندن خطيباً فى الطلبة المصريين المقيمين فى لندن وفى البلاد المجاورة قائلاً: «جئنا بكل إخلاص لعرض قضية مصر على الإنجليز. جئنا نقول لهم إننا ونحن أكثر الناس تطرفاً من وجهة نظرهم، ونحن أكثر الناس كفاحاً من أجل

الاستقلال! نستطيع أن نضع أيدينا في أيديهم بإخلاص إذا احترموا استقلالنا وحريتنا.

وفي هذه الزيارة اكتشف أحمد حسين - فجأة - أن الإنجليز خصوم شرفاء معقولون.

ومع ذلك فحين عقدت معاهدة ١٩٣٦، أعلن أحمد حسين رفضها! ولكنه لم يعلن الجهاد على الإنجليز، وإنما أعلن الجهاد ضد الوفد! ولكن ذلك مرتبط بأحداث الحياة الحزبية بعد معاهدة ١٩٣٦، مما يخرج عن نطاق بحثنا.

* * *

بقي في عرضنا للأحزاب التي ظهرت في تلك الفترة، الأحزاب اليسارية، وتمثل هذه الأحزاب خاصة في: الحزب الوطني الديمقراطي الذي نشر برنامجه في سبتمبر ١٩١٩، والحزب الاشتراكي المصري الذي ظهر في عام ١٩٢١.

وإدراج الحزب الوطني الديمقراطي في الأحزاب اليسارية ينصرف فقط إلى الدور الأول من حياته، حين كان يضم عناصر مثل عزيز مرهم الذي كان أدنى إلى التطرف في الاشتراكية، أما بعد خروج هذه العناصر، وبعد سيطرة العناصر المحافظة عليه، وعلى رأسها الدكتور محمد حسين هيكل، لم يعد يمت لليسار بصلة، بل سرعان ما انضم إلى حزب الأحرار الدستوريين عند تأليفه.

والأهمية الوحيدة للدور الاشتراكي في حياة هذا الحزب، أنه كان تعبيراً، عن طرح قضية العمل الاشتراكي في هذه الفترة المبكرة، من جانب العناصر الوطنية المثقفة. وكان هذا العمل تقوم به العناصر الأجنبية بصفة رئيسية قبل ذلك.

وعلى كل حال فقد ثبت لدينا الآن أنه كانت توجد حركة شيوعية قوية فى البلاد فى ذلك الحين، أى فى أعقاب ثورة مارس ١٩١٩ وبعدها. ومع ذلك فحين نوقشت قضية العمل من أجل نشر المبادئ الاشتراكية عند تأليف الحزب الديمقراطى، اقنعت غالبية بعدم ملائمة ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سبيل نشر هذه المبادئ، ومن ثم فقد اختير اسم «الحزب الديمقراطى» بدلا من «الحزب الاشتراكى».

أما الحزب الاشتراكى المصرى، فقد تألف فى منتصف أغسطس سنة ١٩٢١ على يد سلامة موسى والدكتور على العنانى ومحمد عبد الله عنان، وهو امتداد للحزب الاشتراكى الذى ألفه جوزيف روزنثال فى الإسكندرية من العناصر الأجنبية فى عام ١٩٢٠.

وقد نشر الحزب برنامجه يوم ٢٩ أغسطس ١٩٢١، وتناول فيه بالنسبة للمسائل السياسية تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبى، وإقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره، وتأييد حرية الشعوب، ومقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسلح.

وتضمن بالنسبة للمسائل الاقتصادية، السعى إلى إقامة مجتمع اقتصادى يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية، وتوحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة، والتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية، وإعلان أنه سيعمل على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبى والدعوة السلمية.

وبهذا البرنامج خرج الحزب من إطار الشيوعية التى تدعو إلى توزيع الإنتاج طبقا للحاجة البشرية، إلى إطار الأحزاب الاشتراكية التى تدعو للتوزيع طبقا لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية. كما خرج الحزب من صف الأحزاب الثورية إلى صف الأحزاب البرلمانية التى تعمل لتحقيق أهدافها بالصراع الحزبى والدعوة المشروعة.

ولقد تألف الحزب كما ذكرنا على يد بعض العناصر المصرية المثقفة، ولكنه لم يلبث أن أخذ يضم إليه عناصر بروليتارية مصرية وأجنبية على السواء ، وأخذت قيادة الحزب تخرج شيئا فشيئا من يد العناصر المثقفة المصرية إلى يد العناصر البروليتارية والأجنبية .

وسرعان ما أخذت الانقسامات الأيديولوجية تتقاذف الحزب، فخرجت العناصر الفابية ، وأصبحت شعبة الإسكندرية المركز الإداري للحزب بدلا من لجنة العاصمة ، وتقرر بالأغلبية الكبرى اعتناق المذهب الشيوعى .

ثم ما لبث الخلاف داخل الحزب حول ملاءمة الظروف فى مصر للثورة الاجتماعية بين العناصر اليمينية واليسارية ، أن أطاح بجوزيف روزنتال فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ كشرط الكومنترن لقبول الحزب فرعاً له فى مصر . ثم غير الحزب اسمه إلى «الحزب الشيوعى المصرى» وأعد برنامجة الذى كان يشمل مبادئ الدولية الثالثة وبرنامج الفلاحين .

ثم أخذ يقود سياسة متطرفة دفعته إلى الاصطدام بوزارة سعد زغلول فى مطلع عهدها، وذلك حين فجر الحركة العمالية الشيوعية بخطة جديدة من خطط المقاومة ، وأوعز إلى العمال أن يحتلوا المصانع احتلالا مستمرا حتى لا يتمكن أصحاب المصانع من إقفال أبوابها فى وجوههم ، ولتظل أيديهم على المحراث ، ١ على أنه لم تكذ وزارة سعد زغلول تطلق الطلقة الأخرى ، ولم تكذ العناصر العمالية الوطنية المتطرفة التى كانت موجودة فى الحزب تتلقى أول ضربة ، حتى كان فى ذلك نهاية نشاطها ، فقد انسحبت من الحركة ولم يعد يسمع بها أحد .

وفى الوقت نفسه لم يكن هناك صف ثان يتقدم إلى مكان الصدارة بعد اختفاء الصف الأول، ولهذا انتهت حركة الحزب ولم يستطع أن يستأنف نشاطه إلا عندما أخذ الكومنترن يموله بالعناصر الأجنبية .

* * *

هذا على كل حال عرض سريع للأحزاب التي ظهرت فى تلك الفترة ، وملامحها وخصائصها . والسؤال الآن : إلى أى حد أفادت هذه الأحزاب الحياة الليبرالية فى مصر ؟ .

والإجابة على هذا السؤال مرتبطة بالقاعدة الديمقراطية التى قامت عليها هذه الحياة الحزبية ، وهى : دستور ١٩٢٣ . كما ترتبط بالظروف السياسية التى كانت تمارس فيها هذه الحياة الحزبية ، وهى : ظروف وجود الاحتلال البريطانى .

وفى الواقع أن هذين العاملين قد تحالفا على إيجاد حياة حزبية عليلة فى مصر ، وحياة نيابية زائفة لحد كبير . ويكفى لتوضيح ذلك أنه منذ قيام أول هيئة تشريعية فى عام ١٩٢٤ ، توالى على مصر عشر هيئات تشريعية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو - أى فى مدى ربع قرن - ولم يتم مجلس نواب سنواته الخمس قط . كما أن كل هيئة من الهيئات التشريعية العشر السالفة الذكر كانت تختلف اختلاف النقيض عن سابقتها . فالأحزاب أو الهيئة التى كان لها فى البرلمان السابق أغلبية ساحقة ، يصبح لها - حتما ودائما - فى البرلمان اللاحق أقلية هزيلة ، على أن تنقلب هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة فى البرلمان اللاحق . وهكذا دواليك . ومن الطبيعى - وفقا للقاعدة الديمقراطية - أن تختلف الأغلبية فى البرلمان الجديد عنها فى البرلمان القديم ، فترجح كفة على كفة ، وإلا لما كانت هناك فائدة فى إجراء الانتخابات العامة ، على أن المشاهد فى جميع الديمقراطيات الليبرالية ، أن التطور يأتى بالتدريج ، وعلى مراحل ، وله دوافعه ومقدماته .

وترجع أسباب هذه الظاهرة الشاذة ، إلى الثغرات التى تضمنها قانون الانتخاب . فقد استغلت أحزاب الأقلية هذه الثغرات فى تزيف الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين عن طريق التلاعب فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ، وتزوير جداول الانتخاب ، هذا فضلا عن الإرهاب واستخدام العنف مع الناخبين من الخصوم .

وتعتبر الصلاحيات العظيمة التي وضعها دستور ١٩٢٣ فى يد القصر، مسئولة أيضا وبدرجة أساسية عن فساد الحياة الحزبية. فقد وجدت أحزاب الأقلية فى هذه الصلاحيات ما يغريها بالتحالف مع القصر، ما دامت مغنم الحكم سوف توزع بين الفريقين . وقد ترتب على ذلك أن أصبح الحكم محصوراً فى يد القصر وأحزاب الأقلية فى خلال الجزء الأكبر من العهد الليبرالى . ويتضح ذلك من مقارنة عدد السنوات التى حكم فيها القصر وأحزاب الأقلية الحكم ، بعدد السنوات التى حكم فيها حزب الأغلبية ، وهو الوفد . وفى الفترة من تاريخ تأليف أول وزارة دستورية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ إلى قيام ثورة يوليو ، أى فى خلال ٢٨ عاماً ونصف تقريباً، حكم القصر مدة تقرب من ١٩ عاماً ، بينما حكم حزب الأغلبية البرلمانية أقل من ٨ سنوات ، وحكم مع حزب الأحرار الدستوريين لمدة سنتين . فكان الليبرالية لم تطبق فى مصر إلا لمدة أقل من عشر سنوات .

ولقد كانت نتيجة انحراف الحياة الحزبية على هذا النحو، أن أصبح القصر تلقائياً مصدر السلطات . وفى الفترة الخاضعة للبحث خاضت الأمة معارك ضارية لاسترداد سلطاتها من يد الملك، وقد نجحت فى بعض هذه المعارك، وفشلت فى الأخرى . فقد نجحت - مثلاً - فى عهد سعد زغلول، حين انطلقت المظاهرات فى قصر عابدين تهتف: «سعد أو الثورة»، ولكنها فشلت فى عام ١٩٣٧ حين انطلقت الجماهير مرة أخرى إلى شوارع القاهرة تهتف: «النحاس أو الثورة»، وذلك بسبب اختلاف الظروف فى المعركتين .

ولقد كانت الفرصة الوحيدة التى أتاحت للحياة الحزبية فى مصر لتتخذ شكلها الليبرالى الصحيح، هى التى تهيأت لها بقيام ثورة ٢٣ يوليو . ولكن آمال الأمة عند قيام الثورة كانت قد تجاوزت مرحلة الديمقراطية الليبرالية ذات الطابع الإصلاحى، إلى مرحلة الديمقراطية الوطنية ذات

الطابع الثورى ، تطلعا إلى مرحلة الديمقراطية الاشتراكية . ولذلك
فسرعان ما عصفت رياح الثورة بالأحزاب والحياة الحزبية فى مصر ،
قبل أن تتاح لها الفرصة الحقيقية للإشعاع الصحيح ، وفقدت مصر فى
عهد ثورة يوليو أية فرصة لإقامة حياة ليبرالية سليمة .

((١٠))

**النجبة والسلطة في مصر
بين بورجوازية ثورة ١٩١٩
وبورجوازية ثورة يوليو ١٩٥٢**

النخبة والسلطة فى مصر بين بورجوازية ثورة ١٩١٩ وبورجوازية ثورة يوليو ١٩٥٢

قد يكون من الضرورى قبل أن نعالج موضوعنا عن «النخبة والسلطة فى مصر بين بورجوازية ثورة ١٩١٩ وبورجوازية ثورة يوليو ١٩٥٢» أن نحدد أولا ماذا نعنى بلفظ «النخبة» فى هذا البحث . فلحن أولا لا نعنى بهذا اللفظ الطبقة المثقفة *Intelligentsia* . كما أننا لا نعنى بها أيضا الطبقة الحاكمة، وإنما نعنى بها الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج .

فوفقا للمادية التاريخية فإن الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج تكون هى الطبقة التى تحكم ، وهى التى تشرع ، وهى التى تؤثر فى الفنون والآداب والفلسفة والدين ، وبالتالي فهى تمثل النخبة فى المجتمع الذى يتكون ممن يملكون ومن لا يملكون .

على أن هذه القاعدة التى تقول بها المادية التاريخية لا تنطبق فى كثير من الأحوال على مصر، لأسباب تتعلق بصورة رئيسية بتراث الحكم الاستبدادى المستند إلى الدين، والذى يتخذ شكل خلافة إسلامية تبسط

سلطانها على عديد من الشعوب العربية فى الشرق أوالمغرب أو كليهما معا، وآخرها الخلافة العثمانية. كما ترجع إلى أن حق الرقبة فى الأراضى الزراعية، التى هى الوسيلة الرئيسية للإنتاج ، كان فى يد السلطان، بينما يتمتع الأفراد بحق الانتفاع فقط - الأمر الذى أوجد على الدوام فى المجتمع المصرى طبقة مالكة ملكية غير كاملة، وبالتالى طبقة ضعيفة سياسيا ، ليس لها تأثير كبير فى السلطة كما هو الحال فى أوروبا الإقطاعية أو الرأسمالية.

ومن هنا، وفى الوقت الذى انطبقت فيه قاعدة سيطرة الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج على الحكم فى أوروبا، فقد تعرضت فى مصر لعقبات أعاقت تطبيقها فى كثير من الأحيان للسببين سالفى الذكر. ثم جاء الاستعمار ليضيف سببا ثالثا، إذ حال بين الطبقة التى أصبحت تملك وسائل الإنتاج وبين الحكم، بسبب استيلائه على البلاد وتوجيهه دفة الحكم فيها إلى الناحية التى تحقق مصالحه مهما تعارضت مع مصلحة الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج.

ولما كانت السلطة فى أى بلد هى الهدف الذى تسعى إليه جميع القوى السياسية فى البلاد، والذى تستطيع من خلاله تحقيق مصالحها، فقد اختلف الصراع على السلطة فى مصر عنه فى أوروبا، فبينما كان فى أوروبا صراع طبقات، فإنه كان فى مصر صراعا وطنيا، أى بين قوى وطنية وقوى أجنبية استعمارية ، قبل أن يتحول بعد الاستقلال إلى صراع طبقات.

وهكذا، فنحن فى مصر نجد أنفسنا غالبا بين ثلاثة أضلاع مثلث تنصارع أضلاعه على السلطة، وتقع على الضلع الأول منه الطبقة الوطنية التى تملك وسائل الإنتاج، وهى التى نطلق عليها اسم «النخبة»، ويقع على الضلع الثانى منه الحاكم الأوتوقراطى، ويقع فى الضلع الثالث القوة الاستعمارية التى تتحكم فى السلطة.

فالطبقة الوطنية التى تملك وسائل الإنتاج تتناقض مصالحها مع مصالح كل من الحكم المطلق والحكم الاستعماري اللذين يحرمانها من السلطة التى تحمى بها وسائل الإنتاج، والحكم المطلق تتناقض مصالحه مع الحكم الاستعماري الذى ينتزع منه كافة السلطة، وهذا التناقض بين أضلاع المثلث الجدلى هو الذى يحرك الحياة السياسية.

وفى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت النخبة، أو الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج، تتمثل فى تلك الطبقة من ملاك الأراضى التى نشأت على يد محمد على حين أعطاها فى عام ١٨٤٢ حق التصرف إلى جانب حق الانتفاع، فأصبحت تملك وسائل الإنتاج ملكية كاملة لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث. وهذه الطبقة يمكن تسميتها بالطبقة البورجوازية الزراعية الكبيرة ، نظرا لأن علاقات الملكية بينها وبين الفلاحين لم تكن علاقة إقطاعية وإنما كانت علاقة بورجوازية.

فحين نشأت هذه الطبقة وجدت فى يدها الثروة، ولكنها لم تجد السلطة ، لأنها كانت موزعة بين الحكم المطلق والوصاية الأجنبية، فكان عليها أن تخوض صراعا مميّتا ضد هاتين القوتين السياسيتين ، واتخذ هذا الصراع شكل صراع من أجل الدستور وصراع من أجل الاستقلال ، أى صراع ضد قوى الحكم الاستبدادى، وصراع ضد قوى الحكم الاستعماري.

وقد اقتضى هذا الصراع من أجل الدستور والاستقلال ضرورة أن تنظم القوى البورجوازية المصرية صفوفها، وهذا هو أساس نشأة الأحزاب السياسية فى مصر. وكانت أول محاولة من البورجوازية المصرية لتنظيم صفوفها هى التى تمثلت فى تأليف «جمعية حلوان» ، أو «الحزب الوطنى» القديم، فى أواخر عهد إسماعيل . وقد تألف هذا الحزب على يد كل من شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا ومحمد سلطان باشا ومحمود سامى البارودى باشا، وعدد من «العظماء والكبراء والعلماء والديهاء» (١) - أى : النخبة!

فلما وقع الاحتلال البريطاني لمصر، اقتضى الكفاح ضده ظهور «الحزب الوطنى» الذى ألفه مصطفى كامل، كما ظهر «حزب الأمة» من كبار الملاك، وكان فيلسوفه هو أحمد لطفى السيد.

وبعد الحرب العالمية الأولى، ظهر «الوفد المصرى» الذى ألفه سعد زغلول وعدد من قيادات حزب الأمة والحزب الوطنى، للمطالبة باستقلال مصر ما استطاع إلى ذلك سبيلا. وقد قام الوفد على أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث، وهو «التوكيل الشعبى» الذى كان يوزع على أفراد الأمة للتوقيع عليه بتوكيل الوفد فى الدفاع عن حقوقه. ومن الوفد انشقت الأحزاب الأخرى، التى اصطلح على تسميتها بأحزاب الأقلية.

وقد اقتضى ظهور الأحزاب ظهور المؤسسات الإعلامية اللازمة للدفاع عن وجهة النظر وتعبئة الشعب فى وجه الاستعمار والاستبداد. وقد كان ذلك أساس نشأة الصحف الحزبية البورجوازية، وظهور الأعلام البورجوازية، وظهور الفكر البورجوازى.

فقد اقتضى تأليف الحزب الوطنى القديم ظهور جريدة تعبر عن رأيه ومصالحه، فكلف الحزب أديب إسحق، صاحب جريدتى «مصر» و«التجارة» اللتين أبطلهما رياض باشا، بإنشاء جريدة فى باريس اسمها «القاهرة»، حملت على رياض باشا حملات منظمة، ورمته بالظلم والاستبداد والرغبة فى بيع البلاد للأجانب، وأطلقت عليه اسم: «رياضستون» (٢).

وعندما أخذ مصطفى كامل يباشر نضاله ضد الإنجليز، أسس «اللواء» فى يناير ١٩٠٠ (٣). كما أسس أقطاب حزب الأمة أشهر الجرائد التى حملت فكر البورجوازية المصرية، وهى «الجريدة» التى كان يحررها فيلسوف البورجوازية المصرية الأكبر، أحمد لطفى السيد.

وقد بلغ من فاعلية هاتين الصحيفتين وغيرهما من صحف ما قبل الحرب العالمية الأولى - وعلى رأسها جريدة «المؤيد» للشيخ على يوسف -

فى مناوأة الإنجلز وتعبئة الجماهير المصرية ضدهم، أن أطلق على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم «الطور الصحفى» .

وبعد الحرب العظمى ، ومع انتعاش الحركة الوطنية على يد الوفد المصرى، ظهرت الصحف التى تعبر عن وجهات نظر البورجوازية المصرية المختلفة.. وكانت «السياسة» ، ومحررها الأديب الكبير الدكتور محمد حسين هيكى باشا، تعبر عن وجهات نظر حزب الأحرار الدستوريين، بينما كانت «الأخبار» ومحررها أمين الرافعى بك تدافع عن وجهة نظر الحزب الوطنى. أما الوفد فكانت تتبنى وجهة نظره صحف عديدة، ومن أهمها «البلاغ» لعبد القادر حمزة باشا، و«كوكب الشرق» لحافظ عوض، و«المصرى» لحسين وأحمد أبى الفتح، و«روزاليوسف» للسيدة فاطمة اليوسف، (٤). وبرزت الأقلام الوفدية الكبيرة : مكرم عبيد، وعبد القادر حمزة ، وأحمد حافظ عوض، وفاطمة اليوسف، وعباس محمود العقاد، ومحمد صبرى أبو علم، ومحمود سليمان غنام، ومحمد التابعى، وأحمد نجيب الهلالى ، وغيرهم .

وقد اقتضى نجاح البورجوازية المصرية فى انتزاع جزء من السلطة من يد الاحتلال البريطانى بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، عن طريق تعبئتها الطبقات الجماهيرية، وقيادتها لثورة ١٩١٩- أن تنظم عملية الحكم بينها وبين الملك من جهة، وبينها وبين سواد الشعب من الطبقات الجماهيرية من جهة أخرى، وذلك عن طريق صياغة دستور ينظم هذه القواعد. وقد أقامت البورجوازية المصرية فوق أعمدة هذا الدستور مؤسساتها التشريعية والسياسية، التى أخذت من خلالها تمارس عملية الحكم وإدارة شئون البلاد وإصدار التشريعات والقوانين. وكان مجلسا البرلمان والحكومة أدوات البورجوازية لتحقيق وحماية مصالحها وإسباغ الشرعية على تصرفاتها .

ونستطيع هنا أن نوضح كيف صاغت البورجوازية المصرية مواد الدستور بحيث تكفل تحقيق وتدعيم نفوذها وسيطرتها على السياسة

والاقتصاد. فقد نصت المادة التاسعة على أن الملكية، حرمة ، فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنها تعويضاً عادلاً (٥). وبهذه المادة ضمنت هذه الطبقة الاحتفاظ بممتلكاتها الزراعية والتجارية والصناعية، وعدم المساس بها كمبدأ أساسى فى الدستور، وأصبح الدستور بذلك وسيلة لمناهضة الدعوات الاشتراكية التى تنادى بتأميم الخدمات العامة والصناعات التى تمس مصالح الجماهير.

وحماية للأساس الاقتصادى البورجوازى من غزو الفكر الاشتراكى، عدلت المادتان ١٥ و ٢٠ فى أصل مشروع الدستور، وهما الخاصتان بحرية الصحافة وحرية الاجتماع ، لينص فيهما على إباحة إنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى ، وإباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة، إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى (٦) .

وقد اعترفت المذكرة التفسيرية، التى صدرت فى هذا الشأن، بارتباط هذا التعديل بالحركة الاشتراكية والشيوعية التى كانت تجتاح البلاد فى ذلك الحين، وجاء بها : «إن بعضا من الحرية الدستورية لا يمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة الآن ، فانه يضطر جميع الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور ، لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون، (٧) .

وحرصا على إقامة العقبات فى وجه الطبقات العمالية والفلاحية للوصول إلى البرلمان ، اشترط فيمن يرشح نفسه للبرلمان أن يدفع مبلغا كبيرا عند الترشيح (٥٠ جنيهًا لمجلس النواب و ١٠٠ لمجلس الشيوخ وفقا لقانون انتخاب سنة ١٩٣٠ ، ١٥٠ جنيهًا لمجلس النواب أو الشيوخ فى قانون انتخاب (١٩٣٥) (٨) .

وكان من الطبيعي أن ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقي لممثلي الأمة في البرلمان . فبفضل ما كان يتمتع به أفراد الطبقة البورجوازية من نفوذ اقتصادي واجتماعي، في الريف وفي المدن، صار في وسعهم أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم إلى البرلمان ، وأن يحتلوا كل ركن فيه . فقد لاحظ «باير Baer» أن حوالي الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر في أحد مجلسي البرلمان فيما بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٥٢ . وكان معظم هؤلاء يمثلون دوائر تقع فيها ملكياتهم الزراعية^(١) .

وقد وصف اللورد كيتشر ، ممثل الاحتلال البريطاني في مصر، هذه النخبة في تقريره إلى حكومته عام ١٩١٣ ، عندما تحدث عن التركيب الطبقي للجمعية التشريعية الجديدة، فذكر أنها تتكون من الآتي:

الملاك ٣٩ .

المحامون ٨ .

التجار ٤ .

العلماء والآباء الروحيون ٣ .

المهندسون ١ (١٠) .

ويمكن معرفة تركيب هذه النخبة في مجلس الشيوخ من الشروط التي اشترطها قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ فيمن يكون عضوا في مجلس الشيوخ . فقد نص على ضرورة أن ينتمي هذا العضو إلى إحدى الفئات الآتية:

١ - الوزراء ، الممثلون السياسيون، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها، النواب، نقباء المحامين، موظفو الحكومة ممن هم في

درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك، سواء فى كل ذلك الحالون أو السابقون.

٢ - أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب ، كبار العلماء والرؤساء الروحانيون ، الضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعداً، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهها فى العام، المشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة، ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى (١١) .

وقد استطاعت الطبقة البورجوازية عند صياغتها دستور ١٩٢٣ أن تنتزع لنفسها سلطات هامة، تمثلت فيما تضمنه هذا الدستور من أن شكل الحكم نيابى، والسلطات مصدرها الأمة، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة، وهو مسئول بالتضامن لدى مجلس النواب، ورئيس الدولة غير مسئول (ذاته مصونة لا تمس) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه، وتوقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون، وأوامر الملك شفوية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال.

ثم النص على الحريات الآتية: الحرية الشخصية، والمساواة فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وحرمة المنازل ، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأى، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع ، وحق تكوين الجمعيات.

كان هذا قصارى ما استطاعت البورجوازية المصرية انتزاعه من السلطة، ففى ذلك الحين كان القصر الملكى ينتهز فرصة وجوده تحت حماية الاحتلال البريطانى لينتزع لنفسه جزءاً مهماً من السلطة، عن طريق تعديل مشروع الدستور الذى كانت قد وضعت لجنة الدستور التى

كانت مكونة من ثلاثين فردا. وبمقتضى هذه التعديلات أصبح الملك هو المسيطر - عن طريق الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ - في مسألة التصديق على القوانين ، وفي مسألة تنقيح الدستور . كما أصبح له حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أو شرط . وكذا إنشاء ومنح الرتب والنياشين، وتولية وعزل الضباط ، والتصرف في شئون المعاهد الدينية والأزهر.

وقد أدركت البورجوازية المصرية ما يعنيه وضع صلاحيات عظيمة في يد ملك واقع تحت الحماية البريطانية، من خطر على قضية الديمقراطية وقضية الاستقلال . فكتب عبد العزيز فهمي في خطاب مشهور لرئيس الوزراء في ١٥ أبريل ١٩٢٣ يقول :

«إذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة، هي أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الإقرار به لها، وهي التي تقوم الثورات وتتل العروش لاستنقاذها من برائن هؤلاء الأمراء - فما معنى أن تكون السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز، بعد الجهود والتضحيات الكبرى التي قام بها المصريون في وجه الانجليز، ثم يأتي أناس من المصريين أنفسهم، فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك؟ » .

أما سعد زغلول ، فصرح في حديث له مع مراسل صحيفة الديلى هيرالد قائلا :

«إذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبي ، فالخطر من ذلك أعظم وأشد في بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبي ، ويدعى أن العرش في سلامة بفضل جنوده . فهذه القوة التي تركت للملك ، ستصبح في الواقع حقوقا في يد الأجنبي يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن، (١٢) .

على هذا النحو أبدى سعد زغلول فهما رائعا للسلطة ، وربط بينها وبين الدستور والاستقلال ، وجعل كلا منهما مدخلا للآخر. فالسلطة يجب أن تكون فى يد الأمة - بواسطة ممثليها الذين يتكونون من النخبة - والسلطة التى يتولاها الحاكم فى بلد يحكمه الأجنبى يجب أن تكون سلطة ضئيلة للغاية، حتى لا تقع فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه الخاصة ضد مصالح الوطن. ومن هنا فإن أى صراع للحد من سلطة الحاكم إنما هو صراع وطنى أيضا بالدرجة الأولى ، لأنه يحرم الأجنبى من صلاحيات سوف تقع فى يده بالضرورة ، وتضاف إلى صلاحياته التى يستولى عليها بحكم احتلاله للبلاد.

وفى الواقع أن الاحتلال البريطانى كان فى ذلك الحين يحتفظ لنفسه بجزء ثالث من السلطة ، هو الجزء الأهم الذى يتعلق بسيادة البلاد وحريتها واستقلالها. إذ احتفظ لنفسه فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وبصفة مطلقة، بتولى أمور أربعة تبيح له السيطرة على مصر والتدخل فى شئونها الداخلية والخارجية ، وهى :

- ١ - تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر . (والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى هذا التأمين) .
- ٢ - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة . (والغرض من ذلك ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى يمكنه الدفاع عن مصر) .
- ٣ - حماية المصالح الأجنبية فى مصر، وحماية الأقليات . (والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية) .
- ٤ - السودان (١٣) .

على كل حال فإن هذا يوضح طبيعة الصراع السياسى الذى دار منذ ذلك الحين على السلطة ، وهو أنه صراع خاضته الطبقة البورجوازية المصرية لانتزاع السلطة المستقرة فى يد كل من الاستعمار والاستبداد ،

وهو ما عبرت عنه في شعارها : «الاستقلال والدستور» ، وهو الشعار الذي ظل قائما حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد استطاعت هذه الطبقة أن تجرد الاحتلال البريطاني من جزء كبير من سلطته بمعاهدة ١٩٣٦ ، التي أنهت الاحتلال من الناحية النظرية ، وحقت سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري ، وإلغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ، كما نصت على إلغاء إدارة الأمن الأوروبية ، وخروج العنصر الأوروبي من البوليس في مدى خمس سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية في الاستغناء عن المستشارين القضائي والمالي ، واعترفت فيها إنجلترا بأن المسؤولية عن أرواح الأجانب في مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ، ونص فيها على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير بتحتفظاته الأربعة ، وأعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة (١٤) . كذلك حققت لمصر إلغاء الامتيازات الأجنبية ، فتحررت من القيود التي كانت تحد من حريتها في التشريع المالي وغير المالي الذي يسرى على الأجانب ، وقد تم إلغاء الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونتريو بسويسرا الذي عقد في ١٢ أبريل ١٩٣٧ ، وأصبحت مصر عضوا في عصبة الأمم في مايو ١٩٣٧ .

ويمكن القول إن معاهدة ١٩٣٦ قد هيأت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلي إلى الحد الذي سمح به النضال الحزبي في مصر فيما بعد في ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ ، وإلى الحد الذي سمح به إخلاص إنجلترا في تطبيق المعاهدة في حادث مثل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعندما أحاطت الدبابات البريطانية بالقصر الملكي لخلع الملك ، وإلى الحد الذي سمح لثورة يوليو ١٩٥٢ بالقيام دون أن تخشى من التدخل البريطاني لحماية العرش .

كما هيأت المعاهدة لمصر الاستمتاع بالاستقلال الخارجي إلى الحد الذي سمح لها باتخاذ موقف الحياد في حرب كوريا سنة ١٩٥٠ ، وإلى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول في صلات خاصة مع

الاتحاد السوفيتي قبل ثورة يوليو ، كما هيأت لها التمتع بمحالفة بريطانيا العظمى إلى الحد الذي سمح وساعد على انتصار بريطانيا في الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية!

ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من مشاكلها مع انجلترا إلى الحد الذي سمح لها بأن تقيق إلى عروبتها وتقود حركة إنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٤ ، وتخوض الحرب ضد إسرائيل عند إعلان قيامها مع بقية الدول العربية فيما عرف باسم الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ (١٥) .

هذا هو ما استطاعت البورجوازية المصرية الحصول عليه من السلطة من يد الاحتلال البريطاني . أما بالنسبة للقصر الملكي ، فإن نجاحها معه كان نجاحا محدودا للغاية ، وذلك بسبب الصراع الحزبي الذي جعل فريقا منها يتحاز إلى القصر على حساب الدستور للتغلب على الوفد المصري الذي كان يحصل على الأغلبية الشعبية في الانتخابات .

وقد تمثل هذا الفريق الذي تحالف مع القصر ضد الدستور فيما عرف باسم «أحزاب الأقلية» ، وهي الأحزاب التي اصطلحها القصر الملكي أو انشقت عن الوفد المصري ، مضافا إليها الحزب الوطني الذي كان يقود الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى . وقد تمثلت هذه الأحزاب في حزب الأحرار الدستوريين ، الذي تألف في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، ومن أقطابه محمد محمود باشا ، وعبد العزيز فهمي بك ، وأحمد لطفي السيد بك . ثم حزب الهيئة السعدية الذي تألف في أوائل عام ١٩٣٨ من الوفديين المنشقين على مصطفى النحاس باشا ، وعلى رأسهم النقراشي باشا والدكتور أحمد ماهر . وكذلك حزب الكتلة ، الذي تألف في عام ١٩٤٢ بعد فصل مكرم عبيد باشا من الوفد (١٦) .

وقد ترتب على تحالف هذه الأحزاب مع القصر الملكي ، أن زيفت الحياة الدستورية ، وانصرف جهد الأمة المصرية إلى الصراع من أجل

الدستور بعد أن أصبح القصر - بدلا من الأمة - مصدر السلطات، الأمر الذى أتاح للجيش التدخل لإنهاء هذا الوضع، فكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى أنهت صفحة من تاريخ مصر.

كانت أهمية ثورة يوليو ١٩٥٢ أنها أنهت دور بورجوازية ثورة ١٩١٩ بقوانين الإصلاح الزراعى التى حطمت ملكياتها الكبيرة التى كانت ترسى عليها سيطرتها على الحكم، كما أنهت الثورة أيضا دور الملكية بعد خلع الملك فاروق، وإعلان الجمهورية يوم ١٨ يونية سنة ١٩٥٣. ثم أنهت الاحتلال البريطانى لمصر فى يونية ١٩٥٦. ومن هنا يمكن القول إن السلطة كاملة استقرت فى يد طبقة واحدة لأول مرة فى تاريخ مصر، وهى طبقة العسكريين التى قامت بثورة يوليو. ولما كان هذا يخالف طبيعة الأشياء، لأن الجيش - على مدى تاريخه - يمثل فى المجتمعات البشرية دور الأداة التى تحمى الطبقة الحاكمة التى تملك وسائل الإنتاج، ولا يحكم بنفسه، فمن هنا أصبح الصراع على السلطة فى مصر فى عهد ثورة يوليو يدور بين البورجوازية المصرية وهذه الطبقة العسكرية التى انتزعت منها الحكم.

وهذا الصراع هو الذى يميز المرحلة من قيام الثورة حتى تأميم قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦. وقد نشب الصراع منذ نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٢، حين وجهت الثورة ضربة كبيرة للأحزاب باعتقال عدد كبير من أعضائها وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين الزعيم الوفدى الكبير^(١٧)، ف كشفت عن نيتها فى ضرب الأغلبية الشعبية الكاسحة والاعتداء على الدستور. وفى يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أصدرت القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية تمهيدا لحلها^(١٨)، وفى نفس اليوم صدر قانون الإصلاح الزراعى الذى حطم الأساس الاقتصادى لسلطة الطبقة البورجوازية. وتبع ذلك محاولة الثورة ضرب قيادة الوفد ممثلة فى زعيمه مصطفى الدحاس باشا، متبعة فى ذلك نفس أسلوب

الملك الذي خلعه عن العرش^(١٩). وفي يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلنت الثورة سقوط دستور ١٩٢٣ الذي كانت قد أعلنت قيامها لحمايته! وفي يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ أهوت بسيف الحل على عنق الأحزاب البورجوازية وصارت أموالها، وأعلنت قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات^(٢٠).

وفي يوم ١٨ يناير ١٩٥٣، ولحماية الثورة من رقابة القضاء، أصدرت قيادة الثورة - التي كانت تطلق على نفسها في ذلك الحين اسم «حركة الجيش» - مرسوماً بقانون باعتبار التدابير التي اتخذها «رئيس حركة الجيش، لحماية الحركة ونظامها، ومن أعمال السيادة العليا» (أي لا تخضع لرقابة القضاء) إذا اتخذت في خلال سنة من تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢^(٢١).

وفي يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣، أكملت الثورة استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية بإعلان دستور فترة الانتقال، الذي جعل السيادة العليا في الدولة في يد «قائد الثورة» - وبصفة خاصة التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها. وجعل له حق تعيين الوزراء وعزلهم. ثم ركز السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد مجلس الوزراء، وجعل وضع السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات، ومحاسبة الوزراء، من حق مؤتمر مشترك من مجلس القيادة ومجلس الوزراء^(٢٢).

وقد كان معنى هذا الدستور المؤقت، الذي وضع أعمال السيادة العليا في يد قائد الثورة، وجعل السلطة التشريعية التي يتولاها مجلس الوزراء خاضعة لرقابة مجلس قيادة الثورة في المؤتمر المشترك المشار إليه - أن مصر قد وضعت - من الناحية الفعلية - تحت نظام جمهوري رئاسي من قبل أن يعلن هذا النظام رسمياً. وفي هذا النظام الذي خضعت له مصر، تجمعت كل السلطات، بما في ذلك السلطة القضائية عندما يكون القصد حماية النظام الثوري، في يد واحدة هي يد قائد الثورة.

وكانت الخطوة الطبيعية التالية هي إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية، وهو ما تم يوم ١٨ يونية ١٩٥٣، مع تولى قائد الثورة رئاسة الجمهورية واحتفاظه بسلطاته القائمة فى ظل الدستور المؤقت (٢٣).

وبهذه الخطوة التاريخية الهائلة تكون مجموعة ضباط ثورة يوليو قد أنهت هدم النظام القديم، وتغيير أسس المجتمع المصرى، وتقويض المؤسسات السياسية والدستورية البورجوازية الحاكمة القديمة، وتكون قد استولت على السلطة التى كانت من قبل فى يد كل من الطبقة البورجوازية والعرش. وبقي جزء السلطة الذى بقى فى يد انجلترا بمقتضى جيوشها فى مصر (التى لم تعد لها صفة قانونية بعد إعلان مصطفى النحاس قبل الثورة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١) وهو ما استولت عليه الثورة بعقد معاهدة الجلاء مع بريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وجلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٨ يونية ١٩٥٦.

وقد ترتب على استيلاء ضباط يوليو على السلطة على هذا النحو، أن هبت جميع القوى الوطنية والتقدمية قبل الثورة إلى مقاومتها، بعد أن اكتشفت أن السلطة تذهب إلى جيوب حفنة من الضباط العسكريين، ولم تنتقل إلى الشعب أو إلى جماهير البورجوازية الصغيرة، كما كان متوقعا بصدور قوانين الإصلاح الزراعى التى من شأنها بالضرورة أن توسع شريحة البورجوازية الصغيرة على حساب البورجوازية الكبيرة.

لذلك نلاحظ تحالف كل القوى السياسية ضد ثوار يوليو، وهى التى تمثل كافة الطبقات فى مصر، وتتكون من الآتى:

١ - الأحزاب البورجوازية القديمة، وبالدرجة الأولى الوفد. وكانت المحنة قد علمتها كيف تنسى خلافاتها وتحالف ضد الثورة.

٢ - الإخوان المسلمون، الذين كانوا قد ساندوا الثورة عند قيامها على اعتقاد أنهم ورثة الأحزاب الليبرالية، ثم اكتشفوا أن الضباط يريدون الاستئثار بالحكم دون شريك.

٣ - الشيوعيون، الذين كانوا وقتذاك ينقسمون إلى أربعة تجمعات رئيسية:

(أ) الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدثو).

(ب) العمال والفلاحون.

(ج) الحزب الشيوعي المصري (حشم)

(د) نواة الحزب الشيوعي المصري (نحشم) (٢٤).

وقد بلغ الصراع بين هذه القوى الوطنية والتقدمية وبين ضباط يوليو ذروته في أزمة مارس ١٩٥٤، في ظروف ملائمة فجرها الانقسام داخل الضباط أنفسهم حول قضية السلطة.

وكانت السلطة عند قيام الثورة قد سقطت في يد تنظيمين محددين: الأول تنظيم الضباط الأحرار، الذي أنشأه عبد الناصر في بداية عام ١٩٥٠، والذي قامت على أكتافه الثورة، ولم يكن يزيد عدد أفراده عن مائة ضابط. والثاني، مجلس قيادة الثورة، المنبثق عن تنظيم الضباط الأحرار.

ولم تكن قد استقرت بعد سلطة الفرد في يد أحد، لا في يد محمد نجيب، القائد الذي اختاره الضباط الأحرار لتصدر الثورة، ولا في يد جمال عبد الناصر، الرئيس الفعلي للهيئة التأسيسية للضباط الأحرار. فمن ناحية، كانت القرارات تتخذ داخل مجلس قيادة الثورة بالأغلبية. ومن ناحية أخرى، كان تنظيم الضباط الأحرار يمثل بالنسبة لمجلس قيادة الثورة برلماناً صغيراً وأداة حساب ومراقبة، فكان عبد الناصر يعقد له الاجتماعات دورياً في البداية للاستماع لآراء الضباط، حتى اعتبره البعض - كما ذكرنا - برلماناً صغيراً لمجلس قيادة الثورة.

على أن الأمور أخذت تسير في طريق رفع رقابة هذا البرلمان الصغير (كما هو الحال بالنسبة لأية أوليغاركية لا تؤمن بالأساليب الليبرالية). فقد أخذت الاجتماعات التي يدعى لها تتباعد تدريجياً مع

تركز سلطة الدولة في يد مجلس قيادة الثورة، حتى صدرت الأوامر بإيقافها تماماً، فتوقفت.

ثم لم تلبث أن وجهت إلى تنظيم الضباط الأحرار ضربتان متتاليتان: الأولى، في يناير ١٩٥٣، حين استقر الرأي بين ضباط المدفعية على أن حل مشكلة استئثار مجلس قيادة الثورة بالسلطة يتمثل في ضرورة أن يكون تمثيل الجيش في مجلس قيادة الثورة بالانتخاب. فكانت نتيجة هذا الرأي إعتقال ٣٥ ضابطاً من ضباط المدفعية ومحاكمة قائدهم البكباشي حسنى الدمهورى أمام محكمة من مجلس قيادة الثورة برئاسة عبد الناصر، لم يحضرها خالد محيى الدين ولا يوسف صديق - وهما العضوان اليساريان في مجلس قيادة الثورة - ولا أنور السادات. وأصدرت حكمها عليه بالإعدام. كما تم الحكم بالسجن المؤبد على رشاد مهنا وسجن تسعة من الضباط بمدد مختلفة!

أما الضربة الثانية، فقد وجهت إلى سلاح الفرسان بعد عام واحد، أى في فبراير/ مارس ١٩٥٤ في ظروف أزمة مارس ١٩٥٤، عندما انحاز هذا السلاح إلى جانب اللواء محمد نجيب في صراعه مع بقية أعضاء مجلس الثورة، ووقف إلى جانب عودة الحياة الليبرالية^(٢٥).

وكان الصراع بين اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة قد دفع به إلى تقديم استقالته في ٢٣ فبراير ١٩٥٤، ليعطى للقوى الوطنية والتقدمية أكبر فرصة منذ بداية الثورة للمحاربة في سبيل الليبرالية. وقد رأى ضباط سلاح الفرسان أن هذه الاستقالة تضع السلطة في يد أكثر العناصر دكتاتورية، وتحول الثورة إلى دكتاتورية عسكرية، وطالبوا بعودته. وقد قبل عبد الناصر ذلك على أساس تولى خالد محيى الدين رئاسة الوزارة، وقد ابتلع ضباط سلاح الفرسان هذا الطعم، مما أظهر الأمر في شكل انقلاب يقوده سلاح الفرسان بقيادة ضابط يسارى هو خالد محيى الدين، فتحركت بقية الأسلحة لتفرض بقاء الثورة، وبدلاً من أن

يواجه خالد محيى الدين مهمة تأليف الوزارة واجه الاعتقال، كما واجه محمد نجيب الاعتقال أيضا.

ولكن هذه الظروف من انقسام الثورة أتاحت الفرصة للقوى الوطنية والتقدمية للتحرك فى مظاهرات هائلة فرضت عودة محمد نجيب على أساس قيام جمهورية برلمانية مصرية.

وفى خلال شهر مارس ١٩٥٤ كانت القوى الوطنية والتقدمية قد استطاعت أن تنتزع من مجلس قيادة الثورة قرارا بإلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس، ووعداً بإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية التى تقرر أن تقرر الدستور الجديد وتقوم بمهمة البرلمان حتى يتم انعقاده. واستطاعت هذه القوى من خلال حرية التعبير طوال شهر مارس أن تمثل ضغطا شعبيا متواصلا على مجلس قيادة الثورة على نحو دعاه، فى ٢٥ مارس ١٩٥٤، إلى إصدار قرارات بتصفية الثورة وحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤، باعتبار الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلى الأمة.

وفى يوم ٢٥ مارس كانت الانتلجنتسيا تتحرك بكافة فصائلها للإجهاز على الثورة. فأصدر مجلس نقابة الصحفيين ومجلس نقابة المحامين وأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة وإبراهيم (عين شمس) والاسكندرية قرارات بضرورة الإفراج عن المعتقلين فوراً، وإلغاء مجلس قيادة الثورة فوراً، وتركيز السلطة فى يد وزارة مدنية، وعودة الحريات والحياة الدستورية.

ولكن فى اليوم التالى ٢٦ مارس كان عبد الناصر يستخدم عمال النقل العام فى حركة اعتصام شامل لفرض بقاء الثورة، وأخذ ينقض على القوى الوطنية والتقدمية بالاعتقال، وحل مجلس نقابة الصحفيين، واستبعد خالد محيى الدين من سلاح الفرسان، وأخمد حركة انقلاب من جانب السلاح فى ٢٤ أبريل ١٩٥٤. وتم اعتقال جميع الضباط الذين

كانوا قد طالبوا بعودة محمد نجيب، وتمت محاكمتهم أمام محكمة الثورة، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد مختلفة. وتمت تصفية تنظيم الضباط الأحرار كأداة رقابة ومحاسبة.

ومنذ ذلك الحين استقرت السلطة في يد ضباط يوليو دون شريك، بعد أن تم القضاء على كل معارضة من جانب القوى الوطنية والتقدمية. ومع أن الإخوان المسلمين كانوا قد نجوا من التصفية في أحداث ٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤ إلا أنهم اصطدموا بالثورة في الأشهر التالية، وحاول التنظيم السرى اغتيال عبد الناصر يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، مما عرض أعضاء التنظيم للاعتقال والتعذيب في السجون.

ولم تلبث خيوط السلطة في مجلس قيادة الثورة أن أخذت تتجمع في يد جمال عبد الناصر، بحكم رئاسته لمجلس الوزراء وسيطرته على شئون الحكم منذ ١٧ أبريل ١٩٥٤، وتمكن في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ من خلع محمد نجيب من رئاسة الجمهورية واعتقاله. وبذلك بدأ عهد مصر الناصرية.

وفي الفترة التالية أخذت الثورة تتخذ شكل دولة، عندما أعلن عبد الناصر في ١٦ يناير ١٩٥٦ قواعد الدستور الجديد، الذي كان يختلف كل الاختلاف عن دستور سنة ١٩٢٣. فقد جعل الجمهورية المصرية رئاسية، وأعطاهها نظاماً برلمانياً ليبرالياً صورياً، ووضع في يد رئيس الجمهورية - بوصفه رئيس السلطة التنفيذية - سلطات واسعة بغرض ضمان السيطرة. وقضى بتعيين قائد الثورة، جمال عبد الناصر، رئيساً للجمهورية في الفترة الأولى لضمان استمرار النظام والثورة. ثم جرى الاستفتاء على الدستور المقترح وعلى رئاسة عبد الناصر في ٢٥ يونيو ١٩٥٦. وكان هو المرشح الوحيد ولم يسمح لغيره بالترشيح، فانتخب بأغلبية ٩٩ في المئة، (وهي النسبة التي ظلت بعد ذلك مثلاً يحتذى!)، وأصبح عبد الناصر بذلك رئيس الجمهورية الشرعى المنتخب.

ومنذ ذلك الحين انتهت سلطة مجلس قيادة الثورة من الناحية الشرعية، ولكنها ظلت من الناحية الفعلية. فقد عين عبد الناصر خمسة

من أعضائه، هم: عبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين، كأعضاء في الوزارة الجديدة التي أُلْفها يوم ٢٦ يونيو. وأعطوا أسبقية على الوزراء المدنيين السابقين لهم في التعيين، فكان ذلك تأكيداً لسلطة الحكم العسكري على الحكم المدني.

وهكذا انتقلت السلطة من يد الطبقة البورجوازية الكبيرة التي كانت في يدها وسائل الإنتاج قبل الثورة إلى يد الطبقة الجديدة التي سيطرت على وسائل الإنتاج من خلال قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم، وهي الطبقة البورجوازية الصغيرة، ممثلة في ضباط الجيش ذوى الأصول البورجوازية الصغيرة، ومعاونهم من الوزراء والإداريين المدنيين، الذين كانوا غالباً يستقون من أقارب ومعارف وأصدقاء الضباط العسكريين.

وفي الوقت نفسه كان نفوذ وسيطرة الجيش على الحياة السياسية يتزايدان باضطراد، وقد جرى صراع على السلطة بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، الذي كان قد تحول ليصبح الحاكم الثاني في مصر. وقد حاول عبد الناصر مواجهة تسلط الجيش بمجلس رئاسة مكون منه ومن عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وعلى صبرى وكمال الدين رفعت، بالإضافة إلى مدنيين اثنين هما الدكتور نور الدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصي، ولكن المشير عامر واجه هذه المحاولة بتقديم استقالته في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢، وتضامن معه قادة القوات البرية والبحرية والجوية فيما يشبه انقلاباً أبيض، وعاد المشير عامر إلى كامل سلطاته (٢٦).

وفي الفترة التالية حتى نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ كان المشير عامر وصنائه من قادة القوات المسلحة قد استولوا على خيوط السلطة في البلاد، وأصبح الجيش المصدر الرئيسي لتعيين الوزراء والمحافظين

ورؤساء مجالس الإدارات ووكلاء الوزارات والسفراء . وكانت مناصب السلطة العليا تشغل بضباط المخابرات العامة أو الحربية . ونمت أجهزة الأمن والمعلومات واتسعت شبكاتها حتى كانت تستوعب المجتمع المصري كله . وازداد العنصر العسكري بين السفراء حتى أصبح جميع سفراء أوروبا خلال عام ١٩٦٢ من الضباط عدا ٣ مدنيين، وبلغ عدد الضباط في مناصب وزارة الخارجية الكبرى ٧٢ في المائة!

ولم يقتصر الأمر على الوظائف، بل سقطت التنظيمات الشعبية في جميع المواقع تحت سيطرة العسكريين . فحين تشكلت أمانة جديدة للاتحاد الاشتراكي في ١٣ ديسمبر ١٩٦٤ كانت نسبة الضباط ١٣ إلى ٢١ . وحتى حين كانت تتساوى نسب الضباط مع المدنيين في التنظيم الطليعي، كانت السيطرة تظل دائماً للعسكريين . وكانت أمانة هذا التنظيم تتكون من سبعة من الضباط وأربعة من المدنيين، وكان خمسة من الضباط السبعة ممن عملوا في المخابرات!

وكانت المباحث الجنائية العسكرية قد انتعشت بعد أزمة استقالة المشير عامر وعودته مظفراً في نوفمبر ١٩٦٢، فبدأت بتشكيل يضم خمسمائة جندي تحت قيادة ثلاثين من الضباط تحت قيادة أحد أتباع شمس بدران، الصاغ حسن خليل، وركزت نشاطها في ميدان الخدمة العامة، حتى وصل إلى الإشراف على مرفق النقل العام في سنة ١٩٦٤ .

أما المشير عامر فقد كان في سباق مع نفسه للاستحواذ على المناصب، فقد كان رئيساً للجنة الاقتصادية العليا ، ورئيساً للجنة السد العالي، ورئيساً للجنة تصفية الإقطاع، ورئيساً لاتحاد كرة القدم، بالإضافة إلى قيادة الجيش، ونياية رئيس الجمهورية (٢٧) .

وقد كانت تلك هي أوضاع السلطة في مصر عشية حرب يونيو ١٩٦٧ .

الحواشى

- (١) محمد رشيد رضا: تاريخ الإمام الشيخ محمد عبده، ج ١ ص ١٨٦، ٢٣٧ - ٢٣٨ .
- (٢) نفس المصدر.
- (٣) دكتور إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية ص ١٥٩ (القاهرة ١٩٤٠).
- (٤) نفس المصدر.
- (٥) مجلس الشيوخ: الدستور والقوانين المتصلة به (المطبعة الأميرية ١٩٣٨).
- (٦) نفس المصدر.
- (٧) مذكرة أحمد باشا ذوالفقار، وزير الحقانية، عن الدستور المصرى (ألبرت شقير: الدستور المصرى والحكم الليبى فى مصر) .
- (٨) الدستور المصرى وقانون الانتخاب ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ص ٨١، ٨٩ (المطبعة الأميرية ١٩٣٠).
- (٩) Baer, G., A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1953 (Oxford University Press 1962).
- (١٠) فيكونت كشتنر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ ص ٧.
- (١١) مجلس الشيوخ المرجع المذكور ص ٤٨.
- (١٢) د. عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر، الجزء الأول، الفصل السادس.
- (١٣) الكتاب الأبيض الانجليزى، ترجمة عبد القادر المازنى (القاهرة ١٩٢٢).
- (١٤) مجلس الشيوخ: قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ (المطبعة الأميرية ١٩٣٧).
- (١٥) عبد العظيم رمضان: المرجع المذكور ص ٨٠١ - ٨٠٢.
- (١٦) عبد العظيم رمضان: الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو، الفصل الخامس.
- (١٧) الرافعى: ثورة يوليو ١٩٥٢، ص ٤٧ (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩).
- (١٨) نفس المصدر.
- (١٩) عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ١٣٤ - ١٣٦.
- (٢٠) الأهرام فى ١٧ يناير ١٩٥٣.

- (٢١) الأهرام فى ٢٠ يناير ١٩٥٣ .
- (٢٢) انظر نص الدستور المؤقت فى الأهرام فى ١١ فبراير ١٩٥٣ .
- (٢٣) إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة: العهد الجديد فى ضوء التشريعات التى صدرت فى العام الأول للثورة ص ١٤ .
- (٢٤) عبد العظيم رمضان: الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ص ١٦٦ .
- (٢٥) عبد العظيم رمضان: تحطيم الآلهة، قصة حرب يونيو ١٩٦٧، الجزء الأول ص ١٩ - ٢٠ (القاهرة ١٩٨٥) .
- (٢٦) عبد العظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة ١٩٧٦) .
- (٢٧) عبد العظيم رمضان: تحطيم الآلهة، الجزء الأول، ص ٢٠ - ٣٢ .

الكشافات

- ١ - كشاف الأعلام
- ٢ - كشاف الهيئات
- ٣ - كشاف البلاد والأماكن
- ٤ - كشاف الحوادث
- ٥ - كشاف الدوريات

قام باعداد هذه الكشافات الأستاذ سامى عزيز فرج والسيدة استير غالى

١ - كشف الأعلام

٢٧٦	- أ -
أحمد الصاوى «الدكتور»: ٦٠	إبراهيم «باشا»: ١١٣، ١٠٠
أحمد ثابت «بك»: ١١٤	إبراهيم «بك»: ٨١، ٣٥، ٣٤
أحمد حافظ عوض: ٣٤٧	إبراهيم عبدالقادر المازنى: ٢١٨
أحمد حسنين «باشا»: ٢٥١، ٢٥	٢١٩
أحمد حسين: ٢٨٤، ٣٠٩	إبراهيم عبدالهادى: ٣٢١، ٢٣١
٣٣٤-٣٣١	إبراهيم عبده «الدكتور»: ١٣١
أحمد حمدى «أفندى»: ١٠٢	٣٦٥، ١٣٩
أحمد زهنى «بك»: ١١٥	إبراهيم عريكلي «بك قائمقام»: ١١٦
أحمد ذوالفقار «باشا»: ٣٦٥	إبراهيم علي طرخان «الدكتور»: ٥٢
أحمد عباس صالح: ١١	إبراهيم قبودان «صاغقول»: ١١٦
أحمد عبدالرحيم مصطفى «الدكتور»:	إبراهيم قبودان «ملازم»: ١١٦
٦	إبراهيم قبودان صوان: ١١٦
أحمد عبدالقادر الجمال «دكتور»:	أبردين «اللورد»: ٨٨
٢٢٧	أبلر: ٢٨٠
أحمد عبدالغفار «بك»: ٣٢٤	أبن إياس: ٥٣
أحمد عبداللطيف «بك»: ١٣٦	أبن سعود: ١٢٩
أحمد عبده الشرياصى «المهندس»:	أبو الغيث الأعور: ٣٢١
٣٦٢	أبو عون: ٢٦
أحمد عرابى: ٤١، ٤٠	أحمد بن طولون: ٢٦، ٢٧
أحمد عزت عبدالكريم «الدكتور»:	أحمد أبو الفتح: ١٧١، ٣٤٧
٢١٦	أحمد الجبالى «الدكتور»: ٢٨١
أحمد فؤاد «الملك»: ٤٢، ٢١٩، ٢٢٠	أحمد الحق «الدكتور»: ٢١٦
٣٢٩، ٣٢٣، ٣١٤	أحمد سعودى «طيار أول»: ٢٧٥

أحمد لطفى السيد «بك» : ١٣٧، ٤١،	أفلاطون «باشا» : ١١٤
٣١٦، ٣٢٠، ٣٤٦، ٣٥٤	الاسكندر الأكبر : ٢٢
أحمد ماهر «الدكتور» : ١٥٣، ٢٣٨،	ألبرت شقير : ٣٦٥
٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٨، ٣١٤،	الديب : ١٣٠
٣٢٠، ٣٢١، ٣٥٤	الرافعى أنظر عبدالرحمن الرافعى
أحمد محرم «الشاعر» : ١٧٨	السادات أنظر محمد أنور السادات
أحمد نجيب الهلالى : ٣٤٧	السبكى : ٥٣
أحمس : ٢٠	السيد الجاحر : ٢٨٢
اختاتون : ٢٠	السيد حسن محمد الشريف : ١٩٤،
آدم «باشا» : ١١٤	٢٠٣
أديب اسحق : ١٢٦، ٣٤٦،	السيد رجب حراز «الدكتور» : ٦٦
أرتين «بك» : ٨٨	السيد سليم : ٣٢١
أسد الدين شيركوه : ٢٩	الصالح أيوب : ٣٠
إسماعيل «الخدوي» : ١٠، ٣٨، ٣٩،	الطيب ناصر «الدكتور» : ١٣، ٢٧١،
٩٤، ٩٧، ١٠٢-١٠٤، ١١٨، ١٢٣،	٢٨١-٢٨٩، ٢٩١-٢٩٥، ٢٩٧،
١٢٥، ٢١٥، ٢١٦، ٢٤٥	٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤
إسماعيل سرهنك «باشا» : (١٠١)،	الظاهر بيبرس : ٣٠، ٣١
١٠٣، ١٠٤، ١١٨	العاضد «الخليفة» : ٢٩
إسماعيل صدقي «باشا» : ٤٢، ٤٣،	العزیز : ٢٨
٢٣٨، ٣١٤-٣١٦، ٣٢١، ٣٢٨،	الغزالي : ٢٠٦
٣٣٠، ٣٣١	الغورى «السلطان» : ٣١
إسماعيل قبودان «الملازم أول» :	ألفريد قسيس : ٣٢١
١١٦	ألمازى : ٢٧٧، ٢٨٠
إسماعيل كامل «باشا» : ١١٤	الكسييف : ١٧١
إسماعيل محمد فوز : ٣٢١	أللبنى «اللورد» : ١٨٨
افتكين : ٢٨	ألماس بك «ميرالاي» : ١١٥

أنفانتان «الأب» : ٨٦، ٩٠	المستعصم العباسي «الخليفة» : ٣٠
أورليوس، ماركس : ٢٤	المستعصر : ٢٨
أوغسطس : ٢٣	المعتصم : ٢٦
أوكناك : ٢٦٩	المقریزی : ٥٣، ٥٢
أيتل : ٢٦٨	المكفي بالله : ٢٧
أيزنهاور : ٤٥	المعز لدين الله الفاطمي : ٢٨
== ب ==	المنصور نور الدين : ٣٠
بادوليو : ٣٠٢	الناصر محمد بن قلاوون : ٥٤، ٣١
بارثولوميو دياز : ٧٢	٥٥
بارو «القنصل الفرنسي» : ٩٢	النحاس أنظر مصطفى النحاس
باز على قبودان «صاغقول أغاسي» :	النقراشي أنظر محمود فهمي
١١٦	النقراشي
بالبو «المارشال» : ٢٦٧	الوليد بن عبدالمالك : ٢٦
باكباك : ٢٦	امحوتب : ١٩
بالمرستون : ٨٩، ٩٢، ٩٣	أمين الرافي «بك» : ٣٤٧
باير : ٣٦٥، ٣٤٩	أمين أميل شمیل : ١٣٨، ٢٦
برقرق «السلطان» : ٣١	أمين عز العرب «المحامي» : ١٨٥
بروس، جيمس : ٧٩	٢١٢
بسماتيك الأول : ٢١	امنمحات الأول : ١٩
بشرى : ١٣٠	أمين مصطفى عفيفي «الدكتور» :
بطلميوس بن لاغوس : ٢٢	٥٩، ٥٦
بطلميوس الثالث : ٢٢	إنجلز : ١٥٦، ١٥٠
بطلميوس الثامن : ٢٢	أنطون مارون : ١٨٨
بطلميوس الثاني : ٧١	انطونيوس : ٢٣
بطلميوس الثاني عشر : ٢٢	أنور السادات أنظر محمد أنور
بطلميوس الخامس : ٢٢	السادات

بطلميوس الرابع : ٢٢

بطلميوس السادس : ٢٢

بلدوين، جورج : ٧٩، ٨١

بلفون، لينان دي : ٨٨، ٨٩

بلوم «المسيو» : ١٤٦

بهي الدين بركات : ٣٢٠

بومبي : ٢٣

بونابرت، نابليون «الجنرال» : ١٠،

٣٤، ٧٧، ٨٠

بيبرس أنظر الظاهر بيبرس

بيرك، آدموند : ٣٠٧، ٣٠٨

بيزلي : ٢٢٨

بيفين : ٢٣

- ت -

تحتمس الثالث : ٢٠

تراجان : ٧١

تشرشل «المستر» : ٢٤٧، ٢٤٨،

٢٥٣، ٢٦٨

تشمبرلين، نيفيل : ٤٢، ٥٣

تشيزني «كولونيل» : ٨٣، ٩١

تهرة بن بعخي : ٢١

توران شاه : ٣٠

توفيق «الخدوي» : ٣٩

توفيق مقار : ٢٨٢

- ث -

ثروت أنظر عبدالحق ثروت

- ج -

جالوي «بك» : ٨٧-٨٩

جالوي، جون اسكندر : ٨٧، ٨٨

جاليس «بك» : ٩٣

جراندي «الكونت» : ٢٧٢

جلال الدين الحمامصي : ٣٢١

جمال عبدناصر : ٣، ٥، ١٤، ٤٤،

٤٥-٤٧، ٢٧٤، ٣٥٨-٣٦١، ٣٦٦

جمالي بك «سوارى وباشيوغ» : ١١٦

جورج خياط «بك» : ٣١٦، ٣٢٠

جوريه : ١٦٤

جوهر الصقلي : ٢٨

جونلز : ٣٠١، ٣٠٤

جيراردان : ٧٥

جيفتس : ١٧١

- ح -

حاجي محمد «قبردان البدن» : ١١٦

حافظ عفيفي «الدكتور» : ٣١٥،

٣٢٠، ٣٢٤

حافظ محمود : ٣٣١

حامد جودة : ٣٢١

حامد محمود «الدكتور» : ٢٣١

حتشبسوت : ٢٠

حسن إبراهيم «طيار» : ٢٧٥، ٣٦٢

حمد الباسل «باشا» : ٣١٦، ٣٢٠

حسن البنا : ٢٧٨، ٣٠٩

حسن خليل «الصاغ» : ٣٦٣	٢٥١، ٢٧٢، ٢٧٣
حسن درويش : ٢٢٧	حسين سرى بك «ميرالاي» : ١١٥
حسن صبرى «باشا» : ٢٤٤-٢٤٦،	حسين عاصم باشا «لواء» : ١١٤
٢٥١	حسين فهمى بك «ميرالاي» : ١١٤
حسن عثمان «الدكتور» : ٦٣، ٢١٦	حسن قبودان «إسماعيل» : ١١٦
حسن عزت «قائد السرب» : ٢٦٢،	حسين كامل «السلطان» : ١١٧، ٢١٧
٢٧٤، ٢٧٥	حسين مظهر «أفندى» : ١٠٢، ١١٤
حسن فهمى رفعت «باشا» : ٢٧٦	حسين مؤنس «الدكتور» : ٦٦
حسن قبودان «صاغقول أغاسى» :	حفى : ١٣٠
١١٦	حكمت فهمى : ١٨٠
حسن قبودان عبادى برائى ميزو	- خ -
قرصان» : ١١٦	خالد بك «ميرالاي» : ١١٥
حسن نشأت «باشا» : ٣٢٩	خالد محيى الدين : ٤٤، ٣٥٩، ٣٦٠
حسنى الدمهورى «البكباشى» : ٣٥٩	خسرو «باشا» : ١١٤
حسنين قبودان «بوزياشى ثان» :	خفرع : ١٨
١١٦	خليل أبو رحاب : ٣٢١
حسين أبو الفتاح : ٣٤٧	خليل عشاوى «الدكتور» : ٢٨١
حسين الشافعى : ٣٦٢	خمارويه : ٢٧
حسنى العربى : ١٨٨	خورشيد حسنى «بك» : ١١٥
حسين المراسى : ٣٢١	خورشيد عاكف بك «ميرالاي» :
حسين المنصورى : ١٧٨	١١٥
حسين الهرميل : ٣٢١	خوفو : ١٨
حسين ذو الفقار صبرى : ٢٧٩	- د -
حسين راغب «بك» : ١١٤	داجاما، فاسكو : ٦٩
حسين رشدى «باشا» : ٣١٦	دارجنسون «الماركيز» : ٧٦
حسين سرى «باشا» : ٢٣١، ٢٥٠،	دارلان «الاميرال» : ٢٤٩

- داود بك «ميرالاي»، ۱۱۴ :
 دسوقى أباطة «بك»، ۳۲۴ :
 دى فالدنر «البارون»، ۹۱ :
 دى ليسبس، فردينان : ۱۰۲-۹۳ :
 دى ماييه : ۷۶ :
 ديوكليديانوس : ۲۴ :
 - ر -
 رابوبور : ۱۶۴ :
 راشد حسنى باشا «فريق»، ۱۱۳ :
 راشد رافت باشا «لواء»، ۱۱۴ :
 راغب «باشا»، ۱۲۶ :
 راغب اسكندر : ۳۲ :
 راغب حنا «باشا»، ۳۲۱، ۳۴۵ :
 رشاد مهنا : ۳۵۹ :
 رشدی أنظر حسين رشدی
 رشيد على الكيلانى : ۲۴۹، ۲۶۱ :
 ۲۷۹، ۲۸۶، ۲۹۷، ۳۰۳ :
 رمسيس «الثالث»، ۲۰ :
 رمسيس «الثانى»، ۲۰ :
 روجر النورمندی : ۲۸ :
 روجرز : ۴۶ :
 رود على محمد بك «ميرالاي» :
 ۱۱۵ :
 روزنتال، جوزيف : ۱۷۶، ۱۸۰ :
 ۱۹۰، ۱۹۱، ۳۳۵، ۳۳۶ :
 روميل «مارشال»، ۲۵۱، ۲۵۲ :
 ۲۶۷، ۲۶۹، ۲۷۲-۲۷۴، ۲۸۰ :
 ۲۹۵ :
 رياض «باشا»، ۳۹، ۴۰، ۱۳۶، ۳۴۶ :
 رياض الجمل «المحامى»، ۱۸۸ :
 ريستروب : ۲۶۸، ۳۰۳، ۳۰۴ :
 ريتز، نيكولاس : ۲۷۷، ۲۸۰ :
 ريفن : ۸۳ :
 - ز -
 زرادشت : ۹۵، ۱۹۶، ۲۰۸ :
 زرمهر : ۱۹۶ :
 زكريا محيى الدين : ۳۶۲ :
 زكريا نصر «الدكتور»، ۶۰ :
 زكى ميخائيل بشاره : ۳۲۱ :
 زوسر : ۱۸، ۱۹ :
 زيوار «باشا»، ۲۰۰ :
 - س -
 ساباحبشى «بك»، ۲۳۱ :
 ساطع الحصرى : ۵۷، ۵۸ :
 سافارى : ۷۵، ۷۶ :
 ساماركو : ۷۳ :
 ساندستيدت : ۲۸۰ :
 سايمون، جون «السير»، ۴۲، ۲۵۳ :
 ستاك، لى «السرदार»، ۴۲، ۲۲۰ :
 ستالين «المارشال»، ۱۶۹، ۲۵۷ :
 ستفنسون «المهندس»، ۹۱ :
 سرحان بك «ميرالاي»، ۱۱۵ :
 ۳۷۴

سرى «باشا، أنظر حسين سرى «باشا،	سرى عمر «بك، ٢٦٩
شاهين «باشا، ١٠٢، ١٠٣، ٣٤٥	سعد زغلول : ٦، ٤١، ٤٢، ١٥٢،
شجرة الدر : ٣٠	١٥٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٥،
شفيق غريال : ٦٦	١٧٦، ١٨٤، ١٩٢، ٢١٩، ٢٢٠،
شريف «باشا، ٣٩، ٣٤٥	٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠،
شكيب أرسلان «الأمير، ٢٨٥،	٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٦،
٣٠٣، ٢٨٨	٣٥٢، ٣٥١
شمس الأمة الحلوانى : ١٢٩	سعيد أنظر محمد سعيد باشا
شمس الدين «الأمير، ٥٥	سعيد عمون : ١٣٩
شمس بدران : ٣٦٣	سلامة موسى : ١٧٦، ٢٠٥، ٣٣٥،
شوازيل، دى : ٧٧	سلامة ميخائيل : ٣٢٠
شيانو : ٢٦٦، ٢٩٣، ٢٩٥	سلطان «باشا، ١٢٦
شيرر : ٢٨٧	سليم الأول «السلطان، ٣١، ٥٤
شيشنق : ٢١	سليمان بك «ميرالاي، ١١٥
ص -	سليمان الحلبي : ٢٤
صنقى «باشا، ٤٤، ١٤٦، ٢٣٦	سليمان القانونى «السلطان، ٦٣، ٦٥
صلاح الدين بن أيوب : ٢٩، ٣٠،	سليمان محمد النخيلي «الدكتور، :
٥٢	١٩١، ١٩٠
صلاح الدين صباغ «العقيد الركن، :	سليمان نيازى بك «ميرالاي، ١١٥
٢٦١	سنان «باشا، ٦٣
صلاح العقاد «الدكتور، ٢٨١	سوبيسكى، جون : ٧٥
صلاح حرب أنظر محمد صلاح	سيف الدولة الحمدانى : ٢٧
حرب	سيف الدين البرنس : ١٥٣
صلاح عبدالصبور : ١١، ١٢	سيمون، سان : ٨٦
ط -	سينوت حنا «بك، ١٣٠، ٣١٦،
طلعت حرب أنظر محمد طلعت	٣٢٠

عبدالعزيز طلعت : ٢٥١

عبدالعزيز علي جميع : ٢٢٧

- ع -

عبدالعزيز فهمي «بك» : ١٣٦، ١٣٩،

عباس الأول «الخدوي» : ٨٦، ٩٢،

٣١٣، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٥١، ٣٥٤

١٠١

عبدالعظيم رمضان «الدكتور» : ٣،

عباس الثاني أنظر عباس حلمي

١٤، ١١٨، ١٣١، ١٣٩، ٢٢٠، ٢٣٥،

عباس حلمي : ٢٦٦، ٢٦٩

٢٤٤، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٠،

عباس محمود العقاد : ٣٤٧

٢٨٢، ٣٦٥، ٣٦٦

عبدالجليل التميمي «الدكتور» : ٩

عبدالفتاح عبدالعزيز : ٢٢٧

عبدالحفيظ يونس : ٢١١

عبدالقادر المازني : ٣٦٥

عبدالحكيم عامر «المشير» : ٣٦٢،

عبدالقادر حلمي «بك» : ١٠٢،

٣٦٣

عبدالقادر حمزة «باشا» : ٣٤٧

عبدالحميد الأول «السلطان» : ٣٣

عبداللطيف «باشا» : ١٠٣،

عبدالخالق ثروت : ٤٢، ٣٢٣

عبداللطيف البغدادي : ٣٦٢

عبدالخالق مذكور «باشا» : ٣١٥،

عبداللطيف المكباتي «بك» : ٣١٦،

٣١٩، ٣٢٠

٣٢٠

عبدالرازق الفار «بك» : ١٣٦

عبدالله بن سعد بن أبي السرح : ٢٥،

عبدالرحمن الرافعي : ١١٨، ١٧١،

٢٦

٢٢٦، ٢٤٨، ٣٦٥

عبدالله عنان : ١٧٦

عبدالرحمن زكي : ١١٨

عبدالله قابودان «صاغقول أغاسي» :

عبدالرحمن عزام «بك» : ٢٣١، ٢٣٢

١١٦

عبدالرحمن فهمي «بك» : ١٧٦،

عبدالله محمد فواز : ٣٢١

١٨٤، ٣١٩

عبدالمعتمد عبدالرؤف : ٢٧٩

عبدالرحيم عبدالرحمن «الدكتور» :

عبدالناصر أنظر جمال عبدالناصر

٥٨، ٥٩

عبدالوهاب طلعت «باشا» : ٢٣٢،

عبدالعزيز القوصي «الدكتور» : ٥٧،

- ٢٥١
عثمان بن عفان : ٥٢، ٢٥
عثمان نجيب بك «ميرالاي» : ١١٥
عثمان رفقى بك «ميرالاي» : ١١٤
عثمان غالب بك اميرالاي : ١٠٢
عثمان كمال حداد : ٢٨٧، ٢٦١
عدلى يكن «باشا» : ٣٢٠، ٢١٨، ٣٢٤
عربى أنظر أحمد عربى
عزالدين أيبك «التركمانى» : ٣٠
عزيز المصرى «باشا» : ٢٣٦، ٢٧٦ - ٢٨٠، ٢٧٨
عزيز محمد مصطفى «الرائد» : ٢٦٨
عزيز مرهم : ٣٣٤
عزيز منسى : ١٣٦
عطا عفيفى : ١٢٠
علوية أنظر محمد على علوية
على بن أبى طالب : ٥٢
على الجريتلى «الدكتور» : ١٣٠، ١٣٩
على الشمسى «باشا» : ٣٢٠
على الطويجى «بك» : ١٠٢
على العنانى «الدكتور» : ١٧٦، ٣٣٥
على الكبير «بك» : ٣٣، ١٢٤، ٢١٥
على بخيت «الشيخ» : ٢٠٣
على حمدى «باشا» : ١١٣
على رضا بك «ميرالاي» : ١١٤
على سرور الزنكلونى «الشيخ» :
١٨٦، ٢٠١-٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩
على شعراوى «باشا» : ٣١٦، ٣٢٠
على صبرى : ٤٧، ٣٦٢
على عبدالعظيم : ١٣٩
على غالب باشا «قومندان» : ١١٤
على قبودان شكرى «بكباشى» : ١١٦
على قبودان عمر «بكباشى» : ١١٥
على قبودان كوشرة «صاغقول» :
١١٦
على لطفى «باشا» : ٣٤٥
على ماهر «باشا» : ٢٢٨-٢٣٨،
٢٤٠-٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٦٢،
٢٦٥، ٢٧٠-٢٧٣، ٢٩٠، ٢٩٤
علوى الجزار : ٣٢٠
على مبارك «باشا» : ١٠٤
على وهبى «بك» : ١٠٢
على يوسف «الشيخ» : ٣٤٦
عما نويل، فيكتور «الملك» : ٢٦٧
عمر بن الخطاب : ٥٢
عمر الاسكندرى : ٢٦٦
عمر حافظ باشا «قومندان» : ١١٤
عمر سلطان : ١٣٧
عمر طوسون «الأمير» : ١١٨، ١٧٤
عمر لطفى «باشا» : ١٢٦، ١٣٦

عمر مكرم : ٣٥

عمرو بن العاص : ٢٤-٢٦

- غ -

غازان «ايلخان المغول» : ٣١

غاندى : ٣١٩

- ف -

فاروق «الملك» : ٤٣، ٤٤، ٢٣١، ١٩٦

٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٥، قسطنطين : ٢٤

٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٢، قطر «السلطان» : ٣٠

٢٦٤-٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٣، قلاوون «السلطان» : ٣٠، ٣١، ٥٤

٢٨٤، ٢٩٠-٢٩٢، ٢٩٧-٢٩٩، قمبيز : ٢١

٣٥٦، ٣٥٥ / قيصر : ٢٣

- ك -

كاريللى، بول : ٢٩٠، ٢٩١

فاطمة اليوسف : ٣٤٧

فانتيليه، دى لاهى : ٧٤

فاندال : ٧٧

فتح الله بركات : ٣٢٠

فردريك الثانى : ٣٠

فريدة «الملكة» : ٢٦٨

فؤاد الملك أنظر أحمد فؤاد

فؤاد سراج الدين «باشا» : ٣٥٥

فؤاد كرم : ٢٣١

فورمان : ٢٦٩

فورنيل : ٨٦، ٨٨

فوزان بك «ميرالاي» : ١١٥

فهمى سليمان «الدكتور» : ٣٢١

فولتير : ٧٣، ٧٦

فيلا ديوفوس، بطلميوس : ٧٠

- ق -

قاسم باشا «لوا» : ١١٥

قاسم قبودان «بكباشى» : ١١٦

قباز بن فيروز بن يزجرد : ١٩٥

١٩٦

قسطنطين : ٢٤

قطر «السلطان» : ٣٠

قلاوون «السلطان» : ٣٠، ٣١، ٥٤

قمبيز : ٢١

قيصر : ٢٣

كابري، جيمس «الكولونيل» : ٨٠

كاترين الثانية : ٧٧

كادوجان، ألكسندر «السير» : ٢٦٨،

٢٧٦

كارتسوف : ١٧١

كارل، بول : ٢٧٦، ٢٨٠

كاشان، مارسل «مسيو» : ١٤٦، ١٦٤

كاشتا : ٢١

كامل الشناوى : ٣٢٨

كامل سليم : ٢٣٢

كتشنر، «اللورد» : ٣٢٦، ٣٤٩، ٣٦٥

كرومر «اللورد» : ٢٦٦

كريدى محمد قبودان : ١١٦

كريم ثابت : ٢٦٨، ٢٧٦	لوتسكى : ٥٦
كسرى أنو شروان بن قباذ : ١٩٦،	لويس التاسع : ٣٠
١٩٩	لويس الرابع عشر : ٧٤-٧٧
كلوت «بك» : ١٠٠	لويس، برنارد : ٦١
كليبر : ٣٤	ليتين : ١٣٩، ١٥٠، ١٦٥، ١٦٨،
كلين : ٢٨٠	١٦٩
كليوباترا : ٢٣	- م -
كمال الدين حسين : ٣٦٢	ماتزوليتى «الكونت» : ٢٦٦، ٢٦٧،
كمال الدين رفعت : ٣٦٢	٢٧١، ٢٧٣، ٢٩٠، ٢٩٥
كمال عصمت الشريف : ٢٧٧	ماركس : ٥٥، ١٥٠، ١٥٦
كناريس «أميرال» : ٢٧٧	مارلو، جون : ٨٧
كولومب، مارسيل : ١٧٩	ماسيفر : ٣٠٧-٣٠٩
كيرزن «اللورد» : ١٨٨، ٢١٨، ٢١٩،	مايسكى «الرفيق» : ٢٥٧
٣٢٤	مترنيخ : ٩٠
كيرك، جورج : ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١	محمد إبراهيم أبو رواع : ٢٤٧
- ل -	محمد بن رائق : ٢٧
لافال : ٢٨١	محمد بن سلمى : ١٢٩
لاكور، ولتر : ١٧١، ١٧٩	محمد بن طنج الاخشيدى : ٢٧
لامبسون، مايلز «السير» : ٢٢٨،	محمد أبو الذهب «بك» : ٣٤، ٧٩
٢٦٥، ٢٦٦	محمد التابعى : ٢٨٥، ٣٤٧
لامبلان، روجيه : ١٨٨	محمد أمين بك «ميرالاي» : ١١٥
لبنتز : ٧٦	محمد أنور السادات : ١١، ٤٧،
ليبب جرس : ٣٢١	٢٦٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٠،
لطفى السيد أنظر أحمد لطفى السيد	٣٥٩
لطفى عثمان : ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٧٠	محمد أنيس «الدكتور» : ١٣، ٢٦٨،
لوبيير : ٧٧	٢٦٩

- محمد بخيت المطيعي، الشيخ، : ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٩، ٢١٠،
 محمد عبدالله عنان : ٣٣٥،
 محمد عبده، الشيخ، : ٣٦٥، ١٨٦،
 محمد عثمان عبدالقادر : ٣٢١،
 محمد حسنى عمر : ٢١٩،
 محمد حسين النورى : ٢٦١،
 محمد حسين هيكل، الدكتور، : ١٧٨، ٢٠١، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٤٣،
 ٢٤٥-٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٣٢٤،
 ٣٤٧، ٣٣٤،
 محمد خورشيد بك، (ميرالاي)، : ١١٥،
 محمد رءوف بك، (ميرالاي)، : ١١٤،
 محمد رشيد رضا : ٣٦٥،
 محمد رضا بك، (ميرالاي)، : ١٠٢،
 ١١٤،
 محمد رضوان، (الصول)، : ٢٧٥،
 محمد سلطان، (باشا)، : ٣٤٥،
 محمد سليمان غنام : ٣٤٧،
 محمد صالح حرب، (باشا)، : ٢٣٣-٢٣١،
 محمد صبرى أبو علم، (باشا)، : ١٤٥،
 ٣٤٧،
 محمد صبيح : ٢٣٢-٢٣٤، ٢٦٢،
 ٢٨٠، ٢٧٨،
 محمد صلاح الدين، (الدكتور)، : ٢٨٣،
 محمد طلعت حرب : ١٠، ١٣١،
 ١٣٦-١٣٩،
 محمد عبدالقادر حمزة : ١٥٢، ١٤٤،
 محمد عبدالله عنان : ٣٣٥،
 محمد عبده، الشيخ، : ٣٦٥، ١٨٦،
 محمد عثمان عبدالقادر : ٣٢١،
 محمد على، (الأمير)، : ٣٨، ٣٦، ٣٥،
 ٨٢، ٨٦-٩٠، ٩٢، ٩٩، ١٠١،
 ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩، ١١٨، ١٢٨،
 ٢١٥، ٢١٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٣٤٥،
 محمد على علوية، (باشا)، : ٢٣١،
 ٢٣٣، ٣١٦، ٣٢٠،
 محمد قيودان على : ١١٦،
 محمد فريد : ١٣٧، ٤١،
 محمد فريد زعلوك : ٣٢٦، ٣٢١،
 محمد فؤاد شكرى، (الدكتور)، : ١١٨،
 ٢١٦،
 محمد قيودان ديوزباشى ثان، : ١١٦،
 محمد قيودان الصيرفى، (صاغقول
 أغاسى)، : ١١٧،
 محمد كامل البندارى، (باشا)، : ٢٦٦،
 ٢٧٠،
 محمد كمال الدسوقي، (الدكتور)، :
 ٢٦١، ٢٨٧،
 محمد محمود، (باشا)، : ٢٦٤، ٢٧٣،
 ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٥٤،
 محمد مسعود بك، (ميرالاي)، : ١١٥،
 محمد مندور، (الدكتور)، :

٢٨٣ ، ٢٧٢ ، ٢٦٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٢	١٥٦ ، ١٥٢ ، ١٤٦ - ١٤٣
٣٢٠ ، ٣١٦ ، ٣١٥ ، ٢٩٨ ، ٢٨٤	محمد نجيب : ٤٤
٣٥٧ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٣٨ ، ٣٢٢	محمود أبو النصر «بك» : ٣١٦
مصطفى بهيج : ١٧١	محمود المستكاوي : ١٧١
مصطفى صبحي : ١٦٨	محمود سامي البارودي «باشا» :
مصطفى فهمي «بك» : ١٠٢	٣٤٥ ، ١٠٢
مصطفى كامل : ٤١ ، ٤٦	محمود سامي جنيبة «الدكتور» : ٢١٦
مصطفى كمال : ١٦٨ ، ١٦٩	محمود سليمان «بك» : ٢٨٦
معاوية بن أبي سفيان : ٢٦	محمود غالب «باشا» : ٢٣١
مكدونالد «مستر» : ٤٢ ، ١٥٢ ، ٢١٩	محمود فهمي النقراشي «باشا» :
مكرم عبيد «باشا» : ٢٨٣ ، ٣٢٠	١٥٣ ، ٢٣١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ ، ٣٠٤
٣٥٤ ، ٣٤٧ ، ٣٢١	٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٥٤
مكريدي «الجنرال» : ٢٣٥	محمود نور الدين زنكي : ٢٨ ، ٢٩
ملنر «اللورد» : ٤٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨	محمود يوسف زايد : ٦١
ملتوحتب الثاني : ١٩	مدحت يكن «باشا» : ٣٢٣
مندور أنظر محمد مندور	مراد «بك» : ٣٤ ، ٨١
منصور فهمي : ١٧٧	مراد الشريعي : ٣٢٠
منصور يوسف «باشا» : ١٣٠	مراد سيد أحمد «باشا» : ٢٦٦ ، ٢٨٥
منكاورع : ١٨	٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥
موريس الكدواني «الدكتور» : ٢٨١	مري : ٨٩ ، ٩٢ ، ١٠١
موسوليلي : ٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥	مزدق بن بامداز : ١٩٥ ، ١٩٦
٣٣٢ ، ٣٠٢	٢٠٨ ، ٢٠٤
موسى بك «قائمقام» : ١١٥	مصطفى بك «قائمقام» : ١١٦
موسى فؤاد «اللواء» : ٣١٤	مصطفى قبودان : ١١٦
مولينبروخ : ٢٨٠	مصطفى الشوريجي «بك» : ٢٣٤
مونتيكرو : ٧٦	٢٧٢
ميرشيه «الكولونيل» : ١٠٢	مصطفى النحاس «باشا» : ٢٥١

- ميشيل رزق : ٣٢١
ميشيل لطف الله «بك» : ٣١٦
ميثا «نارمر» : ١٧
- ن -
نبيه أمين فارس : ٦١
نجرىلى : ٨٥، ٩١
نجم الدين بك «ميرالاي» : ١١٥
نجيب رياض : ٢٨٢
نجيب ميخائيل : ٣٢١
نور الدين طراف «الدكتور» : ٣٦٢
نيقولا الأول «القيصر» : ١٥
نيقولا الثانى «القيصر» : ١٧٨
- ه -
هارون خمارويه : ٢٧
هاشم القاضى «الدكتور» : ٢٨٢
هالى-فكس «اللورد» : ٢٢٤،
٢٤١-٢٤٤
هتلر : ٢٤٤، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٩٥،
٣٠٤، ٣٣٢
هندرسون : ١٤٢، ١٥٢، ١٦٤، ٢٣٢
هور : ٣٣٣
هولاكو : ٣٠
هيستلجز، وارن : ٧٩
هيكل أنظر محمد حسين هيكل
- هيل : ٨٣
- و -
واجهورن، توماس : ٨٢، ٨٣
واصف غالى : ٣٢٠
ولمن «اللورد» : ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٠،
٢٤٣، ٢٧٠
ونجت، ريجنالد «السير» : ٣١٦
ويصا واصف : ١٣٠، ٣٢٠
ويفل «الجنرال» : ٢٦٨
ويلسون «الدكتور» : ٧٣، ١٦٢
ويليامس، هارولد «الدكتور» : ٢٠٥
- ي -
يارنج «السفير» : ٤٦
يعقوب أرتين : ١٣٩
يحيى إبراهيم «باشا» : ٣٢٩
يوسف ذو الفقار «باشا» : ٢٦٨
يوسف صبرى بك «ميرالاي» : ١١٤
يوسف صديق : ٤٤، ١٠٢، ١١٤،
٣٥٩
يوسف نحاس «الدكتور» :
١٣٢-١٣٦، ١٣٨
يوسف هيبه «الدكتور» : ٢٨١، ٢٨٢
يونس البحرى : ٢٩٦، ٢٩٧
يونان لبيب رزق «الدكتور» : ١٤

٢ - كشف الهيئات

- أ -

- أجهزة الأمن البريطانية : ٢٤٠
إذاعة باريس : ٢٧٢، ٢٩١،
٢٩٥-٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠
إذاعة برقة : ٢٧٢
بنك مصر : ١٠، ١١٩، ١٢١، ١٣٨
البنك المصرى الانجليزى : ١٢٣
البنك الوطنى المصرى : ١٢٨،
١٢٩، ١٣١

- ج -

- إذاعة برلين : ٢٩٦، ٢٩٩
إذاعة مصر : ٢٩٠، ٢٩١
الأزهر : ٣٤، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٦،
٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٩، ٣٠٠، ٣٢٩
جامعة اسكندرية : ٣٦٠
جامعة اكسفورد : ٣٦٥
جامعة تونس : ١٤
جامعة جنيف : ٢٨٢
الجامعة العربية : ٤٤، ٣٥٤
جامعة عين شمس : ٦، ٣٦، ٥٨
إذاعة برلين : ٢٩٦، ٢٩٩
إذاعة مصر : ٢٩٠، ٢٩١
الأزهر : ٣٤، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٦،
٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٩، ٣٠٠، ٣٢٩
جامعة اسكندرية : ٣٦٠
جامعة اكسفورد : ٣٦٥
جامعة تونس : ١٤
جامعة جنيف : ٢٨٢
الجامعة العربية : ٤٤، ٣٥٤
جامعة عين شمس : ٦، ٣٦، ٥٨

- ب -

- البرلمان : ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٣،
٢٤٧، ٣٠٠
البعثة العسكرية البريطانية : ٢٣٥،
٢٣٦
بنك اخوان سوارس : ١٣٧
بنك اسكندرية التجارى : ١٢٣
بنك اورنهايم : ١٢٢
بنك درسنر : ٢٧١، ٢٧٢
بنك درفيو وجالو : ١٢٣
البنك العقارى المصرى : ١٣٠
البنك الفرنسى المصرى : ١٢٣
بنك الكريدى ليونيه : ١٢٢، ١٢٣،
٢٩٧، ٣٠٠، ٣٢٤
جامعة الاخوان المسلمين : ٤٣،
١٤٧، ٢٣٥، ٢٦٣، ٢٧٨، ٣٠٩
٣١٠، ٣١٢، ٣٣١، ٣٥٧
الجمعية التشريعية : ٣٤٩
الجمعية الجغرافية : ٢٧٧
جمعية دراسات قناة السويس : ٩١
جمعية مصر الوطنية بأوروبا : ٢٦٢،
٢٦٣، ٢٧١، ٢٨١-٢٨٩، ٢٩٥
٢٩٧، ٣٠٠، ٣٢٤

الجمعية المصرية ببائيس : ١٦٣ ،
١٦٤

- ح -

حزب الاتحاد : ٤٢ ، ٢٦٣ ، ٣١٢ ،
٣٢٨ ، ٣٣٠ - ٣١٤

حزب الأحرار الدستوريين : ٤٢ ،
٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٦٣ ، ٣١٢ - ٣١٥ ،
٣٢٢ - ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ،
٣٣٨ ، ٣٤٧ ، ٣٥٤

الحزب الاشتراكي : ٤٣ ، ١٧٥ ،
١٧٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥

حزب الأمة : ٤١ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٣٠ ،
الحزب الديموقراطي : ١٧٥ ، ٣٢٤ ،
٣٣٥

حزب روزنتال : ١٧٦

حزب السعديين : ٢٣١ ، ٢٤٤ - ٢٤٧ ،
٣١٤ ، ٣٥٤

حزب الشعب : ٤٢ ، ٢٦٣ ، ٣١٢ ،
٣٢٨ ، ٣٣٠ - ٣١٤

الحزب الشيوعي : ١٤٩ ، ١٥٠ ،
١٥٦ ، ٣٣٦ ، ٣٥٨

حزب العمال : ١٤٤ ، ١٥٢ - ١٥٤ ،
٣٢١ ، ٣٢٦

حزب العمل : ٣٢٦

الحزب الفاشستي : ٢٩٠

حزب الكتلة : ٣٥٤

الحزب المستقل الحر : ١٧٤

حزب مصر الفتاة : ١٤٧ ، ٢٢٣ ،
٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٨ ، ٣٠٩ ،
٣١٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٢

الحزب الوطني : ٤١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
١٦٣ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٨ - ٣٢٥ ،
٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤

حزب الوفد : ١١ - ١٣ ، ٤١ - ٤٤ ،
١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ - ١٤٩ ،

١٥١ - ١٥٥ ، ١٥٧ - ١٦٩ ، ١٧١ ،
١٧٣ - ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ،

٢١٧ - ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ،
٢٣٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ،

٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،
٣١٣ - ٣٢٢ ، ٣٢٥ - ٣٢٩ ، ٣٣١ ،

٣٣٤ ، ٣٣٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٤ ،
٣٥٥ ، ٣٥٧

- د -

دار التقدم : ١٥٦

دار الطباعة المصرية : ١٣٩

دار العلم للملايين : ٥٧ ، ٦١

دار الكاتب العربي : ٥٢ ، ١٣٩

دار المعارف : ٥٧

دار النهضة العربية : ٦٦

دار الوطن العربي : ٢٣٥

- ش -

شركة بواخر شبه الجزيرة : ٨٣

- شركة البواخر الشرقية : ٩١
الشركة العقارية المصرية : ١٣٧
شركة كوم امبو : ١٣٧
شركة الهند الشرقية : ٨٠-٨٤
- ص -
صندوق الدين : ١٢٣
- ع -
عصبة الأمم : ١٦٧، ٢١٩-٢٢٢،
٢٥٤، ٢٨٢، ٣٣٠، ٣٥٣
- ف -
فندق أمباسدور : ٢٩٢
فندق سميراميس : ٣١٤
- ك -
كلية الآداب : ١٤
كلية الطب : ٢٨١
كنيسة سانت تريزه : ٢٧٧
- ل -
لجنة الجامعيين لنشر العلم : ٦٦
لجنة ملنر : ٤٢، ٢١٧
- م -
مجلس الأمن : ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٢٧٥
مجلس شورى القوانين : ١٣٣
مجلس شورى النواب : ٣٩، ١٢٥
مجلس الشيوخ : ١٤٤، ١٥٦، ٢٢٦،
٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٧٢،
٣٤٨، ٣٤٩
- مجلس العموم البريطاني : ٢٤٧
مجلس قيادة الثورة : ٤٤، ٣٥٨،
٣٦٠، ٣٦١
مجلس اللوردات : ٢٤١-٢٤٣
مجلس النواب : ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٣،
٢٧٢، ٣٤٨-٣٥١
مجلس النواب الفرنسي : ١٦٤
مجلس الوزراء : ٢٣١-٢٣٣، ٢٤٥،
٢٥٥، ٣٥٠
محطة الاذاعة البريطانية : ٢٩٦
محطة اذاعة مصر القومية : ١٢
محكمة الاستئناف : ٣٤٩
محكمة الثورة : ٣٦١
مدرسة أركان الحرب : ١٠٢، ١٠٨
مدرسة البيادة : ١٠٨
المدرسة الحربية : ١٠٢
مدرسة الزراعة : ١٠٨
مدرسة السوارى : ١٠٢، ١٠٨
مدرسة الشيش والجمباز : ١٠٨
مدرسة الطب البطرى : ١٠٨
مدرسة الطوبجية : ١٠٢، ١٠٨
مدرسة المحاسبة : ١٠٨
مدرسة المهندسخانة : ١٠٢
المراقبة الثنائية : ١٢٣
مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام : ١٤

- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : مكتبة النهضة المصرية : ١٣٩، ٣٦٥
١٣
٨٠٧ المؤسسة العربية للدراسات والنشر :
٢٠٠ . مصلحة المساحة :
مصنع الحوض المرصود : ١٠٣
المطبعة الأميرية : ٣٦٥
مطبعة الجريدة : ١٣٩
مطبعة دار القلم : ٢٨٤
مطبعة مصر : ١٣٩
مطبعة مصلحة المساحة الأميرية :
٢٠٠
وزارة الحربية : ١٠٣
وزارة الخارجية الإيطالية : ٢٩٠،
٢٨١
مكتبة الأنجلو المصرية : ٥٦، ٢٦٨،
٢٨١
مكتبة جامعة عين شمس : ٥٨
مكتبة دار العالم العربى : ٦٢
مكتبة النهضة العربية : ٦٠
٢٩٣
وزارة الخارجية المصرية : ٢١٦،
٢١٧، ٢١٩، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٦٩،
٣٦٣، ٢٩٤

٣ - كشافات البلاد والاماكن

- أ -

إسنا : ٣٥	آسيا الصغرى : ١٦٦
أسوان : ٢٩٧، ٩٩، ٢٧، ١٩	أبوقير : ٢٢٦
أسيوط : ٢٨٠، ١١٠، ٢٠، ١٩	الاتحاد السوفيتى : ١٥٨، ٤٧، ١٢
الأقصر : ١٩	١٧٠، ١٧١، ٢٤٤، ٢٥١-٢٥٣
أكسفورد : ٣٦٩	٢٥٥-٢٥٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٣
ألمانيا : ٩٢، ٩٠، ٧٤، ٧١، ٤٣، ٣٠	٣٥٤
١٦٣، ١٦٨، ١٧٦، ٢١٦، ٢٢٥	الاحساء : ٥٨
٢٢٧-٢٢٩، ٢٣١-٢٣٥، ٢٣٩	ادنه : ٨٤
٢٤٢، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٥	أذربيجان : ٢٦٨
٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٥	الأردن : ٤٦
٢٧٦، ٢٨٤، ٢٨٥-٢٨٨، ٢٩١	أركانجل : ١٦٦
٢٩٢، ٢٩٥-٢٩٧، ٣٠٤-٣٠٤	أسبانيا : ٧٢
٣٣٢، ٣٣١	استوكهلم : ٢٤٨
أمريكا : ٣٠٣، ٣٠٠	أستونيا : ٢٦٦
إنجلترا : ٧٢، ٦٣، ٤٥، ٤١، ٤٠	إسرائيل : ٤٥-٤٨
٧٧، ٧٨، ٨٠-٨٢، ٨٤-٨٨، ٩٠	الاسكندرية : ٣٥، ٢٨، ٢٤، ٢٣
٩٢، ٩٤، ١٠٣، ١٢١، ١٢٦، ١٤٤	٣٨، ٣٨، ٧٢، ٧٥، ٨٢، ٨٣، ٩٣، ١٠٣
١٥٩-١٦١، ١٦٣، ٢١٦، ٢١٨	١٢٣، ١٢٧، ١٨٧، ١٨٩، ١٩١
٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٢	٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٦
٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٦٥	٢٣٧، ٢٤١، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٩٨
٢٦٨، ٢٧٢، ٢٨٤، ٣٠٣، ٣١٩	٣٠١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٦٠
٣٢٦، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧	إسكندنافيا : ٦١
أنطاكيا : ٢٨	الاسماعيلية : ٤٣
أنقرة : ٢٥٣-٢٥٥، ٢٦٢	

البحر الأسود : ١٦٦	أهناسيا : ١٩
بحيرة البرلس : ٢٧٧	أوير بيرنبرج : ٣٠٤
البرقغال : ٧٤، ٧٢	أواريس «صان الحجر» : ٢٠
برقة : ٢٢، ٢٥، ٢٧، ٢٦٩	ايثت ناوى : ١٩
برلين : ٢٦٦، ٢٨٥، ٢٩٥، ٢٩٦	إيران : ١٦٩، ٢٦٨
برطانيا : ٤١-٤٤، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٩٣، ١٥٤، ٢٠٩، ٢١٦-٢١٩	إيطاليا : ١٢، ٤٣، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٨٩، ٩٢، ١٣٣، ١٦١، ٢٢٠، ٢٢١
٢٣٧-٢٣٩، ٢٣٥، ٢٢٢-٢٢٤، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢	٢٣٨-٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٦٤-٢٦٧، ٢٧٠-٢٧٢
٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٣-٢٦٦، ٢٧٤	٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥-٢٩٢
٢٨١، ٢٨٤-٢٨٦، ٢٩١، ٢٩٦	٢٩٦-٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣
٢٩٨، ٣٠٠، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٥٤	٣٣٢، ٣٣١
٣٥٧	- ب -
البصرة : ٥٨، ٦١	بابل : ٢٢، ٧٠
بغداد : ٢٧، ٣٠، ٤٤، ٤٥، ٥٢، ٥٩	باريس : ٩١، ٩٣، ١٦١-١٦٣
٢٧٩، ٦٦، ٦١	١٦٧، ١٨٠، ١٨٤، ٣٢٧، ٣٣٢
بلغاريا : ٢٤٨، ٢٦٩، ٣٠٤	باكستان : ٩٥
بنى سويف : ١٩	بامفيليا : ٢٢
بوتو : ١٧	باندونج : ٤٥
بورسعيد : ١٧٩	البحر الأبيض المتوسط : ٦٣، ٧٠-٧٣، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٦-٩٠
البوسنة : ١٣٤	٩٤، ١٠٩، ٢٢٦، ٢٤٢
بولندا : ٢٢٨	البحر الأحمر : ٢٨، ٤٦، ٦١-٦٣، ٧٠-٧٣، ٧٦، ٨٠، ٨٣-٨٥، ٨٧
بومباي : ٨٢-٨٤	٨٩، ٩٠، ١٠٩، ١٦٦، ٢٥٠
بى : ١٧	البحر الأدرياتيكى : ٧١، ٩٠
بيت المقدس : ٢٨-٣٠	
بيروت : ٣٠، ٣١، ٥٧، ٦١، ٢٣٥	

٢٧٩.

حلوان: ١٢٦، ٢٢٦

- ت -

ترعة المحمودية: ٨٣

حيفا: ٣١، ٢٨٠

- خ -

تركيا: ٤٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٢، ١٦٨، الخازندار: ٣١

٢١٦، ٢٤١، ٣٠٤، ٣٢٧ الخرطوم: ١٠٩

تريستا: ٩٠ خزان أسوان: ٢٩٧

تورين: ٨٩ خليج السويس: ٨١

تونس: ٩، ١٤، ٥٨، ٧٧، ١٦٣، خليج العقبة: ٤٦

٢٤٩، ٣٠٣ الخليج الفارسي: ٦١، ٧٦، ٨٧

- ث -

تكنات مصطفى باشا: ٢٢٦

دارفور: ٣٨

درنة: ٢٧٧

- ج -

جبال الألب: ٧١

الذلتا: ١٩، ٢٠، ٢٤

جبل طارق: ٨٣، ٨٧

دمشق: ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٤، ٥٩

جدة: ٣٧، ٥٨، ٨٤

٢٦١

الجزائر: ٥٨، ١٦٣، ٣٠٣

دمياط: ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٧٥

جنيف: ٤٨، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٨

دنقلا: ١٠٩

الجولان: ٤٦

ديروط: ٢٨٠

الجيزة: ١٨

- ز -

رأس الرجاء الصالح: ٩، ٣١، ٦١

- ح -

الحبشة: ٨٤، ٢٢٠

٦٧، ٦٩، ٧٣-٧٥، ٧٧-٧٩، ٨١

الحجاز: ٢٧، ٢٨، ٣٦، ٣٧، ٦٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٩٥

الرملة: ٣٤

٩٩

روسيا: ٣٤، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢

حطين: ٢٩

١٦٥-١٦٨، ١٧٠، ١٨١، ١٨٥

حلب: ٢٨، ٢٩، ٣٠٤

١٨٩، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٥٥

الحمية: ٢٢٦

٢٦٨	٣٥٣، ٢٩٢
روما: ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦،	سيبيريا: ١٦٦
٣٠٢	سیدی برانی: ٢٤٥، ٢٤٦
رومانيا: ٢٤٨	سيلان: ٦١
- س -	سيناء: ٤٥، ٤٧، ٩٥
سان فرنسيسكو: ٢٥٨	- ش -
سايس: ٢١	الشام: ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٧، ٦٢
ستالينجراد: ٢٥٥	شبرا: ٢٧٧
مجن الأجانب: ٣٠٤	شبه جزيرة المورة: ١٧
السعودية: ٤٦، ٢٦١	شرم الشيخ: ٤٥، ٤٦
السلوم: ٢٤٣، ٢٤٥	شلدي: ١٠٩
سملود: ٣١٥	- ص -
سنار: ٣٨، ٩٩، ١٠٩	سان الحجر أنظر سايس
مواكن: ٣٧	سان الحجر انظر أواريص
السودان: ٣٦-٣٨، ٤١، ٤٢، ١٠١،	الصحراء الغربية: ٢٣٥، ٢٤٠،
١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٧،	٢٤٥، ٢٤٧، ٢٨٥
١١٨، ١١٦، ٢٤٢، ٢٨٥، ٢٩٠،	صقلية: ٢٨
٢٩٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٢،	صور: ٢٩-٣١
٣٦٥، ٣٥٢، ٣٣٣	الصومال: ٧٠
سوريا: ٢٢، ٤٥، ٤٦، ٥٧، ٥٩،	صيدا: ٢٦١
٨٤، ١٠٠، ٢٤٩	الصين الشعبية: ٦١، ٨٥، ٩٠
السويد: ٦١	- ض -
المويس: ٩، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٣،	الضفة الغربية: ٤٦، ٤٨
٧٤، ٧٧-٧٩، ٨١-٨٦، ٨٧، ٩٠،	- ط -
٩١، ٢١١، ٢٢٢-٢٢٥، ٣٠١	طرابلس: ٢٥، ٥٨، ٢٤٩، ٢٨٠
سويسرا: ٢٨٢-٢٨٥، ٢٨٧-٢٨٩،	طرايبزون: ١٦٨

طره : ١٠٣	١٢٦ ، ١٤٦ ، ١٦٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ،
طنطا : ٢٧٤	٢٤٢-٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٧٠ ،
طهران : ٢٦٨	٢٨١-٢٨٥ ، ٢٨٨ ،
طيبة : ٢٠ ، ١٩	فسا : ١٩٥
- ع -	الفسطاط : ٢٦ ، ٢٩
عابدين : ١٠٤ ، ٤٠	فلسطين : ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٤٣ ،
عدن : ٨٤ ، ٦١	٤٨ ، ٥٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٦١ ، ٢٩٦ ،
العراق : ٦٢ ، ٥٩ ، ٥٢ ، ٣٧ ، ٣٠ ،	فنلندا : ٢٤٨ ،
٢٤١ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٩ ،	فيليبيا : ٢٢ ،
٢٨٦	الفيوم : ١١٥
عسقلان : ٢٨	- ق -
العسكر : ٢٦ ، ٢٧	قادش : ٢
الخطف : ٨٣	القاهرة : ٢٨ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٤٣ ، ٥٢ ،
عكا : ٢٩-٣١ ، ٣٤	٥٦-٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٧٧-٧٩ ،
العلمين : ٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ ،	٨٣ ، ٨٥ ، ١٢٣ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٥٣ ،
٢٩٥	١٦٢ ، ١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٢١٦ ،
عين جالوت : ٣٠ ، ٣١	٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ،
عين شمس : ٣٦٠	٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ،
- غ -	٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ،
غزة : ٣٤ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ،	٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ،
- ف -	٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٨ ،
فارس : ٧٠	٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦
فارسكور : ٣٠	قبرص : ٢٢ ، ٣١
الفجالة : ١٣	القدس : ٤٨
فرنسا : ٣٠ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٦٣ ، ٧٣-٧٧ ،	القسطنطينية : ٣٧ ، ٨٧ ، ٢١٦ ،
٧٩-٨١ ، ٨٤-٨٩ ، ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٢١ ،	قصر عابدين : ٣٣٨

لندن: ٢٣٢، ١٢١، ١٠١، ٩١، ٨٢، ٣٨،	قصر القبة: ٢٣٢
١٤٩، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٥٤، ٢٥٧،	قصر النيل: ٢٢٦، ١١١، ١٠٢، ٤٠،
٢٦٦، ٢٦٨، ٢٩٦، ٣١٩، ٣٣٣،	القصير: ٨٤
لوزان: ١٦٠، ٣٢٧،	القطائع: ٢٧
لييزج: ٩٠،	القلعة: ٢٢٦، ١١١، ٣٥،
لييبيا: ٢٦٧، ٢٩٦،	قلعة الجبل: ٢٩
ليسيا: ٢٢،	قليوب: ٢٧٩
- م -	القناطر الخيرية: ١٠٢، ٨٨،
مارسيليا: ٧٣،	قناطر الدلتا: ٩٣،
المجر: ٢٤٨،	قناة السويس: ٤٧، ٤٥-٤٣، ١٠، ٥،
المحيط الأطلنطي: ٧٣، ٧٢، ٢٨،	٦٩، ٨١، ٨٦، ٩١-٩٥، ١٠١،
٨٦، ٨٥،	١٠٣، ١٥٣، ١٦١، ١٦٣، ٢٢٥،
المحيط الهندي: ٨٦، ٨٥،	٢٦٣، ٢٤٧
منراس: ٨٢،	القوقاز: ٢١٠، ١٦٦،
منزيرة: ١٩٥،	قرويه: ٣٧
مراكش: ١٦٣، ٦١، ٣٠٣،	- ك -
مرج دابق: ٣١،	كاريا: ٢٢،
مرج الصفر: ٣١،	كامب ديفيد: ٤٨،
مرسى مطروح: ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٣،	كرديفان: ٩٩، ٣٨،
٢٧٥، ٢٧٤،	كركور: ٢٦٨،
مربوط: ١٠١،	كريت: ٢٧٧، ٨٤،
مصر: ١٥-١٢، ١٠-٥، ٣،	كلكتا: ٨٢،
١٧-٣١، ٣٣-٣٥، ٣٧-٤٩،	كليزيا: ٢٢،
٥١-٥٤، ٥٦-٦٣، ٦٦، ٧١-٨٣،	كوتاهية: ٣٧،
٨٦-٩٠، ٩٢-، ٩٩، ١٠٠،	كوريا: ٣٥٣،
١٠٣-١٠٥، ١٠٨، ١١٠،	- ل -
	لبنان: ٥٧،

ميدان العبة الخضراء : ١٨٥، ٢١٢	١٢٣-١٢٥، ١٣١، ١٣٢، ١٣٤
ميناء اللانقية : ٤٥	١٣٥، ١٣٧-١٣٩، ١٤٧، ١٥٠
ميناء مخا : ٧٤، ٨٤	١٥١، ١٥٩-١٦٥، ١٦٩-١٧١
- ن -	١٧٣، ١٧٤، ١٧٦-١٧٨
نخب : ١٧	١٨٠-١٨٢، ١٨٦، ١٨٧
نخن : ١٧	١٨٩-١٩١، ١٩٣، ٢١٥-٢٣٢
نقارينو : ٣٦	٢٣٤-٢٤١، ٢٤٣-٢٥٤، ٢٥٦
النمسا : ٦٣، ٧٩، ٨٧، ٩٠، ٩٢	٢٥٧، ٢٦١-٢٦٦، ٢٦٨-٢٧٨
نهر الرن : ٧١	٢٨١-٢٨٧، ٢٨٩-٣٠١، ٣٠٣
نهر الفرات : ٢٧، ٣٧، ٨٢-٨٤	٣٠٤، ٣٠٥-٣١٠، ٣١٢-٣١٤
٨٨، ٨٧	٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٣
النوبة : ٢٠، ٢١، ٢٥، ٣١، ٣٨، ٩٩	٣٢٥-٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣
- ه -	٣٣٥-٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣-٣٤٦
الهرسك : ١٣٤	٣٤٩، ٣٥٢، ٣٥٣-٣٥٧، ٣٦٣
هليوبوليس : ١٧	٣٦٥، ٣٦٦
الهند : ٦١، ٧٦، ٧٩، ٨١-٨٥، ٩٠	مصر الجديدة : ١٤، ٢٢٦
٣١٩، ٩٢	مصر الوسطى : ١٩
الهند الشرقية : ٧٣، ٧٤	مصوع : ٣٧
مولندا : ٧٢	مضيق تيران : ٤٥
- و -	مكة : ٣٣، ٥٨
واحة سيوة : ٢٧٥	المنصورة : ٢٨
واحة القرافرة : ٢٨٠	منقوليا : ١٦٩
الولايات المتحدة : ٤٥، ٤٧، ٤٨	منف : ١٧
١٦١، ١٦٢، ١٦٧، ٢١٦، ٢٢١	منقلوط : ٩٩
٢٤١	منقباد : ٢٧٣
- ي -	مورمنسك : ١٦٦
اليابان : ٢٤٨، ٢٨٥	موسكو : ١٣٩، ١٥٦، ٢٥٧
ياقا : ٢٩، ٣٤	الموصل : ٢٨، ٢٩
اليمن : ٢٧، ٢٨، ٤٦، ٥٨، ٦٢، ٦٣	مونتلرو : ٣٥٣
٧٤	

٤ - كشف الحوادث

- أ -

الاتفاق الثنائي سنة ١٨٩٩ : ٤١	اسقاط الحماية البريطانية عن مصر :
٢١٨، ٤٢	
اتفاق السودان مع بريطانيا سنة ١٩٥٦ : ٤٤	اعتقال القيصر نيقولا الثاني : ١٧٨
	إعلان الجمهورية سنة ١٩٥٣ : ٣٥٥،
اتفاق كامب دييغ : ٤٨	٣٥٧
اتفاقية سنة ١٨٨٨ : ١٦٢	اعلان الحرب على ألمانيا واليابان :
الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ : ٢٠٨	
٤١، ٤٣، ١٠٠، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٦٨،	اعلان الحماية البريطانية علي مصر:
٢٨١، ٢٩٨، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٤٦،	١٦٣، ١٦٢، ٤١
٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٢-٣٥٤	اعلان مصر الحرب علي ألمانيا :
احتلال محمد علي لكوتاهية سنة ١٨٣٣ : ٣٧	٢٢٩
اختراق روميل لحدود مصر سنة ١٩٤١ : ٢٦٧	اغتيال السير لي ستاك : ٤٢
	اغتيال مصطفى صبحي : ١٦٨
	افتتاح قناة السويس : ٦٩
الأزمة بين وزارة النحاس والقصر : ١٥٣	الافراج عن سعد زغول وزملائه
	المعتقلين : ١٦١
أزمة سنة ١٩٠٧ : ١٣٠	إلغاء الامتيازات الأجنبية : ٣٣٠،
أزمة مارس سنة ١٩٥٤ : ٤٤، ٥،	٣٥٣
٣٦١، ٣٥٩	إلغاء الرقابة على الصحافة سنة
استقالة النحاس سنة ١٩٣٧ : ٢٦٥	٣٦٠ : ١٩٥٤
استقالة محمد نجيب : ٣٥٩	إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ : ٤٣، ٧،
استيلاء ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا : ٢٢٥	٣٧٥، ١٥٣
	إلغاء وزارة الخارجية المصرية : ٢١٧
استيلاء المغول على بغداد : ٣٠	انتخاب عبدالناصر رئيسا للجمهورية

الثورة العربية في فلسطين : ٢٩٦	سنة ١٩٥٨ : ٣٦١
الثورة الفرنسية : ٧٧	إنسحاب إسرائيل من سيناء : ٩٥
الثورة المهدية : ٤١	إنفصال الوحدة بين مصر وسوريا : ٤٦
ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ : ٥-٧، ١٠، ١١، ١٤، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ١٤٣، ١٥١، ١٥٥، ٣٠٨، ٣١٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥	إيطاليا تطعن الحرب علي إنجلترا : ٢٧٠، ٢٣٩، ٢٣٧
٣٥٣-٣٥٥، ٣٥٧	- ث -
- ج -	تأميم قناة السويس سنة ١٩٥٦ : ٥، ٣٥٥، ٤٥
جلاء القوات البريطانية سنة ١٩٥٦ : ٤٤	تدمير جيش محمد علي سنة ١٨٢٧ : ٣٦
- ح -	تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : ٤٢، ٣٣١، ٣٢٣
حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ : ٢٣٤، ٢٥١، ٢٦٩، ٢٨٧، ٣٥٣	تصريح هور سنة ١٩٣٥ : ٣٣٣
حادث منشواي : ٢٩٨	توتر العلاقات بين سعيد وتركيا : ١٠١
حادث قصر النيل سنة ١٨٨١ : ٤٠	- ث -
حادث مقتل السردار : ٢٢	ثورة سنة ١٩١٩ : ٦، ١٤، ٤١، ١٢١، ١٣٨، ١٤١، ١٥٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٣، ٢١٧، ٢٩٨، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٥٥
حرب الاستنزاف سنة ١٩٦٩ : ٤٦	ثورة سنة ١٩٣٥ : ٣٣٣
حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ : ٤٧	الثورة الروسية سنة ١٩١٧ : ١١، ١٥٨، ١٧٧، ١٨٦-١٨٩، ١٩٣، ٣٠٤
الحرب الأهلية الروسية : ١٦٦، ١٨٦، ٢١٠	الثورة العربية : ١٠٠، ٣٨، ١٠
الحرب العالمية الأولى : ٤١، ١٢١، ١٨٩، ٢١٦، ٢٩٨، ٣٢٦، ٣٤٦	
٣٥٤	
الحرب العالمية الثانية : ٧، ١٢، ١٣، ٤٣، ٩٤، ١٥٣، ١٥٨، ١٥٩، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٢	

٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٦١	٢٦٠-٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، ٣٥٤
- س -	الحرب العربية الإسرائيلية سنة ١٩٤٨
سقوط فرنسا في يد الألمان :	٣٥٤ :
٢٤١-٢٤٣	حرب كوريا : ٣٥٣
- ص -	حرب المنشورات الشيوعية : ١٩٣ ، ٢١٠
الصراع بين إسرائيل وسوريا : ٤٦	حرب المورة : ١٠٠
صفقة الأسلحة السوفيتية : ٥	حرب يونية ١٩٦٧ أنظر هزيمة يونية
صلح الرملة : ٢٩	سنة ١٩٦٧
- ض -	حريق القاهرة : ٤٣ ، ١٥٣
ضرب الإسكندرية : ٢٩٨	حل مجلس قيادة الثورة : ٣٦
- ط -	حل نقابة الصحفيين : ٣٦٠
طرد محمد محمود باشا من الحكم :	حلف بغداد : ٤٤ ، ٤٥
٢٣٤	الحملة الفرنسية علي مصر : ١٠
- ع -	٣٤ ، ٣٥ ، ٧٨ ، ١٢٤ ، ٢١٦
العدوان الثلاثي على مصر : ٧ ، ٤٥ ، ٤٦	- خ -
عزل علي بك الكبير : ٣٣	خلع الخديوي إسماعيل سنة ١٨٧٩ :
عزل عمر مكرم : ٣٥	٣٩
- غ -	خلع الملك فاروق : ٣٥٥ ، ٣٥٦
الغزو العثماني لمصر : ٢٣	خلع واعتقال محمد نجيب : ٣٦١
- ف -	- د -
فتح عمرو بن العاص لمصر : ٢٥	دخول القوات المصرية اليمن : ٤٦
- ق -	دستور سنة ١٩٢٣ : ٤٣ ، ١٦٠ ، ١٩١ ، ٣٠٨ ، ٣٢٧ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨
قانون مكافحة الشيوعية : ١٨٩ ، ١٩١	
قتل كليبر : ٣٤	
قرار مجلس الأمن ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ :	
٤٦ ، ٤٨	

- قضية فلسطين : ٤٣، ٤٨، ٢٣٣
 قطع مصر العلاقات الدبلوماسية مع
 حكومة فيشي : ٢٥٠
 قوانين الإصلاح الزراعي : ٣٥٥
 قيام دولة إسرائيل : ٤٣
- م -
- مباحثات سعد زغلول مكدونالد :
 ١٥٢
 مبادرة روجرز سنة ١٩٧٠ : ٤٦
 مبادرة القدس سنة ١٩٧٧ : ٤٧
 محاولة اغتيال عبدالناصر سنة
 ١٩٥٤ : ٣٦١
 مذبحه اسنا : ٣٥
 مذبحه رجال البوليس فى
 الاسماعيليه : ٤٣
 مذبحه القلعة : ٣٥
 مذبحه مدينة طرابيزون : ١٦٨
 مرسوم إعلان الأحكام العرفية :
 ٢٢٩، ٢٢٨
 مشروع بناء القناطر الخيرية : ٨٨
 معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا
 ٢٢١ :
 معاهدة الجلاء سنة ١٩٥٤ : ٦، ٣٥٧
 معاهدة سنة ١٩٣٦ : ٦، ٧، ٤٣،
 ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٥٣، ٢٥٧،
 ٢٦٣، ٢٩٢، ٣٠١، ٣١٧، ٣٢١،
 ٣٥٣، ٣٥٤
- معاهدة الصداقة التركية السوفيتية :
 ١٦٨
 معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ : ٣٨،
 ١٠١، ١٦١، ٢١٥
 المعاهدة المصرية الإسرائيلية سنة
 ١٩٧٩ : ٤٨، ٩٥
 معركة القناة : ١٥٣
 مقاضات النحاس هندرسون : ١٥٢
 المؤتمر الاشتراكي الدولي : ١٦٤
 مؤتمر بانندونج : ٤٥
 مؤتمر السلام فى جنيف : ٤٨
 مؤتمر الصلح فى باريس سنة ١٩١٩
 : ١٦١، ١٦٦
 مؤتمر فرانسيكو : ٢٥٨
 مؤتمر القرم : ٢٥٨
 مؤتمر لوزان : ٢١٦، ٣٢٧
 المؤتمر المصري الأول سنة ١٩١١ :
 ١٣١
 مؤتمر مونثرو : ٣٥٣
 موقعة العقيلة : ٢٧٣
 موقعة مرج دابق سنة ١٥١٦ : ٣١
- ن -
- نقى الدكتور الطيب ناصر : ٢٨٢
- هـ -
- هجوم الأساطيل الأمريكية على
 روسيا : ١٦٦
 الهجوم الايطالى على مصر : ٢٤٥

هجوم القوات الفرنسية على روسيا :	١٦٦
هزيمة المغول في عين جالوت : ٣٠	
هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ : ٤٦، ٩٥،	
٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦	
هزيمة مودروس سنة ١٩١٨ : ١٦٨	
هزيمة الأتراك في نصيبين : ٣٧	
هزيمة الصليبيين في حطين : ٢٩	
هزيمة قيصر أمام بومبي : ٢٣	
هزيمة لويس التاسع في فارسكور :	٣٠
وفاة سعد زغلول : ٤٢	
وفاة عبدالناصر سنة ١٩٧٠ : ٤٧	
الوحدة المصرية السورية سنة ١٩٥٨ :	
٤٥	
- و -	

٥- كشف الدوريات

- د -	* اولا : الجرائد :
الدبلى تلغراف : ٢٢٧، ٢٦٧	- أ -
الدبلى ميل : ٢٦٧	الاتحاد : ٣٢٩
الدبلى هيرالد العمالية : ١٧٥، ٣٥١	الأخبار : ٣٤٧
- ر -	أخبار اليوم : ٢٦٨، ٢٧٣
رويتز : ٢٢٩	الأفكار : ١٧٨
- س -	الأهالى : ١٧٨
السفور : ١٧٨	الأهرام : ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠٣،
السياسة : ٣٤٧	٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٥-٢٣٧، ٢٤٢،
- ش -	٢٤٩، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٢٨، ٣٦٥،
الشعب : ٣٣٠	٣٦٦
- ص -	الافرنانتية الاشتراكية : ١٦٤
الصرخة : ٣٣٢	- ب -
- ق -	البعث : ١٤٥، ١٥٦
القاهرة : ٣٤٦	البلاغ : ٢٨٣، ٣٤٧
- ك -	بويولوى ليتاليا : ٢٨٧، ٢٩٣
كوكب الشرق : ٣٤٧	- ت -
- ل -	التايمز : ٢٠١
اللواء : ٣٤٦	التجارة : ١٢٦، ١٣٩، ٣٤٦
الليبرية : ٣٢٩	- ج -
- م -	الجازيت : ١٧٥
مصر : ٣٤٦	الجريدة : ١٣٢، ١٣٩، ٣٤٦
مصر الفتاة : ٢٢٥، ٣٣١	الجمهورية : ٢٣٢
المصري : ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٧،	- ح -
٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٣٤٧	الحرية : ١٧٧
المقطم : ١٧٧، ١٨٥، ٢٠١، ٢٠٦،	الحوادث : ٢٥٧

* ثانيا : المجلات :	٢٢٥
- أ -	المؤيد : ١٣٢، ١٣٩، ٣٤٦
الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية : ٢١٦	- ن -
- ب -	النذير : ٣٠٩
التاريخية المصرية : ١٠	النظام : ١٧٤، ٢٠١
- ج -	النيرايست : ٢٠١، ٢٠٩، ٢١٠
روزاليوسف : ١١، ١٣، ٢٧١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٤٧، ٣٠٣	النيويورك تايمز : ٢٣٦
- د -	- و -
السياسة الدولية : ٩، ١٠، ١٢، ١٣، ٢٦١	وادي النيل الوفدية : ١٧٧، ٢٠١-٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٣٠٧، ٣٠٨
- هـ -	الوطن : ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٠
الكاتب : ١١	الوفد : ١٤٥، ١٥٦
- م -	
المصور : ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٧٨	

الفهرس

٥	تقديم
١٥	(١) تاريخ مصر على مر العصور
٢٥	مصر فى العصور الوسطى
٣٣	مصر فى العصر الحديث
٤٩	(٢) التأثير الحضارى للفتح العثمانى فى مصر والمشرق العربى
	(٣) حركة المد والجزر التاريخية بين طريقى السويس ورأس الرجاء
٦٧	الصالح
٩٧	(٤) جيش إسماعيل فى ضوء وثيقة جديدة لم تنشر
١١٩	(٥) نصف قرن من كفاح البورجوازية المصرية لإنشاء بنك مصر
١٤١	(٦) حزب الوفد بين اليمين واليسار
١٤٣	موقع الوفد الأيديولوجى
١٥٧	علاقات حزب الوفد بالقوى الدولية
١٧٣	الوفد والحركة الشيوعية فى ثورة ١٩١٩
١٩٣	حرب المنشورات بين الحركة الشيوعية والحكومة
٢١٣	(٧) الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية
	(٨) الاتصالات المصرية السرية بدول المحور أثناء الحرب العالمية
٢٥٩	الثانية
٣٠٥	(٩) الحياة الحزبية فى مصر ١٩١٩ - ١٩٣٦
	(١٠) النخبة والسلطة فى مصر بين بورجوازية ثورة ١٩١٩
٣٤١	وبورجوازية ثورة يوليو ١٩٥٢
٣٦٧	الكشافات
٣٦٩	١ - كشاف الأعلام
٣٨٣	٢ - كشاف الهياكل
٣٨٧	٣ - كشافات البلاد والأماكن
٣٩٥	٤ - كشاف الحوادث
٤٠١	٥ - كشاف الدوريات